الجمهوريّة العربيّة السوريّة
جـــامعـــــة دمشـــــــق
كــلّيـــة الآداب والعلوم الإنسانيّة
قسم التاريخ

انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على منطقة الخليج العربي

(١٩٩١-٢٠١٠)

"دراسة تاريخيّة"

رسالة أُعدّت لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إعداد

سومر سيف الدين حزنقور

إشراف

الأستاذة الدكتورة كاميليا أبو جبل

١٤٣٩هـ/٢٠١٨م

محتويات البحث

العنوان	الصفحة
المقدمة- حول أسباب اختيار موضوع البحث وأهميته وإشكاليته وأهدافه والتعريف بأهم مصادره ومراجعه:	١
الفصل الأول التمهيدي- واقع النّفط في منطقة الخليج العربي والمتغيرات الدوليّة والإقليميّة والعربيّة والمحليّة وسياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة النفطية وانعكاساتها في هذه المنطقة بين عامي (١٩٤٥ - ١٩٩١):	٧
أولاً- الاكتشافات النفطيّة والغاز الطبيعي في منطقة الخليج العربيّ والميزات:	٩
١- الاكتشافات النّفطيّة الخليجيّة والشّركات المستثمرة.	٩
٢- ميزات نفط الخليج العربي والإنتاج النّفطي واحتياطيُّهُ.	١٢
٣- الغاز الطّبيعي.	١٥
ثانياً- المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية والمحلية والسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة، وانعكاساتها على الواقع العام لدول الخليج العربي بين عامي (١٩٤٥ - ١٩٩١):	١٧
١- أهم المتغيّرات الدّوليّة وانعكاساتها على السياسة الأمريكيّة النّفطيّة بين عامي(١٩٤٥ - ١٩٩١).	١٧
٢- أبرز متغيّرات الوضع الإقليمي والعربي عامةً والخليجيّ بخاصّةً، والصّراع العربيّ- الصّهيوني.	١٩
٣- السياسة النّفطيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة في منطقة الخليج العربي بين عامي (١٩٤٥- ١٩٩١).	٢٤
٤- أبرز الانعكاسات السياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية للسياسة الأمريكيّة النّفطيّة على منطقة الخليج العربي بين عامي (١٩٤٥-١٩٩١):	٣٤
أ- الانعكاسات السياسيّة الأمريكيّة على الخليج العربي:	٣٤
١- التجزئة السياسيّة والحدود المصطنعة.	٣٤
٢- تبعيّة الخليج العربيّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة.	٣٦

٣- النّفط والسياسة الأمريكية – الثورات والانقلابات في الخليج العربي.	٣٨
ب- الانعكاسات الاقتصاديّة الأمريكيّة على الخليج العربي.	٤٣
ج- الانعكاسات الاجتماعية والثقافية الأمريكيّة على الخليج العربي.	٤٧
٥- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها عالميّاً وإقليميّاً وعربيّاً بين عامي (١٩٤٥- ١٩٩١):	٥٠
أ- النّفط والسياسة الأمريكيّة النّفطية في الخليج العربي وسياسة الأحلاف.	٥٠
ب- الكيان الصهيوني وحرب السويس عام ١٩٥٦ وانعكاساتها على السياسة الأمريكيّة النّفطيّة.	٥٣
ج- السياسة الأمريكيّة النّفطية وحروب المنطقة العربيّة بين عامي(١٩٦٧- ١٩٩١).	٥٥
الفصل الثاني- المتغيرات العالميّة والإقليمية والعربية والمحليّة والسّياسة الأمريكيّة النفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها السياسيّة من حرب الخليج الثانيّة عام ١٩٩١ حتى أحداث أيلول عام ٢٠٠١.	٦٣
مدخل:	٦٥
أولاً- أبرز المتغيرات العالميّة، وانعكاساتها على السياسة الأمريكيّة النّفطيّة بين عامي (١٩٩١-٢٠٠١).	٦٧
ثانياً- أبرز المتغيّرات الإقليمية والعربيّة، وانعكاساتها على السيّاسة الأمريكيّة النّفطيّة بين عامي (١٩٩١- ٢٠٠١).	٧٠
ثالثاً- أبرز المتغيرات في الخليج العربي وانعكاساتها على السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة بين عامي (١٩٩١-٢٠٠١):	٧٣
١- سياسة تطويق العراق وإيران.	٧٥
٢- النّفط وسياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بزيادة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.	٨٤
٣- النّفط وسياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وخطط التّسويّة للصراع العربي- الصهيوني.	٨٧
٤- النّفط والسياسة الأمريكيّة للحفاظ على بعض الأنظمة الحاكمة.	٨٨
رابعاً-الانعكاسات السياسية للسّياسة الأمريكية النفطيّة في دول الخليج العربي بين عامي	٨٩

(١٩٩١-٢٠٠١):	
١-السيطرة الأمريكيّة على دول مجلس التعاون الخليجي.	٨٩
٢- الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي والمقاومة الوطنيّة.	٩٥
٣- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على العراق.	٩٧
٤- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على إيران.	١٠٣
خامساً- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها السياسية عالميّاً وإقليميّاً وعربيّاً.	١٠٦
١- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها السياسية عالميّاً.	١٠٦
٢ السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها السياسيّة إقليمياً وعربيّاً:	١٠٨
أ- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة وواقع الأنظمة العربيّة.	١٠٨
ب- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة والصراع العربي - الصهيوني.	١١٣
الفصل الثالث - المتغيرات العالميّة والإقليمية والعربية والمحليّة والسّياسة الأمريكيّة النفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها السياسيّة منذ أحداث أيلول عام ٢٠٠١ حتى بداية ما دعي بالربيع العربي عام ٢٠١٠.	١١٧
مدخل:	١١٩
أولاً- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة، وأبرز المتغيّرات العالميّة بين عامي (٢٠٠١-٢٠١٠).	١٢٠
ثانياً- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة، وأبرز المتغيّرات الإقليميّة والعربيّة بين عامي (٢٠٠١- ٢٠١٠).	١٢٣
ثالثاً- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي بين عامي (٢٠٠١ - ٢٠١٠):	١٢٥
١- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة قبل أحداث ١١ أيلول وبعدها.	١٢٥
أ- ردود الفعل الأمريكيّة على أحداث أيلول.	١٣٣
ب- استراتيجية السياسة الأمريكيّة النّفطيّة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد أحداث أيلول.	١٣٥
٢- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة تجاه العراق بين عامي(٢٠٠١-٢٠١٠).	١٣٩

٣- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة تجاه إيران بين عامي (٢٠٠١-٢٠١٠).	١٥٤
رابعاً- الانعكاسات السياسيّة للسياسة الأمريكيّة النّفطيّة على دول مجلس التّعاون الخليجي بين عامي(٢٠٠١-٢٠١٠):	١٥٩
١- زيادة الوجود العسكري الأمريكي.	١٥٩
٢- النّفط والواقع السياسي الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي.	١٦٣
٣- النّفط وعودة الشركات الغربيّة لدول الخليج العربي.	١٦٨
٤- الإرهاب والسيطرة على النّفط في منطقة الخليج العربيّ.	١٧٠
خامساً- الانعكاسات السّياسيّة الأمريكيّة على العراق بين عامي(٢٠٠١- ٢٠١٠).	١٧٣
سادساً- الانعكاسات السّياسيّة الأمريكيّة على إيران بين عامي (٢٠٠١-٢٠١٠):	١٧٧
١- النّفط الإيراني ودوره في بناء علاقات إيران الدّوليّة.	١٧٧
٢- النّفط والواقع السياسي الداخلي في إيران.	١٨٥
سابعاً- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها عالميّاً وإقليميّاً وعربيّاً بين عامي (٢٠٠١-٢٠١٠):	١٨٦
١-السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها على الولايات المتّحدة الأمريكيّة.	١٨٦
٢- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها العالميّة والإقليميّة.	١٩٠
٣- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها على الدّول العربيّة.	١٩٤
الفصل الرابع- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠):	٢٠١
مدخل:	٢٠٣
أولاً- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على دول مجلس التعاون الخليجي، على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة:	٢٠٤
١- الانعكاسات الاقتصاديّة للسياسة الأمريكيّة النّفطيّة على دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠):	٢٠٤
أ- الريع النّفطي والاقتصاديات الخليجيّة.	٢٠٤

ب- النّفط والتّنميّة في دول مجلس التعاون الخليجي.	٢٠٨
ج- النّفط والإنفاق العسكري والهدر المالي في دول مجلس التعاون الخليجي.	٢١٣
٢- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة الاجتماعيّة والثقافيّة على دول مجلس التّعاون الخليجيّ بين عامي(١٩٩١-٢٠١٠):	٢١٧
أ- النّفط والمجتمع والتّعليم وواقع الخِدْمات.	٢١٧
ب- دور النّفط في سياسة حكومات دول مجلس التّعاون الخليجي تجاه شعوبهم.	٢٢١
ج- العمالة الوافدة، وأبرز تداعياتها على دول مجلس التّعاون الخليجي.	٢٢٣
ثانياً- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في العراق بين عامي (١٩٩١- ٢٠١٠):	٢٢٦
١- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على العراق اقتصادياً بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠):	٢٢٦
أ- الانعكاسات الاقتصاديّة على العراق بين حربَي الخليج الثانية والثالثة(١٩٩١ - ٢٠٠٣).	٢٢٦
ب- الانعكاسات الاقتصاديّة على العراق بعد حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣.	٢٢٩
٢- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على الصعد الاجتماعيّة والثقافيّة في العراق بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠):	٢٣٤
ثالثاً- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في إيران بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠):	٢٣٧
١- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة الاقتصاديّة على إيران بين عامي(١٩٩١-٢٠١٠).	٢٣٧
٢- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة الاجتماعيّة والثقافيّة على إيران بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠).	٢٤٤
الخاتمة (نتائج البحث والعبر).	٢٥٣
الملاحق.	٢٥٩
الخرائط.	٢٧٤
مصادر البحث ومراجعه.	٢٧٨
ملخص الرسالة باللغة الانكليزيّة.	٣٠٧

ملخص البحث

يتناول البحث أهم انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على دول الخليج العربيّ على المستويات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة كافّة بين عامي (١٩٩١- ٢٠١٠). تأتي أهميّة هذه الدّراسة من أنّها تتناول الفترة بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠) التي تُعدُّ من الفترات المهمّة على الصّعيدين العالميّ والعربيّ بخاصّةً.

يتألّف البحث من مقدّمة وأربعة فصول، وتوضّح المقدمة أهمية البحث وأسباب اختياره وإشكاليته، في حين تناول الفصل الأوّل الواقع العامّ في دول الخليج العربيّ قبل عام ١٩٩١، والسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في دول الخليج العربي والعراق وإيران، وانعكاساتها على المستويات كافّةً، ويتناول الفصل الثّاني المتغيرات والسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة وانعكاساتها السياسيّة على دول الخليج العربي والعراق وإيران عالمياً وإقليمياً وعربياً بين عامي(١٩٩١ – ٢٠٠٠). في حين يوضّح الفصل الثالث المتغيرات والانعكاسات السياسية للسياسة الأمريكيّة النّفطيّة على منطقة الخليج العربي والعراق وإيران عالمياً وإقليمياً وعربياً بين عامي (٢٠٠١ – ٢٠١٠)، أما الفصل الرابع، فقد أُفرِد لدراسة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الثقافيّة للسياسة الأمريكيّة النّفطية على دول الخليج العربيّ والعراق وإيران بين عامي (١٩٩١ – ٢٠١٠).

تبيّن من خلال البحث أنّ النّفط ومحاولة السّيطرة عليه أدّيا دوراً كبيراً في سياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة تجاه الدّول والمناطق النّفطيّة في العالم؛ وبخاصة في الخليج العربي، وأنّ انعكاسات هذه السياسات وتأثيرات النّفط لم تقتصر على مناطق النّفط؛ بعينها بل شملت أغلب دول العالم، و قد تأرجحت هذه التأثيرات بين النّعمة والنّقمة، ولم تقتصر هذه النّقمة والنّعمة على طرف واحد؛ بل شملت الأطراف جميعها، الدّول النّفطيّة من ناحيّة والدّول السّاعيّة للسّيطرة على النّفط من ناحية أخرى. ففي الوقت الذي كان فيه النّفط نعمة على الدّول الصّناعيّة الكبرى من خلال نهضتها وتسيير عجلتها الصّناعيّة، كان بالمقابل نقمة عليها من حيث إنّه دفعها للزّجّ بنفسها في أزْمات وحروب كثيرة كانت شعوبها ضحية لها. أمّا هذه النّقمة على الدّول النّفطيّة فكانت من خلال تحويل أراضيها لساحات حروب، وهذا ما حصل في دول كثيرة كالعراق مثلاً، في حين أنّ هذه النّقمة كانت على دول الخليج الأخرى من خلال سلبها قرارها السّيادي، وتحولها بنظر شعوبها إلى أداة تُنفِّذ السّياسات الغربيّة، ولكن بالمقابل فإنّ هذه النعمة كانت من خلال

الدّور الذي أداه النّفط في رفع مستوى التّنمية في بعض البلدان، وتوفير حياة كريمة لسكّانها، ولو أنّه سلبهم حرّيتهم في التّعبير عن آرائهم؛ أي إنّه لم يمكّنهم من ممارسة الدّيمقراطيّة.

المقدّمة- حول أسباب اختيار موضوع البحث وأهميّته وإشكاليته وأهدافه والتّعريف بأهمّ مصادره ومراجعه:

إذا بحثنا في مناطق الصّراع في العالم كافّة من آسيا إلى أفريقية إلى أمريكا يتضح أنّ أيّ منطقة يجري فيها صراع يعود إلى موقع استراتيجي أو لثروات باطنيّة. أي إنّ الدّافع الاقتصاديّ هو السّبب غير المعلن لهذه الصّراعات. وكذلك في مناطق الصّراع العربيّة يتبيّن أنّها مناطق ذات احتياطيات نفطيّة وغازيّة غير محسومة السّيطرة؛ بعكس دول الخليج العربيّ الّتي فُرضت السّيطرة عليها، وعلى ثرواتها، وعلى قرارها السّيادي منذ ظهور النّفط فيها باستثناء فترات قليلة. تمثّلت هذه السّيطرة بالمملكة المتّحدة البريطانيّة أوّلاً، ثمّ بالولايات المتّحدة الأمريكيّة ثانياً الّتي تحكّمت بالقرار العالميّ منذ سقوط الاتّحاد السّوفييتي في مطلع التّسعينيات من القرن العشرين حتّى عام ٢٠١٠ مع بروز واضح لروسيا والصّين على المسرح الدّولي.

تتبوّأ منطقة الخليج العربيّ مكانةً مهمّةً على خارطة النّفط والغاز العالميّة، وما يعزّز هذه المكانة استحواذ هذه المنطقة على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالميّة المؤكّدة من هذا المصدر أوّلاً، وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق الدّوليّة ثانياً. وتنقسم منطقة الخليج العربي إلى ثلاثة مواقع رئيسة هامّة، الموقع الأوّل هو الدّول الخليجيّة العربيّة الغربيّة([1]) قبل عام ١٩٨١ حيث تشكّل مجلس التّعاون الخليجي، والموقع الثّاني هو العراق، والموقع الثالث إيران.

ولأنّ النّفط هو الوقود المحرّك للرّأسمالية الحديثة صناعيّاً وتجاريّاً، فقد أصبح تدريجيّا يشكّل العامل الرّئيس في رسم السّياسة الأمريكيّة تِجاه المنطقة، فراحت تصول وتجول وتبتكر الوسائل والأساليب من أجل السّيطرة على هذا المصدر، ورسم أُطر وحدود نفوذها عليه، وخاصّة أنّ هيكل الصّراع الدّولي على النّفط أصبح يتقرّر وفق التّشكيلة الجغرافية لهذا المورد.

ويعاني العالم من مشاكل كبيرة في سبيل إيجاد مصادر للطّاقة بعد النّفط في ظلّ الصّعوبات الّتي تواجه تطوير مصادر الطّاقة النّوويّة والهيدروجينية، ومصادر النّفط غير التّقليديّة([2])، لذلك سيستمرّ تطلّع الولايات المتّحدة الأمريكيّة بشكل كبير تجاه ثروات هذه المنطقة. وقد رسم ظهور

([1]) وقد أشرنا إليها_ أي دول الساحل الغربي- من خلال البحث قبل عام ١٩٨١ بدول الخليج العربي.
([2]) ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة " الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول " ترجمة مازن جندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص ٢٨.

النّفط في منطقة الخليج العربيّ الإطار العامّ لهذا التطلّع، ورسمت الدّول الصّناعيّة الكبرى وخاصّةً الولايات المتّحدة الأمريكيّة سياساتها تِجاه هذه المنطقة تبعاً لمتطلّباتها النّفطيّة ومصالحها الاقتصاديّة بالدّرجة الأولى. وهذا ما أدّى لانعكاسات على المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة كافّةً.

وبما أنّ النّفط شكّل عنصراً أساسياً في السّياسة الأمريكيّة تِجاه منطقة الخليج العربيّ، فكيف كانت انعكاسات هذه السّياسة وتداعياتها على السّاحة الخليجيّة على المستويات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة.

وتأتي أهمية الموضوع من أهميّة منطقة الخليج العربيّ كمنبع للنّفط، وأهميّة هذا المصدر، ودوره في رسم السّياسة الأمريكيّة، وأهميّة حامله الزّمني، وما يتضمّنه من أحداث خطيرة ومؤثّرة بانعكاساتها على المستويات الدّوليّة والعربيّة والخليجيّة كلها.

تأتي **أهميّة هذه الدّراسة** من أنّها تتناول المرحلة الزمنيّة بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠) الّتي تُعدُّ من الفترات المهمّة على الصّعيدين العالميّ والعربيّ، فعلى الصّعيد العالميّ يشكّل عام ١٩٩١ نهاية الحرب الباردة مع انهيار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتّحاد السّوفييتي، وبروز الولايات المتّحدة الأمريكيّة متزعمةً القطبيّة العالميّة، ومتحكمة بالسّياسات الدّوليّة جميعها؛ محاولة السّيطرة على مناطق العالم الاستراتيجيّة كافّةً، أمّا على الصّعيد العربيّ، فقد شهد عام ١٩٩١ حدثاً مهمّاً هو حرب الخليج الثّانيّة الّتي تمّت بتحالف القوّات الدّوليّة والعربيّة ضدّ الرّئيس العراقي صدّام حسين لإخراجه من الكويت عقب احتلاله لها عام ١٩٩٠؛ مخلّفة_ أي هذه الحرب_ انعكاسات ما زلنا نعيش آثارها حتّى الآن. **أمّا نهاية فترة** الدّراسة، فهي في عام ٢٠١٠، لأهميّة هذا العام الكبيرة على الصّعيدين العالميّ والعربيّ؛ فعلى الصّعيد العالمي يُشكّل عام ٢٠١٠ بداية لمرحلة جديدة في العلاقات الدّوليّة مع وقوف بعض دول العالم في وجه سياسة القطب الأمريكي مع الفيتو الرّوسي والصّيني في وجه قرارات واشنطن بخصوص الأزمة السّوريّة التي تفجّرت في مطلع العقد الثّاني من القرن الحادي والعشرين، وأمّا على الصّعيد العربيّ فيمثّل عام ٢٠١٠ نهاية لمرحلة الهدوء والاستقرار العربيّ قبيل اندلاع الاضطرابات والأعمال الإرهابيّة في عدد من البلدان العربيّة، وتدخّل الولايات المتّحدة وغيرها من الدّول بأحداثها، وخاصّة الدّول الخليجيّة في ظلّ

تصاعد الخلافات بين الولايات المتّحدة وبين عدد من دول العالم هذا من ناحيّة، ومن ناحيّة أخرى تصاعد الخلافات العربيّة – العربيّة، وهي المرحلة التي ستتوقف الدّراسة عندها.

ولا شك في أنّه من أسباب اختيار البحث أيضاً التّطلّع إلى تحقيق أهداف مهمة، ومنها حلّ بعض الإشكاليّات المتعلّقة بهذا الموضوع.

كثيرة هي الدّراسات الّتي تناولت موضوع (النّفط ودوره في رسم السّياسة الأمريكيّة وانعكاساتها)، غير أنّه ومن خلال دراسة الموضوع أملت أن أستطيع تقديم رؤية وتحليل عساهما يكونا جديدين لانعكاسات سياسة النّفط الأمريكيّة في منطقة الخليج العربيّ في ضوء المستجدّات، والأحداث الّتي يشهدها العالم بشكل عامّ، والوطن العربيّ بشكل خاصّ، ومحاولة حلٍّ إشكاليتين مهمّتين متعلقتين بهذا الموضوع، والإشكاليتان هما:

- **الإشكاليّة الأولى تتلخّص بالآتي:** العرب هم أصحاب النّفط...، ورغم أنّ هذه الثّروّة من المفترض أن تعطي دافعاً قويّاً للدّول الّتي تمتلكها كي تتطور في شتى المجالات السّياسيّة والثّقافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، إلّا أنّ هذا التطور لم يحدث بالحدّ المطلوب ولم تحقّق هذه الثروة الغايات المنشودة منها، وبدلاً من أن يشكّل هذا المصدر بالتالي، عامل قوّة للدّول العربيّة؛ وبخاصّة فيما يتعلّق بموقعها العالميّ اقتصاديّاً وسياسيّاً، فقد شكّل على العكس عامل ضعف وخضوع وتبعيّة للغرب الاستعماريّ؛ وخاصّةً الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبدلاً من أن تحتلّ هذه الدّول الموقع الأقرب إلى المركز في حلقات النّظام العالميّ، فإنّها انحصرت وحصرت في أطرافه.
- **الإشكاليّة الثّانيّة وتتلخّص بالآتي:** رغم العائدات الكبيرة من تصدير النّفط غابت السّياسات الوطنيّة العربيّة الّتي تربط بين تصديره واعتبارات التّنمية من منظور وطني عربي، وفشلت الدّول الخليجيّة في تحقيق التّنمية والأمن.

يهدف البحث إلى دراسة هاتين الإشكاليّتين، والإجابة عنهما، فضلاً عن تحقيق أهداف أخرى، أبرزها هو الآتي:

١- ما هي انعكاسات حرب الخليج الثّانيّة عام ١٩٩١ على الواقع الخليجيّ والمنطقة... ؟ وما دور النّفط فيها...؟

٢- كيف استطاعت الولايات المتّحدة توظيف قضيّة الإرهاب لخدمة أهدافها .....؟

٣- ما انعكاسات غزو أفغانستان عام ٢٠٠١ على منطقة الخليج العربيّ.....؟

٤- هل النّفط هو الذي دفع بالإدارة الأمريكيّة المتصهينة لشنّ الحرب على العراق عام ٢٠٠٣...؟ أم أنّ هناك عوامل أخرى....؟

٥- ما الدّور الصهيوني في رسم هذه السّياسة....؟

٦- ما تأثير النّفط في العلاقات العربيّة _ العربيّة...؟ وهل كان سبباً في زيادة الفرقة والخلافات العربيّة....؟ وهل أدّى النّفط دوراً في عدم الوصول للدّيمقراطيّة في البلدان النّفطيّة ....؟

٧- ما التّحديات الرّئيسة للدّول الخليجيّة في ظلّ دورها في سوق النّفط.....؟

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر والمراجع العربيّة والأجنبيّة، أهمّها الآتي:

١- مجموعة من الوثائق الأمريكيّة؛ أهمّها الأوامر التّنفيذيّة للرّئاسة الأمريكيّة، والأهمُّ فيها الأمر التّنفيذي رقم ١٣٣٠٣ تاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٣، والأمر التّنفيذي رقم ١٣٣١٥ تاريخ ٢٨ آب ٢٠٠٣؛ فضلاً عن التّقرير النّهائي للّجنة الوطنيّة الأمريكيّة الصّادر في ٢٢ تموز بخصوص الهجمات الإرهابية في أيلول عام ٢٠٠١ على الولايات المتّحدة؛ إلى جانب بعض مذّكرات وتوجيهات الأمن القوميّ، وأهمّها مذّكرة توجيه من الأمن القوميّ رقم ٥٤ تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٩٠ حول الردّ الأمريكي على الغزو العراقيّ للكويت، وتوجيه الأمن القومي ٩ تاريخ ٢٥ تشرين الأوّل ٢٠٠١ حول هزيمة التّهديد الإرهابيّ للولايات المتّحدة، وتوجيه الأمن القومي رقم ٢٤ تاريخ ٢٠ كانون الثّاني عام ٢٠٠٣ حول السّيطرة الأمريكيّة على النّفط العراقي بعد احتلال العراق.

٢- مجموعة من قرارات مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة المتعلّقة بالخليج العربيّ، وقضايا الإرهاب.

٣- مجموعة من **المذكّرات**، أهمّها مذكّرات السّياسي، ووزير الدّفاع الفرنسي جان بيير شوفينومنت(Jean-Pierre Chevènement)، فضلاً عن مذكرات وزير الدّفاع الأمريكي كاسبار واينبرغر(Caspar Weinberger)، وهذه المذكّرات تُعدُّ مصدراً مهمّاً لإغناء معلومات البحث؛ نظراً لمعاصرتها ومشاركتها في الأحداث.

٤- كما اعتمد البحث على مجموعة من الكتب الأجنبيّة الصّادرة حديثاً الّتي تناولت تاريخ النّفط والصّراع عليه بين القوى الكبرى، وتداعيات ذلك على العالم والّتي أغنت البحث بآخر التّطوّرات، وأهمّها كتاب ويليام إنغدال (William Engdahl) " قرن من الحرب: السّياسة الأنجلو أمريكيّة النّفطيّة والنّظام العالميّ الذي يتناول أهمّ الأحداث في تاريخ الصّراع على النّفط في العالم. وأيضاً كتاب (دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط ") للكاتب الأمريكيّ مايكل كلير(Michael Klare) وهو مترجم عن الإنكليزيّة، يتناول السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربيّ وحاجات الولايات المتّحدة المتزايدة للنّفط، وأيضاً كتاب (نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة) للكاتب روجر هاورد(Roger Howard)، والذي يتناول النّفط الإيرانيّ، وما سبّبه من تداعيات على مستوى العالم، وأيضاً كتاب (السّجل الأسود للنّفط – تاريخ من الجشع والحروب والسّلطة والمال) لـ توماس زايفروت وكلاوس فيرنر(Thomas Seifert & Klaus Verner) وهو كتاب مترجم عن الألمانيّة، يتناول مسألة الارتباط بين النّفط والسّياسة.

يتألّف البحث من مقدّمة وأربعة فصول، وتوضّح المقدمة أهمية البحث وأسباب اختياره وإشكاليته، في حين تناول الفصل الأوّل الواقع العامّ في دول الخليج العربيّ قبل عام ١٩٩١، والسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في دول الخليج العربي والعراق وإيران، وانعكاساتها على المستويات كافّةً، ويتناول الفصل الثّاني المتغيرات والسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة وانعكاساتها السياسيّة على دول الخليج العربي والعراق وإيران عالمياً وإقليمياً وعربياً بين عامي(١٩٩١ – ٢٠٠١). في حين يوضّح الفصل الثالث المتغيرات والانعكاسات السياسية للسياسة الأمريكيّة النّفطيّة على منطقة الخليج العربي والعراق وإيران عالمياً وإقليمياً وعربياً بين عامي (٢٠٠١ – ٢٠١٠)، أما الفصل الرابع، فقد أُفرِد لدراسة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الثقافيّة للسياسة الأمريكيّة النّفطية على دول الخليج العربيّ والعراق وإيران بين عامي (١٩٩١ – ٢٠١٠).

في الحقيقة أنَّ إعداد البحث قد تطلّب جهداً كبيراً، وقد واجه صعوبات في غاية الأهميّة، أهمّها الحصول على الوثائق اللّازمة، وبخاصةً فيما يتعلق بالجانبين الاجتماعي والثقافي، حيث كانت المعلومات المتوّفرة حولهما قليلة مقارنةً بالجانب السياسي والاقتصادي.

وأخيراً كلّ الشّكر والتّقدير للأستاذة الدّكتورة المشرفة المميّزة كاميليا أبو جبل على الجهود الّتي بذلتها لإنجاح هذا البحث، الّتي لم تبخل عليّ بوقتها وعلمها، فأمدّتني بإرشادات وتوجّهات كانت في غايّة الأهميّة لوصول البحث إلى هذا الشّكل.

كما أتوجه بالشّكر للأستاذة الدّكتورة سمر بهلوان على جهودها في هذا البحث، كما أتوجّه بالشّكر للأستاذة الدّكتورة نجاح محمد، والّتي يعود لها الفضل في توجيهي لاختيار هذا البحث المرتبط بموضع رسالة الماجستير التي كانت الأستاذة المشرفة على عملي فيها.

الفصل الأول التمهيدي- واقع النّفط في منطقة الخليج العربي والمتغيرات الدوليّة والإقليميّة والعربيّة والمحليّة وسياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة النفطية وانعكاساتها في هذه المنطقة بين عامي (١٩٤٥ - ١٩٩١):

أولاً- الاكتشافات النفطيّة والغاز الطبيعي في منطقة الخليج العربيّ والميزات:

١- الاكتشافات النّفطيّة الخليجيّة والشّركات المستثمرة.

٢- ميزات نفط الخليج العربي والإنتاج النّفطي واحتياطيُّهُ.

٣- الغاز الطّبيعي.

ثانياً- المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية والمحلية والسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة، وانعكاساتها على الواقع العام لدول الخليج العربي بين عامي(١٩٤ -١٩٩١):

١- أهم المتغيّرات الدّوليّة وانعكاساتها على السياسة الأمريكيّة النّفطيّة بين عامي (١٩٤٥ - ١٩٩١).

٢- أبرز متغيّرات الوضع الإقليمي والعربي عامةً والخليجيّ بخاصّةً، والصّراع العربيّ- الصّهيوني.

٣- السياسة النّفطيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة في منطقة الخليج العربي بين عامي (١٩٤٥- ١٩٩١).

٤- أبرز الانعكاسات السياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية للسياسة الأمريكيّة النّفطيّة على منطقة الخليج العربي بين عامي (١٩٤٥-١٩٩١):

أ- الانعكاسات السياسيّة الأمريكيّة على الخليج العربي:

١- التجزئة السياسيّة والحدود المصطنعة.

٢- تبعيّة الخليج العربيّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة.

٣- النّفط والسياسة الأمريكية – الثورات والانقلابات في الخليج العربي.

ب- الانعكاسات الاقتصاديّة الأمريكيّة على الخليج العربي.

ج- الانعكاسات الاجتماعية والثقافية الأمريكيّة على الخليج العربي.

٥- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها عالميّاً وإقليميّاً وعربيّاً بين عامي (١٩٤٥- ١٩٩١):

أ- النّفط والسياسة الأمريكيّة النّفطية في الخليج العربي وسياسة الأحلاف.

ب- الكيان الصهيوني وحرب السويس عام ١٩٥٦ وانعكاساتها على السياسة الأمريكيّة النّفطيّة.

ج- السياسة الأمريكيّة النّفطية وحروب المنطقة العربيّة بين عامي(١٩٦٧- ١٩٩١).

أولاً- الاكتشافات النفطيّة والغاز الطبيعي في منطقة الخليج العربيّ والميزات:

أدّى ظهور النّفط في منطقة الخليج العربي خلال القرن العشرين دوراً كبيراً في رسم الخريطة السياسيّة للمنطقة، ومع تزايد أهمية هذا المصدر تزايد اهتمام الدّول الكبرى في هذه المنطقة، وأخذت تتطلع عبر شركاتها النّفطيّة للحصول على أكبر قدر من استثمارات النّفط فيها.

١- الاكتشافات النّفطيّة الخليجيّة والشّركات المستثمرة:

شكّل انتقال الدّول الكبرى من استخدام الفحم إلى النّفط لجعلها تسعى إلى احتلال المناطق النّفطيّة في العالم، ومدّ النّفوذ السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعي والثّقافي إلى البلدان المنتجة له، وسعت للسّيطرة عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة([١])، وذلك بحكم طبيعة النظام الرأسمالي- الإمبريالي العالمي وتكتلاته الاقتصاديّة التي تمثلت في الشركات متعددة الجنسيات، لا سيّما بعد أنّ برز الدّور المهم لهذا السّائل الأسود في الهيمنة والسّيطرة العسكريّة والاقتصاديّة على دول العالم. وكانت أولى المناطق النّفطيّة الّتي توجّهت إليها أنظار القوى الدّوليّة هي منطقة المشرق العربيّ وتحديداً منطقة الخليج العربيّ، لا سيما بعد ظهور أولى الاكتشافات النّفطيّة في منطقة مسجد سليمان عام ١٩٠٨، الّتي تقع الآن في الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة([٢]). ولتتتابَع بعدها الاكتشافات النّفطيّة في مناطق الخليج العربيّ حتى عام ١٩٦٧، أي إنّ ظهور النّفط في منطقة الخليج العربيّ لم يظهر دفعةً واحدة، بل تباعاً بين عامي (١٩٠٨- ١٩٦٧)، وهذا ما أدّى بدوره إلى اختلاف الانعكاسات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة بين دولة وأخرى خلال الفترة الزمنيّة نفسها.

لقد سيطر على صناعة النّفط في منطقة الخليج العربيّ منذ ظهورها وحتّى بداية موجة التأميم في السّبعينيات من القرن العشرين([٣]) سبع شركات نفطيّة أطلق عليها الكارتل النّفطيّ (Oil Cartel)

([١]) سومر سيف الدين حزنقور، التنافس الدّولي على نفط الخليج العربي، وأثره في سياسات القوى الدوليّة ١٩٤٥-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف نجاح محمد، جامعة دمشق، ٢٠١٣، ص ٢٤.

([٢]) دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة: عبد النعيم محمد حسنين، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط٢، د ت، ص ١٣٣.

William Yalla, The Near East, A modern History, 2ED, Arbor Mich University Of Michigan Press, 1968, p 367.

([٣]) للمزيد حول موجات تأميم النفط في منطقة الخليج العربي – حزنقور، التنافس الدولي على نفط الخليج العربي، وأثره في سياسات القوى الدّوليّة ١٩٤٥- ١٩٩١، ص ١٥٩.

العالميّ، ولشدّة توافقها وتعاضدها بعضها مع بعض في المجال النّفطي العالمي –اكتشاف، إنتاج، نقل، تسويق، أسعار – سُمّيت بالشّقيقات السّبع حيث أنشأت تحالفاً فيما بينها –كارتل– يُعدُّ الأكبر من نوعه في العالم، وقد استمّرت هذه الشّركات، ونجحت في فرض سيطرتها على البلدان المُصدّرة والمستوردةِ للنّفط حتّى عام ١٩٥٠([1]). ولكن بشكل عامّ فإنّ سيطرة هذه الشّركات لم تنتهِ، وبقيت سيطرتها بعد هذه المرحلة بطريقة غير مباشرة، وهذا ما سيلاحظ في سياق هذه الدّراسة.

وتنوعت جنسية هذه الشركات، فخمسٌ منها أمريكيّة هي: " ستاندر أويل أوف نيوجرسي (Standard Oil of New Jersey)، وستاندر أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California)، وموبيل أويل(Mobil Oil)، وغلف أويل (Gulf Oil)، وتكساس أويل (Texas Oil)، وواحدة من هذه الشّركات بريطانيّة وهي بريتش بتروليوم (British Petroleum)، وواحدة بريطانية – هولندية وهي رويال دانش – شل (Royal Dutch Shell)([2]). وبذلك فإنّ الغلبة في سيطرة الشّركات النّفطيّة العالميّة على المصالح النّفطيّة في الخليج العربيّ كانت لصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

وتمتّعت الشّركات النّفطيّة بميزاتٍ جعلتها ذات أهميّة بالنّسبة للدّول المستهلكة والمنتجة، والتي عملت دائماً على تحقيق أهدافها بالدرجة الأولى([3]). وتَقبع هذه الشّركات– مع اختلاف مسمياتها بين فترة زمنيّة وأخرى– في قلب النّظام الاقتصاديّ الإمبريالي العالميّ وتتحكّم فيه، وتضغط عليه وتُسيطر على آليّاته، وتتّبع وسائلَ قانونيةً وغيرَ قانونية عديدة لزيادة ثرواتها، ونهبها لموارد الدّول الضّعيفة ابتداءً من التّهديد بالغزو إلى تدبير الانقلابات، ودعم القوى المعارضة. وهذه الشّركات هي ظاهرة أمريكيّة مرتبطة بالعصر الاستعماريّ الأمريكيّ([4]) وغيره. وزادت هذه الشّركات من سطوتها ونفوذها حتّى أصبحت أشبه بكيانات مستقلّة داخل الدّول. وفي هذا يقول أحدُ المحلّلين السّياسيّين: " إنَّ شركاتِ النّفط أضحت دولةً داخل دولةٍ، وهي متشابكة بالدّول الأخرى وإنْ كانت منفصلةً عنها؛ إذ لها إدارتُها

([1]) سمير التنير، مدخل لاستراتيجية النفط العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ٩١ – ٩٢.
([2]) بوريس راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، ترجمة خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص ٤٣.
([3]) إيلي معلوف، العامل النفطي في حوار الشمال والجنوب، منريخ للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩١، ص ٥٢.
([4]) عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٣٣، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٨١ – ١٨٢.

الخاصّة بها وأسطولُها الجويّ وجيشُها الصغير، إنّنا لا نجد لها ذكراً كدولة في كتاب الأمم، لكن في الحقيقة لها وجود وكيان وترسل بِعثاتها إلى الأراضي غير المعروفة وغير المطروقة"([1]). ووصلت هذه الشّركات في سطوتها إلى حدّ أصبحت تتحكّم فيه بالانتخابات الرئاسيّة في الدّول الّتي تتبع لها، ويؤكّد هذا ما قاله الرّئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt)([2]): " إنَّ ما يزعج في هذه البلاد هو أنّك لا تستطيع أنْ تكسب انتخاباً دون دعم من كتلة نفطيّة، كما أنّه لا يمكنك أنْ تَحكُم إلاّ وأنت مُستند إلى دعمها "([3]). وبذلك أصبحت هذه الشّركات بمنزلة السّيِّد الخفيّ المتستّر المهيمن عملياً على مِقْوَدِ السّياسة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة الّتي جمعها التّهادن في حرب المصالح والمنافسات، والّتي أطلقت على نفسها اسم اتّحاد نقابات النّفط، ويُمثّل هذا التّنظيم أكبر قوّة ماليّة في العالم، وللصهيونيّة العالميّة حوالي ٧٠% من مجموع رأس المال فيه([4])، إن لم يكن أكثر.

وقد كان لسيطرة هذه الشّركات على الدّول المنتجة دور في إثارة حفيظتها، فرأت أنّها هي الوحيدة الّتي لها الحقّ في السّيطرة على النّفط، كونه يُستخرج من أراضيها، لكنّها لا تملكه، وقد برزت هذه الظّاهرة في بداية الأمر لدى دولتين، هما: فنزويلا والمكسيك، ثمّ عمّت باقي الدّول في العالم بهدف الحدّ من سيطرة هذه الشّركات، وقد اتُّبعت أساليب عدّة، منها التأميم، ونظام الحصص، وفرض توظيف عمّال وطنيين، ووضع أنظمة ضريبية قاسيّة، وإنشاء شركات وطنيّة .....، ثمَّ ظهرت بعدَ عام ١٩٦٧ سياسةٌ تقوم على حريّة التَّصرَّف بالإيرادات النّاتجة عن تصدير النّفط لتحقيق الأهداف السّياسيّة للدّول النّفطيّة وتمويلها، بينما الشّركات النّفطيّة تُسخّر دولها في سبيل استمرار الحصول على النّفط([5]).

([1]) جورج فرح، أسرار السياسة الدولية في الشرق الأوسط، دار النشر اللبنانية، لبنان، ط١، ١٩٥٢، ص ١٣ – ١٤.
([2]) فرانكلين ديلانو روزفلت، (Franklin Delano Roosevelt ١٨٨٢- ١٩٤٥) رجل دولة أمريكي، والرئيس الأمريكي الوحيد الذي أنتخب لأربع دورات متتالية منذ العام ١٩٣٢ وحتى العام ١٩٤٥، وقد مات بعد أن حكم عاماً واحداً من دورته الرابعة، كان من المؤسسين لمنظمة الأمم المتحدة. للمزيد انظر - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٣، ١٩٩٠، ص ٨٤٣.
([3]) أنتوني سامبسون، الشقيقات السبع، شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة: سامي هاشم، مراجعة: أسعد رزّوق، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط١، ١٩٧٦، ص ١٣١.
([4]) فرح، أسرار السياسة الدّوليّة في الشرق الأوسط، ص ١١.
([5]) معلوف، العامل النّفطي في حوار الشمال والجنوب، ص ٥٤.

وقد عمدت هذه الشّركات في ظلّ النّقص في كميّات النّفط، وعدم توفّر رؤوس الأموال اللّازمة للاستثمارات الجديدة إلى زيادة إحكام قبضتها الاحتكاريّة على النّفط، وقد كان التّأييد المستمرّ لهذه الشّركات من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا وهولندا وفرنسا، قد مكّنها من تصعيد سيطرتها على النّفط إلى حدٍّ بعيد([1])، في الحقيقة لقد كانت هذه الشركات بمنزلة حكومة النّفط العالميّة تدُير وتسيِّر كلّ ما يتعلّق بشؤون النّفط في العالم خدمة لمصالحها ومصالح البلدان التابعة لها.

٢- ميزات نفط الخليج العربيّ والإنتاج النّفطي واحتياطيُّهُ:

يتمتَّع نفط الخليج العربيّ بميزات عديدة تجعله يحتلُّ المرتبة الأولى بين مناطق النّفط جميعها في العالم، وقد كان لهذه الميزات دور في زيادة تطلُّعِ الدّول الكبرى إلى المنطقة. ومن أهمّ هذه الميزاتِ:

١_ أنّهُ يوجد في الصّحارى الخاليّة من العوائق الطّبيعيّة والقريبة من البحار، ويمكن تصديره بسهولة.

٢_ الأرض العربيّة سليمة في تكوينها الجيولوجي، وتكاد تخلو من الزّلازل والهزّات الأرضيّة.

٣_ اندفاع النّفط من جوف الأرض إلى سطحها ذاتيّاً من دون حاجة إلى ضخّه.

٤_ وفرة الإنتاج من البئر الواحدة([2]).

٥_ قلّة تكاليف الإنتاج ونفقاته؛ إذ تبلغ كلفة إنتاج برميل من النّفط في خليج المكسيك حوالي ١٥ دولاراً، بينما تكلفة إنتاج البرميل في منطقة الخليج العربيّ حوالي ١,٥ دولار([3]). ويعود ذلك لغزارة إنتاج الآبار، وظهور النّفط على أعماق قريبة، وبسبب رخص الأيدي العاملة([4]).

([1]) محمد عجلان، البترول والعرب، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٨٩ - ١٩٠.
([2]) مازن البندك، قصة النفط، دار القدس، د م، ط١، ١٩٧٤، ص ١٦.
([3]) توماس زايفروت - كلاوس فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال "، ترجمة: إبراهيم أبو هشهش، المكتبة الشرقية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ص ٢٨.
([4]) محمد لبيب شقير - صاحب الذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ج١، ١٩٥٩، ص و.

٦- يُعدُّ النّفط العربيّ من أجود أنواع النّفط في العالم، وذلك لانخفاض نسبة الكبريت فيه، الّتي توجد بنسب عاليّة في خام البلدان الأخرى، ومادّة الكبريت من أسوأ الشّوائب، وتُعدّ مُحدِّدة لسعر النّفط في السّوق العالميّة([1]).

وإذا انتقلنا لوضع الإنتاج النّفطي، فمع قيام الحرب العالميّة الثّانيّة تضاءل الإنتاج النّفطيّ نتيجةً لتوقّف الإنتاج في بعض المناطق النّفطيّة، غير أنّه عاد من جديد بعد نهاية الحرب العالميّة الثانيّة عام ١٩٤٥، فسجّل إنتاج النّفط العالميّ حوالي ١١ مليون برميل يومياً، وارتفع الإنتاج مع نهاية الخمسينيات من القرن العشرين إلى ١٥ مليون برميل يومياً، واحتلّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة المرتبة الأولى بالإنتاج وبنسبة بلغت ١٥%، ثمَّ الاتّحاد السّوفييتي بنسبة ١٣%([2]). واستمرّ تصاعد الإنتاج العالميّ من النّفط، فسجّل في عام ١٩٦٥ حوالي ٣٢ مليون برميل يوميّاً_ في وقت أصبح فيه العالم الصّناعي يعتمد بشكل أساسيّ على النّفط لتزويده بما يحتاجه من الطّاقة- ليرتفع إلى ٤٥ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٠، وقد كان الطّلب العالميّ على النّفط قريباً من هذه النّسبة([3]). وفي الفترة نفسها ارتفع إنتاج منطقة الخليج العربيّ إلى حوالي ٢٩% من الإنتاج العالميّ، وكانت تستهلك ٢% فقط من الإنتاج العالميّ([4]). واحتلّت أوروبا الغربيّة واليابان المرتبة الأولى في استيراد النّفط في العالم، في حين كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة قد احتلّت المرتبة الأولى في استيراد المشتقّات النّفطيّة([5]).

وقد واصل إنتاجُ النّفط ارتفاعه ليسجِّل عام ١٩٧٣ رقماً جديداً بلغ أكثر من ٥٥ مليون برميل يومياً، وليقارب الـ ٦٠ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٧([6]). وارتفع إنتاج المنطقة الخليجيّة من النّفط الخام في العام نفسه إلى حوالي ٣٦% من الإنتاج العالميّ، في وقت ارتفع مخزونها الاحتياطيّ إلى

([1]) بلقة براهيم، مكانة الدول العربيّة ضمن خارطة سوق النّفط العالميّة – (الحاضر، المستقبل والتحديات)، الأكاديميّة للدراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة، قسم العلوم الاقتصادية والقانونيّة، العدد ١٠، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٧٠.

([2]) محمد صبحي عبد الحكيم، موارد الثروة الاقتصادية، ج٢، دار مصر للطباعة، مصر، ١٩٦١، ص ١٨٧ - ١٨٨- ١٨٩.

([3]) عجلان، البترول والعرب، ص٤٤.

([4]) Loisa Aroian & Richard P Mitchell, The Modern Middle east and North Africa , Macmillan Pubishing co, New York 1984, p. 401.

([5]) عجلان، البترول والعرب، ص ٤٤.

([6]) مظفر صلاح الدين شعبان - سمير صلاح الدين شعبان، الطاقة وآفاقها المستقبلية، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٤، ص ٦٩.

أكثر من نصف الاحتياطي العالميّ([١])؛ ليتجاوز الإنتاج الـ ٦٠ مليون برميل يوميّاً مع بداية تسعينيات القرن العشرين([٢]). وبذلك فإنّ الإنتاج العالمي بقي منذ الحرب العالميّة الثّانيّة عام ١٩٤٥ وحتّى نهاية الحرب الباردة في ارتفاع مستمرّ، وبقي يغطّي الحاجات الاستهلاكيّة بغضّ النّظر عن ارتفاع أسعاره أو انخفاضها أثناء الأزمات.

أمّا الاحتياطي النّفطي العالمي – وبحسب الإحصائيّات العالميّة – فإنّه يختلف من عام إلى آخر، ومن عقد إلى آخر، إمّا بالزّيادة، وإمّا بالنّقصان ومن منطقة لأخرى. في حين أنّ البعض يقول إنّ نموّ الاحتياطي هو أمرٌ وهميٌ ومأخوذ جزئياً عن تقارير الاحتياطيّات غير الدّقيقة لدول أوبك(OPEC) الّتي تتنافس في حصص التّصدير المتزايدة([٣]).

لقد بلغ احتياطيّ النّفط العالميّ المؤكّد بعد الحرب العالميّة الثّانيّة، وتحديداً في عام ١٩٤٨ حوالي ٩ مليار طن([٤])، ليصل في عام ١٩٥٣ إلى حوالي ١٨ مليار طن([٥])؛ متجاوزاً ٣٥ مليار طن مع نهاية خمسينيات القرن العشرين([٦])؛ ليسجّل رقماً جديداً مع نهاية عام ١٩٦٨ الذي بلغ حوالي ٦٢ مليار طن؛ أي حوالي ٤٣٤ مليار برميل. وتابع الاحتياطي العالميّ ارتفاعه ليبلغ في عام ١٩٧٣ حوالي ٦٢٧ مليار برميل؛ متخطّياً الـ ٦٤٥ مليار برميل في عام ١٩٧٧. وقد احتلّت دول الخليج المرتبة الأولى بأعلى نسبة احتياطيّ جاوزت ٥٥%([٧]). وانخفض الاحتياطيّ النّفطي العالمي مع نهاية السّبعينيات من القرن العشرين إلى حوالي ٦٤١ مليار برميل؛ أي حوالي ١١٠ مليار طن. وكانت النّسبة الكبرى من هذه الحّصة لصالح منطقة الخليج العربيّ بحوالي ٣٥٩ مليار برميل؛ أي حوالي ٦٠ مليار طن وبنسبة بلغت حوالي ٥٥% من الاحتياطيّ العالميّ. ومع تسعينيات القرن العشرين ارتفع الاحتياطيّ العالميّ مسجّلاً حوالي ١٠٠٠ مليار برميل، فكانت الحصة الخليجيّة منها ٦٥٥ مليار

([١]) زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر "، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٧
([٢]) برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص ٢٨.
([٣]) ريتشارد هاينبرغ، انتهت الحفلة- سراب النفط- النفط ، والحرب ومصير المجتمعات الصناعيّة، ترجمة أنطوان عبد الله، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص ١٧٣.
([٤]) الطن ما بين ٦ إلى ٧ براميل.
([٥]) شعبان، الطاقة وآفاقها المستقبلية، ص ٧٧.
([٦]) عبد الحكيم، موارد الثروة الاقتصادية، ص ٢٣٤.
([٧]) شعبان، الطاقة وآفاقها المستقبلية، ص ٧٨

برميل، في حين كانت حصّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة حوالي ٣٣ مليار برميل([١]). وبناء على ما سبق نرى أنّ الوضع الاحتياطي متقلّباً من عام إلى آخر، ويعود ذلك لأمور تقنيّة أو اقتصاديّة عدّة.

٣- الغاز الطّبيعي:

تزامن اكتشاف النّفط مع اكتشافِ مصدرٍ آخرَ من مصادر الطّاقة وهو(الغاز الطّبيعي)([٢])، ويوجد الغاز الطّبيعي مذاباً مع النّفط بنسب مختلفة، وكذلك يوجد في الطّبقات العليا في بعض حقول النّفط([٣])، ويُشكّل الغاز في الفترة الحاليّة أحد أهمّ مصادر الطّاقة، وحتّى فترة ليست ببعيدة لم يكن الغاز يُستخدم سوى بالقرب من مناطق الإنتاج، لصعوبة نقله وتخزينه، وكانت كميّات كبيرة منه تُحرق للتّقليل من كلفة النّفط المستخرج، ولعدم توفّر الأسواق الاستهلاكيّة له([٤]). ومع بداية السّتينيات من القرن العشرين كانت نسبة إسهام الغاز في الطّاقة العالميّة بحدود ١٥%([٥])؛ لتصل مع بداية الثّمانينيات من القرن ذاته لحوالي ١٨%؛ محتّلاً بذلك المرتبة الثّالثة بين مصادر الطّاقة بعد النّفط والفحم([٦])، وليرتفع إسهامه في الطّاقة العالميّة مع بداية عقد التّسعينيات من القرن العشرين لحدود ١٩%([٧]). ويتزايد استخدام الغاز عاماً بعد آخر في ظل تناقص النّفط من ناحيّة وملائمة الغاز وإمكانية حلوله مكان النّفط من ناحية أخرى.

وقد بقي غاز المنطقة العربيّة وخاصّة منطقة الخليج العربيّ حتّى أواسط الثّمانينيات من القرن العشرين يُحرق دون الاستفادة منه، وقُدّرت كميّاته بـ ٢٠٠ مليار م٣ من الغاز سنوياً، وهذه الكميّة تغطّي حاجة أوروبا بأكملها([٨])، في حين شكّل الغاز مورداً مُهمّاً للطّاقة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، فمنذ السّبعينيات من القرن العشرين، اعتمدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة على الغاز الطّبيعي في إنماء

([1]) BP Statistical Review of World Energy June 2002, p. 4.

([٢]) هاينبرغ، انتهت الحفلة – سراب النفط – النفط والحرب و مصير المجتمعات الصناعية، ص ٩٤ – ٩٧.

([٣]) عبد المطلب النقرش، الطاقة – مفاهيمها، أنواعها، مصادرها، وزارة الطاقة والثروة المعدنيّة، المملكة الأردنيّة الهاشميّة، ٢٠٠٥، ص ١١.

([٤]) شعبان، الطاقة وآفاقها المستقبلية، ص ٨٦.

([٥]) عبد الرؤوف رهبان، الأهمية النسبية النوعية لموار الطاقة، (دراسة في جغرافية الطاقة) مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العدد الأول – الثاني، ٢٠١١، ص ٣٨٢.

([٦]) سعود يوسف عياش، تكنولوجيا الطاقة البديلة، عالم المعرفة، عدد ٣٨، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ١٩٨١، ص ١٩ – ٢٠.

([٧]) رهبان، الأهمية النسبية النوعية لموار الطاقة، (دراسة في جغرافية الطاقة)، ص ٣٨٢.

([٨]) شعبان، الطاقة وآفاقها المستقبلية، ص ٨٧.

الطّاقة الكهربائيّة الّتي تحتاج إليها؛ فضلاً عن استخدامه الواسع للتّدفئة والطبخ. وعلى الرّغم من أنّ إنتاج الغاز الأمريكي تعدّى الذّروة، وبدأ بالنضوب منذ سبعينيات القرن العشرين([1])، إلا أنّ الولايات المتّحدة استطاعت المحافظة على مستوى الخّط البيانيّ للإنتاج حتّى أواخر التّسعينيات من القرن العشرين([2])، وبعدها بدأت تتطلّع إلى الخارج لتأمين متطلّباتها من الغاز، فكان الغاز الكندي حاضراً على أبوابها([3]) حتّى ظهور الغاز الصّخري خلال القرن الواحد والعشرين، وتحوّل الولايات المتّحدة لدولة مُصدّرة للغاز خلال النّصف الثّاني من العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين.

ويتميّز الغاز الطّبيعي عن النّفط كونه يوفّر طاقة نظيفة نسبياً؛ إذ إنَّ احتراق الغاز يُنتج نسبة أقلّ من الغازات – مقارنة بالفحم الحجري – الّتي تسبّب تلّوث البيئة وظاهرة الاحتباس الحراري. ويُستخدم الغاز الطّبيعي كوقود منزليّ للتّدفئة والطّبخ، وهو المادّة الأوليّة الأساسيّة في إنتاج الأسمدة الكيميائيّة، وهو أحد أنواع الوقود الرّئيسة لإنتاج الكهرباء في الكثير من دول العالم([4])، ويزداد الطّلب عليه تدريجيّاً. ويتمتّع الغاز الطّبيعي بمزايا عديدة أهمَّها:

أ- استخراجه لا يسبّب تلوّثاً للبيئة المحيطة.

ب-ينشر احتراقه كميّة أكبر من الحرارة.

ت-يحترق من دون إصدار روائح كريهة.

ث-سهولة نقله بواسطة أنابيب([5]).

وسيكون للغاز شأنٌ مهمّ في السّنوات القادمة، مع التّضاؤل التّدريجي للنّفط، وتحوّل العالم شيئاً فشيئاً للاعتماد عليه بدلاً من النّفط للحصول على الطّاقة، وهذا بالتّأكيد سيؤدّي إلى خلق أزمات

([1]) فيصل حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ص ١٦٢- ١٨١-١٨٢.

([2]) هاينبرغ، غروب الطاقة - الخيارات والمسارات في عالم ما بعد النّفط، ص ٥٦ – ٥٧.

([3]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ١٨١-١٨٢.

([4]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ٨٨ – ١١١- ٢٧٤ - ٣٥٨

([5]) شعبان، الطاقة وآفاقها المستقبلية، ص ٨٥.

وحروب دولية لا تتخيّلها البشريّة، لربّما نرى بداياتها اليوم في بدايات القرن الحادي والعشرين. ويتوقّع الخبراء نضوب الغاز الطّبيعي بعد سنوات من نضوب النّفط([1]). ولكن علينا أن ننتبه إلى مسألة النّضوب فهذه تبقى توقّعات، وليست شيئاً مؤكّداً لربّما السّنوات القادمة ومع الثّورة التّكنولوجيّة تحمل شيئاً مخالفاً لهذه التّوقعات.

ثانياً- المتغيرات الدّولية والإقليمية والعربية والمحلية والسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة، وانعكاساتها على الواقع العام لدول الخليج العربي بين عامي(١٩٤٥– ١٩٩١):

١- أهمّ المتغيّرات الدّوليّة وانعكاساتها على السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة بين عامي(١٩٤٥–١٩٩١):

مع انتهاء الحرب العالميّة الثّانيّة شهد العالم خارطة سياسيّة جديدة مغايرة لما قبل الحرب، فقد انزوت بريطانيا وفرنسا عن قمّة السّيطرة العالميّة بعد هزيمتهما في الحرب، وبرز على المسرح الدّولي قوتّان جديدتان، هما: الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتّحاد السّوفييتي اللّتان قُدِّر لهما أن تملكا من النّفوذ والقوّة مالا تضاهيه أيّ قوّة أخرى سواهما([2]). وتشكّل بعد الحرب نظام عالمي جديد بهيكليّة جديدة ضمن ما عُرف بمنظّمة الأمم المتّحدة، ومنها "مجلس الأمن الدّولي" الذي ضمّ خمس دول دائمة العضوية، وهي: الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والاتّحاد السّوفييتي، وفرنسا، وبريطانيا، والصّين([3])، وكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة هي المسيطر على السّياسات الخارجيّة لكل من فرنسا وبريطانيا، في حين كان الاتّحاد السّوفييتي هو المسيطر على السّياسات الخارجيّة للصّين. وكان العنوان الأبرز للسّياسات الدّوليّة طوال نصف قرن ما سمّي "الحرب الباردة" بين القطبين الأمريكي والسّوفييتي، وقد اختلف الطّرفان – وخلال نصف قرن – حول مجموعة من القضايا أوصلتهما إلى حافّة الهاويّة والتّهديد باندلاع الحرب، غير أنّ الدّبلوماسيّة الدّوليّة والمصالح الذّاتيّة لكلّ منهما وقفتا حائلاً من دون ذلك.

([1]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ٣٥٨.

([2]) خيريّة قاسمية، قضايا عالمية معاصرة، جامعة دمشق، ١٩٨٢، ص ٣٥.

([3]) محمد حبيب صالح - محمد يوفا، قضايا عالمية معاصرة، جامعة دمشق، ١٩٩٩، ص ٣٢.

إنّ الاتّحاد السّوفييتي لم يستطع مجاراة القطب الأمريكيّ بعد منتصف الثّمانينيات، لا سيّما مع تدهور حالته الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة من جرّاء الفساد الدّاخلي من جهة، وسلسلة المؤامرات على زعامة المنظومة الاشتراكيّة من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها من جهة أخرى؛ مما اضطرَّ السّوفييت للارتهان لسياسات واشنطن وخاصّة بعد قدوم ميخائيل غورباتشوف(Mikhail Gorbachev)([1]) لزعامة البلاد، ومحاولته إعادة البناء "البيريسترويكا"([2])؛ بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصاديّة في الاتّحاد السّوفييتي([3])، والّتي كانت إيذاناً بانهياره وتفكّكه بدءاً من عام ١٩٨٩، ليشهد العالم انهيار المنظومة الاشتراكيّة وعلى رأسها الاتّحاد السّوفييتي الذّي انقلبت محاولة إصلاحه "البيريسترويكا" إلى تفكُّكِ الاتّحاد، واستبدال النّظام الاشتراكيّ الذي حمل لواءه منذ ثورة تشرين الأول عام ١٩١٧ إلى عقيدة رأسماليّة مضادّة([4]). لقد أزال الغرب ممثلاً بالولايات المتّحدة للمرّة الثّانيّة عقبة من أمامهم، فبعد قضائهم على الألمان، وتفتيت دولتهم مع نهاية الحرب العالمية الثّانيّة، نجحوا بتفتيت الاتّحاد السّوفييتي وإعلان نهاية الحرب الباردة، هذا القطب الذي كان في يومٍ ما قادراً على مجاراة القطب الأمريكي حتّى بالقرب من الأراضي الأمريكيّة. ولكن إلى متى ستبقى الولايات المتّحدة ناجحة بسياسة هيمنتها تلك ؟

كان انهيار المعسكر الاشتراكي نصراً كبيراً للولايات المتّحدة الأمريكيّة؛ حيث أطلق يدها في المحافل الدّوليّة المختلفة، وتحوَّل العالم من الثّنائية القطبيّة إلى الأُحاديّة القطبيّة، وبادر الرّئيس الأمريكي جورج بوش(George Bush)([5]) لإعلان ولادةِ نظام عالميٍّ جديد تهيمن عليه بلاده،

([1]) ميخائيل غورباتشوف، (Mikhail Sergeyevich Gorbachev ١٩٣١ - ...) رئيس الاتحاد السوفييتي الأسبق بين عامي (١٩٨٨- ١٩٩١) وزعيم الحزب الشيوعي السوفييتي بين عامي (١٩٨٥- ١٩٩١)، كان يدعو إلى إعادة البناء (البريسترويكا)، لعب دوراً في إنهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١. الكيالي، موسوعة السياسة، ج٤، ص ٣٧٢

([2]) البيريسترويكا، تعني إعادة الهيكلة، هي برنامج للإصلاحات الاقتصاديّة أطلقة رئيس الاتحاد السوفييتي ميخائيل غورباتشوف وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفييتي. للمزيد حول البريسترويكا - أرنست ماندل، الاتحاد السوفييتي في ظل غورباتشوف، ترجمة بولا الخوري، دار الواحة، لبنان، ط١، ١٩٩١، ص ١٢٦.

([3]) شوقي الجمل - عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري للتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٠٤.

([4]) محمد محمود الإمام، أهم التطورات العالميّة والإقليميّة والقطريّة خلال العقود الثلاثة الماضيّة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧، ص ١٦٢.

([5]) جورج بوش الأب، (George Herbert Walker Bush ١٩٢٤ - ...) الرئيس الواحد والأربعون للولايات المتّحدة الأمريكيّة بين عامي (١٩٨٩ – ١٩٩٣)، عمل قبل ذلك مديراً CIA، وأيضاً كنائب للرئيس ريغان، وهو من رجالات النّفط. للمزيد– الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، ص ٦٠٤.

وسيطرت الولايات المتّحدة الأمريكيّة على سياسات القوى الدّوليّة جميعاً في العالم. وبانهيار الاتّحاد السّوفييتي فقدت بعض الدّول العربيّة سنداً أدّى أدواراً مختلفة الأهميّة في معالجة قضاياها الأمنيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، وفقدت الدّول الناميّة نصيراً لقضاياها، ومصدراً لمساعدتها، وحافزاً للمعسكر الرّأسمالي في طلب ودّها([1]). وسعت أوروبا الغربيّة واليابان خلال هذه المرحلة لاتّباع سياسة مستقلّة عن السّياسة الأمريكيّة، لا سيّما مع أزمة النّفط([2]) التي برزت عام ١٩٧٣ من جرّاء حرب ٦ تشرين الأول، غير أنّها استمرّت لفترة قصيرة لتعود بعدها للقبضة الأمريكيّة الّتي سيطرت عليها وعلى العالم مع مطلع التّسعينيات من القرن العشرين.

هذا ما كان عليه الواقع العالمي بشكل عامّ خلال العقد الأخير من القرن العشرين، فكيف كان الواقع العربيّ بشكلٍ عامّ والواقع الخليجيّ بشكل خاصّ؟

٢- أبرز متغيرات الوضع الإقليمي والعربيّ عامّةً والخليجيّ بخاصّةً، والصّراع العربيّ-الصّهيونيّ.

شهد الوطن العربيّ بعد الحرب العالميّة الثّانية تصاعداً نضالياً لدى حركات التحرر الوطنيّة، أدّى إلى إنجاز العديد من الاستقلالات السّياسيّة، وتخلّص معظم بلدانه من التّبعيّة للقوى الاستعماريّة -وإن كان نسبياً-، وكان استقلال البعض منها كسوريا ولبنان والعراق ومصر. غير أنّ رياح التّغيير هذه الّتي ضربت معظم مناطق الوطن العربيّ لم تعصف بالخليج العربيّ، فمن المعروف أنّ الولاءات التّقليدية في الجزيرة العربيّة هي دائماً للزّعامات القبلّية والدّينية، الّتي كانت أقوى وأعمق في كثير من الأحيان من الولاء لمفهوم الدّولة أو الوحدة العربيّة أو القوميّة العربيّة([3])، ولم تبدأ حالة الهيجان الاجتماعيّ والسّياسيّ فيه إلّا في فترة الخمسينيات من القرن العشرين، وكان من أهمّ أسبابِ ظهورها

([1]) الإمام، أهم التطورات العالميّة والاقليميّة والقطريّة خلال العقود الثلاثة الماضيّة، ص ١٦٢.
([2]) مع اندلاع حرب تشرين عام ١٩٧٣ بين سوريا ومصر من جهة والكيان الصهيوني من جهة أخرى، ونتيجة وقوف الولايات المتحدة الأمريكيّة وغيرها من الدّول مع الكيان الصهيوني، فرض العرب حظراً نفطياً تجاه هذه الدّول، وهذا ما أدى إلى أزمة نفطيّة نتج عنها فوضى اقتصادية في هذه الدّول. للمزيد حزنقور، التنافس الدّولي على نفط الخليج العربي، وأثره في سياسات القوى الدّوليّة، ص ١٩٣ وما يليها.
([3]) رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغيير، دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، رياض الريس للكتب والنشر، د. م، د. ت ، ص ١٢.

تزايد الثّروات النّاجمة عن النّفط([١])، ونهوض المدّ القومي الوحدوي على المستوى العربيّ. ولكن برغم ذلك لم تكن بالمستوى المطلوب، ولم تكن لتتناسب مع موقعها وطاقاتها وإمكاناتها، فلو كانت تتمتّع بقدر كافٍ من الاستقلال والدّيمقراطيّة لاستطاعت إدارة أزمات المنطقة بشكل أفضل ممّا كان من خلال سلاح النّفط الذي تملكه.

ومع استقلال سورية ولبنان عام ١٩٤٦ وغيرهما من البلدان العربيّة– ليبيا عام ١٩٥١ السّودان وتونس والمغرب عام ١٩٥٦– فيما بعد([٢])، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الوطن العربيّ كان العنوان الأبرز هو احتلال فلسطين من قبل الصهيونيّة وإقامة كيان لها في عام ١٩٤٨. وقد أرغمت ذيول النّزاع العربيّ – "الإسرائيلي"([٣]) الدّول العربيّة على الارتباط عسكريّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً بالولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتّحاد السّوفييتي لا سيّما بعد صدور البيان الثلاثي من قبل (فرنسا وبريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة) عام ١٩٥٠ والذي يضمن تفوّق "إسرائيل" وحمايتها في المنطقة([٤]).

لقد خلّف قيام الكيان الصّهيوني إشكالية معقّدة وصعبة داخل الوطن العربيّ فجّرت مجموعة من التغيّرات على صعيد حكوماتها وأنظمتها السّياسيّة، فكانت الانقلابات العسكريّة في سورية بين عامي (١٩٤٩–١٩٥٤)، وجاءت ثورة تمّوز في مصر عام ١٩٥٢، لتطيح بالنّظام الملكي، ولينتهج حُكّامها الجدد سياسة معادية للغرب دفعته لشنّ العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا "وإسرائيل") ضدّ مصر عام ١٩٥٦ بالتّواطؤ مع الصّهيونية العالميّة، ليدخل النّهوض القومي مرحلة جديدة كانت بدايتها مع انقلاب سليمان النّابلسي([٥]) في الأردن عام ١٩٥٧. وليتجسّد النّهوض أكثر مع قيام الوحدة السورية – المصرية في شباط عام ١٩٥٨. وإنّ فشلت ثورة النّابلسي بالإطاحة بالنظام الملكي في الأردن، فإنّ

([١]) الريس، الخليج العربي ورياح التغيير، ص ١٢.

([٢]) إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٠، ص ١٣٢ - ١٤٧ – ١٩١ -٣٠٥-٣٣٥-٣٧٢-٤٤٦

([٣]) إسرائيل، رغم تحفظي على هذا المصطلح، فإنني أجد نفسي مضطراً إلى استخدامه لسببين: أولهما ضرورة الالتزام بقواعد التوثيق، وثانيهما ضرورة التعبير الأكثر دلالة في توصيف بعض الأحداث والمواقف المتعلقة بخرق إسرائيل لمبادئ الشرعيّة الدّوليّة، ولكنني أضعه، وكلّ اشتقاقاته بين أقواس صغيرة وذلك كدلالة على التحفظ.

([٤]) أنطوان متى، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانيّة، دار الجبل، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٣٦

([٥]) سليمان النابلسي، سياسي أردني، أحد مؤسسي الحزب الاشتراكي الوطني عام ١٩٤٥. انتهج سياسة موالية للزعيم جمال عبد الناصر ومناوئة للغرب، أحرز حزبه نجاحاً بانتخابات عام ١٩٥٦، وأصبح رئيساً للحكومة الوطنيّة التي فرضها التحالف الوطني في مجلس النواب، ووزيراً للخارجيّة (١٩٥٦- ١٩٦٧). أقاله الملك حسين عام ١٩٥٧. الكيالي، موسوعة السياسة، ج٣، ص ٢٣٤.

ثورة تموز في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم([1]) كانت كفيلة بالإطاحة بالملكية في بلاد الرافدين. ولتتمكَّن بعدها الكويت في شباط عام ١٩٦١ من الحصول على استقلالها من بريطانيا، والانضمام لجامعة الدّول العربيّة([2])، وليشهد هذا العام أيضاً انتكاسة كبرى للمدّ القومي العربيّ مع حدوث الانفصال للوحدة السّوريّة – المصريّة في شهر أيلول، هذا في وقت تصاعدت فيه حدّة الثّورة الجزائريّة مع وصول الجنرال ديغول(De Gaulle)([3]) لحكم فرنسا، ولتتمكَّن الجزائر في عام ١٩٦٢ من الحصول على استقلالها، لتأتي ثورة آذار بتغييراتها لنظام الحكم في سورية عام ١٩٦٣([4])، ولتبدأ معها مرحلة جديدة من النّضال للنهوض بسوريا على المستويين الداخلي والخارجي والتصدي للكيان الصّهيوني.

وكانت أحداث السّتينيات ومطلع السّبعينيات من القرن العشرين في المنطقة العربيّة، قد دفعت وحفّزت الدّول المنتجة للنّفط للتّقدّم خطوة إلى الأمام في صراعها ضدّ الشّركات النّفطيّة، ففي هذه الفترة كانت بريطانيا قد أعلنت عن نيّتها في الانسحاب من منطقة الخليج العربيّ في شباط عام ١٩٦٨، وهنا اندفعت كلّ الأطراف الخليجيّة لترتيب أوضاعها من النّواحي الإداريّة والماليّة والعسكريّة، لتتماشى مع المرحلة القادمة([5])، فقرار الانسحاب البريطاني من المنطقة؛ فضلاً عن رغبة الإمارات الصّغيرة في الخليج بتصحيح الأوضاع السّيئة الّتي خلّفتها التّجزئة والتّفكّك، كان لهما الدّور الأهم في تشجيع هذه الإمارات على تأسيس اتّحاد الإمارات العربيّة الذي ضمّ كلّاً من " أبوظبي ودبي ورأس الخيمة والشّارقة وعجمان والفجيرة وأمّ القيوين " في ٢ كانون الأوّل ١٩٧١([6]). وقبل استقلال دولة الإمارات وتوحيدها،

([1]) عبد الكريم قاسم، عبد الكريم قاسم بن بكر بن عثمان الفضلي الزبيدي (١٩١٤-١٩٦٣)، أوّل حاكم عراقي بعد الحكم الملكي، رئيس الوزراء والقائد العام للقوّات المسلّحة، ووزير الدّفاع في العراق من ١٤ تموز ١٩٥٨ ولغاية شباط ١٩٦٣، أسهم بالتخطيط لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قام بتنفيذها مع زميله في التنظيم عبد السلام محمد عارف والتي أنهت الحكم الملكي، وأعلنت قيام الجمهوريّة العراقيّة.
https://encyclopedia2.thefreedictionary.com/Abdul+Karim+Kassem

([2]) الريس، الخليج العربي ورياح التغيير، ص ١٤.

([3]) شارل ديغول (١٨٩٠-١٩٧٠)، (Charles André Joseph Marie De Gaulle) قائد عسكري فرنسي كبير ورجل دولة ورئيس فرنسا، عمل خلال الحرب العالميّة رئاسة المارشال بيتان، بدأ نجمه يلمع بعد استسلام فرنسا أمام هتلر عام ١٩٣٩ إذ حمل لواء مواصلة القتال والمقاومة بالتعاون مع بريطانيا، تسلّم حكم فرنسا عام ١٩٥٨، ووضع أسس الجمهوريّة الخامسة، اعترف باستقلال الجزائر عام ١٩٦٢، و اعتزل الحكم عام ١٩٦٩، توفي في عام ١٩٧٠. للمزيد– الكيالي، موسوعة السياسة ، ج٢، ص ٧٤٢

([4]) ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ص ٤١٢.

([5]) عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط٢، ١٩٩٤، ص ٣٤ - ٣٥.

([6]) نجاح محمد- كاميليا أبو جبل، تاريخ الجزيرة العربيّة المعاصر، جامعة دمشق، ط٥، ٢٠٠٩، ص ٣٢٢- ٣٢٣.

كانت البحرين قد أعلنت استقلالها في ١٤ أب ١٩٧١، وأيضاً إمارة قطر في ٣ أيلول من العام نفسه([١]).

ومنذ مطلع السّبعينيات من القرن العشرين _ ونتيجة لتأسيس منظَّمة الدّول المنتجة للنّفط الأوبك(OPEC)([٢])، ومنظّمة الدّول العربيّة المنتجة للنّفط الأوابك(OAPEC) خلال عقد السّتينيات من القرن العشرين _ خضعت العلاقة بين الدّول المصدّرة للنّفط، وأصحاب الامتيازات النّفطيّة الكبرى الّتي كانت تستثمر النّفط في المنطقة إلى تغييرات مهمَّة، فبعد سيطرة جذريّة للشّقيقات السّبع([٣]) على سياسة الطّاقة العالميّة، تعزَّزت مكانة الأوبك في هذه الفترة، وأصبحت تؤدي دوراً خطيراً في هذه السّياسة، وبدأ قرن الطّاقة الرّخيص بالأفول مع بزوغ نجم الطّاقة المرتفع الكلفة([٤]).

وخلال عقد السّبعينيات من القرن العشرين شهدت الأمّة العربيّة أحداثاً كارثيّة عدّة، مازالت آثارها مستمرّة حتّى الآن، فبعد حرب تشرين التحريريّة عام ١٩٧٣ الّتي كانت أكبر مواجهة بين العرب والكيان الصّهيوني، نجحت الصّهيونية العالميّة في عزل مصر عن الصّفِّ العربيّ مع توقيع الرّئيس المصري أنور السّادات([٥]) اتفاقيّة كامب ديفيد عام ١٩٧٨([٦])، وفي آذار عام ١٩٧٩ تمّ توقيع المعاهدة المصريّة _ "الإسرائيليّة"، وتبنّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة موقفاً أكثر عدوانيّة من حركة التّحرُّر

([١]) أحمد زكريا الشلق - مصطفى عقيل الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي (١٩٦٨ – ١٩٧١) دراسة ووثائق، دار الثقافة، الدوحة، ط٢، ١٩٩٨، ص ٧٣- ٨٣.

([٢]) الأوبك، منظمة الدّول المنتجة للنفط، تضم حالياً كلّاً من: المملكة العربية السعوديّة ، الكويت، قطر، الإمارات العربيّة المتّحدة، العراق، إيران، الجزائر، الإكوادور، أنغولا، ليبيا، نيجيريا، فنزويلا. للمزيد- حزنقور، التنافس الدولي على نفط الخليج العربي وأثره في سياسات القوى الدّوليّة (١٩٤٥-١٩٩١)، ص ١٤٩

([٣]) الشقيقات السبع، شركات النّفط العالميّة السبع والتي سيطرت على مراحل الصناعة النّفطيّة كافة منذ بداياتها، وقد أُشير إليها سابقاً. ص ٩-١٠

([4]) Jahangir Amuzegar, Oil Exporters, Economic Development in an Interdependent World, International Monetary Fund Washington, d . c, April, 1983, p. 3 - 4 – 5.

([٥]) أنور السادات، (١٩١٨- ١٩٨١) رئيس مصر بين عامي (١٩٧٠- ١٩٨١) ولد في ٢٥ كانون الأوّل ١٩١٨ في محافظة المنوفية، دخل المدرسة الحربيّة عام ١٩٣٥ وتخرّج فيها كملازم ثانٍ عام ١٩٣٨، شارك في انقلاب الضّباط الأحرار عام ١٩٥٢، وشارك في حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، وقّع اتفاقيّة كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني وتمّ اغتياله بعد ذلك بفترة في ٦ تشرين الثاني ١٩٨١. للمزيد - لمعي المطيعي، موسوعة هذا الرجل من مصر، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧، ص ١٠٦ – ١١٢.

([٦]) للمزيد حول الاتفاقيّة - سليمان المدني، الملف العربي في القرن العشرين، ج ٧، المنارة، لبنان، ط١، ١٩٩٨، ص ٣٩٩ وما يليها.

العربيّة([1]). وفي تطوُّر آخر للصراع العربيّ – الصّهيوني هاجم الكيان الصّهيوني لبنان منفّذاً عدواناً واسع النطاق مرّة عام ١٩٧٨ وأخرى عام ١٩٨٢([2])؛ مُظهراً همجيته ضدّ الشّعب العربيّ عموماً والفلسطيني خصوصاً.

ومع خروج مصر من الصّفّ العربيّ عقب اتّفاقيّة "كامب ديفيد"، وقطع الدّول العربيّة لعلاقاتهم الدّبلوماسية معها، كان ميثاق العمل الوحدويّ بين سورية والعراق يسير وفق خطوات متسارعة، وكان يمكن أن ينتج عنه تشكُّلُ قوّة إقليميّة سياسيّة وعسكريّة قويّة تحلُّ مكان مصر، فسعت واشنطن لنسفه، وتمكَّنتْ من ذلك. غير أنّ نجاح الثّورة الإسلاميّة في إيران عام ١٩٧٩ ضدّ الشاه ونظامه وتبعيته للغرب والولايات المتّحدة الأمريكيّة، أطاح بالرّكيزة الأمريكيّة في المنطقة، فرأت الإدارة الأمريكيّة أنّ وجود إيران والعراق في المنطقة كقوّتيّن إقليميتين يمكن أن يكون أداة ردع لأيِّ عمل عسكري أمريكيّ فيها، ويمكن أن تشكِّلا عمقاً استراتيجيّاً لسوريا في صمودها، فسعت الإدارة الأمريكيّة لضرب إيران الثّورة والعراق في آنٍ معاً كخطوة أولى في تطبيق مبدأ كارتر([3]) مع تفجّر الحرب بينهما عام ١٩٨١. هذا في وقت توجَّهت فيه دول الخليج العربيّ في طريق الاتّحاد عبر تأسيس مجلس التّعاون الخليجيّ في أيّار عام ١٩٨١([4]) علّها تحمي نفسها من المتغيّرات الحاصلة في المنطقة آنذاك. وبذلك فإنّ الواقع العربيّ كان آخذاً بالتفسُّخِ والتآكلِ نتيجة الأوضاع والمتغيّرات السّابقة، وهذا ما أثَّرَ سلبياً عليه إلى أن أتت حرب الخليج الثّانيّة (١٩٩٠–١٩٩١) الّتي جعلت الواقع العربيّ في حالةٍ من الضّعف والهوان أدّت الى تمزُّقِ الدّول العربيّة، وأصبحت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تدير الوطن العربيّ وفق رغبتها([5]). وتبع الغزو العراقي للكويت (١٩٩٠– ١٩٩١) زيادة التّواجد العسكريّ للقوى الدّوليّة في المنطقة، وتبعيّة حكّام الخليج العرب بشكل كامل للغرب وخاصّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

([1]) صالح ويوفا، قضايا عالميّة معاصرة، ص ١٧٦.
([2]) سليمان المدني، الملف العربي في القرن العشرين، ج ٩، المنارة، لبنان، ط١، ١٩٩٨، ص ٢٠٩.
([3]) صالح ويوفا، قضايا عالميّة معاصرة، ص ٢٧٣ – ٢٧٤.
([4]) عبد الله الأشعل، العلاقات الدّوليّة لمجلس التعاون، ذات السلاسل، د م، ط١، ١٩٩٠، ص ٢.
([5]) محمود كامل الكومي، محددات العلاقة بين النظام العربي الإقليمي والنظام العالمي الجديد، موقع بانوراما الرأي، ١٣- كانون الثاني، ٢٠١٣.
- http://www.mepanorama.com/221699/%E2%80%AB

وأصبح جليّاً أنّ هذه المجريات حلقة من سياسات الهدم الأمريكيّ – الصّهيوني الذي يشهده الوطن العربيّ اليوم في الألفيّة الثّالثة.

وفقاً لتلك المتغيّرات السّياسيّة عالميّاً وعربيّاً، كيف كان مسار السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في منطقة الخليج العربيّ بين عامي (١٩٤٥– ١٩٩١) ؟

٣–السّياسة النّفطيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة في منطقة الخليج العربيّ بين عامي (١٩٤٥–١٩٩١):

تحوّلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى قوّة عالميّة في نهاية الحرب العالميّة الثّانيّة، ومع تحوّلها أخذت تُبدي المزيد من الاهتمام لمنطقة "الشّرق الأوسط"([١])؛ وخاصّة منطقة الخليج العربيّ([٢])، وكان الاعتبار الرّئيس لسياستها في المنطقة يتمثّل بتطبيق السّياسات الرّاميّة إلى إدخال شركات النّفط الأمريكيّة لحقول النّفط فيها([٣])، وترسيخ السّيطرة الأمريكيّة عليها. وكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة قد قامت بإبعاد فرنسا– الّتي خرجت من الحرب العالمية الثانية ضعيفة– عن المنطقة، ورغم الدّور الذّي منحته لبريطانيا فيها إلّا أنّ بريطانيا خسرت هذا الدّور تدريجيّاً([٤]) نتيجة ضعفها أمام التّفوق الأمريكي الحاصل بنهاية الحرب، بحكم خروجها من الحرب وهي محافظة على قوتها الاقتصادية.

ولم تُبدِ الولايات المتّحدة حتّى الحرب العالميّة الثّانيّة أيَّة رغبة للتّدخُّل العسكريّ في منطقة الخليج العربيّ؛ غير أنّ تضخُّمَ المصالح الاقتصاديّة وخاصّة النّفطيّة، جعلها تبدي رغبتها بالتّدخّل

([١]) الشرق الأوسط: رغم تحفظي على هذا المصطلح، فإنني أجد نفسي مضطراً إلى استخدامه لسببين: أولهما ضرورة الالتزام بقواعد التوثيق من حيث إنّه المعتمد في كثير من الوثائق والمراجع التي أنا ملزم، -وفق هذه القواعد-، بعرض محتوياتها كما هي. وثانيهما لأنه يدلّ على منطقة ذات مضمون جيوسياسي قد تكون هي المعنيّة في كثير من الأحيان، فهو يضم تركيا واليونان؛ فضلاً عن دول المشرق العربي؛ أي دول بلاد الشام والعراق ووادي النيل وشبه جزيرة العرب، وهناك متّغيّرات في مضمونه هذا وفق المصالح الاستعماريّة لا مجال لذكرها هنا، وأنا أضعه داخل أقواس كدلالة على هذا التّحفظ.

([2]) Noam CHomisky – Gilbert Achcar, perilous power – The Middle East & u.s, foreign policy, penguin books, London, 2007, p. 53.

([٣]) توماس أبريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ ــ ١٩٧٥، ترجمة دار طلاس للدراسات، دمشق، ط١، ١٩٨٥، ص ٣٦٠.

([٤]) نعوم تشومسكي، النظام الدولي الجديد - القديم مع ملحق بمستجدات المأزق الفلسطيني حتى أوسلو ٢، ترجمة: صفوان عكاش، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، حلب، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٣١٠

العسكريّ فيها([١])، لا سيما وأنّها سيطرت مع نهاية الحرب وعبر شركاتها النّفطيّة على حوالي ٦٠% من نفط الخليج العربيّ([٢]). وبدأت الإدارة الأمريكيّة بتطبيق مشاريع سياسيّة واقتصاديّة، كان الهدف منها بسط سيطرتها على العالم، والحلول مكان الدّول الاستعماريّة الغربيّة (بريطانيا _ فرنسا)، وبسط السّيطرة الاقتصاديّة على بلدان أوروبا الغربيّة ومنطقة الخليج العربيّ. ومن أهمّ مشاريعها هذه؛ كان (مشروع مارشال ١٩٤٦، ومبدأ ترومان ١٩٤٧، ومبدأ أيزنهاور ١٩٥٧ وغيرها...)، وبادرت لتأسيس الأحلاف العسكريّة للوقوف في وجه الاتّحاد السّوفييتي. وهكذا نشأ حلف شمال الأطلسي، ثمَّ ظهر حلف بغداد([٣])، وحلف جنوب شرق آسيا([٤])، والأهمُّ من ذلك كلَّه دعم الكيان الصّهيوني الذي وُجد في قلب الوطن العربيّ.

ومع نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وبسبب تزايد الواردات النّفطيّة الأمريكيّة من الخليج، ركّزت الولايات المتّحدة استراتيجيتها في هذه المنطقة من أجل إحكام السّيطرة عليها بشكل جيّد ومنع السّوفييت من الاقتراب منها، وخاصّة أنّ الاتّحاد السّوفييتي يمتلك حدوداً مشتركة مع إحدى الدّول الرّئيسة في المنطقة وهي إيران، ولذلك عملت الولايات المتّحدة بجدٍّ لتشكيل حلف السنتو (Cento) الذي كان هدفه حماية الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وإحكام سيطرتها على غالبيّة الدّول المنتجة للنّفط في الخليج العربيّ، وانضمّت لهذا الحلف كلٌّ من تركيا وإيران وباكستان([٥]). وقد شُكّل هذا الحلف على أنقاض حلف بغداد الذي كان نواة مهمّة لتشكيل هذا الحلف، وخاصّة أنّ حلف بغداد تلقّى ضربة قاضية بخروج العراق منه عقب ثورة عام ١٩٥٨.

([١]) مايكل أ بالمر، حراس الخليج " تاريخ التوسع الأمريكي في الخليج العربي (١٨٣٣_ ١٩٩٢)"، ترجمة: نبيل زكي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٥، ص ٢٧

([٢]) محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي و الخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، مراجعة: شهيرة مراد، تقديم شاكر الفحام، دار دمشق للنشر، دمشق، ١٩٨٤، ص ٥٠٣

([٣]) محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الكويت، ط٢، ١٩٩٨، ص ٢٦٥

([٤]) حلف جنوب شرق آسيا، نشأ الحلف في ٨ أيلول ١٩٥٤، بتوجيه من الولايات المتّحدة الأمريكيّة لإقامة نظام دفاعي في منطقة جنوب شرقي آسيا، عرف الحلف أيضاً باسم رابطة جنوب شرقي آسيا، وسمي عام ١٩٧١ رابطة شعوب جنوب شرقي آسيا، ضم الحلف كلاً من الفلبين، وأستراليا، وفرنسا، ونيوزيلندا، و الباكستان، وتايلند، والمملكة المتّحدة، والولايات المتّحدة الأمريكيّة. الموسوعة العربيّة

https://www.arab-ency.com/

([5]) Peter R Odell, Oil And World Power, Back Ground To The Oil Crisis, Penguin Books, 1975, p. 26.

ومع قيام الانقلاب في اليمن([١]) عام ١٩٦٢ تصاعدت الأحداث ودخلت البلاد في حرب أهليّة، فتدخَّلت القوات المصريّة في اليمن، وأصبح النّزاع (مصري _ سعودي)، وصعّدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة النزاع عن طريق مدّ المملكة بالسّلاح، وطلبت من عبد النّاصر([٢]) الانسحاب من اليمن([٣]). ونتيجة تخوّف الإدارة الأمريكيّة من انتقال النّزاع اليمني لداخل أراضي المملكة العربيّة السّعوديّة، وبالتّالي تعرّض المصالح الأمريكيّة وخاصّة النّفطيّة للخطر، فقد أرسل الرّئيس كينيدي(Kennedy)([٤]) رسالة لولّي العهد الأمير فيصل([٥]) تعهّد له بتقديم الدّعم الكامل للحفاظ على وحدة أراضيه ضدّ أيّ طارئ يهدِّد أمن المملكة([٦]). وأمر الطّائرات الأمريكيّة بالتوجُّه إلى منطقة الخليج عام ١٩٦٣ عقب مهاجمة القوّات اليمنية المرتبطة بالرّئيس جمال عبد الناصر المملكة العربيّة السّعوديّة، هذا في وقت لم يكن فيه استيراد الولايات المتّحدة الأمريكيّة من النّفط يتجاوز ٢٠% من حجم الاستهلاك([٧]). وقد

([١]) انقلاب أو ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢، هي ثورة قامت ضدّ النظام الملكي في شمال اليمن عام ١٩٦٢، وقامت خلالها حرب أهليّة بين الموالين للنظام الملكي والموالين للنظام الجمهوري واستمرت ثماني سنوات من (١٩٦٢-١٩٧٠) انتهت بانتصار الجمهوريين والقضاء على النظام الملكي.
https://www.encyclopedia.com/humanities/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/yemen-civil-war

([٢]) جمال عبد الناصر، (١٩١٨ - ١٩٧٠) عسكري ورئيس مصري، نشأ في الإسكندرية، تخرّج في الكلّية الحربيّة في عام ١٩٣٨، ودرّس فيها منذ عام ١٩٤١، وخلال حرب فلسطين ١٩٤٨ حوصر لمدّة ستة أشهر. حصل فيما بعد على دبلوم الأركان وعلى ليسانس في الحقوق. نظّم مجموعة من الضّباط قامت بثورة ١٩٥٢، أصبح في عام ١٩٥٣ وزيراً للداخلية وانفرد بحكم مصر في عام ١٩٥٤ حتى وفاته عام ١٩٧٠. للمزيد - رءوف سلامة موسى، موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، دار ومطابع المستقبل، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٢، ص ٢٧٥ – ٢٧٦.

([٣]) بيتر مانغولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة: أديب شيش، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٤، ص ٢٢١ - أيضاً: جو ستورك، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٤، ص ٩١.

([٤]) جون فيتر جيرالد كينيدي، (John Fitzgerald Jack Kennedy 1917 _ 1963) سياسي أمريكي ورئيس دولة، ترأس الولايات المتّحدة الأمريكيّة في عام ١٩٦١، وكان الرئيس ٣٥ لها. بدأ عهداً جديداً، وكان يرجى منه إصلاحات مختلفة لولا اغتياله. حدثت في بداية عهده حرب خليج الخنازير التي تبعتها أزمة صواريخ كوبا بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والسوفييت. للمزيد– موسى، موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، ص ٩٠٧.

([٥]) فيصل بن عبد العزيز آل سعود، (١٩٠٦ _ ١٩٧٥)، ملك المملكة العربيّة السعوديّة بين (١٩٦٤- ١٩٧٥) تم اغتياله من قبل الأمير فيصل بن مساعد بن عبد العزيز آل سعود بإطلاق النار عليه، ولم يتأكد حتى الآن الدافع الحقيقي وراء حادثة الاغتيال، لكن هنالك من يزعم بأن ذلك تم بتحريض من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانية بسبب سياسة مقاطعة تصدير النّفط التي انتهجها في بداية السبعينيات من القرن العشرين. الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٤، ص ٦٨٠ - ٦٨١

([6]) George Lenczowski, The Political Awakening in The Middle East, New Jersey 1970, p. 170.
أيضاً: مانغولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ص ٢٢١. - أيضاً: ستورك، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط، ص ٩١.

([٧]) مايكل كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط " ترجمة: هيثم غانم، دار الشرق للطباعة والنشر، د م، ط١، ٢٠٠٧، ص ٣٥ - ٣٦.

وُصفت زيارة الطائرات للمملكة بأنّها زيارة ودِّيّة، إلّا أنّ المراقبين أظهروا أنّه تواجد من نوع جديد في المملكة([١]). وعلى الرّغم من أنّ الخلاف السّعودي – المصري سُوِّيّ فيما بعد، إلّا أنّ الولايات المتّحدة استغلَّته أفضَل استغلال بإيجاد مُسَوِّغٍ لتواجد مقاتلاتها في المنطقة، وهذا ما كانت تسعى له منذ الحرب العالميّة الثّانيّة، وكلُّ ذلك في سبيل ضمان السّيطرة على إمدادات النّفط العربيّ الأساسيّة.

وقد أرادت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إقامة وجود عسكري أمريكي لحماية المصالح الرّأسماليّة، غير أنّ تورّطها في حرب فيتنام (١٩٦٤–١٩٧٥) كان عقبة أمامها، ولقي الوجود العسكريّ الأمريكيّ في الخليج معارضة الكونغرس الأمريكي، لذلك عمدت إلى إيجاد بديل عن تدخّلها المباشر([٢])، فقرّرت أن يكون التّوكيل لدول الخليج نفسها، فوقع اختيارها على إيران والمملكة العربيّة السّعوديّة وفق حيثيات مبدأ الرّئيس ريتشارد نيكسون(Richard Nixon)([٣])، وقامت بتقديم المساعدات والعون العسكريّ لهما([٤])؛ مقابل حماية مصالحها في الوقت ذاته.

وسعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة ومن جرّاء مبدأ نيكسون([٥]) لتخفيض التزاماتها الدّوليّة في المنطقة والعالم([٦])، لكنَّ اندلاع حرب السادس من تشرين الأوّل بين العرب والكيان الصهيوني عام ١٩٧٣، والحظر النّفطي الذي رافقها، وازدياد النّفوذ السّوفييتي في جنوب شرق آسيا وفي القرن

([١]) التواجد العسكري الأمريكي في الخليج والجزيرة العربية، إعداد مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، د. ن، د. م، د. ت، ص ١٥.

([٢]) السيد زهرة، استراتيجيّة القوتين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج، الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، عدد ٢ تشرين الأوّل، ١٩٨١، ص ٨٣.

([٣]) ريتشارد نيكسون، (Richard Milhous Nixon ١٩١٣ - ١٩٩٤) الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتّحدة الأمريكيّة، بدأ حياته السياسيّة نائباً جمهورياً عن ولاية كاليفورنيا عام ١٩٤٦، وأعيد انتخابه عام ١٩٤٨، اختاره أيزنهاور عام ١٩٥٢ لنيابة الرئاسة الأمريكيّة (١٩٥٢ _ ١٩٥٦)، وفاز في العام ١٩٦٨ بكرسي الرئاسة، وأعيد انتخابه للمرّة الثانيّة عام ١٩٧٢، إلا أنّه استقال عام ١٩٧٤ على إثر فضيحة ووترغيت. للمزيد - الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٦، ص ٦٥٦.

([٤]) ريتشارد نيكسون، مذكرات نيكسون " الحرب الحقيقية"، ترجمة: سهيل زكار، دار حسّان ، دمشق، ط١، ١٩٨٣، ص ١١٣.

([٥]) مبدأ نيكسون طرحه الرئيس نيكسون في ٢٥ تموز ١٩٦٩، وهو قائم على الاعتماد على قوى في منطقة الخليج العربي للدّفاع عنها؛ أي فكّ ارتباط الولايات المتحدة الأمريكيّة المباشرة بالمشكلات العالميّة، مع عزوفها عن تقديم الرّجال والمال والسّلاح للحفاظ على الأوضاع الدوليّة القائمة، عن طريق دعم الأنظمة الحليفة والصديقة التي تؤدي الدّور الحامي لتلك المصالح. وقد وقع الاختيار على المملكة العربية السعوديّة وإيران. شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر "، ص ٥٧ – ٥٨.

([٦]) بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٩١، ترجمة: يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٤٢٨.

الإفريقي، دفع الأمريكيين إلى إعادة النّظر في سياستهم الخارجيّة المرتكزة على مبدأ الرّئيس نيكسون القاضي بعدم التّدخل الأمريكي المباشر، والانسحاب من المناطق السّاخنة، والاعتماد على الحلفاء المحليّين للولايات المتّحدة. ومع أواخر عام ١٩٧٣ بدأ تراجع الأمريكيين الجزئي والمحدود عن مبدأ الرّئيس نيكسون، لأسباب كثيرة منها ما يتعلّق بالصّراع الدّولي مع الاتّحاد السّوفييتي، ومنها ما يتعلّق بموقف القوى الحاكمة الأمريكيّة من قضايا الوفاق. ونتيجة للحظر النّفطي أيضاً، الذي هدد به العرب الغرب ونفذه جزئياً مما أحدث اضطرابات على مستوى العالم، ولتتبع الولايات المتّحدة مع بداية عام ١٩٧٤ سياسة خارجيّة متعددة الأبعاد، فمن جهة تابعت سياسة الوفاق مع السّوفييت، ومن جهة أخرى كثّفت علاقاتها مع الصّين، ومن جهة ثالثة لم تتردَّد بالإعلان في مناسبات عديدة عن استعدادها للتدخُّل العسكريّ لحماية منابع النّفط الّتي تُعدُّ الرّكيزة الأساسيّة لازدهار العالم الغربي، وخاصّة بعد التّلويح بالحظر النّفطيّ عام ١٩٧٣. وسعت الإدارة الأمريكيّة لتنميّة علاقاتها مع دول الخليج العربيّ على الأصعدة المختلفة سياسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً. وبدأت القوّات الأمريكيّة عملية تطويق استراتيجيّة للبلدان المنتجة للنّفط في الخليج العربيّ من خلال الانتشار التّدريجي للقوّات الأمريكيّة، وقد تركّز الوجود الأمريكي في البحرين وسلطنة عمان؛ فضلاً عن القواعد العسكريّة الإيرانيّة والسّعوديّة الّتي يتواجد فيها مئات المستشارين العسكريّين الأمريكيّين([1])، وبذلك تعزز الوجود العسكريّ الأمريكي تعزّز في الخليج العربيّ بشكل كبير بعد عام ١٩٧٣.

ومع نهاية عقد السّبعينيات وبداية عقد الثّمانينيات من القرن العشرين وجدت الإدارة الأمريكيّة نفسها مضطّرة لاتباع سياسة جديدة؛ نتيجة المتغيّرات الّتي حصلت آنذاك في المنطقة، كان أوّلها اندلاع الثّورة الإيرانيّة عام ١٩٧٩ ونجاحها بالإطاحة بالشّاه الحليف الأمريكي ونظامه، وثاني هذه المتغيّرات تدخّل السّوفييت في أفغانستان أواخر عام ١٩٧٩، وهذا ما شكّل إرباكاً للإدارة الأمريكيّة. ولمواجه هذه المتغيّرات أعلن الرّئيس جيمي كارتر(Jimmy Carter)([2])، قائلاً: " إنَّ أيَّة محاولة من

([1]) شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر"، ص ٧٠ – ٧١ – ٧٤ – ٧٥.
([2]) جيمي كارتر، (Jimmy Carter ١٩٢٤ _ ...) سياسي أمريكي، ولد في ولاية جورجيا الأمريكيّة، دخل في سلك السياسة عام ١٩٦٢ عندما انتخب عضواً في مجلس الشيوخ بولاية جورجيا، وفي عام ١٩٧١ انتخب حاكماً للولاية حتى عام ١٩٧٥، نجح بالانتخابات الرئاسيّة الأمريكيّة عام ١٩٧٧ وبقي في منصبه حتى عام ١٩٨١. الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٥، ص ٢٢

جانب أيِّ قوّة للحصول على مركز سيطرة في منطقة الخليج، سوف يُعَدُّ في نظر الولايات المتّحدة الأمريكيّة هجوماً على المصالح الحيويّة بالنّسبة لها، وسوف يتمُّ ردُّهُ بكلِّ الوسائلِ بما فيها القوّة العسكريّة "([1]). وهذا ما عُرف بمبدأ كارتر، وجاء ردّه على غزو السّوفييت لأفغانستان بتصريح أكّد فيه "أنّ المنطقة الواقعة الآن تحت تهديد القوّات السّوفييتية بأفغانستان ذات أهميّة استراتيجيّة كبرى؛ فهي تحوي أكثر من ثلثي النّفط القابل للتّصدير في العالم"([2]).

وعلى إثر الثّورة الإيرانيّة انقلبت المعادلة الأمريكيّة حيث إنّ إيران كانت بمنزلة الشّرطيّ الأمريكيّ في المنطقة، وبعد قيام الثّورة انتهى وجود هذا الشرطي، وهنا عملت الإدارة الأمريكيّة على استبدال ذلك بدور عسكري أمريكي؛ أيّ الاستعداد للتّدخُّل العسكريّ في المنطقة لحماية منابع النّفط([3]). على الرّغم من أنّها ضمّت إلى صفّها حليفاً آخرَ يمكن الاعتماد عليه وهو الرّئيس المصري أنور السّادات بعد توقيعه اتّفاقيّة كامب ديفيد، غير أنّ اغتياله عام ١٩٨١ جعل الخيار العسكريّ للتّدخّل في المنطقة هو الخيار الأفضل لتأمين المصالح الأمريكيّة فيها، مما فتح المجال لقيام حرب الخليج الأولى بين عامي (١٩٨٠-١٩٨٨).

ومع دخول المنطقة الخليجيّة إلى حلبة الحروب، بدأت الولايات المتّحدة العسكرة بالتّدخّل في المنطقة بشكل كبير، واستناداً إلى مبدأ كارتر نصَّبت الولايات المتّحدة الأمريكيّة نفسها زعيمة لحماية مصالح العالم الحرِّ، وأعطت نفسها حقّاً مزعوماً في حماية النّفط من منابعه حتّى مصبّاته ضدّ ما أسمته (الخطر السّوفييتي) حتّى لو استدعى ذلك التّدخُّل العسكريّ السّافر([4]). ودُعِمَ هذا الكلام بتشكيل قوّات التّدخُّل السّريع، وقد قام كارتر بتقديم دعم سريٍّ للمجاهدين في أفغانستان بالتّعاون مع السّعوديّة ضدّ السّوفييت([5])، فأصبح هؤلاء اليوم فيما يُسمَّى بتنظيم القاعدة كمنطلق لظاهرة الإرهاب التي يعاني منها معظم دول العالم لا سيما الوطن العربي.

([1]) أيان رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي"؟، ترجمة مازن الجندلي ، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص ٨٤ ــ ٨٥.

([2]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٨٤ ــ ٨٥.

([3]) كميل منصور، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من كارتر إلى ريغان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٢، ص ٧٩.

([4]) شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر "، ص ١٠٤.

([5]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٨٥.

ومع قدوم رونالد ريغن (Ronald Reagan)([1]) لرئاسة البيت الأبيض في كانون الثاني مطلع العام ١٩٨١. وفي سبيل ضمان الإمدادات النّفطيّة، قام الرئيس رونالد ريغان بإكمال خطّة سلفه كارتر بدعم تشكيل قوّات الانتشار السّريع "([2]). وكانت جين كيرباتريك (Jeane Kirkpatrick) مندوبة أمريكا في الأمم المتّحدة قد كشفت في أثناء زيارتها للهند في آب عام ١٩٨١ أنّ الهدف من تشكيل قوّات الانتشار السريع " القيام بتحرُّكٍ فوريٍّ في حال حدوث مقاطعة نفطيّة أو تمرُّدات محليّة، يمكن أنْ تؤثِّر في إمدادات النّفط للولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها"([3]). أي إنّ أيَّ تعطيل لتدفُّق النّفط من قبل الدّول النّفطيّة أو قوّة دوليّة سيكون ذريعة للتدخُّل العسكريّ في الخليج. لقد رأت الولايات المتّحدة الأمريكيّة في استمرار الحرب العراقيّة- الإيرانيّة (١٩٨٠ – ١٩٨٨) مصلحة لها ولحلفائها شرط ألّا تمتدّ لمناطق أخرى وألّا تهدد النّفط وممرّاته، والمهم هو إنهاك الطرفين من جرّاء عدم ارتهانهم للسياسة الأمريكيّة.

ويُستدلُّ من وقائع هذه الحرب ما يؤكِّد سعي القوى الدّوليّة صاحبة المصالح لا سيما النّفطيّة، لكي لا يخرج منتصرٌ منها، فعندما كان مسار الحرب يميل لمصلحة العراق، كانت المساعدات والأسلحة تأتي إلى إيران والعكس صحيح، وذلك لكي ينهار الطّرفان. وما يؤكّد ذلك ما قاله هنري كيسنجر(Kissinger)([4]): " هذه أوّل حرب في التاريخ نتمنَّى ألّا يخرج فيها منتصرٌ؛ وإنّما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزوماً "([5]). وقد استثمرت واشنطن هذه الحرب إلى أبعد الحدود، وأكَّدت الأوساط القريبة من البيت الأبيض أنّ المسؤولين يعتقدون أنّ الظّروف الحاليّة هي أفضل فرصة

([1]) رونالد ريغان، (١٩١١-٢٠٠٤) (Ronald Wilson Reagan) الرئيس الأربعون للولايات المتّحدة من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٩، كان يعمل بمجال التمثيل قبل أن يدخل مجال السياسة في الخمسينيات من القرن العشرين، ويُعدُّ من أكبر الرؤساء الأمريكيين عمراً، حيث بلغ عمره عند وفاته ٩٣ سنة. للمزيد انظر – الكيالي، موسوعة السياسة، ج٢، ص ٨٧٣.

([2]) دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ٢٢ – ٢٣ – ٢٥.

([3]) التواجد العسكري الأمريكي في الخليج والجزيرة العربيّة، ص ٤٢.

([4]) هنري كيسنجر، (Henry Kissinger ١٩٢٣ - ....) أحد أكبر السياسيين الأمريكيين الصهاينة، ألماني الأصل، مهندس السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارتي كلٍّ من الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، عدا عن كونه مستشاراً في السياسة الخارجية في إدارتي كلٍّ من الرئيسين كينيدي وجونسون. للمزيد - موسى، موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، ص ٩٠٢.

([5]) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوّة والنصر، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، ط١، ١٩٩٢، ص ١٢٣.

لتوسيع أبعاد الوجود الأمريكيّ في منطقة الخليج و" الشّرق الأوسط "([1]). لقد وجدت القوى الدّوليّة في هذه الحرب مُتنفّساً اقتصاديّاً لها من خلال بيع السّلاح للطّرفين، وقد أدّى هذا الوضع لاستمرار الحرب وتزايد أخطارها على حقول النّفط وطرق نقله؛ مما استدعى الحضور العسكريّ للدّول الأجنبيّة من أجل حماية سفنها التّجاريّة([2]). وقد قدَّمت البحرين وعمان الدَّعم، وأيضاً السّعوديّة والكويت والإمارات العربيّة المتّحدة([3])، وهذا الدعم والتسهيلات للجيوش الأجنبيّة عائد بسبب تخوّف هذه البلدان من انتقال الحرب إلى أراضيها، والذي سيؤدّي بدوره لتهديد أنظمتها السّياسيّة.

وبعد أن بدأت الحرب تلقي بأخطارها على البلدان المجاورة والعالم، نتيجة تعرّض ناقلات النّفط من الجنسيات المختلفة للهجمات العراقيّة والإيرانيّة، قامت القوى الدّوليّة بتغيير موقفها القائل "بضرورة استمرار الحرب حتّى إنهاك الطّرفين"، ورأت ضرورة التّدخل لإيقافها، وكان ذلك بسبب الهجوم الجوّيُّ الذي تعرّضت له المصالح الحيويّة النّفطيّة للدّول الغربيّة في الخليج، فمارس الأسطول متعدّد الجنسيات من خلال تواجده ضغطاً على إيران الّتي وجدت نفسها قد فقدت وسيلة ضغط فعّالة على جيرانها، وقد تمّت ترجمةُ هذا التّدخُّل من قبل القوى العظمى بالقرار رقم ٥٩٨ الصّادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ تموز عام ١٩٨٧، بضرورة وقف إطلاق النّار، وهذا ما كانت ترغب فيه العراق([4]). وبذلك فإنّ حرب الخليج الأولى شكّلت الأساس والدّافع الرّئيس لتحقيق الرّغبة الغربيّة وخاصّة الأمريكيّة لجلب القوّات العسكريّة لمنطقة الخليج العربيّ، هذا هو طموح الولايات المتّحدة منذ الحرب العالميّة الثّانيّة والذي أصبح أكثر رغبة بعد الانسحاب البريطاني من الخليج وما تبعه من أزمة النّفط عام ١٩٧٣.

([1]) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ٨٦.
([2]) برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص ٢٩٧.
([3]) كاسبار واينبرغر، الصراع من أجل السلام "مذكرات وزير الدّفاع الأمريكي السابق"، ترجمة زهير مصطفى، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩١، ص ٣٩٨.
([4]) هنري لورنس، اللعبة الكبرى – الشرق العربي والصراعات الدولية، ترجمة: محمد خلوف، دار قرطبة للنشر والأبحاث والتوثيق، قبرص، ط١، ١٩٩٢، ص ٣٧٨ - ٣٧٩.

لم تكدْ حرب الخليج الأولى تنتهي حتّى بدأت حرب الخليج الثّانيّة عندما قام صدام حسين([١]) بغزو الكويت في الثّاني من آب عام ١٩٩٠ لتَدْخُلَ منطقة الخليج العربيّ منعطفاً جديداً من تاريخها وتاريخ العالم، فقد ترافق ذلك مع انحسار القوّة السّوفييتية، وسقوطها الخجول عن مسرح السّياسة الدّوليّة مع نهاية عام ١٩٩١، ولتتمكَّن الولايات المتّحدة الأمريكيّة من حسم الحرب الباردة لصالحها في منطقة الخليج العربيّ، وتسيطر على منابع النّفط([٢]). لقد أدانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة الغزو، ودعت لانسحاب عاجل وغير مشروط من الكويت، وكانت أولى ضغوطاتها السّياسيّة على العراق قد برزت من خلال أعوانها في المنطقة، فقد أغلق السّعوديون خطّ الأنابيب الذي ينقل النّفط العراقيّ إلى مرافئ البحر الأحمر، فيما منعت تركيا تسيير وشحن هذا النّفط على شواطئ المتوسّط([٣]).

وقد خشيت الولايات المتّحدة الأمريكيّة من امتداد الحرب لمناطق أخرى من الخليج العربيّ وبخاصّة السّعوديّة، وهذا ما سوف يُشكّلُ تهديداً للولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة. هذا التّخوّفُ بدا واضحاً في كلام للرّئيس بوش، ففي خطاب متلفز له موجّه للأمّة في ٨ آب عام ١٩٩٠ قال: " تستورد أمَّتنا حالياً نصف النّفط الذي تستهلكه، وقد تواجه خطراً كبيراً يهدِّد استقلال اقتصادها، وبالتّالي فإنّ استقلال السّعوديّة وسيادتها أمرٌ يتعلّق بالمصلحة الحيويّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة "([٤]) وأضاف بوش ".....إنّ حكومتي مثلها مثل الحكومات الأمريكيّة من روزفلت حتّى ريغان ترى نفسها ملزمة بالحفاظ على الأمن في الخليج العربيّ"([٥])، وأشارت مذّكرة مجلس الأمن القوميّ المؤرَّخة في العشرين من آب عام ١٩٩٠ إلى الكلام نفسه([٦]).

([١]) صدام حسين، (١٩٣٧- ٢٠٠٦) ولد في مدينة تكريت، التحق بكلية الحقوق وتخرج فيها. وصل إلى رأس السلطة في العراق حيث أصبح رئيساً عام ١٩٧٩ بعد أن قام بحملة لتصفية معارضيه وخصومه، قبض عليه في ١٣ كانون الأوّل ٢٠٠٣ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، تمت بعدها محاكمته وتنفيذ حكم الاعدام فيه في ٣١ كانون الأوّل عام ٢٠٠٦. الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٣، ص ٦٢٧ - ٦٢٨

([٢]) حزنقور، التنافس الدّولي على نفط الخليج العربي، وأثره في سياسات القوى الدوليّة ١٩٤٥- ١٩٩١، ص ٢٢٩.

([٣]) بيير سالنجر - أريك لوران، حرب الخليج - الملف السري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣، ص ١٢٦ – ١٩١.

([٤]) كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ٢٣.

([٥]) زايفروت - فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال "، ص ١٠٦.

([6]) National Security Directive, 45, Memorandum, 20, August, 1990. Subject: U.S. Policy In To The Iraqi invasion of Kuwait.

هذا التخوّفُ الأمريكيُّ من امتداد الحرب لمناطق الخليج الأخرى، وتهديد الإمدادات النّفطيّة، دفع الرّئيس جورج بوش في آب عام ١٩٩٠ لنشر قوّات (سنتكوم)(US-CENTCOM) ([١]) في المملكة العربيّة السّعوديّة لمنع أيٍّ هجومٍ محتملٍ تقوم به القوّات العراقيّة الّتي كانت تحتلُّ الكويت([٢])؛ وخاصّة أنّ منشقّاً عراقيّاً _ ربما يكون مدبَّراً من قبل وكالة المخابرات الأمريكيّة لإخافة المملكة العربيّة السّعوديّة من أجل الموافقة على نشر القوّات _ ظهر في القاهرة حاملاً معه خارطة تبيّن خطَّة عراقيّة لغزو المملكة والسّيطرة على نفطها([٣]). وهذا ما سوفَ يهدّد الوضعَ الدّاخلي للولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها. وقد أكَّدَ بوش ذلك بخطاب له في ١٥ من آب ١٩٩٠ حيث قال: " إذا تمكَّن صدّامٌ من السّيطرة على احتياطيات النّفط العالميّة الكبيرة، يمكن أن يهدَّد أعمالنا وطريقة حياتنا، وحرّيتنا وحرّية حلفائنا في أنحاء العالم جميعه "([٤])، فالعراق بسيطرته على نفط الكويت سيتحوَّلُ إلى قوّةٍ اقتصاديّةٍ وعسكريةٍ هائلةٍ نتيجة تحكّمِه بـ ٢٠% من نفط الخليج العربيّ. وهذا ما أكدّه بوش بخطاب آخر له في ١٢ من أيلول عام ١٩٩٠ بقوله: " إنَّ العراق يسيطرُ على ١٠% من احتياطيِّ النّفط العالميِّ، ويسيطرُ مع الكويتِ على ضعفي هذه النّسبة، وإذا سُمِحَ للعراق بابتلاعِ الكويتِ، ستكونُ له القوَّةُ الاقتصاديّةُ والعسكريّةُ والغطرسة لتهديد جيرانه الذين يسيطرون على نصيب الأسد من النّفط العالميّ، ولا نستطيعُ ولن نسمح لشخص... بالسّيطرة على مورد حيويٍّ كهذا([٥]).

وتتالت اجتماعات مجلس الأمن وقراراته([٦]) الّتي تطالب العراق بوقف الحرب، والانسحاب من الكويت، " وتحوَّلَ مجلسُ الأمن بين يوم وليلة، فأصبح مُجرّد ختم يقوم بالتّصديق على مشروعات

([١]) سنتكوم(CENTCOM)، هي الإدارة المسؤولة عن منطقة (الشرق الأوسط) ومصر باستثناء "إسرائيل"، والتي تقع ضمن نطاق القيادة العسكريّة الأمريكيّة في أوروبا لتنظيم القوات الأمريكيّة وحلفائها داخل حلف شمال الأطلسي ومن خارجه، وهي قيادة عسكرية منفصلة عن القيادة السياسيّة.
https://www.britannica.com/topic/CENTCOM

([٢]) كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ٢٣.

([٣]) نورمان شوارتزكوف، مذكرات شوارتزكوف "وثائق وأسرار خطيرة"، ترجمة نور الدين صدوق- غلاب الجابري، دار الكتاب العربي، دمشق، ط١، ١٩٩٣، ص ٣١١-٣١٢.

([4]) Mahmoud Yazdan, Persian Gulf Oil: US Challenges and Policies , The Iranian Journal of International Affairs Vol. XX, No.1, Education Ministry, IRAN, Winter 2007-08, p. 141 – 142.

([٥]) المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النّفط، الجزء ٢، موقع دنيا الوطن، ١-١١-٢٠٠٤.
- http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/11/01/12102.html

([٦]) للاطّلاع على القرارات - سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج، دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، بيسان، ط١، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٤٢ وما يليها.

قرارات قدَّمتها الولايات المتّحدة، وتؤكِّد بها هيمنتها على الشّرعيّة الدّوليّة "([1]). وفي ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقم ٦٧٨ الذي يجيز لقوى التّحالف باستخدام الوسائل اللّازمة جميعها بما فيها التّدخُّل العسكريّ لإجبار العراق على الامتثال إلى قرارات المجلس كافّةً الخاصّة بأزمة الخليج، ومن جانب آخر ينصُّ القرار على منح العراق مهلة حتّى ١٥ كانون الثاني عام ١٩٩١ لتنفيذ هذه القرارات، وفى حالة تمسّكه بموقفه حتّى هذا التاريخ، يُخوِّلُ القرارُ الدّول المتحالفةَ مع الكويت حقَّ استخدامِ الوسائل كافّةً الكفيلة بإجباره على تنفيذ القرارات، وذلك من أجل إقرار السّلم والأمن في المنطقة([2]) على حدِّ قولهم. لقدر رفض العراق الاستجابة، فكانت النتيجة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

٤- أبرز الانعكاسات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة للسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على منطقة الخليج العربيّ بين عامي (١٩٤٥- ١٩٩١):

خلّفت السّياسات النّفطيّة الأمريكيّة في منطقة الخليج العربيّ مجموعة من الانعكاسات على الصعد كافّة العالميّة والعربيّة الخليجيّة مازالت آثارها حتّى الآن، نبدأ أولاً بالانعكاسات السّياسيّة .

أ- الانعكاسات السياسيّة الأمريكيّة على الخليج العربي:

١- التّجزئة السّياسيّة والحدود المصطنعة.

شكّل النّفط والسّياسات الغربيّة والأمريكيّة أحد الأسباب الرّئيسة الّتي عمّقت التّجزئة في الوطن العربي بشكل عامّ، وفي منطقة الخليج بشكل خاصّ، وقد عملت الولايات المتّحدة على تعميق هذه التّجزئة لسهولة السّيطرة عليها، وعلى ثرواتها النّفطيّة، فالنّفط هو التّحدِّي الخطير في الحياة العربيّة المعاصرة، فليست المسألة أن يملكه العرب فقط، لكن المسألة هي: ماذا يصنعون به ... أو يصنع بهم؟([3]). لقد شكَّل النّفط عاملاً مساعداً في تعزيز النّزعة الإقليميّة، وتكريس التّجزئة، وخلق الحدود

([1]) هيكل، حرب الخليج - أوهام القوة والنصر، ص ٤٣٩.
([2]) بطرس بطرس غالي، أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة، السياسة الدّوليّة، عدد تموز، ١٩٩١.
- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217071&eid=1638
([3]) البندك، قصة النفط، ص ١٨.

والدّويلات والمحميات، كما عزَّز من وقوف بعض البلدان المنتجة للنّفط موقفاً سلبياً من حركة القوميّة العربيّة وقضايا الوحدة العربيّة، حيث عدَّت أنَّ قيام الوحدة من شأنه حرمانها من الانفراد في الاستفادة من منافع النّفط؛ لأنّ الوحدة ستؤدّي إلى تعميمها _ المنافع _ على الأقطار العربيّة جميعها. وكان لهذه الآثار السّلبية جميعها انعكاساتها على الحياة العربيّة بحدِّ ذاتها حيث شكّلت عوامل مساعدة في تعزيز دور "إسرائيل"، واستمراريّة وجودها كخنجر في قلب الأمّة العربيّة والوطن العربيّ([1])، يعمل على تفتيتها، والتّحكّم بمجريات الأحداث العربيّة في ظلّ غياب السّياسات العربيّة الموحّدة.

تنقسم منطقة الخليج العربيّ إلى دول عدّة وكلٌّ منها مهتم بمصالح الضيقة، وهي الحصول على أكبر قدر من عائدات النّفط، فالنّفط عزَّز الولاء القبلي الموروث، وعمَّق من النّزاعات الإقليميّة الّتي زادت من حدّة التّمزُّق في العالم العربيّ، ولعلَّ هذا ما يوضّح لنا لماذا لم تَعد فكرة الوحدة العربيّة شأناً مهمّاً كما كانت عليه إبّان الخمسينيات والسّتينيات من القرن العشرين، فقد وجدت أنظمة دول الخليج العربيّ كلّها في هذه التّجزئة ملاذاً لامتيازاتها تتفرّدُ من خلاله بالتّنعُّم بإيراداتها النّفطيّة، لذلك فقد قاومت هذه الأنظمة كلَّ محاولةٍ وحدويةٍ، وعدّتها خطراً يهدِّد ثرواتها الباطنيّة([2])، فالفكر القوميُّ الذي كان سائداً قبل نهاية السّتينيات كان يرمي للتّخلّص من السّيطرة الاستعماريّة عامة والبريطانيّة بخاصة والمشاركة في السّلطة، غير أنّه منذ النّصف الثّاني من السّبعينيات من القرن العشرين- أي من الطّفرة النّفطيّة حتّى الآن-، أصبح الفكر الأكثر انتشاراً بين الأغلبيّة هو الفكر الديني([3]).

لقد سعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة وما تزال، لتكريس التّجزئة في هذه المنطقة لتبقى عاجزة عن الدّفاع عن نفسها، ويبقى حكّامُها خائفين على عروشهم، وهذا ما يدفعهم للتّبعية للولايات المتّحدة الّتي تدّعي الدّفاع عنهم، وعن عروشهم، فبمقابل احتياطيات النّفط تقدِّم الولايات المتّحدة الأمريكيّة الحماية لحكّام الخليج من غضب شعوبهم؛ فضلاً عن منحهم الاستثمارات في الغرب، وبيعهم كميّات كبيرة من السّلاح، فالولايات المتّحدة الأمريكيّة تخشى من أيِّ تغيير يطال الأنظمة السّياسيّة الحليفة في

([1]) صالح زهر الدين، مشروع " إسرائيل الكبرى "بين الديمغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص ١٢٩.
([2]) الريس، الخليج العربي ورياح التغيير، مرجع سابق، ص ٦٦ – ٦٧.
([3]) العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٤٠٣.

منطقة الخليج العربيّ خشية انقطاع إمدادات النّفط([1]). وتسعى وبالتّنسيق مع بعض دوله على وضع الخطط السّياسيّة اللازمة لمواجهة رياح التّغيير الّتي تهبُّ على المنطقة، وعلى تقديم الدّعم العسكريّ الضروريٍّ للأنظمة لتمكينها من ضبط أوضاعها الدّاخلية، وقمع الحركات الوطنيّة، وعلى تأمين الخبراء العسكريّين والمستشارين من قبل وكالة المخابرات المركزيّة الأمريكيّة لتقديم المعونة اللّازمة لأجهزة المخابرات في الدّول الخليجيّة. وكان الرّئيس كارتر قد أشار في رسالته للكونغرس في ٢١ كانون الثّاني ١٩٨٠ إلى استعداد الولايات المتّحدة لتقديم المساعدة اللّازمة لأنظمة الحكم التّقليديّة الّتي تسيطر على الخليج لتمكينها من الاستمرار([2]).

من هنا فإنّ النّفط سيبقى دافعاً للولايات المتّحدة لحماية حكّام الخليج من أيٍّ تغييرات قد تطال المنطقة، ولن يحدث أيُّ تغيير إلّا بموافقتها ورضاها. ومع وجود هذه الأنظمة، ووجود هذه الثّروات الّتي تدّرُّ عليهم الأموال، سيبقى الخليج العربيّ على تبعيته للغرب، وسيبقى في آخر أطراف النّظام العالمي الرأسمالي على الرَّغم من أنّه من خلال نفطه يشكّل حلقة أساسيّة من هذا النّظام.

٢- تبعية الخليج العربيّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة:

لقد شكّل النّفط أحد الأسباب الرّئيسة الّتي دفعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة للسّيطرة على منطقة الخليج العربيّ، وفرض الهيمنة عليها، وعملت الولايات المتحدة الأمريكيّة على تعزيز تبعيّة دول الخليج لها في إطار التّنافس بين الدّول الصّناعيّة للسّيطرة والاستحواذ على نفط الخليج العربيّ. وقد تمَّ استثمار النّفط، وقامت صناعة استخراجه، وتكريره برؤوس أموال أجنبيّة وخبرات فنيّة وتقنيّة أجنبيّة أيضاً([3])، فصناعته تطلّبت أموالاً هائلةً، ووسائلَ تقنيةً وقدراتٍ بشريّةً أساسيّةً، وهذا ما كانت تفتقده دول الخليج الّتي لم تكن تمتلك رؤوس الأموال، ولا التّكنولوجيا والخبرات–وإن امتلكت رؤوس الأموال فيما بعد فإنّها ما تزال حتّى الآن تفتقد للخبرة التكنولوجيّة المتعلّقة بالاستكشاف والاستخراج–، وهذا ما سبّب تبعية شبه كاملة للولايات المتّحدة الأمريكيّة والغرب([4])، كما أنّها – دول الخليج – لم تكن قد

([1]) هاينبرغ، انتهت الحفلة- سراب النفط- النفط ، والحرب ومصير المجتمعات الصناعيّة، ص ٢٩٣ – ٢٩٤.
([2]) شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر"، ص ١٣٦.
([3]) العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٣٣٢.
([4]) أنطوان متى، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية، دار الجبل، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٤٠ – ٤١.

حصلت بعد على استقلالها السّياسيّ. فعلى الرّغم من الحركات المطالبة بالحريّة والاستقلال والّتي ظهرت في بعض المناطق، إلا أنّ الخليج العربيّ بقي حتّى هذه الفترة يعيش في بوتقة الاستعمار البريطاني والأمريكيّ، وخاصّة أنّ الدّول الاستعماريّة حاربت هذه الحركات، وإن كانت بعض الدّول قد حصلت على استقلالها السّياسيّ إلّا أنّها بقيت على تبعية تامّةٍ للخارج، وهذا كان حال المملكة العربيّة السّعوديّة الّتي سيطرت عليها الولايات المتّحدة الأمريكيّة سيطرةً تامّةً بعد المعونات الماليّة الّتي قدمتها لها نتيجة الوضع الاقتصاديّ السّيئ الذي أصاب المملكة بسبب تراجع عائدات مواسم الحجّ في أثناء الحرب العالميّة الثّانيّة، وتوقّف عملية استثمار النّفط([1])، وقد استغلّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحليفتها بريطانيا العقليّة القبليّة لحكّام الخليج ومشايخه، وحاجتهم للحماية والمال من أجل السّيطرة عليهم([2])، والتّحكّم بهم واستغلال ثروات بلادهم قدر المستطاع.

لقد استطاعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تعميق سيطرتها على المملكة العربيّة السّعوديّة؛ لا سيما بعد تمكّنها من الحصول على قاعدة عسكرية في منطقة الظّهران([3])، حيث وقّعت اتفاقاً رسميّاً معها في حزيران عام ١٩٥١ لاستخدام القاعدة مقابل معونة أمريكيّة لتسليح الجيش السّعودي وتدريبه([4])، وقد أصبحت هذه القاعدة من أكبر القواعد العسكريّة في المنطقة العربيّة وفي جنوب غرب آسيا([5]). وبذلك ترجمت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تصريح الرّئيس روزفلت في شباط ١٩٤٣ عندما قال: " إنّ المملكة أصبحت ذات ضرورة حيويّة للأمن القوميّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة"([6]). وكان لضعفِ المملكةِ العربيّةِ السّعوديّةِ _عسكريّاً_ وعدمِ استقرارها، وإدراكِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لأهميّة

([1]) أناتولي أجاريشف، التآمر ضد العرب، ترجمة: فهد كم نقش، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٨، ص ١٧ – ١٨.
([2]) نورة محمد القاسمي، الوجود الهندي في الخليج العربي ١٨٢٠- ١٩٤٧، دار الثقافة والإعلام، الإمارات، ط١، ١٩٩٦، ص ١٥٩.
([3]) أجاريشف، التآمر ضد العرب، ص ١٧ – ١٨.
([4]) العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٢٦٦.
([5]) موسى الزعبي، السياسة الدولية في نهاية الحرب الباردة، الشادي للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٩٥، ص ١٨
([6]) بدأت الولايات المتّحدة منذ مطلع عام ١٩٤٤ المشاورات لإنشاء قنصليّة في السعوديّة، انظر البرقيّة رقم ١٣/ف ١٢٥٠٥٠٩ تاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٤٤ _ البرقيّة رقم ١٢٥/ ٠٠٠ف/١٣ تاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٤ _ البرقيّة رقم ٠٩٠٠١٢٥ ف / ١٥ تاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٤٤. المصدر- عبد المنعم عمارة، الاستراتيجيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالميّة الثانيّة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٢٥ – ٣٢٦.

النّفط في المنطقة دورٌ في تشييد القاعدة([١])، فالولايات المتّحدة وعت لأهمية المملكة نفطيّاً واستراتيجيّاً في منطقة الخليج، وعملت ما في وسعها للسّيطرة عليها. ونتيجة تخوّف الولايات المتّحدة الأمريكيّة من القوى القوميّة، وسيطرتها على الحكم في البلاد النّفطيّة لأنّها لن تستطيع إخضاعها لسياساتها، فقد رأت في الدّيكتاتوريات العائليّة شريكاً مناسباً يدير موارده بما يتلاءم مع مصالحها، ويساعدها على تمويل المشاريع المتعلّقة بما تسمّيه الإرهاب([٢]). وكان الرّئيس ترومان(Harry Truman)([٣]) قد أكَّد للملك سعود([٤]) مصلحة الولايات المتّحدة في حماية وحدة أراضي المملكة وسلامتها([٥])، فضمان تدفُّق النّفط، واكتساب امتيازات جديدة للشّركات الأمريكيّة، لم يكن يتطلَّب وجود حكومات مواليّة في الدّول المنتجة للنّفط فقط؛ بل أن يجد القائمون على الحكم فيها مصلحتهم الخاصّة باستمرار تدفُّق النّفط إلى الغرب بكميّات كبيرة، فالعائلة المالكة في السّعوديّة كانت في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين تعيش ممّا تدفعه لها شركة أرامكو(Aramco) الأمريكيّة مقابل حقِّ استغلال النّفط([٦]). وهذا ليس حال العائلة المالكة في السّعوديّة فقط؛ بل هذا كان حال غالبيّة دول الخليج العربيّ بعد ظهور النّفط في كلّ منها وحتّى الآن.

٣- النّفط والسّياسة الأمريكيّة – الثّورات والانقلابات في الخليج العربي:

أدّى النّفط دوراً كبيراً في الأحداث السياسيّة في منطقة الخليج العربي ودول الجوار، وهذه الأحداث كانت بتدبير ودعم من الخارج، ففي إيران– كدولة منتجة للنفط – لم يكن الوضع بعد الحرب

([١]) بالمر، حراس الخليج " تاريخ التوسع الأمريكي في الخليج العربي (١٨٣٣_ ١٩٩٢)"، ص ٣٧.
([٢]) تشومسكي، النظام الدولي الجديد - القديم مع ملحق بمستجدات المأزق الفلسطيني حتى أوسلو ٢، ص ٣١٥
([٣]) هاري ترومان، (Harry S alamon Truman ١٨٨٤ _ ١٩٧٢) هو الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتّحدة الأمريكيّة، بدأ حياته السياسية عندما اختير في عام ١٩٤٤ أثناء مؤتمر الحزب الديمقراطي ليكون مرشحاً لمنصب نائب الرئيس روزفلت، وانتخب بعد وفاة روزفلت رئيساً للولايات المتحدة الأمريكيّة، أمر بإلقاء القنبلة الذرية على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين في ٦ و ٩ آب ١٩٤٥، كان أوّل رئيس يعترف بقيام الكيان الصهيوني في ١٤ أيار ١٩٤٨. فاز بدورة رئاسية ثانية حتى العام ١٩٥٢. للمزيد - الموسوعة العربية، المجلد السادس- المجلد العاشر، رئاسة الجمهورية العربية السورية، ط١، ٢٠٠٢، ص ٣٧٨.
([٤]) عبد العزيز بن سعود، (١٨٧٣ – ١٩٥٣) مؤسس المملكة العربية السعودية الحالية وأوّل ملوكها، ولد في الرياض، في عهده تم اكتشاف النفط في المملكة؛ وأضحى الملك الأغنى في العالم، ارتبط بعلاقات مميزة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة وهذا ما أهله لموقع متميز في المنطقة. للمزيد - تركي ضاهر، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، دار الحسام للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٩٢، ص ٥٣ – ٥٤.
([٥]) مانغلاند، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ص ٢٢١.
([٦]) جلال أحمد أمين، المشرق العربي والغرب - بحث في دور المؤثرات الخارجيّة في تطّور النّظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٤، ١٩٨٣، ص ٤٣ – ٤٦.

العالميّة الثّانيّة يختلف كثيراً بأحداثه عن دول الخليج العربيّ فيما يتعلّق بالجانب النّفطي والسّياسات الغربيّة تجاهه، وخاصّة الأمريكيّة، فالصّراع على النّفط في إيران كان يشتد أيضاً، فعقب تأميم النّفط الإيراني من قبل الدكتور مُصَدَّق([1]) عام ١٩٥١، فُرِضَ حصارٌ اقتصاديٌّ على إيران، تدهورت معه الحالة الاقتصاديّة في البلاد، ووصلت لحالة من الإفلاس، فطلب مُصَدَّق في حزيران عام ١٩٥٣ مساعدة ماليّة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة فاشترطت عليه تسوية النّزاع مع بريطانيا، فاتّجه لفرنسا وأخذ قرضاً منها، وبدأ يتطلّع باتّجاه الاتّحاد السّوفييتي([2]). وهذا الإجراء بالتّأكيد لم يكن محبَّباً من قبل الغرب؛ فقامت المخابرات الأمريكيّة بتدبير انقلاب ضدَّه في آب عام ١٩٥٣، وقد دَبّر الانقلاب كيرمت روزفلت (Kermit Roosevelt) والذي أصبح فيما بعد نائباً لرئيس شركة نفط الخليج غولف (Gulf) في عام ١٩٦٠([3]). وقد أكَّدت الوثائق الصّادرة مع بداية القرن الحادي والعشرين أنّ هذه العمليّة كانت من تدبير CIA([4])، وهذا ما أكَّدته بدورها CIA لاحقاً([5]). في الحقيقة أنّ النّفط أدّى دوراً كبيراً في المسيرة السّياسيّة لدول معظم العالم بشكل عامّ من جرّاء التّدخّلات الغربيّة في هذه البلدان بشكل مباشر أو غير مباشر.

لقد أدّت عمليّة الإطاحة بمصدق إلى إلغاء التأميم الإيراني، وفَرضت على إيران اتفاقيّة يُعطى بموجبها حقُّ استثمار النّفط فيها لاتّحاد الكونسورتيوم (Consortium)([6]) الذي تشكَّل بعد الإطاحة بمصدّق، والذي نال حقَّ السّيطرة على النّفط الإيراني لمدة ٢٥ عاماً([7]). وقد كانت حصّة الولايات

([1]) محمد بن هاييت مُصَدَّق، (Mohammad Mosaddegh ١٨٨١-١٩٦٧) سياسي ورئيس إيراني، نشأ في طهران، وتولى وزارة المالية ثم رئاسة الوزراء، ألغى معاهدة بلاده مع بريطانيا، وأمّم النفط من دون تعويض في عام ١٩٥١، دُبِّر انقلاب ضده في عام ١٩٥٣، وتحدّدت إقامته منذ عام ١٩٥٦ حتى وفاته في عام ١٩٦٧. للمزيد– موسى، موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، ص ١٠٢٣ – ١٠٢٤.

([2]) جان جاك بيربي، الخليج العربي، ترجمة: نجدت هاجر، سعيد التز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ١٩٥٩، ص ٨٤ – ٨٥- ٨٦ ←٨٨.

([3]) فريد هوليداي، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ترجمة: زاهر ماجد، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٥، ص ٨.

([4]) CIA، وكالة المخابرات الأمريكيّة.

([5]) ليوناردو موجري، عصر النّفط _الأسطورة والتاريخ والمستقبل لأكثر مصادر الطاقة جدلاً في العالم، ترجمة: إبراهيم يحيى الشهابي، تقديم: حسام الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠٠٨، ص ١٤١.

([6]) اتحاد مجموعة من الشركات بعضها مع بعض.

([7]) راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، ص ٢١.

المتّحدة الأمريكيّة ٤٠% من النّفط الإيراني مقسَّمة على خمس شركات أمريكيّة([١]) لكلٍّ شركة ٨%، ونالت الشّركة البريطانيّة ٤٠%([٢])، في حين نالت رويال دوتيش شل (Royal Dutch Shell) ١٦%، والفرنسيّة للنّفط ٦%([٣]). وبذلك فإنّ الغرب استطاع القضاء على التّوجهات السّياسيّة المخالفة لمصالحه في إيران، ونال ما يريد من ثروة النّفط هناك، وهذا ما خدَم بالدّرجة الأولى المصالح النّفطيّة الأمريكيّة، وفتح المجال أمامها للحصول على حصّة كبيرة من النّفط الإيراني.

غير أنّ عودة الشاه للواجهة السياسيّة بعد الإطاحة بمُصَدَّق وارتهانه للسياسة الأمريكيّة مع تقسيم حصص النّفط بين الولايات المتّحدة وحلفائها، لم يكن ليعجب الشّعب الإيراني، وهذا ما أدّى لتوتر الوضع الدّاخلي، وقيام موجة من الاضطرابات أدّت لسقوط الشّاه الحليف الأمريكيّ في نهاية السّبعينيات من القرن العشرين، ومع سقوط الشاه الإيراني، وتهديد الإمدادات النّفطيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها، أعادّت الإدارة الأمريكيّة النّظر في مسألة التّدخُّل العسكريّ([٤])، فلقد شكّل نجاح الثّورة الإيرانيّة عام ١٩٧٩ منعطفاً مهمّاً في السّياسات الأمريكيّة تجاه منطقة الخليج العربيّ ماتزال المنطقة تعيش آثارها حتّى الآن. وكان من نتائج سقوط نظام الشاه أيضاً اهتزاز ثقة أصدقاء الإدارة الأمريكيّة في الخليج، وشعورهم بأنّ الإدارة الأمريكيّة غير قادرة على حماية عروشهم، وهذا ما دفعهم للتّفكير جزئيّاً بتغيير سياساتهم العدائيّة تجاه الاتّحاد السّوفييتي([٥]). إلّا أنّ هذا التّفكير وتنفيذه لم يكتب له النّجاح، فالسّوفييت في العقد الذي تلا قيام الثّورة الإيرانيّة لم يكونوا في حال يُشجّع على التّقارب

([١]) هذه الشركات هي: Socony vacuum – gulf oil – standard oil of california – texas company – standard oil of newjercey
للمزيد - أرنست تياك، نفط وسياسة واقتصاد في الشرق الأوسط، ترجمة هشام متولي، قدم له يوسف الخوري، منشورات مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٥٨، ص ١٥٢ وما يليها.

([٢]) جلبير الأشقر، الشرق الملتهب " الشرق الأوسط في المنظور الماركسي"، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص ٢٠.

([٣]) هارفي أكنور، إمبراطورية البترول، ترجمة نجدة هاجر – سعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، د م، ط١، ١٩٥٩، ص ١٧٠ – ١٧١. –أيضاً:
راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، ص ٢١ - أيضاً - جان ألنشتاين، الصراع على العالم (١٩٥٠ – ١٩٨٨) العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - السلام البارد، ترجمة موسى الزعبي، الشادي للنشر التوزيع، د. م، ط١، ١٩٩١، ص ١٥٨.

([٤]) بحيري، النّفط العربي والتهديدات الأمريكيّة بالتدخل ١٩٧٣ – ١٩٧٩، ص ١٠.

([٥]) أسامة الغزالي حرب، الاستراتيجيّة الأمريكيّة تجاه الخليج العربي "مصالح ثابتة وسياسات متغيّرة "، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط١، ١٩٨٢، ص ١٨٤.

معهم، وهذا الواقع قاد الخليج العربيّ إلى مزيد من التّبعيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتنفيذ سياساتها، والتّقرب منها حفاظاً على عرش السّلطة.

المسيرة الثّورية والمدّ القوميّ –ثورة مُصَدَّق – تأميم قناة السويس– الذي بزغ في المنطقة العربيّة خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين انتقل إلى العراق، فعقب الفشل الأمريكيّ في تطويع دول منطقة المشرق العربيّ وضمّها فيما عُرف آنذاك (بمبدأ أيزنهاور)، وعقب الفشل الذي أصاب هذا المشروع الإمبريالي، نجح العراقيون بثورتهم في تشرين الأوّل عام ١٩٥٨، الّتي أطاحت بالملكيّة الّتي أوجدتها بريطانيا، وخلّصت الجماهير من الأسرة المالكة ورئيس وزرائها نوري السّعيد([1])، ليُوجّه العراق بعدها صفعة أخرى للغرب بتوقيعه تحالفاً مع الجمهوريّة العربيّة المتّحدة([2]). وقد جاءت الثّورة بحكومة عبد الكريم قاسم إلى الواجهة السّياسيّة، فقامت هذه الحكومة بالاستيلاء على المساحات جميعها الّتي كانت خاضعة لامتياز شركة نفط العراق الّتي لم تكن تستثمرها؛ ممّا أضرّ بالمصالح النّفطيّة لكلٍّ من الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا، وكان الغرض من الاستيلاء عليها ووضعها تحت تصرّف الشّركة الوطنيّة الّتي أُعِدَّ مشروع إقامتها([3]). وأصدر قاسم بعد ذلك بشهرين وتحديداً في ١١ كانون الثاني قانوناً استردَّ بموجبه العراق الأراضي جميعها غير المستثمرة، الّتي تبلغ ٩٩,٥% من الأراضي الممنوحة لها بالامتياز؛ أي غالبيّة المساحة([4]). إنّ هذه الثّورة تُثبت أنّ هناك محاولات جماهيرية لم تكن مع سياسة حكوماتها الرّاضخة للسّياسات الغربيّة ومصالحها.

أدّى الصراع للسيطرة على النفط في المنطقة، دوراً مهماً للإطاحة بالقيادات السّياسيّة في مناطق الإمدادات النّفطيّة، فمع اشتداد التّنافس والخلاف الأمريكيّ _ البريطانيّ على مدّ خطوط

([1]) نوري السعيد، (١٨٨٨-١٩٥٨) نوري بن سعيد بن صالح ابن الملّا طه، ولد في بغداد، سياسي عراقي شغل منصب رئاسة الوزراء في المملكة العراقيّة ١٤ مرّة من عام ١٩٣٠ وحتى عام ١٩٥٨، كان له دور في تشكيل حلف بغداد عام ١٩٥٥ والاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن عام ١٩٥٨، توفي بعد أن أطاحت ثورة العراق عام ١٩٥٨ بالملكيّة، وقد تضاربت الأنباء حول وفاته. للمزيد - أحمد عطيّة، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٣ ، ١٩٦٨، ص ١٣١٤.

([2]) John Spanier, American Foreign Policy Since World War II, Six The Edition, Praeger Publishers, New York, Washington, 1974, p. 124.

([3]) راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، ص ٢٢.

([4]) joseph wright Twinam, The United States And The Gulf Half a Century And Beyond, Published by The Emirates Center Strategic Studies And Research, Number 11, 1994, p. 16.

التّابلاين لنقل النّفط من الخليج العربيّ إلى البحر المتوسّط، وقفت سورية ضدّ هذا المشروع([١])، احتجاجا على تأييد الولايات المتّحدة الأمريكيّة لقرار تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧([٢]). وتأجّلت الإجراءات بسبب الحرب "الإسرائيلية" – العربيّة الأولى([٣])، وقد رأت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنّ مدّ الخطِّ أصبح ضروريّاً لاسيما بعد تعطيل الخطِّ المارِّ عبر الأراضي الفلسطينيّة بعد الحرب العربيّة – "الإسرائيلية" عام ١٩٤٨([٤]). وقد تأخّرت موافقة سوريا على مرور الأنابيب حتّى عام ١٩٤٩، على أثر انقلاب حسني الزّعيم([٥]). الذي وافق على المشروع([٦]). كما أنّ الصّراع للسّيطرة على النّفط في المنطقة، أدّى دوراً بالإطاحة بالقيادات السّياسيّة في الخليج، فمع اكتشاف النّفط في سلطنة عُمَان عام ١٩٦٧، تمّ في آب عام ١٩٧٠ الإطاحة بسلطان مسقط وعمان سعيد بن تيمور([٧]) بعد حكم دام ٣٨ عاماً، وحلَّ مكانه ابنه قابوس بن سعيد([٨])، وشرَّعت عُمان أبوابها للعالم الخارجي بعد أن كانت مرتبطة عملياً مع بريطانيا بمعاهدة واحدة تقضي بألا يتخلَّى عن أيِّ جزء من أراضيه لطرف آخر إلّا بعد الحصول على موافقة لندن بهذا الشأن([٩]). وبذلك فإنّ النّفط هنا لعب دوراً بارزاً في الانقلابات العسكريّة وأصبح مُحرِّكاً لها أيضاً، وأصبحت القوى الدّولية في سبيل تحقيق مصالحها تلجأ للإطاحة بالحكومات والأنظمة، وسوف يتكرَّر ذلك مستقبلاً.

([١]) فهد مسعود الحمود، ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي، دار الفارابي، بيروت، ط١، ١٩٨٠، ص ٤٢.
([٢]) زهر الدين، مشروع " إسرائيل الكبرى "بين الديمغرافيا والنفط والمياه، ص ١٢٨.
([٣]) الحمود، ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي، ص ٤٢.
([٤]) جورج قرم، النفط العربي والقضية الفلسطينية، أوراق الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم ٥، بيروت، ط٢، ١٩٨٦، ص ٥- ٦.
([٥]) حسني الزعيم، (١٨٩٧ _ ١٩٤٩) حسني بن رضا بن محمد الزعيم، حلبي المولد لأم كرديّة وأب حلبي، درس بالمدرسة الحربيّة بالآستانة، ثمّ تطوّع في جيش فيصل الذي دخل دمشق وحارب العثمانيين. بعد استقلال سورية تسلّم قيادة الجيش عام ١٩٤٨ وقام بأول انقلاب عسكري في تاريخ سورية المعاصر في ٣٠ آذار ١٩٤٩، حتى أطاح به سامي الحناوي وحكم عليه بالإعدام في ١٤ آب ١٩٤٩. للمزيد - ندى جميل إسماعيل، موسوعة المعارف العامة، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص ٤٨ – ٥٠.
([٦]) لورنس، اللعبة الكبرى- الشرق العربي والصراعات الدّوليّة، ص ٥٣.
([٧]) سعيد بن تيمور بن فيصل، (١٩١٠ – ١٩٧٢)، سلطان مسقط بين عامي (١٩٣٢ – ١٩٧٠)، توخى سياسة شديدة المحافظة والمعارضة لأي تحديث، كما شهد عهده عزلة البلاد عن العالم الخارجي، قامت ثورة ظفار في عهده عام ١٩٦٥، وتمكن من القضاء عليها، أطاح به ابنه قابوس عام ١٩٧٠، عاش بعدها في لندن حتى وفاته.
- Said bin Taimur- http://en.wikipedia.org/wiki/Said_bin_Taimur
([٨]) هو قابوس بن سعيد بن تيمور بن فيصل بن تركي بن سعيد بن سلطان: ولد سلطان عمان في عام ١٩٤٠، وهو ثامن سلاطين أسرة البوسعيد، وينحدر من الإمام أحمد بن سعيد المؤسس الأوّل. وصل إلى السلطة عام ١٩٧٠ بعد انقلاب على والده سعيد بن تيمور، وهو صاحب أطول فترة حكم بين الحكّام العرب حالياً. للمزيد - الكيالي، موسوعة السياسة، ج٤، ص ٧١٥.
([٩]) الريس، الخليج العربي ورياح التغيير، مرجع سابق، ص ١٣.

ب- الانعكاسات الاقتصاديّة الأمريكيّة على الخليج العربي.

كان للسياسة الأمريكيّة النّفطيّة في منطقة الخليج العربيّ منعكساتها الاقتصاديّة، فالتّنافس على النّفط، والسّيطرة عليه من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة والقوى الدّوليّة له دور مهم في حرمان البلدان النّفطيّة من قسم كبير من وارداتها، ولم تحدث أيّ تغيرات جوهريّة في مجال التّنميّة، وذلك لأنّ قطاع النّفط بقي منفصلاً عن مجرى عملية التّنمية في الأقطار العربيّة النّفطيّة حتّى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، حيث إنّ عمليات الاستكشاف والإنتاج والتّسويق النّفطي كانت تجري وفق مخطّطات الشّركات النّفطيّة الكبرى، ووفق رغباتها، ولم يكن للدّول النّفطيّة أيّة سلطة تُذكر([1])، فالدّول النّفطيّة كانت ما تزال في طور بداياتها، وهي عاجزة عن تأمين متطلّبات العمليّة النّفطيّة، وكل ما كان يهمّها هو الحصول على المال، وبأيّ طريقة بغضّ النظر عن قرارها السّيادي.

غير أنّه ومع نهاية العدوان الثّلاثي على مصر عام ١٩٥٦، تأثرت الانعكاسات الاقتصاديّة بحالة الوطنيّة والقوميّة الّتي كانت تسود الوطن العربيّ بشكل عامٍّ، وحاولت الدّول النّفطيّة التّخلّص من التّبعيّة للدّول الغربيّة وسيطرتها على ثرواتها النّفطيّة، فقد شعرت هذه الدّول أنّ قسماً كبيراً من عائدات وارداتها النّفطيّة يعود لصالح الشّركات النّفطيّة والدّول المُستهلكة، وأنّها هي صاحبة هذه الموارد، ولكنّها لا تُسيطر عليها ولا تستفيد إلّا بجزء ضئيل من ثمنها، ولذلك سعت من أجل الضّغط على الشّركات، واستخدام النّفط كسلاح لتحسين أوضاعها الاقتصاديّة، فقامت بخطوات عدّة؛ منها: رفع الأسعار، والمشاركة بين الدّول المنتجة وشركات النّفط في مجالات الإنتاج والتسويق والتأميم، وكلّها كانت أوراقاً بين أيدي الدّول النّفطيّة العربيّة الخليجيّة التي حاولت تقوية موقفها أكثر مع تأسيس منظّمة الأوبك([2]). غير أنّ هذه المنظمة لم تحقّق الغايات المرجوّة منها، وبقيت إنجازاتها هامشيّة، لا سيّما بعد أنّ نجحت القوى الكبرى في السّيطرة على قراراتها. وفي إطار التّخلُّص أكثر من التّبعيّة للغرب، ومحاولة السّيطرة على الثّروات النّفطيّة، توجّهت الدّول العربيّة بعد تأسيس منظّمة الأقطار المصدّرة للنّفط الأوبك

([1]) محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، عدد ١٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨، ص ٦٤ – ٦٥.

([2]) محمد السماك، استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩١، ص ٢٤.

لتأسيس منظمة الأقطار العربيّة المصدّرة للنّفط الأوابك (Oapec) عام ١٩٦٨([1]) لتشهد المنطقة بعد ذلك فترة تأميم النّفط بين عامي (١٩٧٠ – ١٩٨٠). غير أنّ هذا كلّه لم يكن ناجحاً في تخليص الدّول النّفطيّة من التبعيّة والسيطرة الأمريكيّة على قراراتهم.

ومع الطّفرة النّفطيّة في السّبعينيات من القرن العشرين، والّتي حدثت من جرّاء ارتفاع أسعار النّفط بشكل كبير نتيجة الحظر العربيّ للنّفط في أثناء حرب تشرين عام ١٩٧٣، ازدهر اقتصاد الخليج العربيّ، وتغيَّرت الحالة الاقتصاديّة إلى الأفضل بشكل كبير، غير أنّ دول الخليج لم تنجح في استخدام ثرواتها النّفطيّة من أجل تطوير اقتصادها، فهَضْمُ موجة البترودولار –أي صرف العائدات الماليّة من جرّاء ارتفاع أسعار النّفط– الّتي اجتاحت البلاد أدّت لهبوط الفاعليّة الاقتصاديّة، فعمدت هذه الدّول إلى صرف الأموال بشكل عشوائي ودون التّفكير، أو محاولة القيام بمشاريع تعود عليها بالنّفع من خلال استثمار هذه الأموال([2])، وكان الجانب الأعظم من الموارد الماليّة الّتي حصلت عليها مسترجعاً إلى الاقتصاد الرّأسمالي العالميّ نتيجة مشترياتها من السّلع والخدمات، وتوظيف هذه الموارد في الأسواق التّسليفيّة للغرب، وشراء الأسهم والسّندات والعقارات([3])، وخاصّة أنّ الغرب الرأسمالي ممثّلاً بالولايات المتّحدة الأمريكيّة عَمِل على ربط اقتصاد الدّول في المنطقة والعالم ربطاً وثيقاً بعجلة النّظام الاقتصاديّ الدّولي الخاضع للسّيطرة الغربيّة، فقد ظلَّ هذا الغرب مصدراً رئيساً للإمداد بالمال، والتّكنولوجيا الحديثة، والسّلع الاستهلاكية، في حين كانت الصّادرات قليلة، والسّلع الأساسيّة "باستثناء النّفط " أسعارها منخفضة باستمرار، مثل: المنسوجات والملابس والصّناعات الجلديّة([4]). وبشكل عام فإنّ المناطق كافّة الّتي كانت تابعة للاستعمار أُدخِلت في دائرة الاقتصاد العالميّ بوصفها مصدراً للموادِّ الأوّلية، وسوقاً لتصريف المنتجات([5]).

([1]) عيسى عبده، بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، تقديم: أحمد إسماعيل يحيى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٣٢ – ٢٣٣.
([2]) زايفروت - فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال "، ص ٢٦٧.
([3]) جماعة من الباحثين السوفييت، الدولارات النفطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الشرقين الأدنى والأوسط، ترجمة: هشام الدجاني، دار الفارابي، بيروت، ط١، ١٩٨٧، ص ٣.
([4]) عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، ص ١٢ – ١٣.
([5]) حازم الببيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، عدد ٢٥٧، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ٢٠٠٠، ص ٢٩.

وكان مبدأ التّبعيّة الاقتصاديّة المتبادلة أحد الأسس النّظريّة للسّياسة الأمريكيّة في السّبعينيات، وهذا ما أكَّدته وثائق حكومات نيكسون وفورد(Gerald Ford)([1]) وكارتر. وفيما يخصُّ النّفط في المنطقة يُلخَّصُ منطلق هذا المبدأ في أنّ مصالح الدّول النّفطيّة "الشّرق أوسطيّة" يجب _ تبعاً لقدراتها الماليّة _ أن تتقارب وتتقاطع مع مصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة والدّول الأخرى المتطوّرة المستهلكة للنّفط، وأن يُكمِّل كلٌّ منهما الآخر؛ أي أنْ ترتبط مصالح كلٍّ من المنتجين والمستهلكين في عقدة اقتصاديّة واحدة، فتقدِّمُ الدّول المنتجة النّفط وتقدِّم الدّول المستهلكة البضائع والسّلع والسّلاح([2]). هذه التّبعيّة الاقتصاديّة خلقت حالة من التّشابك بين دول الخليج العربيّ والغرب وخاصّةً الولايات المتّحدة، فبمقابل استيراد النّفط من دول الخليج تؤمِّن الدّول الصّناعية احتياجاتهم من السّلع الاستهلاكية، كما تقوم دول الخليج بتوظيف الفوائض الماليّة من عائدات النّفط في البنوك الأمريكيّة والأوروبيّة، وهذا كلّه يؤدِّي لتعميق التّبعيّة([3]). وبذلك فإنّ المستفيد الأكبر من النّفط وأمواله كان الولايات المتّحدة والدّول الغربيّة، وهذا كان سياسة ناجحة من هذه الدّول، فهي التي سعت لإقناع الدّول الخليجيّة بتوظيف فوائض أموالها في الدّول الغربيّة لتستطيع إحكام قبضتها عليها، ولتفشل أيّ استخدام سياسيّ لسلاح النّفط.

وعدا عن توجُّه غالبيّة الإيرادات النّفطيّة للخارج، فهناك وجوه عدّة للهدر المالي في دول الخليج العربيّ، منها التوسُّع غير المخطَّط في الجهاز الإداري كآليّة لكسب التّأييد، وكسب العمولات وإسكات المعارضين، ومنها أيضاً مخصَّصات الأسر الحاكمة الظّاهرة منها والباطنة الّتي تُقَّدر بالمليارات، ومنها الإنفاق العسكريّ الذي شكَّلَ أبشعَ صورةٍ لهدر مواردِ المنطقةِ منذ السّبعينيات، وهو إنفاقٌ لا صلة له بالأمن أو التّنميّة بقدر ما يمثِّل حلقة من حلقات الفساد، ونهب الثّروات الذي تمارسه هذه الأسر الحاكمة بالتّعاون مع القوى الأجنبيّة الحليفة لها([4]). فالنّظم السّياسيّة الوراثية الّتي تمتلك ثروة نفطيّة

([1]) جيرالد فورد، (Gerald Ford ١٩١٣ – ٢٠٠٦) الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتّحدة الأمريكيّة بين عامي (١٩٧٤ – ١٩٧٧)، ينتمي للحزب الجمهوري، تولى رئاسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة خلفاً للرئيس نيكسون بعد فضيحة ووترغيت، هو أول شخص يتولى منصب نائب الرئيس ثم الرئيس من دون ترشيح وانتخاب. الكيالي، موسوعة السياسة، ج٤، ص ٦٢٤- ٦٢٥

([2]) بوريس، السياسة الأمريكيّة والشرق الأوسط في السّبعينيات، ص ٧٩ – ٨٠.

([3]) نرمين ساق الله، التبعية للغرب أنهكت الاقتصاد العربي والفلسطيني
- http://felesteen.ps/details/24266

([4]) يوسف خليفة اليوسف، دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ج٢. =

باهظة، وتفتقد للرّقابة المجتمعيّة، وتعتمد على القوى الأجنبيّة لحمايتها كانت أحد أسباب فشل التّنميّة، فهذه الأنظمة النّفطيّة لا تثق بالشّعب الذي لم ينتخبها ولا الشّعب يثق بها، ولذلك فهي تؤسِّس أجهزة قمعٍ حاذقةٍ ذات إمكانات ماليّة عالية **تئد** في المهد أيَّ طموح ديمقراطي، وبالتّالي تنفق العائدات النّفطيّة على نشوء جيوش وأجهزة أمنيّة متعاظمة لحماية وضع السّيطرة للحكّام([1]) الذين حوّلوا هذه الثّروة إلى نقمة على شعوبهم بدلاً من تحويلها لنعمة بعثها الخالق لهم من جرّاء سياستهم التّسلطيّة.

كما أنّ فشل الصّناعات الوطنيّة شكّل أحد أوجه الهدر المالي في دول الخليج العربيّ، فدول الخليج عانت ولا تزال تُعاني من ضعف قطاعات الإنتاج السّلعي وتخلُّفها، ولا سيما قطاعي الزّراعة والصّناعة التّحويليّة، واعتمدت على استيراد معظم حاجاتها من السّلع الاستهلاكيّة من الخارج، واستقدام الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة. هذا في وقت عانت وتعاني فيه غالبيّة الدّول من عدم وفرة الأراضي الصّالحة للزّراعة (باستثناء العراق)، ونقص التّكنولوجيا الحديثة، والخبرات التّنظيميّة والإداريّة([2]). وكان باستطاعة دول الخليج استثمار أموالها في استصلاح أراضٍ زراعيّة في مناطق أخرى من الوطن العربيّ تعود بالنّفع عليها، وعلى شعوب هذه المناطق إلا أنّ السّيطرة الغربيّة على قرارها، وقصر نظر المخطّطين في أجهزة هذه الدّول حالت دون ذلك.

وبذلك فإنّ البلدان النّفطيّة عاجزة عن اتّخاذ أيِّ قرار سياسيٍّ أو اقتصاديٍّ يمسُّ بمصالح الغرب، وإذا بقي الأمر على هذا الشّكل ستبقى على تبعيتها المطلقة له؛ لا سيما في ظلِّ التّنميّة الفاشلة في هذه البلدان. وهنا لا ننكر أنّ دول الخليج العربيّ شهدت تطوّراً ملحوظاً بعد ظهور النّفط، وقد حدثت تنمية شاملة، ولكنّها لم تحقّق أهدافها([3]) في ظلّ ما تحقّقه، وتجنيه هذه الدّول من إيرادات ماليّة، وهذا من أحد أسباب التّبعيّة للغرب، فالخليج العربيّ مستهلكاً وليس منتجاً، فأين هو من التّنميّة التّجاريّة والصّناعيّة، وخاصّة أنَّ القوى الكبرى تتنافس فيما بينها، وليست مستعدَّة لإعطاء التّكنولوجيا لطرف ثالث لتصنيعها ومنافستها في السّوق([4]). لقد حرصت الدّول الاستعماريّة على تعطيل كلِّ تقدّمٍ

=http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17748 -

([1]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال "، ص ٢٣٣.
([2]) عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، ص ١٦٦- ١٧٢.
([3]) العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٣٩٨.
([4]) عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، ص١٨.

صناعيٍّ وتكنولوجيٍّ للدّول المنتجة للنّفط، لكي تبقى على علاقة تبعية لمصدر هذه الصّناعات الثّقيلة([1]). وعملت الولايات المتّحدة الأمريكيّة على عرقلة التّنميّة الاقتصاديّة للبلدان العربيّة، وتسعى لإبقائها على الدّوام في وضع التّبعيّة، وتربطها بتوريدات الأجهزة، وقطع الغيار والموادِّ الغذائية([2]). هذا كلّه بالتّأكيد في سبيل تحقيق أهداف الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها، ولمنع قيام أيّ قوّة اقتصاديّة وعسكريّة في المنطقة لها استقلاليّة بقرارها حتّى لا تطيح بمخطّطات الدّول الاستعماريّة.

في الحقيقة لقد شكّل الوجود العسكريّ الأجنبيّ في الخليج العربيّ أحد أوجه الهدر المالي أيضاً، فقد كان يجب على دول مجلس التّعاون الخليجيّ أن تدفع قسماً مهمّاً من عائداتها النّفطيّة بدل تكلفة الوجود العسكريّ الأجنبيّ، وبشكلٍ خاصٍّ الأمريكيّ الموجود على أراضيها، والذي تزايد في أعقاب حربي الخليج الأولى والثّانيّة، والأمر الملفت للنّظر هنا أنّه في أعقاب كلِّ طفرة في سعر النّفط كانت تأتي حربٌ إقليميةٌ تتطلّب مزيداً من الإنفاق؛ الأمر الذي يذهب بالقسم الأعظم من العائدات الّتي سبق وتجمّعت بفعل ارتفاع الأسعار، فالطّفرة السّعرية الأولى في سعر النّفط بين عامي(١٩٧٤-١٩٧٩) أعقبتها الحرب (العراقيّة – الإيرانيّة) الّتي استمرّت ثماني سنوات متواصلة، والطّفرة الثّانيّة بين عامي(١٩٨٦ – ١٩٨٩) أعقبتها حرب الخليج الثّانيّة عام ١٩٩١ الّتي انتهت إلى وجود عسكريّ أمريكي مكثّف في سائر الدّول الخليجيّة الستّ([3]). وهذه ليست مصادفة بل هو تخطيط من قبل دوائر القرار في الولايات المتّحدة الأمريكيّة والغرب، وذلك لإحكام السّيطرة على شعوب الخليج العربيّ ونهب ثرواته.

ج- الانعكاسات الاجتماعية والثقافية الأمريكيّة على الخليج العربي.

ظاهرة التّغيّر الاجتماعيّ والثّقافيّ في أيّ مجتمع عمليّة مستمرّة تتوقّف حدّتها وسرعتها على عدد العوامل الّتي تمارس تأثيرها في ذلك المجتمع، ومن هذه العوامل في دول الخليج العربيّ تطوير الإدارة والدّخل الكبير من عائدات النّفط الّتي أدّت إلى توسيع الخِدْمات الإداريّة والاجتماعيّة والتّعليم

([1]) زهر الدين، مشروع " إسرائيل الكبرى "بين الديمغرافيا والنفط والمياه، ص ١٢٩.
([2]) أجاريشف، التآمر ضد العرب، ص ٧.
([3]) محمد مراد مراد، مواقع الرأسمال الأمريكي والأوروبي في الخليج العربي (صراع اليورو – دولار)، مجلة الدفاع الوطني.
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=25474

الحديث، كما أنَّ هذه التّغييرات لم تحدث كلّها في وقت واحدٍ، وكذلك ليس بمعدل ثابت؛ إذ إنّ التّغييرات الاجتماعيّة أدّت إلى نتائج مختلفة على الفئات المتعدّدة في المجتمع الخليجيّ، وبعض هذه الفئات رحب بالتّغيير، وبعضها الآخر عارض بشدّة؛ لأنّ هذا التّغيير يمثّل تهديداً لمصالحها، بينما قاومت بعض الفئات الأخرى، وذلك لأسباب تتعلّق بطبيعتها المحافظة؛ إذ إنّها لا ترى أيّ سبب يدعو لتغيّر الوضع. كما أنّ بعض فئات المجتمع لم تكن عرضة لأيّ تغيير اجتماعيّ عميق؛ لأنّها لم تكن على اتّصال مباشر بعوامل التّغيير، إلّا أنّ عدد هؤلاء قد قلّ في الوقت الحاضر، كما أنّ عمق التّغيير الاجتماعيّ يختلف بين المدن والقرى، وبين الأغنياء والفقراء، وحتّى بين المتعلّمين وداخل الأسرة الواحدة لأنّ لكلّ فئة مشكلاتها الخاصّة بها([1]).

لقد أوضحت الدّراسة أنّ الخليج العربيّ قبل ظهور النّفط قد عاش واقعاً اقتصاديّاً شاقّاً وصعباً، لاعتماده على الزّراعة وصيد الأسماك، أمّا البحرين فقد اعتمدت على اللّؤلؤ. وهذا الواقع الاقتصاديّ أفرز واقعاً اجتماعيّاً وفكريّاً وثقافيّاً لم ينته بانتهائه ذلك الاقتصاد التّقليدي ما قبل النّفط؛ وإنَّما مازالت مجتمعات المنطقة العربيّة الخليجيّة تحمل الكثير منه؛ نظراً لأنّ التّغييرات في العلاقات والقيم والمفاهيم لا تتناسب سرعتها مع التّغييرات في الواقع الاقتصاديّ، فهي تبقى لفترة أكبر، وتؤثّر لمدّة أطول، فالمجتمع في دول الخليج العربيّ تطوَّر مادّياً ولم يتطوَّر ثقافياً بما يواكب التطوّر الماديّ، وظلّ للأسف متخلّفاً فكريّاً رغم كلّ التّطوّرات والتّحولات الّتي شهدها هذا المجتمع في تاريخه المعاصر، ويتحمَّل المثقَّفون جزءاً مهمّاً من مسؤوليّة عدم نموِّ الثّقافة وتطوّرها، كما أنّ الثّقافة بفعل تأثيرات عديدة قد انتزعت من التّعليم ليقتصر على المعارف، ولم تشهد هذه الفترة حركة نقديّة للإنتاج الثّقافي، ولذلك خدع الكثيرون بأنّ هناك ثقافة حقيقية في الوقت الذي تتّجه فيه إلى التّسطيح، والكم والمعالجات الهامشيّة. كما توّهم بعض المتعلّمين ومنهم حملة الشّهادات العليا بأنّهم جميعاً مثقّفون، وهم في حقيقة الأمر ليسوا كذلك على الإطلاق، ويعيشون حالة من الأميّة الثقافيّة، وأدّت الوسائل الإعلاميّة دوراً سلبياً في تهميش الثّقافة وتسطيحها، وغرست الرّوح الإقليميّة لدى المواطنين، وأنّ الفئة المثقّفة في دول مجلس التّعاون تعيش أزمة حقيقية، فهي في ظلّ الوضع الاقتصاديّ النّاتج عن النّفط غير قادرة على

([1]) العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٣٦٩.

تجاوز محنتها في الإبداع، والتّأثير في الواقع، وخلق ثقافة جادّة حقيقيّة([1]). غير أّن التّعميم في أيّ موضوع يحمل خطأً كبيراً، ولن ننسى أنّ بعض مناطق الخليج عاشت تطوّراً اقتصاديّاً واجتماعيّاً وثقافيّاً يواكب تطوّر العصر الحالي، كدبي وأبو ظبي والكويت.

هذا الواقع الثّقافي الذي أفرزه النّفط وتأثيراته كان متأثراً بالواقع الثّقافي الذي عاشته دول الخليج قبل النّفط، ويضاف إلى ذلك أنَّ الاستعمار البريطانيّ عندما ترك الخليج العربيّ عام ١٩٧١ كانت بعض مناطقه بلا مدرسة ثانويّة واحدة، ناهيك عن الكلّيات والمعاهد الجامعيّة، لذلك كانت هذه المناطق من دون كوادر بشريّة مدرَّبة للاضطلاع بأعباء الإدارة والخِدْمات والإنتاج، وبعض أقطاره حصلت على بعض التّطوَّر قبل الاستقلال، مثلاً البحرين والكويت وقطر، وكلّ ذلك كان مرجعه إلى اكتشاف النّفط واستغلاله في وقتٍ مبكِّر. وأسهم في هذا التّطوّر أقطار عربيّة مثل مصر في عهد الرّئيس جمال عبد الناصر عندما تبنَّى السّياسة الوحدوية القوميّة تجاه إخوانه العرب في المشرق والمغرب. وأيضاً يمكن الأخذ بالحسبان أنّ التّغيير الذي نتج عن الثّروة النّفطيّة كان متفاوتاً زمنياً في مناطق الخليج العربيّ، ولذلك فإنّ تطوّر الوضع الثّقافي يختلف من بلد لآخر، خاصّة أنّ السّلطة السّياسيّة لم تسعَ لتطوير النّظام التّعليمي مباشرة بعد ظهور النّفط، وتدفّق إيراداته؛ بل بقي النّظام التّعليمي كسابق عهده؛ معتمداً على تعليم القرآن الكريم والحديث النّبوي الشريف. ومع محاولة فئة التّجار إدخال التّعليم الحديث لمنطقة الخليج لاقت معارضة شديدة من بعض الفئات الاجتماعيّة الّتي رأت خطر التّعليم عليها، وهذه الفئات وغيرها أفرغت التّعليم من محتواه حتّى بعد ظهور النّفط([2])، فلقد رأى أصحاب السّلطة، ومن يواليهم خطورة في التّعليم الحديث على مصالحهم وامتيازاتهم.

ورغم أنّ الشّباب الخليجيّ انطلق للخارج؛ وتحديداً إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة للتّعلّم، وقد استفادت منهم الإدارة الأمريكيّة من حيث إنّهم قادرون على دفع مصاريف الدّراسة باستمرار، وهذا ما يكون دعماً اقتصاديّاً للدّولة الحاضنة لتدريسهم، إلّا أنّها حاولت من ناحية أخرى التّأثير فيهم لكي يكونوا عملاء وأدوات للاستعمار في بلادهم، وللعمل على أمركة المؤسّسات العلميّة فيها ليس فنيّاً

([1]) العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٣٥٩- ٤٠٨.
([2]) العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٤٠٢ – ٤٠٣ – ٣٦٤ – ٣٦٥.

وعلميّاً فحسب؛ بل أيضاً سياسيّاً([1])، وإنّ حاول البعض منهم فعل أيّ شيء يخالف مصالح الولايات المتّحدة لن يتمكّن من تبوّء أيّ مركز في مفاصل الدّول، لا سيّما وأنّ المفاصل الحسّاسة جميعها في الدّول هي بيد العائلة المالكة ومن يواليها، ويعمل لمصلحة الحكّام من ناحيّة، ومن ناحيّة أخرى لا يخالف مصالح الولايات المتّحدة. إنّ هذه النّخبة المثقّفة الّتي صُرفت عليها ملايين الدّولارات من خلال تدريسها بالدّاخل والمنح الدّراسيّة في الخارج، أغريت من قبل الأنظمة الخليجيّة الّتي نجحت في ذلك عندما أعطتها حصّة من مال النّفط([2]).

وبذلك فإنّ الوضع الثّقافي والاجتماعيّ خلال هذه الفترة كان امتداداً لفترات سابقة، وإنّ التّغيير الذي طرأ عليه لم يكن كبيراً وواضحاً، ولم يشجّع هذا الواقع أو بالأحرى لم يكن مؤهّلاً للمطالبة بالتّخلّص من التّبعيّة للغرب، وهذا كما رأينا عائد لعوامل داخليّة وخارجيّة، أمّا الأصوات الشّعبيّة المطالبة بالتّغيير غير مرئيّة على السّاحة الخليجيّة فهي مكبوتة، ويحرم ظهورها بدعوى مخالفة السلطة الملكيّة.

٥- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها عالميّاً وإقليميّاً وعربيّاً بين عامي (١٩٤٥- ١٩٩١):

أ- النّفط والسياسة الأمريكيّة النّفطية في الخليج العربي وسياسة الأحلاف.

كان للسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في منطقة الخليج العربيّ منعكساتها على العالم والمنطقة العربيّة؛ فالولايات المتّحدة الأمريكيّة وفي سبيل تأمين إمداداتها النّفطيّة كان عليها تأمين المنطقة المحيطة بالحقول النّفطيّة في الخليج العربيّ، فبدأت معركة المشاريع والمبادئ والأحلاف الّتي سعت من خلالها لربط دول المنطقة بها، ولإبعاد السّوفييت عن المنطقة العربيّة عامّة والخليج خاصّة، فبرز إلى السّطح مشروع مارشال عام ١٩٤٦، وكان مشروع مارشال([3]) الأداة الاقتصاديّة الّتي أُقرَّت بعد

([1]) العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٣٩٦.
([2]) الريس، الخليج العربي ورياح التغيير، ص ٤٩.
([3]) للمزيد حول الموضوع:
Spanier, American Foreign Policy Since World War II, p. 51 →54

الحرب العالميّة الثّانيّة لإعادة إعمار أوروبا الغربيّة الّتي دمّرتّها الحرب، وقد اعتَمد هذا المشروع بشكل أساسيّ على نفط الخليج العربيّ الذّي كان له الدّور الأكبر في إنجاحه. وجاء بعد مشروع مارشال مبدأ ترومان، الذي أقره الرّئيس هاري ترومان في ١٢ آذار عام ١٩٤٧ من أجل تقديم المساعدات للدّول الّتي يتهدّدها المدّ السّوفييتي في المنطقة. وقد كانت تركيا واليونان من أولى الدّول التي وافقت على المشروع لتبقى حاجزاً دون وصول السّوفييت لجوار المناطق النّفطيّة في الخليج العربيّ([١]). وقد نصّ مبدأ ترومان على إقامة رؤوس جسور عسكريّة في المناطق القريبة من الحدود الجنوبيّة للاتّحاد السّوفييتي، وبلدان أوروبا الشّرقيّة، وتطويق منابع النّفط في الخليج العربيّ بغلاف متين من القوّة العسكريّة([٢])، فالهدف الاستراتيجيّ لمبدأ ترومان هو إحاطة مستودعات النّفط في "الشّرق الأوسط" بسياج يمكن الاعتماد عليه من القوّة المسلّحة الأمريكيّة([٣]). ومع زيادة الرّأسمال الأمريكيّ في استثمار الثّروات النّفطيّة في منطقة الخليج العربيّ وغيرها من مناطق "الشّرق الأوسط" بين عامي (١٩٥٤ – ١٩٥٥)، سعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى ربط دول المنطقة بالأحلاف العسكريّة([٤])، فظهر حلف بغداد عام ١٩٥٥، وهو تحالف عسكريّ ضمَّ كلاّ من: (العراق، وتركيا، وبريطانيا، وباكستان، وإيران)([٥]). وقد كان الهدف الرّئيس لهذا الحلف فرض المزيد من السّيطرة على المناطق النّفطيّة في الخليج العربيّ، إلى جانب أهداف سياسيّة أخرى كضمان قوة "إسرائيل"، وعدم وصول المد الشيوعي([٦]).

ومن جرّاء الفشل الذي أصاب العدوان الثلاثي على مصر، بادرت الإدارة الأمريكيّة لاتباع سياسة جديدة في المنطقة لحمايتها بعد الفراغ الذي حصل فيها نتيجة الانسحاب البريطاني والفرنسي

([1]) Spanier, American Foreign Policy Since World War II, p. 38→ 41
أيضاً كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ٧٥ – ٧٦.
([٢]) أجاريشف، التآمر ضد العرب، ص ١٩ – ٢٠.
([٣]) عجلان، البترول والعرب، ص ١٦٥.
([٤]) راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، ص ٢٣.
([5]) Twinam, The United States And The Gulf Half a Century And Beyond, p. 14 – 15
أيضاً - أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت ١٩٧٨، ص ١٥٣
([٦]) حزنقور، التنافس الدولي على نفط الخليج العربي وأثره في سياسات القوى الدّوليّة، ١٩٤٥-١٩٩١، ص ١٠٢-١٠٣.

من السّويس مع نهايات عام ١٩٥٦([١]). ولحماية المصالح الغربيّة واحتواء التّوسّع السّوفييتي في منطقة منطقة "الشّرق الأوسط"، جاء إعلان الرّئيس الأمريكيّ أيزنهاور(Eisenhower)([٢]) عن سياسته الجديدة تجاه المنطقة في صورة رسالة وجّهها إلى الكونغرس في ٥ كانون الثّاني عام ١٩٥٧([٣])، وأعلن أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة قوّة حماية فعلية للدّول المنتجة للنّفط في منطقة الخليج العربيّ([٤]).

ومع الانسحاب البريطانيّ([٥]) من الخليج عام ١٩٧١، كانت السّياسة الأمريكيّة الجديدة تُرسم وفق حيثيات مبدأ الرّئيس نيكسون الذي طرح مبدأه، القائم على الاعتماد على قوى في المنطقة للدّفاع عنها([٦]). وقد ترجمت الإدارة الأمريكيّة المبدأ بالاعتماد على ركيزتها الأساسيّة في المنطقة والمتمثّلة بإيران إلى جانب المملكة العربيّة السّعوديّة. وارتكز توزيع الأدوار بين إيران والسّعوديّة بحيث تُؤَهَّل إيران للدّور العسكريّ الرادع، أمّا السّعوديّة فتُؤهَّل لممارسة النّفوذ السّياسيّ في المنطقة([٧]). إنّ السّياسة الاستعماريّة للدّول في الماضي لم تختلف عمّا نعيشه هذه الأيّام فالدّور السّعودي والقطري البارز في تنفيذ السّياسات الغربيّة في المنطقة نراه بوضوح هذه الأيّام، فيما يجري من أحداث في سورية وغيرها من الدّول العربيّة، كما أنّ الدّورين التّركي والإيراني لا يختلفان كثيراً إلا باختلاف ظروف المرحلة التاريخيّة، وكلّ يبحث عن مصالحه تحت مسميّات عدّة، في حين أنّ المتضرّر الأكبر من جرّاء هذه السّياسات هم شعوب هذه البلدان.

([١]) ج . س هوروتيز، الصراع السوفييتي الأمريكي في الشرق الأوسط، مخطط السياسة الأمريكيّة في المنطقة خلال السبعينيات، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٧١، ص ٣١

([٢]) دافيد دوايت أيزنهاور، (Dwight David Eisenhower ١٨٩٠ - ١٩٦٩) جنرال عسكري ورجل دولة أمريكي، وصل لرتبة جنرال خلال الحرب العالمية الثانية، انتخب رئيساً للجمهورية في عام ١٩٥٢ وهو الرئيس الرابع والثلاثون، وأعيد انتخابه مجدداً في عام ١٩٥٦، اشتهر بمبدئه المعروف بمبدأ أيزنهاور. للمزيد– ضاهر، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، ص ٧٠ _ ٧١.

([٣]) مانغولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ص ٨٦.

([٤]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ٦٤ – ٦٥.

([٥]) للمزيد حول موضع النّفط ومبدأ نيكسون والانسحاب البريطاني من الخليج - حزنقور، التنافس الدّولي على نفط الخليج العربي، وأثره في سياسات القوى الدّوليّ، ص ٦٣ – ٧٠.

([٦]) شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر "، ص ٥٧ – ٥٨.

([٧]) العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٢٩٣.

ب- الكيان الصهيوني وحرب السويس عام ١٩٥٦ وانعكاساتها على السياسة الأمريكيّة النّفطيّة.

شّكل زرع الكيان الصّهيوني في قلب المنطقة العربيّة أحد الأدوات الرّئيسة للإدارة الأمريكيّة والّتي سعت لاتخاذه قاعدة كبرى في المنطقة، وقد أدّى النّفط وتأمين إمداداته دوراً أساسياً لدعم تشكيل الكيان الصّهيوني في فلسطين من قبل الإدارة الأمريكيّة عام ١٩٤٨ ليكون خنجراً في قلب الوطن العربيّ، يفصل شرقه عن غربه، ويحول دون توحيده. يقول الرّوائي الفرنسي بلزاك (Balzac): "وراء كلّ ثروة عظيمة هناك جريمة عظيمة " فكم ينطبق هذا القول على جريمة اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها، وخلق ما يسمَّى "إسرائيل"، وعلاقة ثروة النّفط بهذه الجريمة([١])، فالمصالح النّفطيّة أحد دوافع الأهداف الاستعماريّة لإرساء هذا الكيان وتوطيده في قلب العالم العربيّ([٢])، لذلك وقفت الولايات المتّحدة الأمريكيّة موقفاً فعّالاً حين قيام "إسرائيل" في المنطقة؛ لتكمل الدّور البريطاني في هذا الشأن، وكذلك في دعمها لتستمرّ كحارس أمامي للإمبريالية لتأمين الحفاظ على المصالح الغربيّة الاقتصاديّة والاستراتيجيّة وخاصّة المصالح النّفطيّة. وقد أدركت الصّهيونية منذ وجودها ومن ورائها حلفائها قبل أن يدرك العرب ذلك، أنّ النّفط ليس سلعة تجاريّة فقط؛ بل هو سلاح سياسيٌّ له تأثيراتُه العسكريّة في إطار الصّراع العربيّ _ الصّهيوني مستقبلاً. من هنا جاءت المحاولات الاستعماريّة و"الإسرائيليّة" المستميتة للسّيطرة عليه وديمومة التّحكُّم به([٣])، ومحاولة فرض نفسها لاعباً أساسيّاً في أحداث المنطقة، ومحاولة تسييرها وفق مصالحها.

لقد شكّل التّنافس والصّراع للسيطرة على النّفط، وضمان إمداداته، دافعاً لبريطانيا وفرنسا مدعومتين بالكيان الصّهيوني للعدوان على مصر عقب تأميم قناة السّويس – الشّريان النّفطي الرّئيس لأوروبا – وقد خشي الإمبرياليون امتداد عدوى التّأميم إلى مصالحهم النّفطيّة في منطقة الخليج العربيّ([٤])، وهذا بالتّأكيد ما لا يريدونه. ولذلك قامت القوى الغربيّة بحربها لكسر عبد النّاصر، وإعادة

([١]) زهر الدين، مشروع " إسرائيل الكبرى "بين الديمغرافيا والنفط والمياه، ص١٠٩.

([٢]) محمد خالد الأزعر، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط١، ١٩٩١، ص ٢٧٤.

([٣]) زهر الدين، مشروع " إسرائيل الكبرى "بين الديمغرافيا والنفط والمياه، ص ١٢٧.

([٤]) راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، ص ٢٤.

فتح القناة من جهة، ولترهيب الدّول الخليجيّة من مغبّة جنوحها لتأميم المصالح النّفطيّة للغرب في الخليج من جهة أخرى. وقد أدّى إغلاق القناة إلى توقّف تدفق النّفط المرسل إلى أوروبا، وهذا ما دفع بالولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى الضّغط على "إسرائيل" لإرغامها على الانسحاب من الأراضي المصرية لكي يعاد فتح القناة، ويُستأنف تدفّق النّفط([1]).

ولم تقف الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى جانب أطراف العدوان ولم تشاطرهم ذلك، خاصّة وأن تأميم القناة لم يصبها كما أصاب بريطانيا وفرنسا _ فلم يكن يمرّ بالقناة أكثر من ١٥% من النّفط الأمريكي المستورد؛ فضلاً عن ذلك كانت واشنطن تخشى من غضب العرب الذين يملكون معظم النّفط في المنطقة، وخشيت من جرّاء هذه الحرب انضمام غالبيّة العرب لصفّ الاتّحاد السّوفييتي([2])؛ ولذلك وقفت ضدّ العدوان على مصر– لربما بالظّاهر–، وطالبت فرنسا وبريطانيا بوقفه، وكانت معارضتها للقتال أحد العوامل الّتي أدّت إلى إنهائه([3]). وقد رغبت الإدارة الأمريكيّة في الاستفادة من هذه الحرب لتعزيز موقعها في المنطقة وهذا ما تحقّق فيما بعد.

وقد كان لهذه الحرب تداعياتها على الإمدادات النّفطيّة للغرب من مناطق أخرى، وخاصّةً في سوريا حيث هبّت الجماهير الغاضبة، وقامت بتفجير الأنابيب النّفطيّة المارّة عبر الأراضي السّوريّة، والّتي تنقل النّفط العراقي إلى مدينة بانياس على السّاحل السّوري، وبذلك لم تستطع أوروبا الحصول على حاجاتها من النّفط([4]). كم ينطبق هذا الكلام –أي تأثيرات الحظر النّفطي– على الواقع الحالي في سورية الّتي كانت سبّاقة دائماً لنصرة الشّعب العربيّ، فالحظر النّفطيّ أصبح يستخدم من قبل الغرب وبالتّعاون مع العرب على البلدان العربيّة، كالحظر الذي فُرض على سورية بعد عام ٢٠١٠، نتيجة عدم رضوخها للمطالب الخارجيّة.

([1]) حنان أخميس، النّفط العربي، دنيا الوطن، ٢٠-٢-٢٠٠٦
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/02/20/37760.html

([2]) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ١٣٧ – ١٣٨.

([3]) Spanier, American Foreign Policy Since World War II, p. 122.

([4]) عبده، بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، ص ٢٠٤ – ٢٠٥.

ج-السياسة الأمريكيّة النّفطية وحروب المنطقة العربيّة بين عامي(١٩٦٧-١٩٩١).

كان التنافس والصّراع على نفط المنطقة وطريق إمداداته سبباً في إشعال المزيد من الحروب والاعتداءات عليها، فمع إعلان القيادة المصريّة إغلاق خليج العقبة في ٢٢ أيار عام ١٩٦٧ وهو الشّريان الحيوي لإمداد الكيان الصّهيوني بالنّفط، تلقَّت "إسرائيل" القرار المصري، وحوّلته إلى قضيّة منع حرية الملاحة في خليج العقبة، وأيَّدتها بذلك كلٌّ من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا وفرنسا([1]). وفي الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ شنّت "إسرائيل" هجوماً مباغتاً وهمجيّاً على أراضي الدّول العربيّة المجاورة لفلسطين المحتلة -مصر وسورية والأردن-، واحتلَّت أجزاءً من أراضيها. وردّاً على العدوان اجتمع وزراء النّفط في كلٍّ من المملكة العربيّة السّعوديّة والكويت والعراق وليبيا والجزائر في السّادس من حزيران عام ١٩٦٧، واتّفقوا على إيقاف شحن النّفط إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا وألمانيا الغربيّة واليابان؛ أي البلدان الّتي كانت تدعم الكيان الصّهيوني، وتمّ إغلاق قناة السّويس. وعلى الرّغم من أنّ السّعوديّة كانت قد وقفت ولفترة طويلة ضدَّ استخدام سلاح النّفط، وكانت تنصح بعدم استخدامه _ بحجّة الفصل بين النّفط والسّياسة _ فقد وافقت في النّهاية على استعماله كسلاح ضدّ الغرب([2]). وبادرت الدّول العربيّة إلى وضع المقرَّرات المتّفق عليها في اجتماع وزراء النّفط موضع التنفيذ، فأوقفت الكويت كلّ صادراتها من النّفط إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا، وقامت المملكة العربيّة السّعوديّة بتوقيف تصدير النّفط، وأغلقت أنابيب التّابلاين، وطبّق العراق أشدَّ العقوبات، فأوقف ضخَّ النّفط في شبكة الأنابيب المتّجهة إلى البحر المتوسّط، ومنع الشّحنات من الموانئ العراقيّة، وأوقفت البحرين أيضاً صادراتها، ومنعت كلٌّ من قطر وأبو ظبي وليبيا تصدير النّفط إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا([3]). وكان قطع النّفط عن الغرب نتيجة لقرار صدر عن

([1]) برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص ٢٢٧.

([2]) Paul Aarts, The Arab Oil Weapon, A one Shot Edition, The Emirates Center For Strategic Studies And Research, Abu Dhabi, 1999, p. 4 – 8.

([3]) راشد البراوي، حرب البترول في العالم العربي ١٩٦٧، الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د. ت، ص ٥٧.

حكومة العراق والكويت، إلى جانب إضراب عمال النّفط في المملكة العربيّة السّعوديّة وليبيا([١])؛ لا سيما أنّ النّفط اللّيبي كان حاضراً في البداية، وقبل الضّغط الشّعبي على أبواب أوروبا([٢]).

فشل الحظر، ولم يؤدِّ النّتائج المأمولة منه، فكانت الخطوة العربيّة أن قامت الدّول العربيّة النّفطيّة وخاصّة السّعوديّة والكويت وليبيا بتقديم مساعدات إلى دول المواجهة مع الكيان الصّهيوني، ولاسيما مصر والأردن([٣])، فالحظر النّفطي على الولايات المتّحدة الأمريكيّة لم يكن مجدياً؛ إذ إنّها كانت تستورد نسبة قليلة من النّفط الخليجي، في وقت ذادت فيه كلّ من فنزويلا وإيران وإندونيسيا إنتاجها من النّفط([٤])، وأيضاً الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتعويض النّقص عن أوروبا واليابان، وهنا أدرك العرب أنّ الغرب نجح بإفشال سياستهم([٥])، وقد تضرَّرت الدّول العربيّة من جرّاء الحظر النّفطي؛ لأنّ احتياطيها النّقدي كان محدوداً، فبعد أسبوعين من الحظر أفلس السّعوديون([٦])، وكانت خسارتهم خلال ثمانية أيام حوالي ٣٠ مليون دولار، وخسارة الكويت حوالي مليون دولار كلّ يوم([٧]). وبذلك فإنّ هذا القرار لم يكن ناجحاً، وجاء بانعكاسات سلبيّة على الدّول العربيّة.

إنّ الفشل الذي أصاب العرب في حرب حزيران أوجد قناعة لديهم بأنّ الكيان الغاصب لا يفهم إلّا لغة الحرب، فجاء الردّ العربيّ على همجيّة الكيان الصّهيوني عام ١٩٦٧ بتفجر حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ وبمشاركة سورية ومصرية ضدّه، وللضّغط على الولايات المتّحدة الّتي وقفت إلى جانب الكيان الصّهيوني، ودعمته بالأسلحة، واستخدم العرب في هذه الحرب سلاح النّفط ضدّ كل من يقف لجانب الكيان الصّهيوني سياسيّاً وعسكريّاً، فاجتمع العرب في اليوم التّالي، وجاءت توجّهاتهم في مجال الرّبط بين النّفط والسّياسة بقرار اتّخذه وزراء النّفط في ١٧ تشرين الأوّل عام ١٩٧٣ بخفض

([١]) مانغولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ص ١٨٠.
([٢]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ٥٩.
([٣]) مروان إسكندر، الدعم النّفطي العربي، من مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧ إلى مؤتمر الكويت ١٩٧٣، مطابع ألف، بيروت، ١٩٧٣، ص ٥ - أيضاً جورج قرم، النفط العربي والقضية الفلسطينية، ص ٦.
([٤]) بالمر، حراس الخليج " تاريخ التوسع الأمريكي في الخليج العربي (١٨٣٣_ ١٩٩٢)"، ص ٨٧.
([٥]) موجري، عصر النّفط _الأسطورة والتاريخ والمستقبل لأكثر مصادر الطاقة جدلاً في العالم، ص ١٩١.
([٦]) بالمر، حراس الخليج " تاريخ التوسع الأمريكي في الخليج العربي (١٨٣٣_ ١٩٩٢)"، ص ٨٧.
([٧]) عبده، بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، ص ٢٠٥ -٢٠٦.

صادرات النّفط العربيّ تدريجياً إلى الغرب وبنسبة ٥% شهرياً، حتّى تنسحب "إسرائيل" من الأراضي الّتي احتلّتها في عدوان حزيران عام ١٩٦٧، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشّعب الفلسطيني([١]).

وشنَّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة حملة هجوميّة على الصّعيدين الدّبلوماسيّ والإعلاميّ، وبرزت دعوات لإيقاف تصدير القمح والموادّ الغذائيّة للدّول المنتجة للنّفط –على الرّغم من أنّ الوطن العربيّ يمتلك مناطق زراعيّة ومناخيّة تؤهّله لكي يصبح منطقة التّصدير الزّراعيّة الأولى على مستوى العالم، غير أنّ السّياسات الاستعماريّة وفشل السّياسات الدّاخلية للدول العربيّة تحول دون ذلك–([٢]). وعملت الدّول الغربيّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة على التّهديد بالتّدخّل العسكريّ والقوّة([٣]). وجاء الرّدُّ العربيّ على لسان الملك فيصل الذي هدَّد بحرق آبار النّفط والعودة لحياة الصّحراء([٤])، ليعود كيسنجر ويؤكّد في مطلع عام ١٩٧٥ في حديث أدلى به إلى مجلّة بيزنس ويك (Business week) قال فيه: " إنّه لا يستطيع استبعاد استخدام القوّة العسكريّة إذا تعرَّض العالم لاختناق نفطيّ بسبب منتجيه في الشّرق الأوسط"([٥]). غير أنّ الحظر لم يحقّق الأهداف المرجوّة منه، وأظهر فشلاً في تحقيق أيّة أهداف سياسيّة، فقد بقيت "إسرائيل" محتلّة للأراضي العربيّة، ولم يتمَّ الاعتراف بالحقوق المشروعة للشّعب الفلسطيني([٦]).

وقد رأت واشنطن بعد حرب تشرين خطر سلاح النّفط على المستوى العالمي، فعملت على شرذمة الصّف العربيّ بتفريقه وربطه بها، فنجحت الدّبلوماسيّة الأمريكيّة في عزل مصر عن الصّفّ العربيّ، بتوقيعها اتّفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وفي آذار عام ١٩٧٩ تمّ توقيع المعاهدة المصريّة _ "الإسرائيليّة"، وتبنّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة موقفاً أكثر عدوانيّة من حركة التحرُّر القوميّة العربيّة. وفي تطوُّر آخر للصّراع العربيّ الصّهيونيّ كان العدوان الصّهيوني على لبنان مرّة عام ١٩٧٨، وأخرى عام ١٩٨٢.

([١]) قرار الحظر النّفطي الذي اتخذه العرب بتاريخ ١٧ تشرين الأوّل ١٩٧٣

([٢]) وليد خدوري، النفط العربي في السياسة الدّوليّة، دلمون للنشر، نيقوسيا، قبرص، د. ت، ص ٢٠

([٣]) تقرير للكونغرس الأمريكي، خطة الغزو الأمريكي لمنابع النّفط، ترجمة: سليمان الفيومي، دار القدس، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٣- ١٦ - ١٩ وما يليها

([٤]) مراد، صراع القوى في المحيط الهندي و الخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، ص ٥٢٩

([٥]) حرب، الاستراتيجيّة الأمريكيّة تجاه الخليج العربي "مصالح ثابتة وسياسات متغيّرة "، ص ١٨٢

([6]) Aroian - Mitchell, The Modern Middle east and North Africa, p. 408.

ومع سقوط الشّاه الإيراني عام ١٩٧٩ واستلام زمام الحكم في إيران قيادة جديدة على رأسها آية الله الخميني([١])، تخّوفت دول الخليج من النّظام الإيراني الجديد، وخاصّة أنّ إيران كانت قد امتلكت أنواع الأسلحة المختلفة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة في أثناء حكم الّشاه، إضافةً إلى شراء كمّيات من الأسلحة بشكل سري من الولايات المتّحدة وهو ما عرف بقضيّة إيران- غيت (Iran Gate affair) أو إيران – كونترا (Iran Contra affair)([٢])، ولإضعاف كلّ الجهات العربيّة والإيرانيّة عملت الولايات المتّحدةُ الأمريكيُّة وحلفاؤها على إشعال الصّراع بين دول الخليج من جهة والنّظام الإيرانيّ الجديد من جهة أخرى. وكان أوّلُ من بدأ الصّراع النّظام العراقي ممثلاً بالرّئيس صدّام حسين، ولتشتعل حرب الخليج الأولى بين الطّرفين لمدّة ثماني سنوات (١٩٨٠- ١٩٨٨) كانت بتخطيط غربي وبتنفيذ بدأه الرّئيس العراقي. وقد وقفت دول الخليج العربيّ لجانب العراق وأيضاً غالبيّة الدّول العربيّة باستثناء سورية الّتي وقفت إلى جانب إيران لعدّها هذه الحرب مؤامرّة أمريكيّة تستهدف العرب وعزل سورية([٣]). ويُفسَّر الموقف السّوري نتيجة قطع إيران بعد الثّورة علاقاتها مع الكيان الصّهيوني، ووقوفها لجانب القضايا العربيّة وخاصّة القضيّة الفلسطينيّة([٤]).

لقد انتهت هذه الحرب التي استمرّت حوالي الثماني سنوات، بدون أن يحقّق أيٌّ من الطرفين سوى الدّمار والخراب والقتلى، ولقد كان الرابح الأكبر فيها الأوروبيين والسوفييت والأمريكيين من وراء مبيعات الأسلحة. فقد وَرّدَ السوفييت أسلحة بقيمة ١٠ مليار دولار، وفرنسا ٥ مليار دولار في وقت

([١]) روح الله الموسوي الخميني، (١٩٠٢_ ١٩٨٩) رجل دين وسياسي إيراني وفيلسوف ومرجع ديني شيعي، قاد الثورة الإسلامية الإيرانية التي خلعت الشاه محمد رضا بهلوي المعروف بالبهلوي الثاني، وسيطر على الحكم في سنة ١٩٧٩، بعد الثورة أصبح الخميني الزعيم الأعلى للبلاد بمنصب المرشد الأعلى للثورة، وهو منصب تم إنشاؤه في الدستور كسلطة سياسية ودينية.
https://www.encyclopedia.com/social-sciences/news-wires-white-papers-and-books/khomeini-ruhollah

([٢]) إيران – غيت، صفقة عقدت بموجبها إدارة الرئيس ريغان اتفاقاً مع إيران لتزويدها بالأسلحة بسبب حاجة إيران الماسة لأنواع متطورة منها في أثناء حربها مع العراق وذلك لقاء إطلاق سراح بعض الأمريكان الذين كانوا محتجزين في لبنان، وكانت الولايات المتّحدة تواجه آنذاك تحديات دبلوماسيّة وعسكريّة كبيرة في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى. وكانت الولايات المتّحدة بحاجة لأموال الصفقة لتمويل حركات الكونترا المناوئة للنظام الشيوعي في نيكاراغو، وقد رجح البعض أنّ هذه الصفقة هي وراء سقوط الرئيس ريغان في الانتخابات.
https://www.encyclopedia.com/history/united-states-and-canada/us-history/iran-contra-affair

([٣]) برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص ٢٩٦- ٢٩٧.

([٤]) حزنقور، التنافس الدولي على نفط الخليج العربي، وأثره في سياسات القوى الدّوليّة (١٩٤٥ – ١٩٩١)، ص ٢٢٢.

راودتها مخاوف من أنْ لا يتمكّن العراق من تسديد أثمان المفاعلات النوويّة والطائرات والصواريخ وغيرها، وورّدت بريطانيا سلاح بقيمة مليار دولار، والولايات المتّحدة الأمريكيّة بقيمة ٥ مليار دولار. وقد ورّدت الشركة الحكوميّة النمساويّة نوريكوم (Noricom) وبإذن من الحكومة مدافع إلى إيران، على الرّغم من أنّ ذلك غير شرعي بموجب قانون منع تصدير الأسلحة، وبحكم كون النّمسا دولة محايدة([١]).

لقد استنفدت الحرب احتياطي العراق من العملة الصعبة البالغ ٣٦ بليون دولار، وجعلته يرزح تحت عبء الديون الخارجيّة التي بلغت حوالي ٦٠ بليون دولار. ولم تكن إيران أفضل حالاً منه، فقد خرجت مثقلة بالمشاكل الاقتصاديّة والدّيون، وارتفاع نسبة البطالة وغيرها من الصعوبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وانخفضت أسعار النّفط نتيجة مسارعة دول الخليج إلى بيع نفطها لتغطية نفقات الحرب([٢])، وهذا بالتأكيد ما طمحت إليه الإدارة الأمريكيّة.

لقد أدّت الحرب لتدهور العلاقات بين الأقطار العربيّة، فتعمّقت الخلافات بين العراق وسورية بسبب تحالف الأخيرة مع إيران، وبين سورية وبعض دول الخليج الّتي أحجمت عن دفع المساعدات لها بمقتضى قرارات قمّة بغداد عام ١٩٧٩ لدعم صمودها تجاه الصّراع العربيّ– "الإسرائيلي" بعد تحييد مصر. وهذا كلّه جعل العلاقات "العربيّة _ العربيّة" و"العربيّة _ الإيرانيّة" في حالة من القلق والتّوتر في المنطقة، وسارعت دول الخليج جميعها لزيادة تسلّحها([٣]). هذا التّوتّر استغلّته الولايات المتّحدة الأمريكيّة لزيادة تواجدها العسكريّ في المنطقة، مما سهّل على الغرب السّيطرة على نفط الخليج العربيّ عقب اندلاع حرب الخليج الثّانيّة عام ١٩٩١، جرّاء الغزو العراقي للكويت، ولتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العرب عنوانه "العرب لا حول لهم ولا قوة"، قراراتهم وجامعتهم عاجزة عن فعل شيء أمام ما يحصل في المنطقة، وكلّ دولة منشغلة بترتيب أوضاعها لتحمي نفسها من المتغيّرات الحاصلة على المستوى العالميّ والإقليميّ.

([١]) زايفروت وفيرنر السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال ، ص ٩٨ - ٩٩
([٢]) برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص ٣٠٢
([٣]) برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص ٣٠٢.

مما سبق يتضح:

١- شكّل النّفط أحد الأسباب الرّئيسة لصياغة السّياسة الأمريكيّة تجاه المنطقة من خلال مبادئ الإدارة الأمريكيّة المتتاليّة، فمن مبدأ ترومان إلى مبدأ أيزنهاور، ومن مبدأ نيكسون إلى كارتر نجد أنّ النّفط كان له دور أساسيّ في صياغة هذه المبادئ؛ لكي تتناسب السّياسة الأمريكيّة مع متطلبات كلّ مرحلة في إطار ضمان تحكّمها بإمدادات النّفط من منطقة الخليج العربيّ.

٢- إذا دقّقنا في الثّورات الّتي حدثت في المنطقة نجد أنّ النّفط قد أدّى دوراً أساسيّاً في محاولة القوى الدّوليّة التّدّخل فيها لحرفها عن مسارها خدمةً لمصالحها؛ وهم إذ نجحوا في إفشال حركة مُصَدَّق عام ١٩٥٣، إلّا أنّهم فشلوا في القضاء على الثّورة العراقيّة عام ١٩٥٨، والثّورة الإيرانيّة عام ١٩٧٩، حيث كان النّجاح حليف هاتين الثورتين.

٣- وبالتّأكيد لن ننسى المشاريع والأحلاف الغربيّة، فمشروع مارشال هو مشروع نفطي بامتياز، ولنفط الخليج دور أساسيّ في نجاحه، وله الدّور الأكبر في النّظام الاقتصاديّ الذي تشكّل بعد الحرب العالميّة الثّانيّة، وحلف بغداد والسنتو كانا بدافع تأمين الحماية بالدرجة الأولى للمنطقة النّفطيّة في الخليج العربيّ، والأهمّ إقامة الكيان الصّهيونيّ في المنطقة ليكون قاعدة أساسيّة للغرب بالقرب من منابع حقول النّفط بالدرجة الأولى.

٤- على الرّغم من كلّ الاجراءات والقرارات والسّياسات العربيّة الهادفة لتحقيق نصر سياسي يتساوى مع القيمة الاقتصادية لسلعة النّفط وتأثيرها، فإنّ الفشل كان من نصيب هذه السّياسات، ولم تستطع استخدام النّفط لخدمة القضايا العربيّة على نطاق واسع.

٥- ومن جانب آخر أثبتت الأحداث أنّ التّحكّم بالنّفط يمكن أن يحقق مصالح عربية كثيرة إن تمّ توظيفه بالشّكل المناسب لخدمة القضايا القوميّة، ومن البديهي أنْ يكون السّلاح الاقتصادي عنصر قوّة لأيِّ دولة في العالم، فسلاح الطّاقة من أقوى الأسلحة الاقتصاديّة، وهو عنصر قوّة للطّرف الذّي يملكه. ولكن هذا السّلاح تحوّل بأيدي العرب إلى تبعيّة

وضعف أمام تكالُب القوى الدّوليّة للسّيطرة عليه، وتحوّل النّفط إلى نقمة بدلاً من أنْ يكون نعمة، وتسبَّبَ بالدّمار والحروب في الكثير من المناطق في العالم، وأصبح عنصرَ تبعيّة تجاه الدّول الصّناعيّة في ظلّ التخلُّف الصّناعيِّ الذي يعيشه الوطن العربيّ وخاصّة منطقة الخليج.

٦- ومن خلال تتّبع الأحداث والمجريات منذ الحرب العالميّة الثّانيّة حتّى الوقت الحاضر، نجد أنّ المنطقة العربيّة خلال كلِّ عقد مرشّحةٌ لحرب يكون النّفط سبباً لها أو عاملاً مهمّاً فيها، فالحرب العالميّة الثّانيّة في عقد الأربعينيّات كانت في بعض مراحلها حرباً للتّنافس على مصادر النّفط، وفي عقد الخمسينيات كانت حرب السّويس، ليُسجّل عقد السّتينيات حرب حزيران ١٩٦٧، وليكن انتصار تشرين الأوّل ١٩٧٣ خلال عقد السّبعينيات، ولتشتعل ناقلات النّفط في حرب الناقلات (١٩٨٠ – ١٩٨٨) خلال عقد الثّمانينيات، ولتسيطر الولايات المتّحدة الأمريكيّة على منابع النّفط بعد عاصفة الصحراء (١٩٩٠ _ ١٩٩١) خلال عقد التّسعينيات.

٧- حدثت أحداث منطقة الخليج جميعها في دولتين أساسيتين، لم يكن لهما دوراً في أيِّ حدث يقع في المنطقة، وهاتان الدّولتان هما إيران والعراق، فمن انقلاب مُصَدَّق في عام ١٩٥٣ إلى ثورة الخُميني عام ١٩٧٩، ومن ثورة تموّز في العراق عام ١٩٥٨ إلى الحرب (العراقيّة _ الإيرانيّة ١٩٨٠- ١٩٨٨)، تلاها الغزو العراقيّ للكويت (١٩٩٠- ١٩٩١).

٨- وُظِّفتْ ثروة النّفط إلى حدٍّ كبير بشكل عشوائي وغير مخطَّط في كثير من الأحيان والأحوال، كما أنّ الأساليب الاستثمارية لم تتّجه إلى إقامة المشاريع الإنتاجيّة لتساعد الاقتصاد الأُحادي المعتمد على النّفط في الحاضر والمستقبل.

٩- فشل السّياسات الاقتصاديّة للدّول العربيّة قاطبة، وعدم تمكّنها من إيجاد المؤسّسات الضّامنة والفاعلة لجلب الاستثمارات من الخارج، وبالتالي فإنّ المستفيد الأكبر من النّفط وأموال النّفط كان الدّول الغربيّة، وهذا كان سياسة ناجحة من هذه الدّول، فهي سعت

لإقناع الدّول الخليجيّة بتوظيف فوائض أموالها في الدّول الغربيّة لتستطيع إحكام قبضتها عليها، ولتفشل أيّ استخدام سياسيّ لسلاح النّفط.

الفصل الثاني- المتغيرات العالميّة والإقليمية والعربية والمحليّة والسّياسة الأمريكيّة النفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها السياسيّة من حرب الخليج الثانيّة عام ١٩٩١ حتى أحداث أيلول عام ٢٠٠١.

مدخل:

أولاً- أبرز المتغيرات العالميّة، وانعكاساتها على السياسة الأمريكيّة النّفطيّة بين عامي (١٩٩١-٢٠٠١).

ثانياً- أبرز المتغيّرات الإقليمية والعربيّة، وانعكاساتها على السيّاسة الأمريكيّة النّفطيّة بين عامي (١٩٩١- ٢٠٠١).

ثالثاً- أبرز المتغيرات في الخليج العربي وانعكاساتها على السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة بين عامي (١٩٩١-٢٠٠١):

١- سياسة تطويق العراق وإيران.

٢- النّفط وسياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بزيادة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

٣- النّفط وسياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وخطط التّسويّة للصراع العربي- الصهيوني.

٤- النّفط والسياسة الأمريكيّة للحفاظ على بعض الأنظمة الحاكمة.

رابعاً-الانعكاسات السياسية للسّياسة الأمريكية النفطيّة في دول الخليج العربي بين

عامي (١٩٩١-٢٠٠١):

١-السيطرة الأمريكيّة على دول مجلس التّعاون الخليجي.

٢- الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التّعاون الخليجي والمقاومة الوطنيّة.

٣- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على العراق.

٤- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على إيران.

خامساً- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها السياسية عالميّاً وإقليميّاً وعربيّاً.

١- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها السياسية عالميّاً.

٢ السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها السياسية إقليمياً وعربيّاً:

أ- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة وواقع الأنظمة العربيّة.

ب- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة والصراع العربي - الصهيوني.

مدخل:

مع قيام حرب الخليج الثانيّة عام ١٩٩١ ونتيجة لحاجة الدّول الخليجيّة للأموال لتغطية العجز في ميزانيّاتها جرّاء تحمّلها الجزء الأكبر من نفقات الحرب، فقد قامت بزيادة إنتاج النّفط، وخفض أسعاره([١])، وهذا ما أدّى بدوره إلى مزيد من الاعتماد الأمريكي على النّفط الخّارجي، وخاصّة نفط هذه المنطقة([٢])، ونما بذلك معدّل الاستهلاك الكلّي للطّاقة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة بنسبة ١٨بالمائة([٣])، بينما لم ينمُ في سائر بلدان العالم بأكثر من ١٠%. وهكذا فإنّ معدّل استهلاك الفرد الأمريكيّ من الطّاقة كان يزداد بشكل ملحوظ([٤]). وهذا بدوره كان دافعاً للسّياسيين الأمريكيّين الطامحين لمقعد الرّئاسة لوضع أمن الطّاقة على سلّم أولويات برامجهم الانتخابيّة، لكسب التّأييد الشّعبي لهم من قبل مواطنيهم الذين ارتبطت رفاهيتهم في الحياة بتأمين المشتقّات النّفطيّة بشكل آمن وبأسعار معقولة.

وفي الفّترة ذاتها(١٩٩١ – ٢٠٠١) ازدادَ استهلاك منطقة آسيا– المطلّة على المحيط الهادئ– للنّفط بنسبة ٤٥%، وتضاعف استهلاك الصّين، –على الأخص–، للنّفط أكثر من ضعفيْن من ٢,٤ إلى ٥ ملايين برميل في اليّوم، في وقت بقي فيه استهلاك الولايات المتّحدة للنّفط يشكّل ٢٥% من نفط العالم([٥])؛ أي ما نسبته بين ١٧ إلى ١٩ مليون برميل يومياً. في حين لم يتجاوز إنتاجها ١٠ مليون برميل يوميّاً، في وقت كان فيه الإنتاج العّالمي بين ٦٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٩١ مرتفعاً إلى حوالي ٧٤ مليون برميل يومياً مع نهاية القرن العشرين([٦]). لقد بقيّ النّفط أساس الطّاقة في العّالم مع فشل مساعي الولايات المتّحدة الأمريكيّة وغيرها من الدّول الصّناعيّة في تأمين طاقة بديلة موازية لعمل الوقود النّفطي، كالطّاقة الشّمسيّة والطّاقة

([١]) كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ٣٦ – ٣٧.

([٢]) A National Security Strategy of Engagement and Enlargement, The White House, February, 1995, p. 21.

([٣]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٧ – ٢٨.

([٤]) هاينبرغ، غروب الطاقة - الخيارات والمسارات في عالم ما بعد النّفط، مرجع سابق، ص ٥٢.

([٥]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٨.

([٦]) BP Statistical Review OF World Energy June 2002, p. 6-9.

النّوويّة، وذلك لأسباب عدّة في مقدّمتها ارتفاع سعر تكلفة هذه البدائل، وعدم جاهزيتها لتغطيّة كافّة الاستعمالات الّتي يوفرها النّفط([1]). وبالتالي فإنّ هذا الفشل في تأمين مصادر أخرى للطاقة في العالم زاد من اندفاع الدّول الصّناعيّة لوضع قدم لها في المناطق النّفطيّة؛ وذلك لتأمين حاجاتها من موارد الطّاقة النّفطيّة والغازيّة.

وفي هذه المرحلة شهد سوق النّفط تدهوراً وانخفاضاً في الأسعار، وكان من انعكاسات هذا التّدهور قيام موجة من عمليات الاستحواذ والدّمج بين شركات النّفط العالميّة في محاولة لتحسين أوضاعها. وقد أسفرت عمليّات الاستحواذ والاندماج هذه عن ظهور "العمالقة السّتّ"([2]) المعروفة اليوم. فعلى سبيل المثّال اندمجت شركة إكسون(Exxon) مع شركة موبيل(Mobil) عام ١٩٩٩، ونتج عن هذا الاندماج شركة إكسون موبيل(ExxonMobil) الّتي تحتلّ اليوم المرتبة الأولى في قائمة شركات النّفط العالميّة، من حيث التسويق والتّدفّق النّقدي والأرباح([3])، وقد عملت هذه الشّركات وبدعم من بلدانها على تعميق سيطرتها على المناطق النّفطيّة خدمة لمصالحها ومصالح بلدانها. أمام هذا الواقع وخلال العقد الأخير من القرن العشرين، كيف سيكون مسار السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في منطقة الخليج ...؟ وما انعكاساتها على العالم عامة، ومنطقة الخليج خاصّة.؟ ولكن بداية نلقي نظرة على الواقع العام السّياسي الدّولي والإقليمي والعربيّ.

([1]) سليم كاطع علي، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)، دراسات دوليّة، العدد ٤٥، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ١٣٨.

([2]) هذه الشركات هي إكسون موبيل ورمزها XOM - شل ورمزها RDS - بي بي ورمزها BP- شيفرون ورمزها CVX -كونوكو فيلبس ورمزها COP- توتال ورمزها TOT.

([3]) علياء كامل الصالح، قطاع النّفط والغاز في الخليج، نظرة عامة وإقليمية، مركز الخليج لسياسات التنميّة، سلسلة الأوراق الاستطلاعيّة، ورقة رقم ٤، كانون الأول ٢٠١٢، ص ٦.

أولاً- أبرز المتغيرات العالميّة، وانعكاساتها على السياسة الأمريكيّة النّفطيّة بين عامي(١٩٩١-٢٠٠١).

شهد عقد التّسعينيات من القرن العشرين انهيار النّظام العالميّ الذي ظهر بعد الحرب العالميّة الثّانيّة على أساس تقسيم النفوذ بين القوّتين العظميين الاتّحاد السّوفييتي والولايات المتّحدة الأمريكيّة([١]). هذا الانهيار كان مع سقوط الاتّحاد السّوفييتي وتفكّكه لدويلات عدّة، وبالتّالي انتهاء الحرب الباردة. ومع سقوط المنظومة الاشتراكيّة، شهدت السّاحة العالميّة معطيات ومتغيّرات جديدة فسحت المجال لبروز النّظام العالميّ الجديد ممثّلاً بالهيمنة الأمريكيّة، من حيث الانفراد بالقوّة في السّاحة الدّوليّة. وقد ظهر هذا بوضوح بعد حرب الخليج الثّانيّة عندما عبّر الرّئيس جورج بوش الأب قائلاً: "إنّنا نبني نظاماً عالميّاً جديداً يتحكم فيه القانون في سلوك الدّول"([٢]). قانون صاغته الإدارة الأمريكيّة وقامت بتوجيه هذا القانون بحسب مصالحها ومصالح حلفائها وبخاصّة الكيان الصّهيوني.

وتعاظمت هيمنة الولايات المتّحدة الأمريكيّة على هذا النّظام الدّولي، وأخذت بتوجيه آلياته وشروط عمله بما يخدم مصالحها الاستعماريّة؛ متّخذة من حلف شمال الأطلسي وسيلة وأداة لتحقيق هذه الهيمنة([٣]). وقد غطّى مصطلح النّظام العالميّ الجديد على الموضوعات الأخرى في أدبيّات السّياسة العالميّة، لما رفعه من شعارات تدّعي ضمان المبادئ الإنسانيّة السّاميّة، وفتح أبواب المستقبل لعالم يسوده التّقدم والدّيمقراطية، واحترام حقوق الإنسان([٤]). وقد اشتدَّ الحماس لهذين الشّعارين؛ الدّيمقراطيّة والدّفاع عن حقوق الإنسان اللذين رفعتهما الدّول الغربيّة على نطاق واسع لتسوّغ تدخّلها في شؤون دول العالم الأخرى، وإعادة ترتيب النّظام العالميّ؛ ليضمن هيمنتها

([١]) خلدون حسن النقيب ومبارك العدواني، العالم العربي وحسابات نهاية القرن، وحدة الدراسات الخاصة بالقبس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ٦٧.

([٢]) فاضل عبد القادر الحسن أحمد، السياسات الأمنية في منطقة الخليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٢، رسالة ماجستير، إشراف: صفوت صبحي فانوس، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٣، ص ٨٥

([٣]) محمد حسون، استراتيجيّة حلف الناتو الشرق أوسطيّة بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، المجلد ٢٤، العدد الأول، ٢٠٠٨، ص ٤٩٢

([٤]) أحمد، السياسات الأمنية في منطقة الحليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٢، ص ٨١

السّياسيّة والاقتصاديّة، وسيطرتها العسكريّة([١]) على دول العالم كافّة خدمةً لمصالحها الاقتصاديّة بالدّرجة الأولى.

وفي ظلّ هذه المتغيّرات أصبح (مجلس الأمن) أحد أهمّ الأدوات لترسيخ النّظام الجديد، وخدمة مصالح الدّول الكبرى دائمة العضويّة، وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وقد بدا ذلك واضحاً في أزمتي الخليج ولوكربي([٢]) الّتي كان فيها هذا المجلس مجرّد أداة لتنفيذ السّياسات الّتي تتبنّاها الولايات المتّحدة الأمريكيّة والقوى الغربيّة، بإعطائها وصفاً بما يحقّق مصالحها وأهدافها([٣]). وفي الحقيقة إنّ مجلس الأمن وغيره من المنظّمات لم تكن سوى أداة بيد الدّول الغربيّة لفرض الوصاية، والسّيطرة على دول العالم بقصد التّحكّم بها، ونهب ثرواتها.

وخلال هذه الفترة دخلت روسيا مرحلة يمكن توصيفها بتلقائيّة التّأييد لواشنطن([٤])، وتصاعدت الأزمات والحروب الأهليّة في العالم الثّالث؛ نتيجة للضّغوط الّتي تمارسها قوى النّظام العالميّ – وتحديداً الولايات المتّحدة الأمريكيّة – على دول العالم من أجل ما أطلقت عليه التّحولات الدّيمقراطيّة والاقتصاديّة. كما أنّ عمليّة الخصخصة أبعدت الدّول عن كثير من وظائفها؛ لأنّ الخصخصة طالت التّعليم والصّحة والسّكن والبنية الأساسيّة، وعمل النّظام العالمي الجديد على تحديد كيان الدّولة مثل ما حدث في كردستان، والصّراع في البحيرات العظمى([٥])

([١]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأوّل، الدراسات الأساسيّة، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٦٤٧

([٢]) لوكربي، قرية أيسلندية. في عام ١٩٨٨سقطت فوقها طائرة ركاب أمريكيّة، وقتل ركابها جميعاً (٢٥٩) و (١١) شخصاً من سكّان القرية، وقد وجّهت الاتهامات لدول عدّة، معادية للولايات المتّحدة، واستقرت الاتهامات أخيراً على ليبيا. يوسف محمد الصواني، الولايات المتّحدة وليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، المستقبل العربي، العدد ٤٣١، كانون الثاني، ٢٠١٥، ص ١١.

([٣]) أحمد، السياسات الأمنية في منطقة الحليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٢، ص ٩٦.

([٤]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص ١١٨٩.

([٥]) البحيرات العظمى الإفريقيّة، تضمُّ المنطقة بحيرات فيكتوريا وتنجانيقا ونياسا وتوركانا وألبرت وكيفو، تشمل المنطقة حالياً دول بوروندي ورواندا وأوغندا والكونغو الديمقراطيّة وتانزانيا، وتسودها صراعات عرقيّة قادت إلى مذابح رهيبة متبادلة بين أطرافها. وتُعدُّ أغنى مناطق إفريقية بالماء، فهي خزّان ضخم، ومنبع نهر النيل؛ فضلاً عن ذلك فالمنطقة غنيّة باليورانيوم والكوبالت والنحاس والالماس والذهب والأحجار الكريمة. عطا الحسن البطحاني، نزاعات إقليم البحيرات الكبرى في أفريقيا، مجلة آفاق المستقبل، العدد ١٧، أذار ٢٠١٣، ص ٤٢- ٤٣.

ويوغسلافيا والصّومال([١]). ولم يتقلّص دور المؤسّسات الاستخباريّة والعسكريّة الأمريكيّة بعد نهاية الحرب الباردة بأيّ شكل من الأشكال؛ بل بزغ برنامجها الضّمني في حماية مصالحها في الموارد العالميّة، كمسوّغ شبه صريح يسوّغ وجودها المستمرّ([٢]). وقد صَنّفت الولايات المتّحدة الأمريكيّة الدّول الّتي تخالف سياستها بالدّول الخارجة عن القانون وقيم الدّيمقراطية، وبأنّها تهدّد المصالح الأمريكيّة، وهذه الدّول، هي: ليبيا، وكوريا الشّماليّة، والعراق، وكوبا، وإيران، وعلى الرّغم من التّشابه بين هذه الدّول ودول المنطقة جميعها، وخاصّة الخليجيّة –من ناحية نظام الحكم السّياسيّ وحقوق الإنسان والمستوى الديمقراطي– غير أنّ الدّول الخليجيّة لم توصف بالدّول الخارجة عن القانون؛ لأنّها لا تخالف السّياسة الأمريكيّة([٣])، بل على العكس تتماشى معها وتسعى لتنفيذها، وتُقدّم أكثر ما عندها لتحقيق السّياسة الأمريكيّة في المنطقة.

غير أنّه ومع منتصف التّسعينيات من القرن العشرين بدأت تبرز عوامل تُسهِم في إيجاد البيئة المناسبة لصياغة علاقات روسيّة – عربيّة جديدة، فقدوم يفجيني بريماكوف(Yevgeny Primakov)([٤]) للواجهة السّياسيّة منح موسكو سبيلاً لإعادة تقويم سياستها الخارجيّة، وبدأت محاولة إعادة الحرارة إلى العلاقات الرّوسيّة – العربيّة التّقليديّة، واقتحام مواقع كانت مقفلة على موسكو من خلال التّأكيد على عودة الاهتمام "بالشّرق الأوسط" لإحياء العلاقات، ولا سيّما مع سورية ومصر، وقد أسهمت أزمة شباط عام ١٩٩٨ بين العراق والأونسكوم(UNSCOM)([٥])

([١]) أحمد، السياسات الأمنية في منطقة الخليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٢، ص ٨٥-٨٦.

([٢]) ريتشارد هاينبرغ، انتهت الحفلة- سراب النفط- النفط ، والحرب ومصير المجتمعات الصناعيّة، ص٣٥٠.

([٣]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٧، ص ١٥٢.

([٤]) يفجيني بريماكوف، (Yevgeny Maksimovich Primakov ١٩٢٩- ٢٠١٥) رئيس وزراء روسيا في الفترة من (١٩٩٨- ١٩٩٩)، شغل منصب وزير الشؤون الخارجيّة في الفترة (١٩٩٦- ١٩٩٨). ويعد بريماكوف مؤلفاً ومشرفاً علمياً لكثير من الكتب والدّراسات.

https://www.encyclopedia.com/people/history/russian-soviet-and-cis-history-biographies/yevgeny-maksimovich-primakov

([٥]) الأونسكوم، لجنة الامم المتّحدة الخاصة، وهي لجنة أنشئت لنزع أسلحة الدّمار الشامل العراقيّة بقرار مجلس الأمن في أعقاب حرب الخليج الثانيّة عام ١٩٩١.

https://www.encyclopedia.com/humanities/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/united-nations-special-commission-unscom

والدّور المميز الذي أدتّه موسكو في إدارة الأزمة واحتوائها، وإخراج عمليّة التّسويّة بحيث أدّى ذلك إلى بعث حرارة في العلاقات العربيّة – الروسيّة([1]). إنّ الانهيار الذي أصاب الاتّحاد السّوفييتي مطلع عقد التّسعينيات من القرن العشرين أبعد قادة موسكو عن تأدية دور فاعل في الأزمات العالميّة خلال حقبة التّسعينيات، وهذا لم يعجب السّياسيين الرّوس الذين حاولوا إعادة الرّوح لدورهم العالمي، وبدأت بوادر التّحسّن لدورهم العالمي تظهر قبيل إسدال السّتار عن نهاية القرن العشرين، وهذا التّحوّل استمرّ رويداً رويداً مع مطلع القرن الذي تلاه.

بناء على ما سبق كانت المجريات تلك أهم المتغيّرات على السّاحة العالميّة، فكيف بدت متغيّرات الوضع على السّاحة الإقليميّة والعربيّة والخليجيّة؟

ثانياً– أبرز المتغيّرات الإقليميّة والعربيّة، وانعكاساتها على السيّاسة الأمريكيّة النّفطيّة بين عامي(١٩٩١– ٢٠٠١).

دخل العرب حقبة التّسعينيات من القرن العشرين وواقعهم العربيّ في حالة سيئة أكثر من قبل، لا سيما مع تعميق السّيطرة الأمريكيّة على منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الثّانيّة عام ١٩٩١، وبروز القطب الواحد الأمريكيّ مع تراجع الدّور السّوفييتي وابتعاده عن مسرح السّياسة، وهذا الواقع كان بمجمله متعارضاً مع المصالح العربيّة وخاصّة بعد أنّ فقدت بعض الدّول العربيّة حليفاً مهمّاً لها على السّاحة الدّوليّة وهو الاتّحاد السّوفييتي، في حين كان هذا الواقع في صالح الأهداف والمصالح الأمريكيّة في المنطقة. ومع انعدام التّوازن بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتّحاد السّوفييتي لصالح الولايات المتّحدة، وفي ظلّ غياب القدرة العربيّة على إدارة أزمة الخليج الثّانيّة (١٩٩٠ – ١٩٩١) منذ تبلورها واحتوائها، شكّلت فرصة للسّماح للولايات المتّحدة في تثبيت مواقعها في المنطقة كمهندس رئيس وشبه وحيد لإدارة الأزمة وتوجيهها بما يخدم أهدافها ومصالحها والتأكيد على دورها ودور حلفائها المستقبلي في المنطقة، في وقت كان العرب فيه منقسمين بين متخوّف من حاضر الأزمة ومتوّجس من تداعياتها المستقبليّة، فأسهم الشّلل العربيّ في ترسيخ الوجود العسكريّ والأمنيّ الأمريكيّ في الخليج،

([1]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ١١٩١- ١١٩٢.

وصارت مطالب واشنطن في إقامة قاعدة أو الحصول على تسهيلات مسألة تتمتّع بقبول تلقائيّ، لا بل بترحيب من عرب الخليج، وتفهّم وعدم القدرة على التّدخل من العرب الآخرين، ولم يعد هذا المطلب يُشكّل إحراجاً أو ضغوطاً كما في السابق([1])، فالولايات المتّحدة أقنعت الدّول العربيّة الّتي تدور في فلك السّياسة الأمريكيّة بأنّ وجودها وحماية عروشها مرهون بالتّواجد العسكريّ الأمريكي في المنطقة لحماية هذه الدّول من التّهديدات الدّاخلية والخارجيّة الّتي تهدّد وجودها.

وخلال هذه الفترة تمّ تدشين مرحلة جديدة من محاولات تسوية الصّراع العربيّ – "الإسرائيلي" توضّحت عند انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأوّل عام ١٩٩١، وكان هذا الحدث وما تلاه من تطوّرات إيذاناً بدخول الوطن العربيّ حلقة جديدة من حلقات الصّراع بين التّرتيبات الإقليميّة الّتي يُخطّط لها من الخارج لأوضاعه الذاتيّة، وعلاقته بالقوى المحيطة به والقوى السّائدة في النّظام العالميّ هذا من ناحية، والتّرتيبات العربيّة النابعة من داخل النّظام العربيّ فيما يتعلّق بالمسائل ذاتها من ناحية أخرى. وهذا كلّه كان في صالح الكيان الصّهيوني، فقد دخل العرب مؤتمر مدريد وميزان القوى يميل إلى مصلحة "إسرائيل" بشكل واضح وقوي وخاصّة مع تفرّد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بزعامة العالم([2]). وبالتّزامن مع تراجع العلاقات العربيّة – العربيّة استعدّ بعض العرب للانخراط بتطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، كل بحسب مصالحه الذّاتيّة وليس بدافع مصالح الشّعوب العربيّة، فما يهمّهم كان الحفاظ على مواقعهم السّياسيّة، ومجاراة التّطوّرات السّياسيّة العالميّة.

انتهت محادثات السّلام مع (الكيان الصّهيوني) باتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣، وأوسلو ١٩٩٤؛ مروراً باتفاقيّة وادي عربة بين الكيان الصّهيوني والأردن عام ١٩٩٤([3]). وقد أسفرت المحادثات الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة" عن مجموعة اتّفاقيّات سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة بين الجانبين؛ فضلاً عن مجموعة من الاتّفاقيّات بين عامي ١٩٩٤– ١٩٩٨. ومع اغتيال إسحاق

([1]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ١٤٨- ١١٨١- ١١٨٢.

([2]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ٧ – ١١٢-١٢٤.

([3]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ٧٩ – ٨٠.

رابين(Yitzhak Rabin)([1]) في تشرين الثّاني عام ١٩٩٥، وقيام عمليّة عناقيد الغضب الّتي أطلقها الكيان الصّهيوني ضدّ لبنان في نيسان عام ١٩٩٦([2])، بدأت علاقات بعض الدّول العربيّة معه تشهد توتّراً بعد التّطبيع الذي شهدته، لا سيّما مع وصول بنيامين نتنياهو(Benjamin Netanyahu)([3]) إلى رئاسة الحكومة "الإسرائيليّة" في أيّار عام ١٩٩٦، ليأتِ قرار القمّة العربيّة بربط التّطبيع بالتّسوية السّياسيّة، ولتعلّق المفاوضات متعدّدة الأطراف بقرار مجلس الجامعة العربيّة في ٣١ آذار ١٩٩٧، وإيقاف التّطبيع مع "إسرائيل" حتّى يتمُّ تحقيق السّلام العادل والشّامل([4]). وتلا ذلك مقاطعة معظم البلدان العربيّة للمؤتمر الرّابع للتعاون الاقتصادي "للشّرق الأوسط" وشمال إفريقية الذي عُقِد في الدّوحة في تشرين الثاني عام ١٩٩٧([5])، لينتهِ موضوع السّلام بانسحاب القوّات الإسرائيليّة من جنوب لبنان في عام ٢٠٠٠، قبيل رحيل الرّئيس السّوري حافظ الأسد([6]) عن مسرح الحياة السّياسيّة، والذي أدى دوراً كبيراً بإخراج الكيان الصّهيوني من جنوب لبنان، لتشتعلَ بعدها الانتفاضة الفلسطينيّة الثّانيّة مع نهاية العام نفسه. أمام هذا الواقع الذي ذكرناه، كيف بدت السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في منطقة الخليج العربيّ بين عامي (١٩٩١–٢٠٠١)؟

([1]) إسحاق رابين (Yitzhak Rabin ١٩٢٢-١٩٩٥)، خامس رئيس وزراء "إسرائيلي"، تقلد هذا المنصب في فترتين (١٩٧٤-١٩٧٧)(١٩٩٢-١٩٩٥) انتهت فترته الثانيّة بمقتله على يد مستوطن يهودي، ليصبح رئيس الوزراء الوحيد الذي يقضي اغتيالاً. الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٢، ص ٧٧٧- ٧٧٨

([2]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٢٤.

([3]) بنيامين نتانياهو (Benjamin "Bibi" Netanyahu ١٩٤٩ -)، رئيس وزراء "إسرائيل" بين عامي (١٩٩٦-١٩٩٩) هو رئيس حزب الليكود، وكان سفير "إسرائيل" في الامم المتّحدة، تسلم رئاسة الحكومة لفترة ثانيّة في عام ٢٠٠٩.

https://www.encyclopedia.com/people/history/israeli-history-biographies/benjamin-netanyahu

([4]) وثيقة جامعة الدّول العربيّة رقم ٥٦٢٩- د. ع (١٠٧) – ج٣- ٣١-٧-١٩٩٧.

([5]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ٢١٩- ٢٢٠ – ٢٧٠ – ٨٧٥.

([6]) حافظ الأسد(١٩٣٠ - ٢٠٠٠)، ضابط ورجل دولة سوري، قائد القوات الجوية السورية في عام ١٩٦٣، تسلم وزارة الدفاع عام ١٩٦٦. في عام ١٩٧٠ قام بالحركة التصحيحية، وبعدها بعام تسلم رئاسة الجمهورية العربية السورية، قام بحرب تشرين التحريرية بالتعاون والتنسيق مع الرئيس المصري أنور السادات، توفي عام ٢٠٠٠. للمزيد– الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٢، ص ١٥١.

ثالثاً- أبرز المتغيرات في الخليج العربي وانعكاساتها على السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة بين عامي (١٩٩١-٢٠٠١):

قبيل الغزو العراقي للكويت انطلقت الحملات الإعلاميّة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة ودول أوروبا الغربيّة والكيان الصّهيوني ضدّ العراق وسياسته؛ متّهمةً إيّاهُ بامتلاكِ أسلحةٍ كيماويّةٍ فتّاكةٍ، وبسعيه لشنِّ حربٍ ضدَّ "إسرائيل"، مع العلم أنّ هذه الدّول هي الّتي سَلَّحت العراق ودعمته في حربه ضدّ إيران([1]). ونتيجة لتخوّفِ دولِ الخليجِ من صدّام، اندفعت للاستنجاد بالقوى الغربيّة للدّفاع عن عروشها وخزّاناتها النّفطيّة، وهذا ما أرادته هذه القوى، ويبدو أنّها هي من خطّط لذلك، فأرادت توريط صدّام في غزو الكويت لتُخيفَ منه دول الخليج، وتَدْفَعَها لطلب جلب القوّات العسكريّة الأجنبيّة لمنطقة الخليج العربيّ وهذا ما حدث، فبعد رفض العراق جميع الانذارات الموجه له للانسحاب من الكويت، اتخذ الرئيس الأمريكي في ١٥ كانون الثاني عام ١٩٩١ قراره بتوقيع أمر العمليات العسكريّة لتحرير الكويت، وشرح لديك تشيني (Dick Cheney)([2]) وزير دفاعه أنَّ عملية عاصفة الصّحراء لا يمكن إلغاؤها إلّا إذا انسحب العراق من الكويت قبل ١٦ من كانون الثّاني عام ١٩٩١([3]). وكان مجلس الأمن القومي الأمريكيّ قد عاد وأصدر مذكّرة أخرى في ١٥ كانون الثّاني يُشدِّد فيها على ما جاء في المذكّرتين السابقتين الصّادرتين في الثّاني من آب، وفي العشرين منه لعام ١٩٩٠، وتؤكّد ضرورة ضمانِ الوصول لنفط الخليج العربيّ([4]).

رفض العراقُ الاستجابةَ لقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ وهذا ما دفع القوى الغربيّة لتطبيقه عسكريّاً، ففي ١٧ من كانون الثّاني عام ١٩٩١ ووفقاً للبند السّابع من بنود مجلس الأمن

([1]) علي نعمة، خطوط المواجهة في الاستراتيجية القومية، دار النوال، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٥٣.

([2]) ديك تشيني، (Richard Bruce Dick Cheney ١٩٤١ - ...) سياسي أمريكي، بدأ حياته السياسيّة في سنة ١٩٧٨ عندما انتخب عضواً في مجلس النوّاب الأمريكي عن ولاية وايومنغ، واستمر في منصبه هذا حتى عام ١٩٨٩، تسلم منصب وزير الدّفاع بين عامي(١٩٨٩ – ١٩٩٣). عمل بين عامي (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) رئيساً لمجلس إدارة شركة هاليبرتون للخدمات النّفطيّة ورئيساً تنفيذياً لها.
https://www.britannica.com/biography/Dick-Cheney

([3]) رولان جاكار، الأوراق السرية لحرب الخليج، ترجمة محمد مخلوف، شركة الأرض للنشر، د. م، ط١، ١٩٩١، ص ٥٥.

([4]) National Security Directive, 54, Memorandum, 15, January, 1991. Subject: Responding To Iraqi Aggression in The Gulf.

اندلعت العمليّات العسكريّة الرّامية إلى تحرير الكويت، الّتي عرفت باسم (عاصفة الصحراء)، واستمرَّت حتّى مطلع شهر آذار الذي سجَّلَ انهيار القوّاتِ العراقيّة وانسحابها من الكويت([1]). وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه هي المرّة الأولى الّتي يطبَّقُ فيها هذا البند من بنود مجلس الأمن، وذلك كلّه في سبيل النّفط، وسيستخدم هذا البند في مرّات أخرى وللغايات نفسها.

وسَعَتِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة من خلال هذه الحرب لبسط سيطرتها على نفط الخليج العربيّ، وهذا ما يعني تحكّمها بأكبر القوى الاقتصاديّة في العالم، والمتمثِّلة باليابان وأوروبا الغربيّة([2]). ومن جهة أخرى كانت عاصفة الصّحراء الضربة القاضيّة الّتي جعلت من المستحيل استخدام سلاح النّفط لخدمة القضايا العربيّة. إنّ إقدامَ العراقِ على غزو الكويت دفعَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة؛ بل أعطاها السّبب المقنع أمام العالم لتسوّغ تدخّلها في منطقة الخليج العربيّ، وتُنفِّذ مخططاتها، غير أنّه لو لم تكن هذه الذّريعة أمامها لاختلقت ذرائع أخرى لتسوّغ تدخّلها.

ومع انتهاء حرب الخليج الثّانيّة عزَّزَت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تواجدها العسكريّ في المنطقة، وعطّلت أيَّ محاولةٍ عربيّةٍ، أو أيَّ توّجهٍ لربطِ سلاحِ النّفط بالموقف السّياسي، وهذا ما كانت تطمح إليه الإدارة الأمريكيّة منذ العام ١٩٧٣([3]) هذه الحرب الّتي كانت نقطة تحوُّل بارزة في الوجود العسكريّ الأمريكيّ في هذه المنطقة، ولاسيما أنّه انتقل إلى مرحلة التّمركزِ في قواعد عسكريّة دائمة([4])، وانعكاساتها وتأثيراتها على السّاحة العربيّة لم تنتهِ بانتهائها، فالواقع العربيّ منذ حرب الخليج الثانيّة وحتّى الآن تأثّر كثيراً من جرّاء حرب الخليج الثّانيّة، وتضعضع وضعف أكثر، وإنّ ما تعيشه أمّتنا خلال هذه المرحلة، وما يجري من إرهاب هو من تبعات هذه الحرب. وبذلك فإنّ هذه الحرب كانت وسيكون لها دور في صياغة الواقع السّياسيّ العربيّ خلال المراحل اللاحقة، وإنّ تأثيراتها لم تنتهِ، ولن تنتهي في ظلّ هذا الواقع العربيّ المتردي.

([1]) غالي، أزمة الخليج و قضايا ما بعد الأزمة، (الإنترنت).
([2]) الطيب البكوش، الخليج بين الهيمنة والارتزاق، الناشر مؤسسة الكريم بن عبد الله، تونس، د ت، ص ٢٠٨.
([3]) محمد السماك، استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩١، ص ٥٤.
([4]) محمد مراد مراد، مواقع الرأسمال الأميركي والأوروبي في الخليج العربي (صراع اليورو – دولار)، مجلة الدفاع الوطني.
- http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=25474

لقد صاغت الولايات المتّحدة الأمريكيّة سياستها واستراتيجيتها في الخليج العربيّ خلال عقد التّسعينيات من القرن العشرين وبعد حرب الخليج الثانيّة بشكل واضح من أجل تأمين المركزيّة الأمريكيّة في المنطقة([١]) للحفاظ على مصالحها فيها، وفي مقدّمة هذه المصالح كان تأمين الإمدادات النّفطيّة الّتي كانت السّبب الرّئيس لدفع الفكر الاستراتيجي الأمريكيّ؛ ليتّجه خلال هذه المرحلة إلى إدراك عدم جدوى ومناعة السّياسة الّتي اتّبعتها الإدارة الأمريكيّة في الخليج العربيّ قبل عام ١٩٩١، والقائمة على موازنة القوّة بين إيران والعراق([٢])، وبدلاً من ذلك ظهرت محاور رئيسة في هذا التّفكير الاستراتيجي تجاه المنطقة، برزت على النّحو الآتي:

١- سياسة التطويق المزدوج لكلٍّ من العراق وإيران، وذلك لتحجيم كلٍّ منهما، ومنعهما من القيام بأيّ تهديد للمصالح الأمريكيّة في المنطقة.
٢- تواجد قوة عسكريّة أمريكيّة مستمرّة ودائمة في الخليج العربيّ قادرة على التّدخل العسكريّ في المنطقة، وزيادة التّعاون الدّفاعي مع دول مجلس التّعاون الخليجيّ.
٣- السّعي لتأمين السّلام في "الشّرق الأوسط"، والحفاظ على تعزيز التّرتيبات الأمنيّة.
٤- المحافظة على الأنظمة الحاكمة في الخليج العربيّ، فهذه الأنظمة الملكيّة كانت الطّريقة النّاجحة من وجهة النّظر الأمريكيّة للحفاظ على المصالح الأمريكيّة. وفيما يأتي سنتابع دراسة كلّ محور على حدة.

١- سياسة تطويق العراق وإيران

برز مفهوم سياسة التطويق الّتي اتّبعتّها الإدارة الأمريكيّة تجاه كلٍّ من العراق وإيران مع نهاية رئاسة الرّئيس جورج بوش الأب في عام ١٩٩٢، وقد تبنّت هذه السّياسة إدارة الرّئيس بيل كلينتون(Bill Clinton)([٣]) منذ مطلع عام ١٩٩٣، وكان الهدف من ورائها هو تقييد قدرة إيران

([١]) علي، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)، ص ١٣٥.

([٢]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٥٢- ١٥٣ ــ ١٦٠.

([٣]) بيل كلينتون (Bill Clinton ١٩٤٦ - ...)، رئيس الولايات المتّحدة الأمريكيّة الثاني والأربعون، انتخب لفترتين رئاسيتين متتاليتين (١٩٩٣-٢٠٠١) وهو يُعدّ من الديمقراطيين الجدد، أقيل من قبل مجلس النوّاب في عام ١٩٩٨ بسبب فضيحة مونيكا لوينسكي وبولا جونز، وبرِّئ من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي في عام ١٩٩٩.=

والعراق معاً([١]) من خلال عدم السّماح لأيٍّ منهما بالوصول إلى قدرة معيّنة؛ أي الإضعاف المستمرّ للدّولتين معاً، والحيلولة دون تنامي قدراتهما العسكريّة والسّياسيّة والاقتصاديّة([٢]) لكيلا تتمكنا من تهديد المصالح الأمريكيّة والاستقرار الإقليميّ المنشود والوضع القائم([٣]). وهذا ما كان كفيلاً بنظر مارتن إنديك(Martin Indyk)([٤]) مساعد الرّئيس الأمريكي لشؤون "الشّرق الأدنى"([٥]) بعدم الحاجة لدفع الدّولتين ضدّ بعضهما البعض([٦]).

لقد تبنّت إدارتا الرّئيسين جورج بوش وبيل كلينتون مبدأ العزل الدّولي على نظام الرّئيس العراقي صدّام حسين بعد حرب الخليج الثّانيّة عام ١٩٩١([٧])، بهدف عزل العراق عن باقي المجتمع الدّولي([٨])، وإضعافه بغية تطويعه، ومنعه من تهديد المصالح الأمريكيّة في المنطقة، فبعد إخراج الولايات المتّحدة الأمريكيّة لصدّام حسين وجيشه من الكويت، سعت لعدم السّماح له بإعادة بناء قوّاته، وتهديد مصالحها، ففرضت حظراً جويّاً وبحريّاً لمنعه من الحصول على أسلحة

=https://www.britannica.com/biography/Bill-Clinton

([1]) Jerry L. Mraz, Dual Containment: US Policy in The Persian Gulf and A Recommendation For The Future, A Research Paper Presented To The Research Department Air Command and Staff College, 1997, p. 9.

([٢]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٣٥ ــ ١٥٨.

([3]) Seyed Mohsen Mirhosseini, Evolution of Dual Containment Policy (the Policy of Clinton's Administration - Clinton's Doctrine) in the Persian Gulf, Sociology and Anthropology 2(3): 106-112, Yazd University, Iran 2014 p. 106. - ايضا Mraz, , Dual Containment: US Policy in The Persian Gulf and A Recommendation For The Future, p. 18.

([٤]) مارتن أنديك، (Martin Sean Indyk ١٩٥١ -) سياسي أمريكي، والسفير الأمريكي لدى "إسرائيل " لفترتين الاولى (١٩٩٥-١٩٩٧) والثانيّة (٢٠٠٠-٢٠٠١)، عيّنه الرئيس الأمريكي مبعوثاً للسلام في الشرق الأوسط عام ٢٠١٣.

https://www.encyclopedia.com/religion/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/indyk-martin

([٥]) الشرق الأدنى، رغم تحفظي على مصطلح " الشرق الأدنى" الذي وضع كبديل عن تسمية المشرق العربي لحجب الهوية العربية عن بلدانه، إلاّ أنني مضطر لاستخدامه بسبب ضرورة الالتزام بصدقية التوثيق.

([6]) Mirhosseini, Evolution of Dual Containment Policy (the Policy of Clinton's Administration - Clinton's Doctrine) in the Persian Gulf, p. 107.

([٧]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٦٦.

([٨]) كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ٩٤.

جديدة أو تكنولوجيا لتصنيع ما أسمته (أسلحة الدمار شامل)([1]) بحسب المزاعم الأمريكيّة. وعمدت إلى توسيع نطاق الحصار المفروض على العراق من خلال وسائل عدّة، منها إنشاء منطقة محظورة جوّاً يمنع على الطّيران العراقيّ التّحليق فوقها في شمال العراق حيث المنطقة الكرديّة، ومنطقة أخرى محظورة جنوباً حيث الوجود الشّيعيّ، وسعت لإقامة حكم ذاتي للأكراد في شمال العراق، كما شجّعت فصائل المعارضة العراقيّة بأمل أن يؤدّي ذلك إلى تغيير نظام الرّئيس صدّام حسين الذي عبّرت مراراً وبإرادة منفردة أنّه نظام خارج عن القانون ولا سبيل للتّعامل معه([2])؛ أي أنّ الولايات المتّحدة سوّغت تدخّلها في العراق بذريعة حمايّة المكوّنات العرقيّة والدّينيّة، وهذه سياسة قديمة استخدمتها الدّول الاستعماريّة للتدخل بشؤون الدّول. وقد قامت الولايات المتّحدة بشلّ حركة العراق، ونهب ثرواته عبر مجلس الأمن وقراراته، وكانت أيّة أزمة تثور بين العراق وفرق التّفتيش الدّوليّة عمّا سمّي (أسلحة الدّمار الشّامل) المزعومة مناسبة لشنّ غارات جديدة، أو التّلويح بها، وهذا ما حدث مرّات عدّة، كان آخرها بين ١٦ – ١٩ كانون الأوّل عام ١٩٩٨ عندما قامت الولايات المتّحدة وبريطانيا بهجماتها – ثعلب الصحراء – ضدّ العراق بذريعة عدم تعاونه مع فرق التّفتيش عن الأسلحة([3])، وفي أثناء إعلانه وقف عمليات "ثعلب الصّحراء" في كانون الأوّل عام ١٩٩٨، حدّد الرّئيس بيل كلينتون مفهومه لـ"التطويق الإيجابي"، بالقول إنه يعتمد على **ثلاثة محاور هي:**

أولاً– الاحتفاظ في الخليج لأجل غير مسمّى بما يُعَدُّ أكبر قوّة أمريكيّة جاهزة للقتال خارج حدود الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

ثانياً– اللّجوء إلى ضربات انتقائيّة حسب الحاجة ضدّ بغداد.

([1]) قرار مجلس الأمن رقم ٧٠٠ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٩٧.

([2]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٦٦.

([3]) Kenneth Katzman, The Persian Gulf: Issues for U.S. Policy 1999, Congressional Research Service Report RL30093, March 17, 1999, p. 3.

ثالثا- تشجيع أيّة "قيادة جديدة" طموحة في بغداد للقيام بانقلاب، والحصول على دعم فوري من الولايات المتّحدة([١])؛ أي إنّ هذه السّياسة تصبُّ بمجملها في إطار السّيطرة على العراق والتّحكّم به.

عملت الولايات المتّحدة على استخدام برنامج النّفط مقابل الغذاء – الغامض – والفاسد لزيادة وارداتها النّفطيّة من العراق زيادة كبيرة وصلت إلى حدّ ٧٩٥ ألف برميل في اليوم؛ ممّا جعل العراق سادس أكبر مَصدر للنّفط الأجنبيّ المستورد إلى الولايات المتّحدة؛ أي متقدّماً على نفط بحر الشّمال البريطانيّ. واستجابة للطّلب المتصاعد للمجتمع الأمريكيّ للنّفط ارتفع إنتاج النّفط العراقيّ من ١,٢ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٧ إلى ٢,٦ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٠([٢])، وبذلك فإنّ الولايات المتّحدة ومن خلال سياسة التطويق والتضييق وقرارات الأمم المتّحدة، وعلى الرّغم من بقاء صدّام في السّلطة إلا أنّها أحكمت السّيطرة على النّفط العراقيّ، وحجّمت القدرات العراقيّة، ومنعتها من القيام بأيّ تهديدات لدول الخليج- كما كانت توهم حكّامه- والمصالح الأمريكيّة، وذلك دون الحاجة لقوّات دائمة مؤلّفة من عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين([٣]). غير أنّ الرّئيس العراقيّ، وفي ظلِّ العقوبات المفروضة على العراق، أخذ يُشرِّع في منح عقود إنتاج نفطيّة لشركات من فرنسا، وروسيا، والصّين([٤])؛ محاولاً إقامة علاقات خارجيّة من أجل الخروج من العزلة الدّوليّة الّتي فُرضت عليه، ويبدو أنّ سياسته هذه أزعجت الإدارة الأمريكيّة، وبدأت تُعدُّ خططها للإطاحة به مع مطلع القرن الحادي والعشرين.

وبالنسبة لإيران فقد حاولت الولايات المتّحدة الأمريكيّة في البدء استقطاب الجمهوريّة الإيرانيّة من خلال دعوة الرّئيس جورج بوش لها في آذار عام ١٩٩١ لتؤدّي دوراً رئيساً في ضمان أمن الخليج العربيّ، وبالمقابل دعا دول الخليج لعدم عدّها عدوة لهم. لكنّ العلاقة توترت

([١]) عبد الجليل زيد مرهون، السياسة الأمريكيّة في الخليج وتجربة الاحتواء، جريدة الرياض.

-http://www.alriyadh.com/14686

([٢]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ١٠٩ – ١١٠.

([٣]) كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ٩٥ – ٩٦.

([٤]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ١١٠.

من جديد بينهما متبادلين الاتّهامات بالإرهاب، أوّلها عندما اتّهمت الخارجيّة الأمريكيّة إيران في آذار عام ١٩٩٣ بأنّها أكبر مؤيّد للإرهاب في العالم([١])، مؤيّدة – أي الولايات المتّحدة – إتّهام "إسرائيل" لإيران بأنّها وراء تفجير السّفارة "الإسرائيليّة" في الأرجنتين عام ١٩٩٣([٢]). وأيضاً اتّهمت من قبل الولايات المتّحدة بأنّها تقدّم الدّعم لحزب الله في الجنوب اللّبنانيّ، غير أنّ إيران نفت هذه الاتّهامات الموجّهة ضدّها، واتّهمت بدورها الولايات المتّحدة بتأييد رأس الإرهاب في العالم "إسرائيل"([٣]). وعملت الولايات المتّحدة في سياساتها تجاه إيران على اتباع خطّة تعتمد على مسار مزدوج يربط الضّغط الاقتصاديّ والدّبلوماسيّ على النّظام الإيرانيّ مع دعم لقوى معاديّة للحكومة داخل البلاد([٤])، وذلك من أجل خلق توتّرات داخليّة دائمة، وانتهاز الفرصة المناسبة لإيجاد نظام حليف للولايات المتّحدة. ولكن برغم ذلك بقيت الولايات المتّحدة تحاول استقطاب إيران لصفّها من خلال تصريحاتها بأنّها على استعداد للحوار معها لإزالة الخلافات بينهما([٥])، فالولايات المتّحدة وبرغم خلافاتها مع إيران إلّا أنّها كانت تعي أنّ استقطاب الطّرف الإيراني لصفّها ضرورة مهمّة للحفاظ على المصالح الأمريكيّة في منطقة الخليج العربيّ. وسعت الولايات المتّحدة لزيادة الخلافات بين دول مجلس التّعاون الخليجي وإيران، وذلك لتسويغ الوجود العسكريّ الأمريكي في المنطقة، وزيادة تبعية دول الخليج للخارج، وقامت الإدارة الأمريكيّة بمحاولة إقناع الدّول الخليجيّة أنّ إيران تشكّل تهديداً لأمنها القومي([٦])، وقد نجحت في ذلك، وزادت وعمّقت المشاكل بين حكّام الخليج وإيران خدمةً للمصالح الأمريكيّة.

([١]) وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدّولة، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٧، ص ٧٧- ٧٨.

([٢]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٧٤.

([٣]) عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدّولة، ص ٧٧- ٧٨.

([٤]) كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ١٧٠ – ١٧١.

([5]) A National Security Strategy of Engagement and Enlargement, The White House, July 1994, p. 25.

([٦]) خليل إبراهيم حجاج، أثر المتغيرات الدّوليّة على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠-٢٠١٠، دراسات، العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلد ٤٠، العدد ٢، ٢٠١٣، ص ٣٨٧.

وكذلك سعت واشنطن لضرب العلاقات الإيرانيّة – الأوروبيّة، ففي حزيران من عام ١٩٩٣، حاول وزير الخارجيّة الأمريكي وارن كريستوفر (Warren Christopher)([١]) من دون فائدة إقناع وزراء الاتّحاد الأوروبي بتطبيق حظر اقتصادي مشترك على إيران، رغم أنّه حصل على ضمانات بعدم تصدير التّقنيّة مزدوجة الاستخدام الّتي يمكن استعمالها في برنامج الأسلحة النّوويّة السّري. وساعدت واشنطن أيضاً في إعاقة إعادة جدولة الدّيون الإيرانيّة لما يسمّى نادي باريس(Paris_Club) من المصارف العالميّة؛ ممّا أجبر الكثير من الحكومات على عقد اتّفاقيات ثنائيّة مع طهران لحلّ تلك المشكلة، فاتّخذت حكومات كلّ من فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا واليابان خطوات منفصلة لإعادة جدولة ١٥ مليار دولار من الدّيون الإيرانيّة. وفي الوقت الذي كانت فيه السّياسة الأمريكيّة تزيد من ضغوطها على إيران وتحاول شلّ علاقاتها الإقليميّة والدّوليّة، كانت الشّركات الأمريكيّة تبحث عن ثغرات في العقوبات الأمريكيّة تجاه طهران، ومن خلال هذه الثّغرات الّتي استغلّتها الشّركات الأمريكيّة، أصبحت الولايات المتّحدة في عام ١٩٩٥ ثالث أكبر شريك تجاريّ لإيران، وسادس أكبر سوق تصدير له([٢])، وبذلك فإنّ تطبيق العقوبات لم يكن ناجحاً مع الشّركات الأمريكيّة([٣])، أو أنّ واشنطن هي من ترك هذه الثّغرات في عقوباتها تجاه طهران، ودفعت شركاتها باتّجاهها لتحقق مصالحها من خلال هذه الثّغرات؛ أي إنّ المصالح الأمريكيّة محققة مهما كانت السّياسة المعلنة للولايات المتّحدة تجاه دول العالم.

وفي خطوة منه لتحسين العلاقات بين الطّرفين وللتّخلّص من العقوبات الأمريكيّة، عرض الرّئيس هاشمي رفسنجاني([٤]) في آذار عام ١٩٩٥ عرضاً على شركة كونوا (Company

([١]) وارن كريستوفر، (Warren Minor Christopher ١٩٢٥- ٢٠١١) سياسي أمريكي عمل وزيراً للخارجيّة بين عامي (١٩٩٣- ١٩٩٧) في عهد الرئيس بيل كلينتون، وهو من أصل نرويجي، وعمل وزيراً للخارجيّة أيضاً بين عامي (١٩٧٧-١٩٨١) في عهد الرئيس جيمي كارتر.

https://www.encyclopedia.com/people/history/us-history-biographies/warren-m-christopher

([٢]) روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ص ٢٧ – ١٠١.

([3]) Mraz, Dual Containment: US Policy in The Persian Gulf and A Recommendation For The Future, p. 21

([٤]) علي هاشمي أكبر رفسنجاني (١٩٣٢ – ٢٠١٧)، سياسي ورجل دين إيراني. حكم عليه بالسجن مرّات عدّة في فترة حكم شاه إيران. بعد الثورة شغل مناصب عدّة، منها: رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهوريّة=

Conway) الأمريكيّة عقداً بقيمة ١,٦ مليار دولار لتطوير اثنين من حقولها البحريّة الّتي لا تحتاج لموافقة مسبقة من حكومة الولايات المتّحدة؛ لأنّ الصّفقة ستكون مع شركتها الفرعيّة في هولندا، غير أنّ واشنطن أفسدت الصّفقة([1])، وسعت في إطار عدائها لإيران، ولتنويع مصادرها وحماية شركاتها النّفطيّة لفصل دول بحر قزوين وآسيا الوسطى عن نفوذ إيران وروسيا([2]). وذلك في خطوة أمريكيّة للتّحكّم بنفط هذه المنطقة، وتوريدها عالميّاً بعيداً عن النّفوذ الرّوسي والإيراني، وحرمانهم من التّحكّم بتصدير نفط هذه المناطق عبر أراضيهم.

لم تتوقّف العقوبات الأمريكيّة تجاه طهران؛ بل صعّدت واشنطن من سياساتها تجاهها، وفي ١٥ آذار عام ١٩٩٥ أصدر الرّئيس بيل كلينتون أمراً يمنع كلّ اتفاقيات استثمار النّفط مع إيران، وأتبعه بأمر في ٦ أيّار بفرض حظر شامل على كلّ التّعاملات التّجاريّة والماليّة معها([3])، ومنعت الحكومة الأمريكيّة شركات النّفط من شراء النّفط الإيراني في حين واصلت الشّركات الأوروبيّة ذلك([4])، ودافع بيل كلينتون عن سياسته بقوله: " هناك أوقات ينبغي أن تُفسح بها المصالحُ الاقتصاديّةُ المهمةُ الطّريقَ للمصالح الأمنيّة الأكثر أهميّة، وهذه إحدى تلك الأوقات"([5]). وجاء قانون العقوبات–المسمى قانون العقوبات على إيران وليبيا– على إيران في تموّز عام ١٩٩٦ ليزيد من حدّة الموقف السّياسي الأمريكي المعادي في الأصل للجمهوريّة الإسلاميّة([6])، ولكن لم يكن قد حُدّد موعد لتطبيقه، ومارست الحكومة الأمريكيّة ضغوطاً على

=لدورتين متتاليتين (١٩٨٩ – ١٩٩٧)، وكان آخر مناصبه رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام (١٩٨٩ – ٢٠١٧). الكيالي، موسوعة السياسة، ج٧، ص ٣٠.

([1]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٢٧ - ٢٨ - ٢٩

([2]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ١٦٦ - ١٦٧

([3]) Harry L. Myers, The Policy of Dual Containment Toward Iran AND Iraq in Theory and Practice, A Research Report Submitted to the Faculty In Partial Partial Fulfillment of the Curriculum Requirements Advisor: Dr. William L. Dowdy Maxwell Air Force Base, Alabama, April 1997, p. 22.
أيضاً- هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٢٨ – ٢٩.

([4]) مجموعة باحثين، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، ط١، ١٩٩٨، ص ٨١.

([5]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٢٨ – ٢٩.

([6]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ١٦٦ – ١٦٧.

الدّول الحليفة لها لقطع علاقاتها مع إيران([١]). وقد شكّل عدم تحديد موعد لتطبيق هذا القانون ثغرة أمام الشّركات لاستغلال ذلك وتحقيق مصالحها.

ومع قدومه الرّئيس محمد خاتمي([٢]) للسّلطة في أيّار عام ١٩٩٧ حَرَصَت إيران على تحسين علاقاته مع الولايات المتّحدة([٣])، ودعت في عام ١٩٩٨ لتحسين العلاقات بين الطرفين في خطوة منه لتحسين علاقات بلاده مع الدّول الكبرى([٤])، وفكّ القيود الّتي فُرضت عليها، وتحسين مستواها الاقتصادي، لا سيّما بعد المراسلات الأمريكيّة غير الرّسمية عن طريق سلطنة عمان للوصول لحلّ المشكلات بين الطّرفين بعد تفجيرات الخبر([٥]). غير أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لم تخفّف من سياستها تجاه إيران سوى أنّها شطبت اسمها من قائمة الدّول المنتجة للمخدّرات، أو الّتي يمرُّ عبر أراضيها في ٧ من كانون الأوّل عام ١٩٩٨([٦])، فالخلافات الظّاهرة للسّطح منذ قيام الثّورة، ومشكلة الرّهائن([٧]) كانت أكبر من أن تستجيب واشنطن بسرعة وعلناً

([١]) مجموعة باحثين، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ص ٨٢.

([٢]) محمد خاتمي، (١٩٤٣- ....)، ولد في إقليم يزد في إيران، كان له في عهد الشاه نشاطات سياسية معارضة، فشارك في نشر البيانات الصادرة عن مؤسس الجمهوريّة الإيرانيّة؛ أية الله الخميني، هو الرئيس الخامس للجمهورية الإيرانيّة بين عامي (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) ترشح لانتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٩ ولكن سحب ترشيحه لصالح المرشح مير حسين موسوي.

https://www.encyclopedia.com/international/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/khatami-mohammad-1943

([3]) Katzman, The Persian Gulf: Issues for U.S. Policy 1999, p. 8.
أيضا
Alex Edwards, A Neoclassical Realist Analysis of American Dual Containment Policy in the Persian Gulf 1991-2001, A thesis submitted to the Department of International Relations of the London School of Economics for the degree of Doctor of Philosophy, London, January 2013, p. 138- 139.

([٤]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٨٣ - ١٠٤.

([5]) National Security Council Washington, D.C 205O4, Iranian Response on Al KHobar, September 15, 1999.
- Message to President Khatami from President Clinton," undated, circa June 1999.
- Iranian Response to Clinton Letter, undated, early September 1999.

([6]) Katzman, The Persian Gulf: Issues for U.S. Policy 1999, p. 8

([٧]) مشكلة الرهائن، (٤ نوفمبر ١٩٧٩ - ٢٠ يناير ١٩٨١) أزمة دبلوماسية قامت بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإيران، عندما قامت مجموعة من الطلاب الإيرانيين خلال الثورة الإيرانيّة باقتحام السفارة الأمريكيّة في إيران، واحتجاز ٥٥ دبلوماسياً أمريكياً، ولم تستطع الولايات المتّحدة الإفراج عنهم رغم كل المحاولات حتى تم توقيع اتفاق الجزائر، وتم الافراج عنهم في كانون الثاني عام ١٩٨١.=

لنداءات خاتمي. لقد أدّت سياسة الرّئيس محمد خاتمي آنذاك، وضغوط الدّول ذات المصالح وشركاتها النّفطيّة في إيران إلى دفع الرّئيس بيل كلينتون لإصدار قرار في عام ١٩٩٨ بعدم تطبيق العقوبات، لا سيّما بعد قيام اتحاد شركات (يضمُّ توتال(Total) الفرنسي وغازبروم(Gazprom) الرّوسي وبتروناس (Petronas) الماليزي) بتوقيع عقد بقيمة ملياري دولار مع السّلطات في طهران في تشرين الأوّل عام ١٩٩٧ لتطوير جزء من حقل بارس الجنوبي([١])، في وقت انخفضت فيه أسعار النّفط وانهارت([٢])، ويبدو أنّ انهيارها كانَ أيضاً من أسباب قرار كلينتون بعدم تطبيق العقوبات.

وقد شجّع هذا التّردّد في تطبيق العقوبات شركات نفط عالميّة على عقد اتفاقيات جديدة مع طهران، ففي آذار عام ١٩٩٩ وقّعت الحكومة الإيرانيّة عقداً مع الشركة الفرنسيّة إلف(Elf) والإيطاليّة إي– إن – آي (ENI) لتطوير حقل دورود النّفطي قرب جزيرة خرج في الخليج، وفي الشّهر التّالي وقّعت إلف(Elf) عقدها الثّاني مع إيران بمساهمة من شركة بو–فالي(Po Valley) للطّاقة الكندّية لتطوير حقل بلال النّفطي. ولكن برغم التّردد في تطبيق قانون العقوبات، فقد كان له دورٌ في ردع شركة بكري(Bakrie) الأندونيسيّة من توقيع عقد لتطوير حقل نفط بلال([٣]). وبذلك فإنّ سياسة التطويق الّتي اتّبعتها الإدارة الأمريكيّة تجاه إيران لم تكن ناجحة كما كانت تجاه العراق([٤])، وهذا عائد بالدّرجة الأولى لبراعة السّياسة الإيرانيّة، ونجاحها في تبني سياسة خارجيّة جعلتها تبطل مفعول العقوبات الأمريكيّة تجاهها. واستطاعت إيران تجاوزها محقّقة تقدّماً على الأصعدة الاقتصاديّة والسّياسيّة والعسكريّة كافّة، فالوضع الإيراني يختلف عن الوضع العراقي، فسياسة صدّام الخارجيّة مختلفة عن سياسة إيران الخارجيّة عقب

=https://www.encyclopedia.com/history/united-states-and-canada/us-history/hostage-crises

([1]) Katzman, The Persian Gulf: Issues for U.S. Policy 1999, p. 8.

أيضاً - هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٣١-٣٢

([٢]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ١٤٣.

([٣]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٣٢ - ٣٦.

([4]) Mraz, Dual Containment: US Policy in The Persian Gulf and A Recommendation For The Future, p. 22.

الثّورة؛ فضلاً عن أنّ قرب إيران من روسيا، واحتوائها للكفايات العديدة الّتي هاجرت من روسيا عقب سقوط الاتّحاد السّوفييتي لعبت دوراً كبيراً في نهضة إيران وتطوّرها.

٢- النّفط وسياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بزيادة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

مع انتهاء حرب الخليج الثّانيّة عام ١٩٩١، حافظت الولايات المتّحدة الأمريكيّة على وجود عسكري دائمٍ في الخليج العربيّ([١])، وتحديداً في المملكة العربيّة السّعوديّة، بهدف مراقبة منطقة منع الطّيران فوق جنوب العراق، ومنع الرّئيس صدّام حسين من القيام بأيّ عمل عسكريّ ضدّ دول الخليج العربيّ([٢]). وبحسب ما ذكره مارتن إنديك مساعد الرّئيس الأمريكي، فإنّه بعد الغزو العراقيّ للكويت أضحت أقطار الخليج العربيّ أكثر قبولاً بالدّخول في ترتيبات أمنيّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة عمّا قبل؛ ممّا سهّل لواشنطن تحديد قوتّها في المنطقة، ومواجهة التّحديات لمصالحها ومصالح الأصدقاء([٣])، وهذا ما عبّر عنه أنتوني ليك(Anthony Lake) مستشار الأمن القومي أيضاً بقوله إنّ دول الخليج بعد غزو العراق للكويت أصبحت أكثر قبولاً بالتّواجد العسكريّ الأمريكي في الخليج العربيّ([٤]). وأصبحت بعد حرب الخليج الثّانيّة لا حول لها ولا قوّة أمام ما تُمليه عليها الإدارة الأمريكيّة.

إنّ سياسة التطويق والتضييق الّتي اتّبعتها الإدارة الأمريكيّة تجاه العراق وإيران منذ نهاية حرب الخليج في عام ١٩٩١ وحتّى حدوث الهجمات الإرهابيّة في مطلع القرن الحادي والعشرين، كانت عامل الدّفع في العلاقات العسكريّة الأمريكيّة – السّعوديّة، وأدّت لزيادة الوجود

([1]) Bo Wang, The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 3, No. 2, 2009, p. 39 .

([٢]) كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ٧٧- ٧٨.

([٣]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٦٢.

([4]) Anthony Lake, Comfronting Backlash states, Foreign Affairs, Vol. 73, No. 2, Mar- Apr, 1994, p.p(45-55), p. 49.

العسكريّ في المملكة، فقد تموضع حوالي ٥ آلاف طيّار أمريكيّ، وعناصر دعم في القواعد السّعوديّة لتنفيذ عمليّة الرّقابة الجنوبيّة الدّاعمة لمنطقة حظر الطّيران في جنوب العراق، واستخدمت وزارة الدّفاع الأمريكيّة قاعدة الأمير سلطان الجويّة – الواقعة خارج الرّياض – لمراقبة عمليّات الطّيران القتالي الأمريكيّ في الخليج، وإدارة النّواحي الأخرى في سياسة التطويق. وقدمت وزارة الدّفاع الأمريكيّة للقوّات السّعوديّة والحرس الوطني كميّات كبيرة من الأسلحة الحديثة([1]). وبذلك فإنّ الوجود العسكريّ خلال هذه الفترة تكثّف بشكل كبير في المملكة العربيّة السّعوديّة، الّتي تتمتّع باحتياطيّات كبرى من النّفط. وسعت واشنطن أيضاً وفي إطار حماية الإمدادات النّفطيّة لترسيخ الوجود العسكريّ، والانتشار، والتّحرّك قريباً من مداخل البحر المتوسّط والأحمر ومخارجهما؛ تحقيقاً لأهداف استراتيجيّة وعسكريّة، وطمأنة للحلفاء، وإثباتاً لقدراتها ومصداقيتها في القدرة على مواجهة أي أحداث تؤدّي إلى عدم الاستقرار الإقليميّ في المنطقة([2]). ويُلحظ أنّ هذا الوجود يتّصف بشكل خاصّ بأنّه وجود بحري وجويّ بشكل رئيس في حين يقتصر الوجود البريّ على عناصر محدّدة جداً([3]). ويبدو أنّ واشنطن اتّبعت هذه السّياسة بالوجود العسكريّ في البحر خشية من إثارة المشاعر لدى المواطنين الذين لم تكن عقولها تتقبّل هذا الشيء بعكس الحكومات الّتي ينحصر همّها بحماية عروشها وتأمينها.

اشتمل الوجود العسكريّ الأمريكيّ في المنطقة أساساً على الأسطول الخامس في الخليج العربيّ، وعلى الأسطول السّادس في البحر المتوسّط، وعلى الكتيبة الأمريكيّة في القوّة متعدّدة الجنسيّات في سيناء، وقوّات عملية توفير الرّاحة المتمركزة في قواعد تركيّة جنوب شرق الأناضول(**إنجرليك**)(Incirlik Air Base)؛ فضلاً عن القوّات المتمركزة في قاعدة دييجو غارسيا(Diego Garcia)، وهي أساساً من القوّات الجويّة وقوّات المارينز، وأيضاً كما ذكرنا سابقاً قوّات عمليّة المراقبة الجنوبيّة المتمركزة في قواعد جويّة في المملكة العربيّة السّعوديّة. كذلك

([1]) كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ٩٥.

([2]) حجاج، أثر المتغيرات الدّوليّة على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠-٢٠١٠، ص ٣٨٥.

([3]) مجموعة باحثين، الشرق أوسطيّة مخطط أمريكي صهيوني، دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة، الناشر مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٨، ص ٦٦.

هناك القوّات الّتي تنتشر بالمنطقة بشكل مؤقّت لتنفيذ عمليّة أو مناورات على نحو ما يجري في المناورات الّتي تنفّذها القوّات الأمريكيّة منفردة أو مشتركة مع دول أجنبيّة أخرى في الخليج العربيّ، أو مع قوّات من دول مجلس التّعاون لدول الخليج العربي أو مع كلّ هؤلاء([1]).

وأيضاً هناك القواعد والتّسهيلات الأمريكيّة في المنطقة، الّتي لا يعلن عنها عادة، ولكن أشهر هذه القواعد والتّسهيلات هي قاعدة الجفير في البحرين، الّتي تمثّل ميناء المبيت للأسطول الخامس الأمريكيّ، وقاعدة حيفا الّتي تعدُّ قاعدة رئيسة للأسطول السّادس الأمريكيّ في البحر المتوسّط، وكذلك القواعد الأمريكيّة الّتي يجري فيها تخزين معدّات وأسلحة أمريكيّة في كلّ من "إسرائيل" والكويت وقطر، والتّسهيلات العسكريّة الّتي تسمح للقوّات الأمريكيّة باستخدام القواعد العسكريّة في كلّ من المملكة العربيّة السّعوديّة وعُمَان والإمارات ومصر والأردن والمغرب وتونس. وأخيراً هناك قوّات العملية أرميلا البريطانيّة في الخليج، وهي أساساً قوات بحريّة، والقوّات الفرنسيّة في قاعدة جيبوتي، والأسطول الفرنسي في المحيط الهندي، والقوّات البريطانيّة والفرنسيّة في عمليتي المراقبة الجنوبيّة – سوذزن ووتش المتمركزة في المملكة العربيّة السّعوديّة؛ فضلاً عن قوّات من الاتّحاد الأوروبيّ ونيوزيلاند وأستراليا واليابان شاركت في فرض الحصار البحري والعقوبات على العراق([2]). وبذلك فإنّ الوجود العسكريّ الأمريكي والغربي تكثّف بالقرب من المنطقة وحَولها؛ كلّ ذلك في إطار تأمين الأهداف والمصالح الأمريكيّة والغربيّة وفي مقدّمتها المصالح النّفطيّة.

([1]) مجموعة باحثين، الشّرق أوسطيّة مخطط أمريكي صهيوني، دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة، ص ٦٧ – ٦٨.

([2]) مجموعة باحثين، الشّرق أوسطيّة مخطط أمريكي صهيوني، دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة، ص ٦٨.

٣- النّفط وسياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وخطط التّسويّة للصراع العربي-الصهيوني.

في سبيل تأمين الوصول غير المقيّد إلى النّفط الخامّ والغاز الطّبيعي، وهو ما هدّدته([١]) الحروب العربيّة –"الإسرائيلية"؛ نتيجة عدم التّوصل إلى حلٍّ يؤدّي إلى سلام مستقرّ في المنطقة، _وفق رؤية "إسرائيل"_ اندفعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة وخدمةً لمصالحها من منظور اقتصاديّ – استراتيجيّ إلى دعم عمليّة السّلام في "الشّرق الأوسط"([٢])؛ للحفاظ على تعزيز التّرتيبات الأمنيّة، سلام أرادته أن يحقّق مصالحها ومصالح الكيّان الصّهيوني في المنطقة متجاهلة المصالح العربيّة، فلقد تصوّرت الإدارة الأمريكيّة أنّ التّسوية السّلميّة للصّراع العربيّ –"الإسرائيلي" في إطار صيغة مدريد كفيلة بتهدئة الأوضاع، والتّوصل إلى اتفاقيات تسويّة بين الأقطار العربيّة من ناحية و"إسرائيل" من ناحية أخرى، وهذا ما يسهم بنظرها في الاستقرار الإقليمي للخليج العربيّ([٣])، ويدعم سياستها الرّاميّة إلى عزل كلّ من العراق وإيران، وإضعاف قدراتهما على إعاقة مسيرة التّسويّة هذه([٤]). وعلى هذا الشكّل فإنّ سلام الإدارة الأمريكيّة متوافقٌ مع ما تقوم به من سياسة في المنطقة، وما تسعى إليه من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها.

لقد سعت الولايات المتّحدة وفي إطار حماية مصالحها وتأمينها في المنطقة لضمّ "إسرائيل" ضمن نسيجها، ودمجها مع دولها تحت مسمّى "الشّرق الأوسط" محاولة إنهاء الخلافات، وضبط التّسلح([٥]). وفي تقرير لمعهد واشنطن عام ١٩٩٢ حول السّلام جاء فيه: " إنّ نهاية الحرب

([١]) يقصد بذلك الاضطرابات التي حدثت في سوق النّفط من جرّاء الحظر النّفطي الذي اتخذه العرب في أثناء حربَي حزيران عام ١٩٦٧، وحرب تشرين الأوّل عام ١٩٧٣.

([٢]) صلاح زكي أحمد، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي- صراع الأهداف والمصالح، دار العالم الثالث، ط١، ١٩٩٥، ص ٩٤.

([٣]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٣٥ - ١٥٢ – ١٥٣.

([4]) Mirhosseini, Evolution of Dual Containment Policy (the Policy of Clinton's Administration - Clinton's Doctrine) in the Persian Gulf, p. 107.

([٥]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٣.

الباردة، أوجدت فرصة واحدة للسّير في اتّجاه إقامة تسوية سلميّة شاملة بين العرب و"إسرائيل"، والمصالح الأمريكيّة لا تزال مرتبطة بشكلٍ حيوي بتلك المنطقة المضطربة، والاتّفاقيات العربيّة "الإسرائيليّة" يمكن أن تساعد على حماية تلك المصالح وتوسيعها"([1]). وعلى الرّغم من دعوتها لمؤتمر السّلام إلّا أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة و"إسرائيل" صوّتتا ضد قرار الأمم المتّحدة رقم ٤٦/٧٥ تاريخ ١١ كانون الأوّل ١٩٩١ حول انعقاد مؤتمر السّلام؛ لأنّه نصَّ على تطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧– ٣٣٨ لعام ١٩٧٣([2]). وبذلك فإنّ السّلام الأمريكيّ هذا كان الهدف منه المصالح الأمريكيّة – الصّهيونية بالدّرجة الأولى، والاعتراف بما يُسمّى "إسرائيل" ولم يكن متوافقاً مع المصالح والأهداف العربيّة، لقد كان لانحياز الولايات المتّحدة الأمريكيّة لطرف "إسرائيل"، وعدم امتثالها للقرارات الدّوليّة وخاصةً القرار ٢٤٢، سبباً لفشل مشاريع السّلام في المنطقة.

٤– النّفط والسياسة الأمريكيّة للحفاظ على بعض الأنظمة الحاكمة

شكّل الحفاظ على الأنظمة السّياسيّة الحاكمة في المنطقة هدفاً أساسيّاً للسّياسة الأمريكيّة وخاصّة في منطقة الخليج العربيّ، وقد رأت الولايات المتّحدة الأمريكيّة في حفاظها على هذه الأنظمة ما يضمن مصالحها وطموحاتها في المنطقة؛ لأنّ التّغيير مهما كان نوعه سواءً كان سياسيّاً أو اقتصاديّاً أو اجتماعيّاً غالباً ما يؤدّي إلى الفوضى، وعدم الاستقرار الذي يؤثّر بدوره على مصالح الولايات المتّحدة وأهدافها في المنطقة([3])، وخاصّة الإمدادات النّفطيّة، فضمان الحفاظ على مصادر النّفط وإمداداته، دفع الولايات المتّحدة الأمريكيّة للسّعي لحماية الأنظمة الملكيّة في المنطقة من دون الالتفات إلى ما تدّعيه من دورها ومساعيها في نشر الدّيمقراطيّة؛ بل حرصت على استمرار تلك الأنظمة كحارس للمصالح الأمريكيّة يحمي "الشّرق الأوسط"

([1]) منير الحمش، السلام المدان – الشرق الأوسط الجديد من إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧، ص ٣٩٦-٣٩٧.

([2]) قرار الأمم المتّحدة رقم ٤٦/٧٥ تاريخ ١١ كانون الأول ١٩٩١.

([3]) علي، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)، ص ١٤٠.

كمنجم نفطيّ، وسوق للسّلع الأمريكيّة([١])، فقد خشيت أن يؤدّي تغيير الأنظمة الحاكمة في المنطقة إلى نتائج عكسيّة خوفاً من أن يكون البديل قوى ذات توجّهات معاديّة لها، أو نظماً عسكريّةً وطنيّةً قليلةَ الخبرةِ وذات سياسات متهوّرة وعنيفة لكسب الشّارع السّياسي، خاصّة وأنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لديها علاقات جيّدة مع أنظمة الحكم العربيّة، ولديها تجربة طويلة في كيفيّة التّعامل معها، ووسائل الوصول إليها، وأساليب الضّغط عليها([٢]).

لذلك فإنّ المطالبة بتطبيق الدّيمقراطيّة في دول الخليج العربيّ، غابت عن توجّهات السّياسة الأمريكيّة، في حين حضرت في توجّهاتها في مناطق أخرى من العالم، وهذا ما يدلُّ على ازدواجيّة هذه السّياسة بتعاملها مع دول العالم، والسبب في ذلك المصالح الأمريكيّة، فهذه السّياسة تُوجّه وتُسيّر بحسب المصالح والأهداف الأمريكيّة. غيرّ أنّ الولايات المتّحدة ولربّما الإدارة الأمريكيّة الجديدة خلال القرن الحادي والعشرين بدأت تُغيّر من هذه السّياسة؛ أي من نظرتها للدّيمقراطيّة في المنطقة.

رابعاً- الانعكاسات السياسية للسّياسة الأمريكية النفطيّة في دول الخليج العربي بين عامي (١٩٩١-٢٠٠١)

١-السّيطرة الأمريكيّة على دول مجلس التعاون الخليجي

كانت انعكاسات السّياسيّة الأمريكيّة النّفطيّة على منطقة الخليج العربيّ خلال هذه المرحلة استمراراً للمرحلة السّابقة، فالنّفوذ الأمريكي ازداد أكثر من السّابق([٣])، وتعمّقت تبعيّة دول مجلس التّعاون الخليجي تجاه الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها، وفقدت هذه الدّول سيطرتها على شؤونها، وسلمت إدارتها للقوى الأجنبيّة([٤]). ولم يكن هذا برغبتها؛ بل بسبب الواقع الناتج

([١]) سمير صارم، إنّه النّفط يا (...)، الأبعاد النفطيّة في الحرب الأمريكيّة على العراق، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٣، ص ٨٨.

([٢]) سعيد رفعت، توجهات أمريكيّة وتوجهات أوروبيّة جديدة في المنطقة، مجلة شؤون عربيّة، العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦، ص ٥.

([٣]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ٨٧٢- ٨٧٣.

([٤]) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٦٢.

من جرّاء المتغيّرات العالميّة والإقليميّة والعربيّة، وأصبح الخضوع الكامل للسياسة الأمريكيّة هو الطّابع المميز لمواقف الكثير من حكّام الخليج، ممّا منحها_ أي الولايات المتّحدة– قوّة استثنائية في المنطقة، كما وفّر لهذه الأنظمة قدرات كبيرة لممارسة أعلى قدر من القمع والاستبداد بحقّ شعوبها في ظلّ الغطاء الأمريكيّ الواضح لها([١]). وأصبح أمن ومستقبل هذه الدّول كلّها قضايا خارجة عن سيطرتها المباشرة، ويتمّ تقريرها من قبل القوى الخارجيّة، وخاصّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة الّتي أصبح نفوذها قائماً في كلّ مجال وفي كلّ زاويّة، فهي تدير الأمن، وتُملي السّياسات الدّاخلية والخّارجيّة على دول مجلس التّعاون الخليجيّ([٢])، وما عليهم سوى تنفيذ ما يُمْلَى عليهم.

وضغطت الولايات المتّحدة على دول مجلس التّعاون الخليجي لحملها على التّخلّي تدريجياً عن التزاماتها السّياسيّة والماليّة حيال الدّول العربيّة الّتي تعارض أو لا تتجاوب مع التّوجهات الأمريكيّة في المنطقة([٣]). لذلك فإنّ المعونات الماليّة الّتي كانت تدفعها دول مجلس التّعاون الخليجي لدول المواجهة مع "إسرائيل" أو الدّول الّتي استقبلت اللاجئين الفلسطينيين، وخاصّة سورية، قد حرمت من هذه المعونات متروكة لوحدها في مواجهة تداعيات التّواجد الصّهيوني في المنطقة. وبذلك تراجع أيّ تأثير للنّفط العربيّ في مسار العمليّة السلميّة، سواءً عن طريق المعونات الماليّة لدول المواجهة أو عن طريق استخدامه كسلاح سياسيّ كما حدث خلال حرب تشرين الأوّل عام ١٩٧٣، وتلاشى تماماً هذا التّأثير للنّفط بعد حرب الخليج الثّانيّة عام ١٩٩١، وبرز الصّراع العربيّ – العربيّ بين كلّ من العراق من ناحية ودول مجلس التّعاون الخليجيّ من ناحية أخرى تحت وطأة قوّات التّحالف الدّولي بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وغاب أي دور لمنظّمتي أوبك وأوابك، وتزايد الاعتماد العربيّ على التّقانة الأمريكيّة([٤]) في خطوة تزيد وتعمّق التّبعيّة العربيّة تجاه الولايات المتّحدة.

([١]) علي، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)، ص ١٤١.

([٢]) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، ص ١٦٢.

([٣]) حجاج، أثر المتغيرات الدّوليّة على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠-٢٠١٠، ص ٣٨٥.

([٤]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص٨٧٢ – ٨٧٣.

لقد نجحت الولايات المتّحدة بجعل جميع دول مجلس التعاون الخليجي توافق على الوقوف وجهاً لوجه في مفاوضات السّلام مع "إسرائيل" في حين رفضتها كلّ من إيران والعراق، وفي الوقت الذّي اتّخذت فيه كلّ من قطر والإمارات العربيّة المتّحدة، وسلطنة عُمان والبحرين خطوات باتّجاه التّطبيع مع الكيان الصّهيوني كانت كلٍّ من المملكة العربيّة السّعوديّة والكويت أقلّ حماساً([١])، وبدأت الاتّصالات العمانيّة والقطريّة مع "إسرائيل" منذ عام ١٩٩٤ وأسفرت نتائجها عن افتتاح مكاتب للتمثيل التّجاري بين الطّرفين عام ١٩٩٥([٢])، ومبادلة البضائع وتحليق الطّائرات "الإسرائيلية" في الأجواء العمانيّة([٣]).

وفي مؤتمر القمة الاقتصاديّ الذي عُقِد بعُمان في تشرين الأوّل عام ١٩٩٥ أعلن فيه عن اتّفاق "إسرائيلي" – أمريكيّ – قطريّ حصلت من خلاله "إسرائيل" على الغاز من قطر([٤])، وافتتحت قطر بورصة الغاز في "تل أبيب"، فأمير قطر حمد بن خليفة([٥]) يبدو أنّه أراد مزيداً من التّأييد الأمريكي المعلن لحكمه بعد الإطاحة بوالده في حزيران عام ١٩٩٥([٦])، إطاحة بالتّأكيد لم تكن دون الموافقة الأمريكيّة، وتعمّقت العلاقات القطريّة – "الإسرائيليّة". وقال وزير الخارجيّة القطري في حديث صحفي بداية عام ١٩٩٦: إنّ مقاطعة "إسرائيل" نفطيّاً يخدم الشّركات النّفطيّة فهي تحقّق مكاسب على حسابهم من خلال تصدير النّفط لميناء روتردام(Rotterdam)([٧])

([1]) Barry Rubin, The Persian Gulf After the Cold War: Old Pattern; New Era, Middle East Review of International Affairs Vol. 3, No. 2 (June 1999), p. 66-67

([٢]) أغلقت مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠.

([3]) Katzman, The Persian Gulf: Issues for U.S. Policy 1999, p. 26.
أيضاً - مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ٢٥٧.

([٤]) مجموعة باحثين، الشرق أوسطيّة مخطط أمريكي صهيوني، دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة، ص ١٢٦.

([٥]) حمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن قاسم بن محمد آل ثاني (١٩٥٢ -)، أمير دولة قطر السابق. تولّى الإمارة في عام ١٩٩٥ بعد قيامه بانقلاب على أبيه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني حتى تنازله عن الحكم لابنه تميم بن حمد في عام ٢٠١٣. للمزيد- الكيالي، موسوعة السياسة، ج٢، ص ٥٨٢.

([6]) Katzman, The Persian Gulf: Issues for U.S. Policy 1999, p. 26.

([٧]) روتردام، (Rotterdam) مدينة غرب هولندا، ثاني مدن هولندا وبها أكبر الموانئ البحرية في العالم، حيث كان يعد بين عامي ١٩٦٢ – ٢٠٠٤ أكثر المرافئ ازدحاماً في العالم قبل ان يتخطاه مرفأ شنغهاي الصيني.

https://www.encyclopedia.com/places/britain-ireland-france-and-low-countries/benelux-political-geography/rotterdam

وغيره ومن هناك يُعاد تصديره "لإسرائيل"([1]). أي إنّهم سوّغوا تقاربهم مع "إسرائيل" بذريعة مصالحهم النّفطيّة؛ متناسين مصالح أمّة بأكملها. في حين أنّ هذا التقارب لم يكن في صالح دول الخليج العربيّ بقدر ما كان في صالح الكيان الصّهيوني والولايات المتّحدة الأمريكيّة. في الواقع أنّ دول الخليج لم يكن لها لا حول ولا قوّة أمام ما يحدث وما يُفرض عليها.

وتزايد الوجود العسكريّ الأمريكيّ في "الشّرق الأوسط" بشكل عامّ، ومنطقة الخليج العربيّ بشكل خاصّ([2])، فلم يكن وقف إطلاق النّار في نهاية شباط عام ١٩٩١ نهاية الوجود العسكريّ في المنطقة؛ بل ظلَّ باقياً بشكل أو بآخر وبمسوغات مختلفة، بعضها يتعلَّق بتأمين حماية دول الخليج، وبعضها الآخر يتعلَّق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ضدَّ العراق، وبعضها بذريعة حماية الأقليّات في المنطقة([3])، وغيرها من الأسباب فلكلّ زمن مسوّغات لدى الولايات المتّحدة وحلفائها للتّواجد في المنطقة. لقد تذرَّعت الإدارة الأمريكيّة بأسباب كثيرة لكي تضمن لنفسها تواجداً عسكريّاً دائماً في المنطقة([4])، وبالتّأكيد كان الهدف الأساسيّ للوجود تأمين المصالح الأمريكيّة، وفي مقدّمتها النّفط من منابعه إلى مصابه وخطوط نقله حتّى خارج المنطقة، ومحاصرة العراق([5]). لقد تطلّبت عمليّة الرّقابة الجنوبيّة استمرار تواجد القوّات الجويّة الّتي نشرتها في السّعوديّة خلال عمليّة درع الصّحراء؛ وبالتالي لم يفِ ديك تشيني بالوعد الذي قطعه للملك فهد([6]) بانسحاب القوّات الأمريكيّة من المملكة حالما ينتهي القتال([7]).

([1]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ٢٥٧.

([2]) Andrew Schlossberg, The Military Dimensions of Post-Cold War U.S. Oil Policy: Access to Oil and Consequences for Geostrategy, A thesis submitted for the degree of Bachelor of Arts in Political Science at the University of Pennsylvania, 2011, p. 49.

([3]) طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص ١٨٣.

([4]) Wang, The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order, p. 39.

([5]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص ٨١٧.

([6]) فهد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي آل سعود (١٩٢١ - ٢٠٠٥)، خامس ملوك المملكة العربيّة السعوديّة وأولهم اتخاذاً للقب خادم الحرمين الشريفين. هو الابن التاسع من أبناء الملك عبد العزيز الذكور، حكم المملكة بين عامي ١٩٨٢-١٩٩٥، أصيب بجلطة وحكم أخوه عبد الله البلاد بعده. توفي عام ٢٠٠٥. الكيالي، موسوعة السياسة، ج٤، ص ٦١١.

([7]) كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ٩٥ – ٩٦.

وتدفَّقت القوّاتُ الأجنبيّة إلى المنطقة بشكل لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالميّة الثّانيّة([1])، وقامت دول مجلس التّعاون الخليجي بإعداد ترتيبات متنوّعة لاستضافتها([2])، ولجأت الولايات المتّحدة إلى تخزين الأسلحة والمعدّات في المنطقة لتسهيل تدخّلها العسكريّ([3]). وقد تراوح هذا الوجود بين إعطاء تسهيلات بحريّة لسفن الولايات المتّحدة الأمريكيّة، كما هو الحال بالنّسبة إلى البحرين([4]) وبين تقديم التّسهيلات لتخزين المعدات العسكريّة، وإجراء التّدريبات العسكريّة المشتركة كما هو الحال بالنّسبة إلى عُمان والمملكة العربيّة السّعوديّة([5])؛ فضلاً عن قبول كلّ من الكويت وقطر لتخزين معدات([6])يساوي لواء مدرّع أمريكيّ بكل منها([7]). وقدّمت الإمارات العربيّة المتّحدة تسهيلات للقوّات الأمريكيّة منذ غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ وأجرت العديد من المناورات إلى أن وقّعت في العام ١٩٩٤ على اتّفاقيّة تعاون دفاعي أسّست لتخزين عدد كبير من الأسلحة والعتاد في الفجيرة وفي جبل علي، كما وقّعت البحرين على اتّفاق التّعاون الدّفاعي في ٢٧ تشرين الأوّل عام ١٩٩١، ومنذ عام ١٩٩٥ استضافت البّحرين الأسطول الأمريكي الخامس، أمّا من جهة سلطنة عمان فقد كان تعاونها مع الولايات المتّحدة منذ الثّمانينيات من القرن العشرين([8]).

([1]) مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، ص ١٨٣.
([2]) أحمد، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي- صراع الأهداف والمصالح، ص ١٠٤.

([3]) مجموعة باحثين، الشرق أوسطيّة مخطط أمريكي صهيوني، دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة، ص ٦٨.

([4]) Schlossberg, The Military Dimensions of Post-Cold War U.S. Oil Policy: Access to Oil and Consequences for Geostrategy, p. 47.

([5]) أحمد، السياسات الأمنية في منطقة الحليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٢، ص ١٠٤.

([6]) Schlossberg, The Military Dimensions of Post-Cold War U.S. Oil Policy: Access to Oil and Consequences for Geostrategy, p. 47.

([7]) مجموعة باحثين، الشرق أوسطيّة مخطط أمريكي صهيوني، دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة، ص ٦٨.

([8]) عبد الكريم باسماعيل، السياسة الأمريكيّة في الخليج بعد الحرب الباردة، جدلية النّفط والقوة، دفاتر السياسة والقانون، العدد ٦، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٢، ص ٢٩٥

واحتفظت الولاياتُ المتّحدة الأمريكيّة بقوّةٍ عسكريّةٍ قوامها ٢٦ ألف جندي في منطقة الخليج وما حوله، معها قوّةٌ تفجيريّة تقول شبكة سي إن إن (CNN) إنّها قادرةٌ على تدميرِ "الشّرق الأوسطِ" بحدودهِ الجيوسياسيّةِ لأكثر من ٧٠٠ مرّة([١]). ويبدو أنّ هذا الكلام مبالغٌ فيهِ من قبلِ الـ سي إن إن (CNN)، والغرضُ من هذا التّقدير إثارةُ الرُّعبِ والخوفِ من قبل الولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة و(الـ سي إن إن) لدول المنطقة؛ لكي تخضعَ للنّفوذ الأمريكيّ.

وقد تنوّعَ الوجودُ العسكريّ بالخليجِ بدءاً بالخبراءِ وانتهاءً بالقوّاتِ والتّشكيلاتِ المسلّحةِ بأسلحةِ (الدّمارِ الشاملِ)، وقد صاحبها وجود قوّاتِ حفظِ سلامٍ، وتنوَّعت جنسيّةُ هذه القوّات، إلّا أنّها كانت في غالبيتها تنتمي للولايات المتّحدة الأمريكيّة، ووصل عددها إلى ٦٠٠ ألف جندي، ووصل عدد الدّبابات إلى ٢٣٨٧، وعدد طائرات القتال إلى ١٤٩٧، والطّائرات العموديّة المسلَّحة إلى ١٥٠٨، وستّ حاملات طائرات وبارجتين تولّت قيادتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة. هذا الوجود في منطقة الخليج أدّى إلى إحكام قبضة الدّول الغربيّة عموماً، والولايات المتّحدة الأمريكيّة خصوصاً على منابع النّفط، بحيث لم تَعُدْ دولُ الخليجِ قادرةً على التّحكّم في حجمِ الإنتاج؛ وبالتّالي في أسعار النّفط إلّا بالقدر الذي تسمحُ به هذه الدّول([٢])، وبذلك فإنّها نجحت بحرمان العرب من محاولة التّفكير باستخدام هذا السّلاح ضدّ المصالح الغربيّة.

لقد أدّى الوجود العسكريّ إلى إجهاض أيّ إمكانيّة أو محاولة لبلورة صيغة عربيّة للاستعانة بوجود عسكريّ عربي بديل([٣])، وقد أدّى هذا الوجود إلى انقسامات على السّاحة العربيّة لم تشهدها منذ الخّمسينيات من القرن العشرين، فالدّول الّتي وافقت عليه كانت ١١ دولة في الجامعة العربيّة، والباقي بين ممتنع وغائب عن التّصويت([٤]). وعلى الرّغم من أنّ الجانب البرّيّ من هذا الوجود قد أصبح خفيفاً مع ترتيبات قياديّة وإمداديّة وتخزينيّة بديلة، إلّا أنّ الجانب البحري منه لا يزال كثيفاً ومتكاملاً إلى جانب التّوسّع في تسليح جيوش مجلس التّعاون الخليجيّ، حتّى بدت صفقات التسلح هذه عاملاً مهماً لتعديل ميزان المدفوعات للولايات المتّحدة وبريطانيا

(١) صالح ويوفا، قضايا عالميّة معاصرة، ص ٢٨٠
(٢) مسلّم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، ص ١٩٤-١٩٥-١٩٨- ٢٠٨
(٣) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ٨١٧ - ٨١٨
(٤) مسلّم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، ص ٢٠٦ - ٢٠٧

وفرنسا([1]). ولكن هذا التسلح لم يكن في صالح العرب؛ بل كان في صالح الغرب بالدّرجة الأولى الذي نهب من خلاله أموال النّفط، مع تأكيد على عدم استخدام هذا السّلاح في المنطقة ضدّ العدو الأساسي "إسرائيل"؛ بل على العكس استخدم هذا السلاح ضدّ العرب، فمن خلال ما حدث خلال السّنوات الماضيّة من فوضى في بعض الدّول العربيّة رأينا كيف استخدمت بعض دول الخليج العربيّ سلاحها هذا لإسقاط الأنظمة العربيّة، لقد تحوّلت بعض دول مجلس التّعاون الخليجي بشكل مباشر لأداة غربيّة وتحديداً أمريكيّة في المنطقة تُنفّذ سياساتها على حساب مصالح الأمّة العربيّة بأكملها، والسّبب الرّئيس المحافظة على عرش السّلطة في هذه الدّول.

٢- الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي والمقاومة الوطنيّة

خلق الوجود العسكريّ الأمريكيّ في منطقة الخليج العربيّ أعلى مشاعر الكراهيّة والإحساس بالقهر والرّغبة بالتّحدّي ضدّ الولايات المتّحدة الأمريكية([2])، وخاصّة بين أفراد المجتمع السّعودي. وقد ظهرت مجموعة من الأحداث ردّاً على هذا الوجود في الخليج العربيّ، ففي عامي (١٩٩٥ – ١٩٩٦) اندلعت مجموعة من حوادث العنف السّياسي الدّاخلي في دولة البحرين والمملكة العربيّة السّعوديّة، مثل الهجمة على إحدى منشآت الحرس الوطنيّ في الرّياض، والّتي راح ضحيّتها عدد كبير من الأمريكيين؛ فاتّخذت الدّولتان مجموعة من الإجراءات المضادّة للسّيطرة على الانشقاق، وأعمال العنف الدّاخلي. ولكن دعاة حقوق الإنسان عدّوا أنّ هذه الإجراءات كانت شديدة الصّرامة، واتّهمت الإدارة الأمريكيّة حكومة المملكة العربيّة السّعوديّة بأنّها تنتهك حقوق الإنسان([3]). وكانت حكومة كلينتون مضطرّة لإصدار هذه الاتهامات لتظهر أمام الرّأي العامّ العالميّ بشكل عامّ والأمريكي بشكل خاصّ بأنّها ليست مع هذه التّصرّفات، وإن

([1]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ٨١٧.

([2]) علي، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)، ص ١٤١.

([3]) مجموعة باحثين، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ص ٥٥.

كانت هي من يقوم بدعمها سرّاً فما يهمّها مصالحها بالدّرجة الأولى، وأيّ شيء يتعلّق بحقوق الإنسان هو عبارة عن ستار تنفّذ سياساتها ومصالحها باسمه.

وتزايدت عمليّات المقاومة الوطنيّة على المصالح الأمريكيّة في دول مجلس التعاون الخليجي وخاصّة في المملكة العربيّة السّعوديّة، فالوجود العسكريّ الذي وافقت عليه الأسرة السّعوديّة الحاكمة لم يكن مرحباً به من قبل الشّعب السّعودي. وفي ١٣ تشرين الثّاني عام ١٩٩٥ شنَّ مسلحون هجوماً بالقنابل على مكاتب بعثة التّدريب الأمريكيّة للحرس الوطنيّ السعوديّ أدّى إلى مقتل سبعة أشخاص منهم خمسة أمريكيين، وإلى جرح ٦٠ آخرين، وأعلنت جماعات إسلاميّة سرّيّة عدّة مسؤوليتها عن الهجوم([١])، وقد وجّهت آنذاك الاتّهامات لشبكة([٢]) أسامة بن لادن([٣]). وأخذت الولايات المتّحدة منذئذٍ تسمي هذه المقاومة الرافضة للوجود الأمريكي في الخليج على أنّها "جماعات إرهابيّة"، وأخذت تنسب الأعمال الإرهابيّة جميعها لهذه الشّبكة؛ متجاهلة – أي الولايات المتّحدة– أنّ سياستها وتواجدها في المنطقة هو من يغذّي الإرهاب، وهي من أوجدت هذه الشبكات الإرهابيّة وخاصةً شبكة بن لادن لتحقيق مصالحها من خلالها، ولتبرر مزيداً لتواجدها في المنطقة، ولتصرف النظر عن وجود أي مقاومة داخليّة لتواجدها. في الحقيقة أنّ هذه الحركات المقاومة في بعض دول مجلس التّعاون الخليجي لم يكتب لها النّجاح بالتّخلّص من القوّات الأمريكيّة المتواجدة على أراضيها، ويعود هذا لأسباب عدّة، أهمّها القبضة الأمنيّة المحكمة والمدعومة من الخارج الّتي تتبعها حكومات الخليج في وجه من يخالفها، ويخالف المصالح الأمريكيّة؛ فضلاً عن التّعتيم المتعمّد من وسائل الإعلام الّتي تتكتّم عن الوضع الدّاخلي لدول الخليج. هذه الوسائل الّتي همّهما إظهار أنّ الوضع الدّاخلي على أفضل ما يرام، وكلّ الشّعب راضٍ عن سياسة النّخب الحاكمة.

([١]) مجموعة باحثين، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ص ١١٧.

([2]) Katzman, The Persian Gulf: Issues for U.S. Policy 1999, p. 13.

([٣]) أسامة بن لادن، (١٩٥٧- ٢٠١١) مواطن سعودي الجنسية، يمتلك ثروة هائلة، وهو مؤسس وزعيم تنظيم القاعدة. وهو تنظيم سلفي جهادي مسلح أنشئ في أفغانستان، عام ١٩٨٨. زج ابن لادن بتنظيم القاعدة في حروب ضدّ الاتحاد السوفييتي إبان غزو أفغانستان وحارب أيضاً الولايات المتّحدة حينما غزت العراق وأفغانستان، بقي يقاتل الولايات المتّحدة حتى وفاته عام ٢٠١١.

https://www.encyclopedia.com/people/history/middle-eastern-history-biographies/osama-bin-laden

واستمرّت وتتابعت الأحداث والأعمال الوطنيّة ضدّ المصالح الأمريكيّة في دول مجلس التعاون الخليجي، ففي ٢٥ حزيران ١٩٩٦ فجّر مسلّحون قنبلة في ثكنات مخصّصة للعسكريّين في ميناء الخُبَر السّعودي على ساحل الخليج([1])؛ ممّا أدّى إلى مقتل ١٩ أمريكياً وجرح أكثر من ١٠٠ آخرين([2])، ولتصرف النظر عن هذه المقاومة، وجّهت المملكة العربيّة السّعوديّة الاتهامات ضدّ إيران([3]). وهذا ما أيّده بعض المسؤولين الأمريكيين([4])، ووجِّهت اتّهامات فيما بعد ضدّ بعض الأشخاص المنتسبين لما سمّي "بحزب الله السّعودي"([5])، في حين أنَّ الحكومة الإيرانية نفت هذه الاتّهامات ضدّها وعدّتها غير واقعيّة([6]). وحتّى الآن تتبادل كلٌّ من إيران ودول مجلس التّعاون الخليجي الاتّهامات فيما يتعلّق بالخلايا المسلّحة، هذه السّياسة العدائيّة بين الطّرفين هي نتاج السّياسة الأمريكيّة الّتي تسعى دائماً لزرع بذور الخلاف بينهما، وذلك لتعمّق من تبعية دول الخليج العربيّ لها، ولتسوّغ تواجدها في المنطقة بذريعة حماية مصالحها، ومصالح دول مجلس التّعاون الخليجي.

٣- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على العراق

كان من أهمّ انعكاسات السّياسّة الأمريكيّة النّفطيّة في منطقة الخليج العربيّ للعراق، حيث تحمّلت بلاد الرافدين أعباءً عدّة للسياسة الأمريكيّة، فلقد انتهت حرب الخليج بإخراج صدّام حسين من الكويت، وأبيد قسم كبير من جيشه، وحلّ الخراب ببلده، وضربت بنيته التّحتية([7])، وأزهقت أرواح آلاف المدنيين العراقيين([8])، وأُجْبِر الرّئيس صدّام حسين على تدمير ما دعي

([1]) Katzman, The Persian Gulf: Issues for U.S. Policy 1999, p. 13.
([2]) Indictment of Defendants in the Khobar Towers Bombing, U.S. District Court, Eastern District of Virginia, June 21, 2001.
([3]) مجموعة باحثين، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ص ١١٧.

([4]) Edwards, A Neoclassical Realist Analysis of American Dual Containment Policy in the Persian Gulf 1991-2001, p. 139.
أيضاً - كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ١٦٥ – ١٦٦.
([5]) Indictment of Defendants in the Khobar Towers Bombing, U.S. District Court, Eastern District of Virginia, June 21, 2001.
([6]) Iranian Response to Clinton Letter, undated, early September 1999.
([7]) Mraz, Dual Containment: US Policy in The Persian Gulf and A Recommendation For The Future, p. 6.
([8]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، ص ٩١.

أسلحة الدّمار الشّامل([١]) الّتي يمتلكها([٢]). وبعثت لجان للتفتيش عن هذه الأسلحة([٣])، وحُمّل العراق مسؤولية دفع النّفقات([٤]) من جراء تدميرها، وبذلك فإنّ الحرب لم تنتهِ بانتهاء العمليات العسكريّة، بل تبعتها حرب اقتصاديّة لإنهاك العراق، وتطويعه للدّول الغربيّة وللولايات المتّحدة الأمريكيّة.

لقد واجه النّظام العراقي في السّنوات الأولى بعد الحرب صعوبة في المحافظة على استتباب سلطته، فقد أعادت مجموعات شيعيّة- يُشير البعض إلى أنّها (مدعومة من إيران)- تنظيمَ نفسها في الجنوب، وخرج الإقليم الكردي-المدعوم من الغرب والذي يسعى لاستخدام الأكراد كورقة ضغط لتأمين مصالحه في المنطقة- في الشّمال نهائياً عن سيطرة بغداد([٥])، وهذا الواقع نشهده اليوم بعد التّدخّل الأمريكي في العراق، واحتلاله منذ عام ٢٠٠٣، فالأكراد يسعون للانفصال عن العراق، وتشكيل دولة مدعومة من قبل الغرب في خطوة لتفكيك المنطقة لدويلات عديدة.

ولم تُحرّك قوّات التّحالف ساكناً حين أخمد الرّئيس صدّام انتفاضة الشّيعة الّتي اندلعت في الجنوب([٦])، وانتفاضة الأكراد الّتي نشبت في الشّمال([٧])، واكتفى المجتمع الدّولي وبعد رسالّتين من تركيا وفرنسا بقرار لمجلس الأمن يطالب صدّام بوقف عملياته العسكريّة والسّماح بإدخال

([١]) في الحقيقة بقيت الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفاؤها تدعي وجود ما سُمّي (أسلحة الدمار الشامل) حتى أحتلت العراق في عام ٢٠٠٣ وهذا الشيء ثبت بطلانه بكلام سياسيهم بعد الحرب، فلم يُعثر على شيء من هذا. لقد كان الهدف من هذه الادعاءات التمهيد لاحتلال العراق ونهب ثرواته. وهذا ما سنتكلم عليه بشكل مفصل في الفصلين الثالث والرابع من البحث؟

([٢]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ١١٤.

([٣]) قرار مجلس الأمن ٦٨٧ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩١ – القرار ٧٠٧ تاريخ ١٥ آب ١٩٩١ – قرار مجلس الأمن رقن ١١١٥ تاريخ ٢١ حزيران ١٩٩٧ – قرار مجلس الأمن رقم ١١٣٤ تاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٧ - كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ٧٧- ٧٨.

([٤]) قرار مجلس الأمن رقم ٦٩٩ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٩١.

([٥]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ١١٤ – ١١٥.

([٦]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٩١.

([7]) Mraz, Dual Containment: US Policy in The Persian Gulf and A Recommendation For The Future, p. 6.

المساعدات الإنسانيّة([1])؛ فضلاً عن قرارات للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة تعلن كعادتها عن قلقها وانزعاجها ممّا يحدث في العراق([2])، في حين أنَّ التّقارير الأمريكيّة وكعادتها أيضاً عدّت ذلك انتهاكاً لحقوق الإنسان([3]). وعلى إثر ذلك أُعلن الشّمال والجنوب العراقي منطقتا حظر طيران؛ إذ تراقب طائرات حربيّة أمريكيّة منع تحليق طائرات سلاح الجوّ العراقي – أو ما بقي منه _ في هاتين المنطقتين المحظورتين([4]). وبذلك فإنّ الولايات المتّحدة استغلّت سياسة صدّام تجاه الأكراد في الشّمال والشّيعة في الجنوب، وهي لم تكن منزعجة من ارتكابه المجازر ضدّ هذه المناطق، لاستغلال سياسته هذه من أجل تسويغ سياستها بفرض الحظر الجويّ للأغراض الإنسانيّة، وحماية بعض مكوّنات المجتمع العراقي.

ومع تدفّق اللاجئين العراقيين القاطنين شمال العراق(أكراد العراق) من جرّاء تصرُّفات الرّئيس صدّام حسين باتجاه تركيا، طالبت أنقرة بإقامة منطقة للاجئين فوق الأراضي العراقيّة([5])، وهذا ما كان دافعاً لها لتبدي المزيد من الاهتمام بالمنطقة العربيّة من منطلق الموروث العثماني، ومن منطلق المصالح الاقتصاديّة، ومحاولة إظهار نفسها كلاعب له وزنه في المنطقة، وقامت بغزوات شمال العراق، وطالبت باستعادة منطقة الموصل – كركوك الغنيّة بالنّفط([6]). وهنا اكتفت الحكومة العراقيّة بتوجيه انتقادها للتّصرّفات التّركيّة مطالبة بوقف العمليّات العسكريّة شمال العراق([7]). ما أشبه الأمس باليوم مع اختلاف الزّمان، وبعد مرور ربع قرن ما زالت السّياسة التّركية تجاه جيرانها العرب على هذا الحال ولم تتغيّر.

([1]) قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ تاريخ ٥ نيسان ١٩٩١.

([2]) قرار الأمم المتّحدة رقم ٤٦/ ١٣٤ تاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٩١- قرار رقم ٤٧/ ١٤٥ تاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٩٢ – قرار رقم ٤٨/ ١٤٤ تاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٩٣- قرار رقم ٤٩/ ٢٠٣ تاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٩٤- قرار رقم ٥٠/ ١٩١ تاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٩٥.

([3]) Katzman, The Persian Gulf: Issues for U.S. Policy 1999, p. 7.

([4]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ١١٤.

([5]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ١١١.

([6]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ٨١٩.

([7]) بيان صادر عن وزارة الخارجيّة العراقيّة حول العمليات العسكريّة التركيّة في الشمال العراقي ١٣-٤ – ١٩٩٥.

ولكي تستطيع الولايات المتّحدة وغيرها من الدّول أن تُحصِّل وتسلب ما تريد من أموال النّفط العراقي جاء مجلس الأمن بالقرار ٧٠٥ القاضي بأن يدفع العراق ٣٠% من قيمة صادراته النّفطيّة لقاء التّعويضات المفروضة عليه([١]). وجاء بعدها القرار ٧٠٦ الذي يسمح بشراء منتجات نفطيّة مصدرها العراق لمدة ستّة أشهر لتمويل عمليّات الأمم المتّحدة هناك([٢]). لتتابع بعدها الدّول الغربيّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة سرقة المزيد من أموال العراق بقرار آخر لمجلس الأمن يقرّر فيه حجم مبيعات النّفط العراقي بـ ١,٦ بليون دولار، والإفراج عن الأموال المجمَّدة لتلبية الاحتياجات الأساسيّة([٣])، ليحدّد فيما بعد حجم المبيعات النّفطيّة بـ بليون واحد كلّ تسعين يوماً، وكلّ ذلك تحت مُسمّى الأغراض الإنسانيّة. وسُمح لتركيا بأن تستورد ما يكفيها من النّفط([٤])، وهو ما عُرف فيما بعد ببرنامج النّفط مقابل الغذاء الذي رُفض من قبل العراق بدايةً، إلّا أنّ تصاعد الضّغوط الأمريكيّة تجاهه، وعدم قدرة الرّئيس صدّام حسين فعل شيء لإنهائها([٥]) أجبرته على قبول هذا البرنامج الذي سمح للعراق بتصدير نفط بقيمة ملياري دولار تتصاعد بشكل متوالٍ حتّى ٥,٢ مليار دولار([٦]). وقام بتوقيع مذّكرة التفاهم في شهر أيار من عام ١٩٩٦ الّتي تحدّد الإجراءات الّلازمة لتطبيق هذا البرنامج([٧])، وبذلك بدأ العراق بتصدير نفطه مرّة ثانية([٨])، ولكن تحت إشراف المجتمع الدّولي الذي أخذ يتحكّم بالنّفط وأمواله بحسب مصالحه، وبذلك فإنّ هذا البرنامج كان أداة للّسلب والنّهب بطريقة شرعيّة.

([١]) قرار مجلس الأمن رقم ٧٠٥ تاريخ ١٥ آب ١٩٩١.

([٢]) قرار مجلس الأمن ٧٠٦ تاريخ١٥ آب ١٩٩١.

([٣]) قرار مجلس الأمن ٧١٢ تاريخ ١٩ أيلول ١٩٩١ ، قرار مجلس الأمن ٧٧٨ تاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٩٢.

([٤]) قرار مجلس الأمن ٩٨٦ تاريخ ١٤ نيسان ١٩٩٥.

([5]) Roland Dannreuther, The Middle East in Transition, Defence Studies, 6, 1995, p. 83.

([٦]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ١١٤ – ١١٥.

([٧]) قرار مجلس الأمن رقم ١١١١ تاريخ ٩ حزيران ١٩٩٧ - قرار مجلس الأمن رقم ١١٢٩ تاريخ ١٢ أيلول ١٩٩٧ – قرار مجلس الأمن رقم ١١٤٣ تاريخ ٤ كانون الأول ١٩٩٧ – القرار رقم ١١٥٨ تاريخ ٢٥ آذار ١٩٩٨ – قرار مجلس الأمن ١٢٤٢ تاريخ ٢١ أيار ١٩٩٩.

([٨]) توبي شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ترجمة دينا الملاّح، العبيكان، المملكة العربيّة السعوديّة، ط١، ٢٠١٠، ص ١٤٠

ويقوم هذا البرنامج على أساس أنّ سعر النّفط لا يذهب للحكومة العراقيّة؛ وإنّما لحساب خاصّ بعد أن يقتطع منه قيمة تعويضات حرب الخليج، ومن ثمَّ حصّة لعمليّات الأمم المتّحدة داخل العراق، والباقي تستطيع الحكومة العراقيّة شراء الحاجات الضّروريّة الّتي يوافق عليها مجلس الأمن([1]). وقد بُدِئ بتنفيذ البرنامج في نهاية عام ١٩٩٦ بعد أن اتّفقت الأمم المتّحدة وحكومة العراق على تفاصيل تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وقد خُفّف الحدُّ الأقصى لمبيعات النّفط خلال عام ١٩٩٨، ورُفع في نهاية الأمر في عام ١٩٩٩؛ مما مكَّن البرنامج من الانتقال من التّركيز في توفير الغذاء والدّواء إلى إصلاح الهياكل الأساسيّة بما فيها هياكل الصّناعة النّفطية([2]). وجاء قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ عام ١٩٩٩ والذي نصّ على السّماح للعراق بأيّ كميّة من النّفط يمكن تصديرها في إطار البرنامج، وفتح المجال لزيادة التّصدير من خلال إدخال معدّات جديدة وإشراك شركات أجنبية([3]). لقد سُرق نفط العراق وأمواله لأجل الإنسانيّة ومسمّياتها الزّائفة، وتحوّل مجلس الأمن إلى مُشرِّع قانوني للولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها لنهب العراق.

وعلى الرّغم من أنّ الحرب والتّمرّد والعقوبات النّفطيّة الدّوليّة قد أضعفت نظام الرّئيس صدّام حسين إلّا أنّه تمكّن من البقاء، واستطاعت الحكومة العراقيّة السّيطرة على الأزمة الاقتصاديّة بكفاية، فسمحت بتعويم العملة العراقيّة، وأسّست سوقاً حرّة للبضائع، وأنشأت نظام حصص فاعل وفرّ للسّكّان نحو ٥٠% من حاجاتهم الغذائيّة. لقد تمكَّن العراق من المحافظة على مستوى معيشة متدنٍ ولكن مقبول، عن طريق بيع نحو ٥٠ ألف برميل من النّفط إلى الأردن، وإنتاج بعض المنتجات المحليّة، وتهريب السّلع الأساسيّة عبر الأردن وتركيا وإيران([4])

([1]) القرار ١٢٨١ تاريخ ١٠ كانون الأول ١٩٩٩.

([2]) قرار مجلس الأمن رقم ١١٥٣ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٨ - قرار مجلس الأمن رقم ١١٧٥ تاريخ ١٩ حزيران ١٩٩٨.

([3]) قرار مجلس الأمن رقم ١٢١٠ تاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٨ - قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ تاريخ ١٧ كانون الأوّل ١٩٩٩- قرار مجلس الأمن ١٢٩٣ تاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٠- قرار مجلس الأمن ١٣٠٢ تاريخ ٨ حزيران ٢٠٠٠- قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ تاريخ ٥ كانون الأول ٢٠٠٠- قرار مجلس الأمن ١٢٦٦ تاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٩٩ – القرار ١٢٧٥ تاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٩ – القرار ١٢٨٠ تاريخ ٣ كانون الأول ١٩٩٩.

([4]) أحمد، السياسات الأمنية في منطقة الخليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٢، ص ١٠٦.

من خلال علاقات تجاريّة محدودة مع هذه الدّول([١])، وقد قامت علاقات تجاريّة بين العراق وعدد من دول الجوار منها المملكة السّعوديّة وسوريا ضمن ما عُرف ببرنامج الأمم المتّحدة "النّفط مقابل الغذاء"([٢]).

أحدثت العقوبات الدّولية ضدّ العراق انقسامات داخل أعضاء مجلس الأمن([٣])، وقد رأت فرنسا ضرورة تخفيف هذه العقوبات عن العراق([٤])، وشاركها الرّأي كلّ من روسيا والصّين. وقد اتّهمت فرنسا من قبل الولايات المتّحدة بأنّها تحاول إعادة علاقاتها مع العراق لاسترداد ديونها، فكان الرّد الفرنسي بأنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تحاول حماية دول مجلس التّعاون على حساب العراق([٥]). وكان الرّأي البريطاني مطابقاً للرّأي الأمريكي بشأن عدم تخفيف العقوبات([٦]).

من جانبها أيضاً عبّرت كلّ من مصر وتركيا عن مطالب ملحّة لتخفيف العقوبات على العراق، وأعادت قطر علاقاتها الدّبلوماسيّة مع بغداد، في حين عبّرت كل من عُمان والبحرين عن أهميّة عدم المساس بوحدة أراضي العراق، وعن الحاجة لإعادته إلى مكانه في محيط السّياسة العربيّة([٧]). ولكن رغم ذلك كلّه بقي حال العراق على هذا الشّكل مع أخذ وردّ وقلاقل بينه وبين الولايات المتّحدة ومن يمشي في صفّها على خلفية لجان التّفيش الدّوليّة حتّى العام ٢٠٠٣ مع بدء الحرب الأمريكيّة – البريطانيّة عليه، والإطاحة بالرّئيس صدّام حسين وتدمير ما بقي من البلاد، وهذا ما سيتمّ بحثه في الفصل الثالث.

([1]) Mraz, Dual Containment: US Policy in The Persian Gulf and A Recommendation For The Future, p. 22.
([2]) Katzman, The Persian Gulf: Issues for U.S. Policy 1999, p. 5.

([3]) Edwards, A Neoclassical Realist Analysis of American Dual Containment Policy in the Persian Gulf 1991-2001, p. 122- 123.
([4]) Katzman, The Persian Gulf: Issues for U.S. Policy 1999, p. 4. -- أيضاً- Mraz, Dual Containment: US Policy in The Persian Gulf and A Recommendation For The Future, p. 21.

([٥]) مجموعة باحثين، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ص ٨٣.

([6]) Dannreuther, The Middle East in Transition, p. 81.
([٧]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٧٥ ــ ١٧٦.

٤- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على إيران

إنَّ المبدأ الأمريكيّ القائم على استبعاد إيران من أيّة ترتيبات إقليميّة في منطقة الخليج العربيّ، ورفض مشاركتها أيضاً في أيّة محاولات أو جهود لصياغة معادلة الأمن الإقليمي([١])، قد أدّى إلى توتّر مستمرّ في العلاقات بينها وبين الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وهذا ما دفعها لتطوير ترسانتها الدّفاعيّة لدرجة أوصلتها إلى حدّ التّهديد بإغلاق مضيق هرمز، وهزِّ الاستقرار الإقليمي، وإثارة المزيد من المخاوف لدى دول مجلس التّعاون الخليجيّ([٢]). وهذا ما استغلّته الولايات المتّحدة الأمريكيّة لزيادة تواجدها في المنطقة الخليجيّة، وتعميق تبعية دول مجلس التّعاون الخليجي لها.

لقد كانت السّياسة الأمريكيّة وما حملته من مقاطعة وعقوبات ضدّ إيران سبباً في إعاقة الاستثمارات الأجنبيّة في إيران([٣])، وهذا ما دفعها لبذل الجهود لجذب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تطوير بنيتها النّفطيّة، وتحقيق فائدة اقتصاديّة من احتياطاتها، وأقامت السّلطات لهذه الغاية مؤتمراً في طهران في تشرين الثّاني عام ١٩٩٥، حيث قدّم فيه المسؤولون في شركة النّفط الوطنيّة الإيرانيّة تفاصيل تقنيّة حول تلك المشروعات لممثّلي الشّركات الأجنبيّة، وفي أواخر عام ١٩٩٧ بدأت هذه الشّركات بالمشاركة في مشاريع الاستكشاف والتّطوير([٤]).

ومن جانب آخر، فقد أعاقت العقوبات الأمريكيّة على إيران ومقاطعتها المساعي العالميّة لتطوير مصادر الطّاقة في حوض بحر قزوين؛ لأنّ بحر قزوين هو بحر داخلي، ويجب بالتّالي أن يتمّ تصدير النّفط والغاز الطّبيعي عبر خطوط أنابيب أو يُنقل إلى موانئ تطلّ على مياه دوليّة. وهناك خيارات عدّة للخطوط، منها خطّ نقل الأنابيب القديم –الذي يعود إلى المرحلة

([١]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشّرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٧٤.

([٢]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٧٦.

([٣]) كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ١٦٧ – ١٦٨.

([٤]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٥٥.

السّوفييتية– في نقل النّفط والغاز إلى روسيا، ومن ثمّ إلى أوروبا الشّرقيّة، أو استخدام خطّ ينقل النّفط إلى موانئ البحر الأسود. إلّا أنّ العديد من شركات النّفط تفضّل خطّ أنابيب يمرّ عبر إيران إلى الخليج العربيّ حيث تكثر منشآت تصدير النّفط، وهو مسار أقصر بكثير من أيّة بدائل أخرى، ويتجنّب المرور بالمضائق التّركيّة الضّيّقة شديدة الازدحام الّتي تربط البحر الأسود بالبحر المتوسّط، إلا أنّه لا أحد يرغب في بناء خطّ أنابيب يمر عبر إيران، لا سيّما بوجود تهديد بفرض عقوبات اقتصاديّة أمريكيّة عليها([1]). ولا ترغب الولايات المتّحدة في هذا الخطّ؛ لأنّه يجعل نفط حوض قزوين ودول هذا الحوض أداة بيد السّلطات في إيران، وبالتّالي يشكّل هذا ضربة لواشنطن وحلفائها في السّياسة النّفطيّة العالميّة.

لقد أحدثت العقوبات الأمريكيّة تجاه إيران شرخاً في العلاقات بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها الأوروبيين الذين أرادوا تبنّي نهجاً أكثر إيجابيّة تجاه طهران([2])، وقد نجحت إيران في تطوير علاقات تجاريّة واقتصاديّة وثيقة مع كلّ من فرنسا وألمانيا واليابان([3]) الذين تجاهلوا المطالب الأمريكيّة بعدم التّعامل معها. وقد غزا النّفط الإيراني غالبيّة الدّول الأوروبيّة الصّناعيّة واليابان في فترة التّسعينيات من القرن العشرين([4]).

وكانت فرنسا قد أعادت علاقاتها الدّبلوماسيّة مع طهران في أواخر عام ١٩٨٨ بعد انتهاء الحرب العراقيّة – الإيرانيّة. وبعد استئناف العلاقات الدّبلوماسيّة بين باريس وطهران سرعان ما جدّدت مجموعة توتال(Total) الفرنسيّة للنّفط علاقاتها التّجاريّة مع إيران، فقامت بشراء النّفط الخام منها بانتظام، وباعتها الوقود وزيوت المحرّكات. وفي تموّز عام ١٩٩٥ دخلت فرنسا مجال النّفط الإيراني عندما وقّعت توتال(Total) وشركة بتروناس (Petronas) الماليزية عقداً لتطوير حقلين في إيران، وكانتا أوّل المتعاقدين منذ قيام الثّورة الإسلاميّة. وفي نهاية عام ١٩٩٨ بدا أنّ إغراءات قطاع النّفط في إيران أكبر ممّا هو متوقّع؛ لأنّ عملاق النّفط الفرنسي

([1]) كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ١٦٨ – ١٦٩.

([2]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٩٩ – ١٠٠- ١٠٥ – ١٠٦.

([3]) عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدّولة، ص ١٠٠.

([4]) مجموعة باحثين، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ص ٥٥.

توتال كان قد حقّق اختراقاً مهمّاً في الجدال طويل الأجل المتعلّق بحقّه في التّعويض لمصادرة موجوداته وتأميمها في اتّحاد النّفط الإيراني أيّام الشاه في السنوات الّتي تلت الثّورة([1])، لتتوّج العلاقات بين الطّرفين بزيارة الرّئيس محمد خاتمي لفرنسا في تشرين الأوّل عام ١٩٩٩ وتعدّ الأولى لرئيس إيراني لفرنسا منذ قيام الثّورة([2]).

ومن جانبها دعت ألمانيا لإقامة علاقات مع إيران بعد قدوم الرّئيس محمد خاتمي عام ١٩٩٧، وخلال التّسعينيات كانت التّجارة الألمانيّة مع إيران تشكّل ما بين ٢٥ – ٥٠% من حجم التّجارة الأوروبيّة الإجمالي مع ذلك البلد. ويلاحظ أنّ العلاقات ما بين ألمانيا وإيران أدّت لموجة من الغضب في واشنطن وحليفتها "إسرائيل"، كما اتّخذت إيطاليا أحد الشّركاء التّجاريين الآخرين أيضاً موقفاً مشابهاً يختلف عن نهج واشنطن المتشدّد، فقام رئيس الوزراء الإيطالي في عام ١٩٩٨ بزيارة طهران، والتقى الرّئيس محمد خاتمي([3])، ليبادر خاتمي بزيارةٍ إيطاليا في آذار عام ١٩٩٩([4]).

وكانت العلاقات التّجارية أيضاً مع بريطانيا حاضرة([5])، فقد حاول وزير الخارجيّة البريطاني السّابق روبن كوك(Robert Cook)([6]) طويلاً– قبل أن تطفو القضيّة النوويّة الإيرانيّة إلى السّطح– إيجاد أرضيّة أمريكيّة – أوروبيّة مشتركة نحو إيران عام ١٩٩٨ ولكنّه فشل. وفي حين أنهت الدنّمارك –الّتي ليس لها مصالح اقتصادية مع إيران–، علاقاتها معها ، وأقامت حواراً مع المنشقّين الإيرانيين([7]) –حركة مجاهدي خلق–، كان لليابان سياسة مغايرة

([1]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٥٧- ١٠٣- ١٠٤- ١٠٥.

([2]) Katzman, , The Persian Gulf: Issues for U.S. Policy 1999, p. 9

([3]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٠٤ - ١٠٥.

([4]) Katzman, The Persian Gulf: Issues for U.S. Policy 1999, p. 9.

([5]) مجموعة باحثين، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ص ٥٥

([6]) روبن كوك (Robert Finlayson Cook ١٩٤٦-٢٠٠٥)، وزير خارجيّة المملكة المتّحدة الأسبق. عارض الحرب على العراق، واستقال بسببها من حكومة توني بلير. عرف بمناصرته للقضايا العربيّة وخصوصاً قضيّة فلسطين. توفي عندما كان يمارس رياضة المشي في منطقة جبليّة بعد تعرضه لوعكة صحيّة.

https://www.britannica.com/biography/Robin-Cook-27-3-2018

([7]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٨٣- ٩٩ – ١٠٠- ١٠٤- ١٠٥ – ١٠٦.

للسّياسة الدّنماركيّة المتوازية مع السّياسيّة الأمريكيّة، ورفضت عزل إيران اقتصادياً؛ لأنّ ذلك معناه فقدان سوق واسعة لاستيعاب الصّادرات اليابانيّة الكبيرة. وعلى السّاحة العربيّة أعادت كلّ من الكويت والسّعوديّة فتح قنوات دبلوماسيّة مع إيران لموازنة التّهديد العراقيّ([1])، وبذلك فإنّ إيران ورغم السّياسة الأمريكيّة الصّارمة تجاهها بقيت تؤدي بطريقة أو بأخرى – بسبب الحاجة للنّفط الإيرانيّ– دوراً على السّاحة العالميّة، وهذا ما أدّى لتوتّرات سياسيّة بين واشنطن وحلفائها، ممن لم يتمكنوا من تجاهل مصالحهم الاقتصاديّة أمام رغبات الولايات المتّحدة الأمريكيّة وسياستها.

خامساً– السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها السياسيّة عالميّاً وإقليميّاً وعربيّاً:

١– السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها السياسيّة عالميّاً.

لم تكن انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على منطقة الخليج فحسب؛ بل كان لها انعكاساتها على دول العالم كافّة، فقد نجحتْ الولاياتُ المتّحدة الأمريكيّة بعد حرب الخليج الثّانيّة في مواجهة البلدان الصّناعيّة المنافسة لها، من خلال إعادةِ تأكيدِ السّيطرة المطلقةِ على المصادرِ النّفطيّة في منطقةِ الخليجِ العربيّ، ونجحتْ في فرض هيمنتها على المعسكرِ الصّناعيِّ الغربيِّ([2])، وتمكّنت من وضع اليابانِ تحتَ ضغطِ الحاجاتِ النّفطيّة الّتي تتحكَّمُ بها، والّتي يمكنُ أنْ تكونَ سلاحاً فاعلاً في حربها الاقتصاديّةِ المريرةِ معها([3]). ولقد عبّر وزير الدّفاع الفرنسي جان بيير شيفنمان(Jean-Pierre Chevènement)([4]) خلال حرب الخليج الثّانيّة عن ذلك

([1]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٧٥ – ١٧٦.

([2]) البكوش، الخليج بين الهيمنة والارتزاق، ص ٢٠٨.
([3]) صالح ويوفا، قضايا عالميّة معاصرة، ص ٢٨٠.
([4]) جان بيير شيفنمان، (١٩٣٩ - ....) سياسي فرنسي، مؤسس الحركة الجمهورية الفرنسيّة عام ٢٠٠٢، شغل منصب رئيس بلدية بلفور، وانتخب عضواً في مجلس الشيوخ عن إقليم بلفور عام ٢٠٠٨، استلم وزارة=

بقوله: " لقد استغلّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة انهيار الاتّحاد السّوفييتي، وأصبحت السّيدة الوحيدة لمنطقة "الشّرق الأوسط" وللنّفط قبل كلّ شيء، وسوف تستعمل سعر برميل النّفط كأداة حاسمة وأخيرة لفرض الطّاعة على الآخرين، وتدعيم إمبراطوريتها"([1]). وبذلك فإنّ السّيطرة الأمريكيّة المطلقة على النّفط مكّنها من التّحكّم ليس فقط في دول الخليج العربيّ؛ بل في الدّول الصّناعيّة الكبرى مستغلّة حاجتها لهذه المادّة لتشغيل عجلتها الصّناعيّة .

لقد رأت الولاياتُ المتّحدة الأمريكيّة أنّ التّكتّلين الاقتصاديّين الصّاعدين في العالم، وهما الاتّحاد الأوروبي بزعامة ألمانيا وفرنسا ومجموعة دول شرق آسيا وجنوبها بزعامة اليابان، يمكنهما منافستها على السّاحة الدّوليّة من خلال تبنِّي كلٍّ منهما سياسات عالميّة موّحدة، ومن خلال قدرتهما الكبيرة على غزو الأسواق الدّوليّة، وحتّى قدرة الطّرفين معاً على توجيه ضربةٍ قاضيةٍ لمكانةِ الدّولار في السّوقِ العالميّةِ عن طريق تبنِّي العملةِ الأوروبيّةِ الموَّحدةِ اليورو(Euro) في أوروبا على الأقلّ، والينّ الياباني في دول شرق آسيا وجنوبها. وهنا رأت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنّه عليها المسارعة للحفاظ على الوضع الدّوليّ بعد الانسحاب الخجول للاتّحاد السّوفييتي من المسرح الدّوليّ. من هنا جاءت فكرة السّيطرة على منابع النّفط في الخليج العربيّ عَصَبِ الحياةِ الاقتصاديّةِ، ولمعرفتها الأكيدة بأنّ ذلك سيمكّنها من التّعامل مع التّكتّلاتِ الاقتصاديّةِ الدّوليّة مِن موقعِ القوّةِ، فالاتّحاد الأوروبيُّ كان يستوردُ آنذاك ٦٠% من حاجاتهِ النّفطيّة من المنطقة، واليابان تستورد ٩٠%. وبناءً عليه غدت مسألة التّواجد العسكريّ الأمريكيِّ في المنطقة هدفاً مُلِحّاً؛ بل استراتيجيّة قائمة بحدِّ ذاتها([2]). ولكي تجني الولايات المتّحدة الأمريكيّة ثمار سياستها لوحدها فقد أشركت الاتّحاد الأوروبي بصفة مراقب، فهي لم تعد تقبل بالشراكة في إدارة المصالح بالمنطقة، وخاصّة إذا كانت هذه الشّراكة تمسُّ مكانتها أو تقلل

=الدّفاع بين عامي (١٩٨٨- ١٩٩١) عندما استقال بسبب معارضته لحرب الخليج، أصبح وزيراً للداخلية بين عامي (١٩٩٨- ٢٠٠٠)، كان مرشحاً لانتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٢.
https://www.universalis.fr/encyclopedie/jean-pierre-chevenement/

([1]) جان بير شيفنان، حرب الخليج دفعتني للاستقالة، ترجمة أحمد عبد الكريم، دار الأهلي، دمشق، ١٩٩٢، ص ٢٨.

([2]) صالح ويوفا، قضايا عالميّة معاصرة، ص ٢٧٩ – ٢٨٠.

من مكاسبها الاقتصاديّة، أو من حجم هيمنتها على مصادر الطّاقة في "الشّرق الأوسط"([١]). لقد وصلت انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة وحربها في الخليج عام ١٩٩١، إلى تركيا الّتي خشيت على وحدتها من تفتت العراق، وقيام دولة كرديّة في شماله، فبدأت غاراتها على شمالي العراق بدعوى مطاردة حزب العمال الكردستاني([٢])، وأخذت تهدّد بالقيام بعمل عسكري ضدّ سورية بذريعة دعمها لهذا الحزب، مُصرّة على عَدِّ لواء الإسكندرون أرضاً تركية لا يجوز لسورية المطالبة به([٣]). وهذا ما لم تقبل به سورية. وبذلك فإنّ العالم بشكل عام والمنطقة العربيّة بشكل خاص كان لهما نصيب من انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على منطقة الخليج العربيّ، ولكن كيف بدت الانعكاسات على السّاحة العربيّة بشكل عامّ؟

٢- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها السياسيّة إقليمياً وعربيّاً:

أ- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة وواقع الأنظمة العربيّة.

كانت انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة واضحة على السّاحة العربيّة في الحالة الّتي بدت عليها عقب انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثّانيّة، فلقد هددّت حرب الخليج العرب على المستويين الرّسمي والشّعبي، وأضافت عوامل سلبيّة ضاغطة عليه، وتصدّع هذا الواقع، وبرز تصدّعه في غياب مفهوم الأمن العربيّ، وتراجع تأثير النّفط العربيّ في العمليّة السلميّة، وانحسر دور الجامعة العربيّة، وبرزت الأولويات الأمنيّة القطريّة على حساب القضيّة المركزيّة المتراجعة؛ أيّ أصبح كلُّ قطر يهتمُّ بترتيب أموره الداخليّة والخارجيّة على حدة مع المضي في عمليّة التّسوية الاستسلاميّة، وتفاقم النّزاعات الإقليميّة والأهليّة([٤]). لقد تلاشى أي دور للدول

([١]) حازم محمد عطوة زغرب، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليميّة والدّوليّة، رسالة ماجستير، إشراف، رياض محمود الأسطل، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١١، ص ١٠١.

([٢]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١١٢ ــ ١٣٥.

([٣]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ٨١٩.

([٤]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ٨٧٢- ٨٧٣.

العربيّة بعد حرب الخليج الثّانيّة بصورة عامّة، وأصبحت عاجزة عن أداء دورها، ولم يقتصر الانهيار على الجانب العسكريّ من هذه البنيّة؛ وإنّما امتدّ فعل الانهيار إلى الجوانب المختلفة الأخرى للأمن، ومنها الجوانب السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة([1]). لقد تحوّل الواقع العربيّ إلى واقع يرثى له في ظلّ المتغيّرات الحاصلة، والّتي أُستغلّت من قبل الغرب وخاصّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتعميق سيطرتها وتحكّمها بالعرب وقضايا العرب، في وقت أصبح العرب فيه لا حول لهم ولا قوّة تحكمهم المصالح الشّخصيّة.

إنّ غياب الاستراتيجيّة العربيّة الموحدة من ناحية، وميل كلّ دولة نحو صناعة عمق استراتيجي لقوتّها من ناحية ثانيّة، أدّى إلى تقسيم العمق العربيّ إلى وحدات إقليميّة أصغر، تحاول من خلاله القوى العربيّة زيادة مكاسبها بتنمية عمليّات التّقلّص في العمق الدّفاعي للدّول العربيّة الأخرى. وقد ساعد هذا على توفير المناخ المناسب لقوى غير عربية مجاورة تعتمد على النّموذج الإسلاميّ – تركيا وإيران – في تنمية عمقها على حساب تناقص وتقلّص النّموذج العربيّ([2]). وأصيبت جامعة الدّول العربيّة وغيرها من المنظّمات الإقليميّة بحالة من التبعية المفرطة([3])، وازداد نفوذ الأنظمة النّفطيّة الأكثر ارتباطاً بالولايات المتّحدة الأمريكيّة من خلال استخدامها لعائدات النّفط في بناء هذا النفوذ وتوسيعه، حيث تصاعد دورها في إدارة شؤون الوطن العربيّ؛ وبالتّالي أصبحت تبعية الأنظمة التّقدمية مزدوجة، إحداها للخارج مباشرة، والأخرى لدولة نفطية هي نفسها تابعة لقوّة خارجيّة([4]). لقد بدأ العرب بعد حرب الخليج الثّانيّة مرحلة جديدةً، أصبح فيها سلاحهم يوجّه ضدّ بعضهم بعضاً، والسبب في ذلك النّفط. يقول

([1]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١١٢ – ١١٣.

([2]) فتحي محمد مصيلحى، خريطة القوى السياسيّة وتخطيط الامن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربيّة، الناشر المؤلف، ط١، ١٩٩٢، ص ١٦٠.

([3]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ٨٧٢ – ٨٧٣ – ١٢٠١.

([4]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ١١٩.

التميمي واصفاً حرب الخليج الثّانيّة: " حرب اختلط فيها ماء العرب بنفط العرب بدم العرب.. في خليج العرب"([١]).

لقد أدّت حرب الخليج إلى ترجيح كفّة التّقدم التّقني والعسكريّ في المنطقة لصالح "إسرائيل"، بما تملكه من ترسانة هائلة تحتوي على ضروب أسلحة الدّمار الشّامل كافّةً، والتّسلّح المتطوّر، كما أدّى تدمير العراق إلى صعود إيران وتزايد تأثيرها– وكذلك تركيا وباكستان – في ترتيبات الخليج الأمنيّة([٢]). وأصبح بذلك سيرُ الأمور جميعها في المنطقة بشكل عامّ والخليج بشكل خاصّ تحكمه علاقة هذه الأطراف بعضها ببعض من ناحيّة، ومع الولايات المتّحدة الأمريكيّة من ناحيّة أخرى.

لقد كانت التّداعيات الاقتصاديّة كبيرة على العرب من جرّاء حرب الخليج الثّانيّة، حيث بلغت خسائر الوطن العربيّ ٩٧ مليار دولار أسفر عنها انخفاض معدّل النّموّ الاقتصادي عقب الغزو، كما أنّ نسبة كبيرة من حجم العجز البالغ ٢٣ مليار دولار لدى الدّول العربيّة، قد نجم عن عودة مئات الآلاف من العمال إلى بلادهم في أثناء الأزمة([٣]). لقد تحمّلت البلاد العربيّة وخاصّة الأراضي الفلسطينيّة والأردن الجزء الأكبر من الخسائر؛ إذ إنّ وقف المساعدات عنها نتيجة السّياسات الاقتصاديّة الخليجيّة من جرّاء الحرب، أدّى لانكماش اقتصاد هذه الدّول، وكبّدها خسائر سنويّة لا سيمّا مع عودة عدد من العّمال الى بلدانهم، وهذا ما أدّى لتوقف التّحويلات الماليّة الّتي كانوا يحولونها لبلدانهم. وبدّدت حرب الخليج الأمل في أن تكون دول الخليج ومصر

([١]) محمد تيسير التميمي، حرب الخليج بين الأسباب والنتائج، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ١٩٩٣، ص ١٦٨.

([٢]) وليد خضوري، صناعة النّفط في الخليج- تحديات وتهديدات – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، ط١، أبو ظبي ١٩٩٧، ص ٨٧.

([٣]) النتائج الاقتصاديّة لحرب تحرير الكويت على الصعيدين العربي والخليجي، موسوعة مقاتل.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/sec06.doc_cvt.htm

وسورية من خلال إعلان دمشق([١]) كتلة تقود العالم العربيّ، وغيرت الدّول الخليجيّة وجهة نظرها تجاه ذلك الإعلان بعد أن تمّ تخفيض رأس مال الصّندوق الخليجي الذي أُسِّس لمعاونة العالم العربيّ من ١٥ مليار دولار إلى ١٠ مليارات دولار([٢]). ومن ناحية أخرى لقد تأثرت الدّول المؤيّدة للغزو العراقي للكويت بالدّرجة الثّانيّة اقتصاديّاً بعد العراق، فمن ناحيّة تأثرت نتيجة طرد عمّالها من دول الخليج؛ وبالتالي حرمانها من تحويلاتهم الماليّة، ومن ناحية أخرى تأثّرت بارتفاع أسعار السّلع على أثر الحرب، أو بحرمانها ممّا كانت تحصل عليه من مساعدات من العراق أو دول الخليج العربيّة، أو من جهات أجنبيّة عدَّت حرمان هذه الدّول من المساعدات وسيلة لعقاب تلك الدّول على مواقفها. وفي مقدّمة هذه الدّول **فلسطين** الّتي كانت عمالتها تُشكّل نسبة كبيرة في دول الخليج العربيّ، فقد تعرّض الآلاف لتهجير قسري من الخليج، وحرمان القيادة الفلسطينيّة من وسائل دعمها وصمودها. وتعرّض الاقتصاد **الأردني** لمخاطر عدّة نتيجة الأزمة، كان أوّلها ما تحمّله من ضغوط نتيجة عبور مئات الآلاف من المهاجرين من الكويت والعراق عبر أراضي الأردن، وعدم تلقّي الأردن لمعونات كافيّة من الدّول العربيّة والمنظّمات العالميّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة لمواجهة هذه الضّغوط، وكان الخطر الثّاني ناتجاً عن إيقاف تزويد الأردن بالنّفط مع مطالبته بالالتزام بالمقاطعة الاقتصاديّة للعراق الذي كان يعتمد عليه في الحصول على الكثير من احتياجاته، كذلك استخدمت الولايات المتّحدة مساعداتها الاقتصاديّة للأردن كوسيلة للضّغط على الإرادة السّياسيّة([٣]).

([١]) وثيقة وقعت في ٦ آذار ١٩٩١ بين كل من الجمهورية العربية السورية، وجمهورية مصر العربيّة، ودول مجلس التعاون الخليجي الست، وقد نصت هذه الوثيقة على التعاون بين هذه الدّول في المجالات كافّة.

نص وثيقة إعلان دمشق – موسوعة مقاتل.

http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Molhak/MalahekDem/AMalahekDemashk2_1-1.htm_cvt.htm

([٢]) النتائج الاقتصاديّة لحرب تحرير الكويت على الصعيدين العربي والخليجي، موسوعة مقاتل، الإنترنت.

([٣]) طلعت أحمد مسلم، حرب الخليج والأمن القومي، دار الملتقى للنشر، قبرص، ط١، ١٩٩٢، ص ٨٥.

كما تعرّض الشّعب اليمنيّ لضغط اقتصاديّ شديد؛ نتيجة للإبعاد القسريّ لأكثر من مليون يمني كانوا يعملون في المملكة ودول الخليج، وكان هؤلاء يمثّلون مورداً للاقتصاد اليمني بما كانوا يقدمونه من تحويلات ماليّة، كما كانوا يخفّفون من احتياجات الاقتصاد اليمنيّ لإيجاد فرص العمل. واستخدمت كذلك المساعدات الاقتصاديّة لكلّ من السّودان وتونس كوسيلة للضّغط السّياسي على كلا الدّولتين للتّأثير في موقفهما من الأزمة، ثمّ لمعاقبتهما على الموقف الذي اتّخذه كلّ منهما إزاء الأزمة. وتأثّرت باقي الدّول العربيّة اقتصاديّاً نتيجة لارتفاع الأسعار، وتأثّرت حركة السّياحة والتّجارة في المنطقة، وبقدر اعتمادها على تحويلات العاملين بالخارج، وحجم العمالة العائدة، ورغم أنّ الأزمة أدّت إلى إسقاط الكثير من ديون مصر إلّا أنّ الشّائع أنّ خسائرها الاقتصاديّة من الأزمة كانت أكبر بكثير ممّا أسقط من ديون كانت عليها. ولا شكّ في أنّ خسائر مصر نتيجة لتقلّص فرص عمل المصريين في العراق والكويت أساساً، ثمّ باقي دول الخليج كبيرة، سواء كان ذلك فيما يتعلّق بما كان هؤلاء يقومون بتحويله من العملة الصّعبة، والأهمّ من ذلك متطلبات إيجاد فرص عمل للعائدين([1])؛ ما أثارت العديد من المشاكل لدى مصر وغيرها من الدّول، وأدّى لفقدان مصدر دخل لها يتمثّل في التّحويلات الّتي كانوا يرسلونها إلى دولتهم الأمّ.

إنّ هجرة هؤلاء العمّال ترتّب عليه مشاكل اجتماعيّة مختلفة تتعلّق بكيفية إدماج الخدمات اللازمة وتوفيرها لهؤلاء المهاجرين، وتوفير فرص عمل وخدمات لهم خاصّة أنّهم يتركّزون في الفئة العمرية ما بين ٢٠-٥٠ عاماً المحتاجة للعمل في دولهم الأصليّة([2])، وبذلك فإنّ تبعات حرب الخليج الثّانيّة أدّت لخلخلة الوضع العربيّ بشكل عامّ سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً.

([1]) مسلم، حرب الخليج والأمن القومي، ص ٨٥- ٨٦.

([2]) محمد أحمد العدوي، حرب الخليج وأمن الخليج، مركز محروسة، مصر، ط١، ١٩٩٨، ص٧١ – ٧٩.

ب- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة والصراع العربي – الصهيوني

لقد شكّلت حرب الخليج ظرفاً مناسباً لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وما نتج عنه من معاهدات واتّفاقات ثنائيّة([1])، فالولايات المتّحدة وحلفاؤها وبعض الدّول العربيّة و"إسرائيل"، اعتقدوا بعد تحرير الكويت أنّ الوقت مناسب لاستئناف عمليّة السّلام في "الشّرق الأوسط"، وأنّ الوضع الإقليمي أصبح أكثر استجابة وطواعيّة لأيّة محاولة تسعى لدفع العرب إلى مزيد من الاعتدال، وبما يلبّي المطالب الأمريكيّة و"الإسرائيليّة"، وذلك في الوقت الذي رأت فيه الولايات المتّحدة أنّ من مصلحتها أن تسعى للتسويّة في المنطقة. ويضاف إلى ذلك أنّ "إسرائيل" قد رأت أنّ العرب لن يكونوا في حالة أضعف من تلك الّتي وصلوا إليها بعد حرب الخليج الثّانيّة في تلك الفترة من تاريخ الصراع العربي – الصهيوني، – في الواقع أنّ الواقع العربيّ في هذه الأيام هو أضعف الفترات، وأكثرها تفككاً، والخلاف العربيّ– العربيّ بارز إلى السّطح بشكل لم يسبق له مثيل–. ومن ثمّ رأت أنّ من مصلحتها أن تستغل هذه الفرصة، وتشارك الولايات المتّحدة الأمريكيّة في الانخراط بمؤتمر سلام يفضي إلى مفاوضات ثنائيّة، ويشكّل غطاءً سياسيّاً لها([2]). لقد استغلّت الإدارة الأمريكيّة الواقع العربي من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجيّة، وسارعت الدّبلوماسيّة الأمريكيّة بشكل جادّ نحو جمع الطّرفين – العربيّ و"الإسرائيلي"– معاً على طاولة المفاوضات([3])، والّتي أفضت إلى مجموعة من الاتّفاقيات قيّدت الواقع العربيّ، وما زلنا نعيش آثارها حتّى الآن، فبعد مصر وكامب ديفيد عام ١٩٧٨ عقدت اتّفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤ بين الكيان الصهيوني والأردن، ونُفّذت أيضاً مجموعة من الاتفاقيات مع السلطة الفلسطينيّة قيّدت الواقع الفلسطيني حتى يومنا هذا.

وخلال الدّعوة لمؤتمر السّلام في مدريد عام ١٩٩١، كان (الكيان الصّهيوني) يعدُّ العدّة للسّيطرة على ثروات المنطقة والتّحكّم بها؛ ساعياً بذلك للهيمنة على مقدّرات المنطقة في مجالي

([1]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ٨٧٢- ٨٧٣.

([2]) زغرب، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وأبعاده الإقليميّة والدّوليّة، ص ٥٤.

([3]) نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي، وأثرها على الأمن القومي العربي، دار الكندي، إربد، الأردن، ٢٠٠١، ص ٢٣٧.

النّفط والطّاقة([١]). وهذا ما يمكّنه من فرض نفسه كلاعب اقتصادي على المستوى العالمي. وفي سعيها لمشروع "الشّرق أوسطيّة" كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تطمح لربط المنطقة بمجموعة من المشروعات الاقتصاديّة الّتي تأتي في مقدّمتها مشاريع الطّاقة، ومن هذه المشاريع تخصيص دولار واحد من سعر كلّ برميل نفط لأغراض تطوير منطقة "الشّرق الأوسط"([٢]). وقد عُقدت أربعة مؤتمرات للتّعاون الاقتصاديّ بين عامي ١٩٩٢– ١٩٩٧، كان أوّلها في مدينة الدّار البيضاء ثمّ في عُمان، ليأتِ بعدها في القاهرة، وأخيراً في الدّوحة، وقد أعربت خمسُ بلدان عربية عن رفضها لصيغة هذه المؤتمرات منذ البداية، وهي سورية ولبنان والعراق وليبيا والسّودان، وقد تقدّمت "إسرائيل" بمجموعة من المشاريع كان أكثرها في مجال الطّاقة([٣]). فالشقّ الاقتصاديّ "للشّرق أوسطيّة" كان هدفه الأوّل إدماج "إسرائيل" مع دول المنطقة، وإنهاء عزلتها عن المحيط العربيّ، وهدفه الثاني السّيطرة "الإسرائيليّة" على مشروعات الرّبط الإقليميّة من طرق بريّة وشبكات كهربائيّة، والسّيطرة والتّحكّم بأنابيب نقل النّفط والغاز من منطقة الخليج إلى الموانئ "الإسرائيليّة"([٤]). وفي إطار سعيها للسّيطرة على نفط المنطقة والتّحكّم به، سعت "إسرائيل" لإقامة شبكة من خطوط الأنابيب لنقل النّفط العربيّ بواسطة "إسرائيل"، وطمحت لإقامة شبكة من مصافي التّكرير المشتركة مع الدّول العربيّة، وسعت أيضاً لأن تكون مركزاً لتجميع الغاز وتسويقه في المنطقة([٥]).

هذا المشروع المتضمّن نقل النّفط الخليجي بواسطة أنابيب تمرّ عبر شبه الجزيرة العربيّة، وتصبّ في الموانئ "الإسرائيليّة"، والذي يبدو أنّه يوفر في تكلفة النّقل، هدفه الإساءة

([١]) مجموعة باحثين، الشرق أوسطيّة مخطط أمريكي صهيوني، دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة، ص ١٣٠.

([٢]) أحمد، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي- صراع الأهداف والمصالح، ص ٤٣.

([٣]) مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، ص ٢٦٠.

([٤]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ٥٧٩.

([٥]) مجموعة باحثين، الشرق أوسطيّة مخطط أمريكي صهيوني، دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة، ص ١١٩ – ١٢٢ - ١٢٣

للاقتصاد المصريّ بإلغاء أهميّة قناة السّويس([1]). ويهدف أيضاً إلى أن تكون "إسرائيل" نقطة التّجميع الرّئيسة للنّفط العربيّ القادم من منطقة الخليج ثمّ تصديره عبر خطّ أنابيب "إسرائيلي" من "**إيلات**" حتّى ميناء غزة الفلسطيني وتحت السّيادة "الإسرائيليّة"، ومنه إلى جنوب أوروبا وشرقها وإلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة وكندا. وقامت مجموعة من الاتّصالات بين "إسرائيل" ودول الخليج لهذا الغرض، وانطلقت "إسرائيل" من أنّ عمليّة نقل النّفط من الخليج العربيّ إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشّماليّة تُشكّل حجماً كبيراً من سوق النّقل، ومن ثمّ فإنّ عائد النّفط يجب تقسيم فوائده على الدّول الموجودة في منطقة "الشّرق الأوسط"([2]).

لقد سعت "إسرائيل" وما تزال تسعى ليكون لها دور مؤثّر في تجارة النّفط والغاز والمشتقات النّفطيّة وفي حركة النقل، وهي بالتالي تسعى لتصبحَ بورصة "الشّرق الأوسط" مثلما هناك بورصة لندن للقارّة الأوروبيّة وبورصة نيويورك للأمريكيتين، وبورصة سنغافورة لمنطقة جنوب شرق آسيا([3]). وهذا ما يحتّم على العرب الصحوة من الواقع السّيئ الذي يعيشون به، ومحاولة الاستفادة من النّفط لخدمة القضايا العربيّة في مواجهة المخطّطات الاستعماريّة والصّهيونية.

يتضح مما سبق:

١- انعدم أيّ دور للنّفط في خدمة القضايا والمصالح العربيّة، ولم تحدث أي محاولة كما حدّث في السابق، وأصبح نقمة أكثر من كونه نعمة، في ظلّ الواقع العربيّ من جرّاء السّياسات العربيّة المفككّة، والسّياسة الأمريكيّة الساعية لتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها على حساب مصالح الشّعوب العربيّة.

([1]) الحمش، السلام المدان – الشرق الأوسط الجديد من إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى، ص ٤٠٤.

([2]) مجموعة باحثين، الشرق أوسطيّة مخطط أمريكي صهيوني، دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة، ص ١٢٠-١٢١- ١٢٨-١٢٩.

([3]) مجموعة باحثين، الشرق أوسطيّة مخطط أمريكي صهيوني، دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة، ص ١٣٠.

٢- استمرّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة في سياستها ومشاريعها خلال هذه المرحلة لتبقى مهيمنة على نفط المنطقة في ظلّ بقاء النّفط متربّعاً على عرش مصادر الطّاقة في العالم، وهذا ما قادها للهيمنة على دول العالم الصّناعيّة؛ مستغلّة حاجتها لهذه المادّة الحسّاسة.

٣- أصبحت دول المنطقة تابعة للخارج- مرهونة للخارج- أمام السّياسة الأمريكيّة، وأمام عدم بروز سياسة عربيّة واضحة تهتّم، وتحاول توحيد الصّفّ العربيّ في مواجهة المخطّطات الاستعماريّة وأصبح العرب عاجزين عن أداء أي دور يخدم القضايا العربيّة بشكل إيجابي.

٤-شهدت هذه المرحلة وللأسف تسويات عدّة، وإقامة علاقات بين بعض الدّول العربيّة والكيان الصّهيوني علناً من دون التوصّل لحلّ القضايا العربيّة. وهذا ما كان على حساب القرار العربيّ المفكّك، وعلى حساب الشّعب الفلسطيني. وإن كان قيام الكيان الصّهيوني في الوطن العربيّ هو خنجراً في قلب هذا الوطن، فإنّ اتفاقية كامب ديفيد كانت خنجراً آخر، سحبت مصر من الصف العربي إلى الصّفّ الغربيّ، وسلختها من أشقائها العرب.

٥- دفع العراق الثّمن الأكبر اقتصاديّاً وعسكريّاً خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وكانت أحداث المنطقة جميعها بسبب السّياسة العراقية الّتي هدفت للسّيطرة على دول الجوار، بإيحاء غربي مبطّن، وذلك لاستغلال التّصرفات العراقيّة الطائشة خدمة لتحقيق أهداف الولايات المتّحدة بزيادة التدخل العسكري في المنطقة وتحقيق المصالح والأهداف الأمريكيّة وحمايتهما.

٦- أدّت حرب الخليج الثّانيّة إلى قلب الواقع العربيّ رأساً على عقب على المستويات الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة كافّة.

٧- شكّل النّفط حلقة من حلقات تطلّع "إسرائيل" للهيمنة على المنطقة، وهي تتطلّع وتعدّ العدّة للسّيطرة على مشاريع الطّاقة؛ محاولة فرض نفسها كلاعب رئيس ليس فقط في المنطقة؛ بل على مستوى العالم.

الفصل الثالث – المتغيرات العالميّة والإقليمية والعربية والمحليّة والسّياسة الأمريكيّة النفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها السياسيّة منذ أحداث أيلول عام ٢٠٠١ حتى بداية ما دعي بالربيع العربي عام ٢٠١٠.

مدخل:

أولاً– السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة، وأبرز المتغيّرات العالميّة بين عامي (٢٠٠١–٢٠١٠).

ثانياً– السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة، وأبرز المتغيّرات الإقليميّة والعربيّة بين عامي (٢٠٠١– ٢٠١٠).

ثالثاً–السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي بين عامي(٢٠٠١– ٢٠١٠):

١– السياسة الأمريكيّة النّفطيّة قبل أحداث ١١ أيلول وبعدها.

أ– ردود الفعل الأمريكيّة على أحداث أيلول.

ب– استراتيجية السياسة الأمريكيّة النّفطيّة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد أحداث أيلول.

٢– السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة تجاه العراق بين عامي (٢٠٠١–٢٠١٠).

٣– السياسة الأمريكيّة النّفطيّة تجاه إيران بين عامي (٢٠٠١–٢٠١٠).

رابعاً– الانعكاسات السياسيّة للسياسة الأمريكيّة النّفطيّة على دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي(٢٠٠١–٢٠١٠):

١- زيادة الوجود العسكري الأمريكي.

٢- النّفط والواقع السياسي الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي.

٣- النّفط وعودة الشركات الغربيّة للخليج العربي.

٤- الإرهاب والسيطرة على النّفط في منطقة الخليج العربيّ.

خامساً-الانعكاسات السّياسيّة الأمريكيّة على العراق بين عامي(٢٠٠١-٢٠١٠).

سادساً- الانعكاسات السّياسيّة الأمريكيّة على إيران بين عامي (٢٠٠١-٢٠١٠):

١- النّفط الإيراني ودوره في بناء علاقات إيران الدّوليّة.

٢- النّفط والواقع السياسي الداخلي في إيران.

سابعاً- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها عالميّاً وإقليميّاً وعربيّاً بين عامي (٢٠٠١-٢٠١٠):

١-السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها على الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

٢- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها العالميّة والإقليميّة.

٣- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها على الدّول العربيّة.

مدخل:

دخلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة القرن الحادي والعشرين كواحدة من الدّول الصّناعيّة الكبرى الّتي تعتمد على النّفط الأجنبي([١]) وكأكبر دولة مستهلكة له. وقد شكّل استهلاكها البالغ ٢٠ مليون برميل يومياً([٢])، حوالي ٢٥% من مجموع الواردات النّفطيّة العالميّة، في وقت كانت تُشكّل فيه قرابة ٥% من مجموع سكّان العالم([٣]).

إنّ سعي الولايات المتّحدة للحفاظ على نظام القوّة العظمى الوحيدة في العالم، والحيلولة دون تحّول هذا النّظام إلى نظام متعدد القوى عبر الاستحواذ على إمكانات القوّة الحقيقيّة فيه، دفع بها إلى محاولة فرض هيمنتها على مناطق النّفط الرّئيسة في العالم، وتأتي في مقدّمتها منطقة الخليج العربيّ نظراً لثرواتها الهائلة([٤])، ولما تُشكّله من موقع استراتيجي في منطقة غرب آسيا. لقد باشر الرّئيس جورج دبليو بوش(George W. Bush)([٥]) رئاسته عندما كانت سياسة الطّاقة في البلاد تمرّ بمنعطف حرج، فقد اجتازت البلاد قبل فترة – نيسان ١٩٩٨ – نقطة مثيرة للقلق في اعتمادها على الطّاقة؛ إذ شكّل ما استوردته من النّفط نصف استهلاكها([٦]). هذا في وقت وصل فيه الإنتاج النّفطي إلى الذّروة في أغلب دول العالم عدا دول "الشّرق الأوسط"([٧])،

([١]) كلير، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ٣٦ – ٣٧.

([٢]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ٢٤.

([٣]) كلير، دم و نفط " أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط "، ص ٣٢.

([٤]) سليم كاطع علي، أثر النّفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، دراسات دوليّة، العدد ٥٧، بغداد، ٢٠١٤، ص ١٥٠.

([٥]) جورج دبليو بوش(George W. Bush) (١٩٤٦- ...)، رئيس الولايات المتّحدة الثالث والأربعون (٢٠٠١- ٢٠٠٩)، كان حاكماً لولاية تكساس قبل توليه رئاسة الدّولة وذلك بين عامي (١٩٩٥-٢٠٠٠). قبل دخوله السياسة كان رجل أعمال، وكانت أعماله تتضمن شركات للنفط عدّة. وهو ابن الرئيس السابق للولايات المتّحدة جورج هربرت ووكر بوش.

https://www.encyclopedia.com/history/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/bush-george-w-1

([6]) Michael Klare, Bush-Cheney Energy Strategy: Procuring the Rest of the World's Oil JAN 18, 2004.
http://www.resilience.org/stories/2004-01-18/bush-cheney-energy-strategy-procuring-rest-world%E2%80%99s-oil.

([٧]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ٧.

وخاصّة منطقة الخليج العربيّ الّتي تربّعت ومازالت متربّعة على سلّم الهرم الاحتياطيّ العالميّ للنّفط. وقبيل الخوض في السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة وانعكاساتها لا بدّ من إلقاء نظرة على الواقع الدّولي والإقليمي والعربيّ بشكل عام خلال هذه الفترة.

أولاً- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة، وأبرز المتغيّرات العالميّة بين عامي (٢٠٠١- ٢٠١٠)

شكّلت أحداث أيلول عام ٢٠٠١ انقلاباً على المفاهيم الّتي قامت عليها العلاقات الدّوليّة منذ نهاية الحرب العالميّة الثّانيّة عام ١٩٤٥، وخصوصاً لجهة إنشاء المنظّمات الدّوليّة -الأمم المتّحدة ومجلس الأمن-، والاتّفاقات الدّولية على مجمل العلاقات الّتي يجب أن تسود بين الدّول، وحلّ النّزاعات بالطّرق السّلميّة والوسائل الدّبلوماسية، واحترام سيادة الدّول والشّعوب. لقد أدّت أحداث أيلول إلى ازدياد عدد التّدخّلات الأمريكيّة في شؤون الدّول الأخرى، وكذلك إلى تصاعد العلاقة ما بين الدّاخل والخارج، فالخارجي أصبح داخليّاً، والإقليمي صار دوليّاً. وبعد هذه الأحداث فرضت الولايات المتّحدة على العالم ما أسمته الحرب ضدّ (الإرهاب)، وأجبرت هذا العالم على أن يقبل معها ما أسمته (محور الشّرّ)؛ تاركة لنفسها حقّ تحديد هذا المحور([1])، وقامت بفرض تقسيم جديد للنّظام الدّولي: إمّا مع أو ضدّ السّياسة الأمريكيّة في حربها على الإرهاب، وعملت على حمل دول العالم باتّجاه تأييد سياستها، واعتماد محاربة الإرهاب كذريعة للتّدخّل في الشّؤون الدّاخلية للدّول([2]) ضاربة بعرض الحائط الأعراف الدّوليّة جميعها.

لقد كبر وتعّمق تدخّل الولايات المتّحدة في الشّؤون الدّاخلية للدّول؛ إذ جعلت من نفسها رجل الشّرطة العالمي، وبدت ازدواجيّة المعايير واضحة بشكل كبير، فكوريا الشّماليّة ممنوعة من دخول النّادي الذّري، بينما تحتلّ "إسرائيل" مقعداً مريحاً هناك، وكذلك محظور على

([1]) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩، ص ١٦ - ١٨ -٢٩٤.

([2]) محمد المصالحة، التطورات في البنية الدّوليّة، وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩، ص ٦٢ – ٦٦.

إيران تخصيب اليورانيوم([١]). لقد أدّت أحداث أيلول إلى إعادة رسم خارطة جديدة للعالم؛ إذ أدّت إلى تعزيز المكانة الدّوليّة للولايات المتّحدة، وهرعت القوى الدّوليّة المنافسة لها إلى التّعاون معها بصورة وثيقة وخاصّة أوروبا الغربيّة، واليابان، والهند وروسيا، والصّين([٢])، ولكن هذا التّعاون وخاصّة الرّوسي والصّيني؛ فضلاً عن بعض دول أوروبا الغربيّة كان لفترة من الزّمن ريثما ترتّب هذه الدّول أمورها؛ لتعود وتقف ضدّ السّياسة الأمريكيّة في قضايا عّدة.

لقد أدّت أحداث ١١ أيلول دوراً كبيراً في تسارع المخطط الأمريكي الذي هدف إلى الهيمنة الكاملة على مقدّرات العالم، والانفراد بالشّؤون الدّوليّة([٣])، فهي، أيْ الولايات المتّحدة، أصبحت صاحبة القرار فيما يخص الكثير من دول العالم، وهذا ما يؤشر إنّ أنّ الولايات المتّحدة وأجهزة استخباراتها على صلة بهذه الأحداث لتكون مبرراً لسياستها الخارجيّة للتدخل والسيطرة على دول العالم بحجة محاربة الإرهاب.

التّغيير الذي كان حاضراً على المستوى العالمي، كان على المستوى الجيواستراتيجي، فقد شهد العالم أكثر من حرب شارك فيها العديد من دول العالم، فطوال شهرين ونصف بعد أحداث أيلول قامت الولايات المتّحدة وحلفاؤها بشنّ الحرب على أفغانستان، تلاها في عام ٢٠٠٣ قيام الولايات المتّحدة وبريطانيا بغزو العراق، والإطاحة بالرّئيس صدّام حسين، وظلّت الأمور الدّوليّة على ما هي عليه حتّى نهاية عام ٢٠٠٨، حيث قامت روسيا بالتّوغّل إلى الأراضي الجورجيّة على خلفية رغبة الحكومة الروسيّة في منع القوّات الجورجيّة من مهاجمة قواتها المنتشرة([٤]) في إقليم أوسيتيا الجنوبيّة([٥]). ومع الأزمة الاقتصادية العالميّة الّتي ضربت العالم في خريف عام

([١]) أمين هويدي، تغييرات في مفاهيم الأمن القومي في ظل النظام العالمي المعاصر، الأهرام، العدد ٤٣٥٠٦، ١٧ كانون الثاني، ٢٠٠٦.

-http://www.ahram.org.eg/Archive/2006/1/17/WRIT1.HTM.

([٢]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ٢٤٣.

([٣]) أمل حمادة، إيران والشرق الأوسط الجديد، السياسة الدّوليّة، عدد ١٥٢، نيسان، القاهرة، ٢٠٠٣.

http://www.f-law.net/law/threads/49497

([٤]) محمد سعيد الفطيسي، أسياد العقد القادم من القرن الحادي والعشرين، ٢٦-٣-٢٠٠٩

-http://mohdsf.blogspot.com/2016/03/blog-post_10.html

([٥]) أوسيتيا الجنوبيّة، هي جمهورية مستقلة معترف بها فقط من قبل روسيا الاتحاديّة وفنزويلا ونيكاراغوا وناورو و توفالو. خلال الحقبة السوفياتيّة كانت تتمتع بحكم ذاتي ضمن جمهورية جورجيا السوفييتية. وبعد=

٢٠٠٧، تضعضع دور الولايات المتّحدة الاقتصادي، وبدت أمام العالم غير قادرة على قيادة العالم سياسيّاً واقتصاديّاً بمفردها، وعززت هذه الأزمة من مكانة الصّين كقوة اقتصاديّة صاعدة، وهذا ما دفع واشنطن لتخفّف من حدّة موقفها تجاه بكين، وترى فيها طرفاً مهمّا لإدارة السّياسة العالميّة([١]). ومع الأزمة الماليّة عام ٢٠٠٨، وبمبادرة أمريكيّة تمّ تدشين دول مجموعة العشرين([٢])، وهذه الدّول ذات تأثير في الاقتصاد العالميّ، وتمتلك قدرات ماليّة واقتصاديّة مؤثّرة لاستحواذها على قرابة ٩٠% من النّاتج القوميّ على المستوى العالميّ، ويمثّل سكّانها ثلثي سكّان العالم([٣]). ومع استفحال ظاهرة الإرهاب والفوضى العالميتين، واستفحالِ الأزمات الماليّة والاقتصاديّة الّتي دكّت حصون الرّأسماليّة العالميّة، بدأت الدّول الكبرى بالخروج عن الغطرسة الأمريكيّة، كروسيا والصّين وفرنسا أحياناً([٤]) في محاولة بناء نهج خاصّ بها للوقوف في وجه هذه الغطرسة. وبرزت التّكتلات الاقتصاديّة الثنائيّة والإقليميّة، وازدادت الفجوة بين دول الشّمال والجنوب؛ إذ احتدم تنافس الدّول الصّناعيّة على الأسواق، وعلى توفير الموادّ الأوليّة الموجودة لدى دول الجنوب، وهذا ما أدّى إلى صراع حادّ بين الدّول الصّناعيّة للسّيطرة على دول العالم الثّالث. ومع ازدياد الفقر نشأت منظّمات دوليّة جديدة إرهابيّة وغير إرهابيّة، لتحقيق الأرباح الفاحشة عبر تجارة الرّقيق، والسلاح والمخدّرات وغسل الأموال، كما اتّسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم([٥])، هذا الواقع العالمي كان له تأثيراته وانعكاساته على دول العالم أجمع. وأدّى بدوره إلى متّغيرات على الواقع العربيّ، فكيف هي هذه المتغيّرات ؟

=تفكك الاتحاد السوفييتي أعلنت استقلالها عن جورجيا عام ١٩٩٠، فاندلعت الحرب بينها وبين جورجا بين عامي (١٩٩١ – ١٩٩٢) وكذلك اندلعت الحرب مرّة أخرى عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٨، ولكن لم تستطع الحكومة الجورجيّة السيطرة، وبقيت أوسيتيا الجنوبيّة كياناً سياسياً مستقلاً لا تعترف به جورجيا.
https://www.britannica.com/place/South-Ossetia

([١]) مغاورى شبلي علي، الولايات المتّحدة الصين .. قطبية ثنائيّة جديدة؟ السياسة الدوليّة، المجلد ٤٥، عدد ١٧٩، يناير، ٢٠١٠، ص ٨٢-٨٣ – ٨٤.

([٢]) دول مجموعة العشرين تضم كلاً من: (الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وأندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب إفريقية، وكوريا الجنوبية، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكيّة، والاتحاد الأوروبي).

([٣]) محمد عبد الشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدّولي محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ٣٢، خريف ٢٠١١، ص ١٤٨.

([٤]) محمد سعيد الفطيسي، أسياد العقد القادم من القرن الحادي والعشري، الإنترنت.
([٥]) المصالحة، التطورات في البنية الدّوليّة وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، ص ٦٧-٦٨.

ثانياً- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة، وأبرز المتغيّرات الإقليميّة والعربيّة بين عامي (٢٠٠١ -٢٠١٠)

مع مطلع القرن الحادي والعشرين كان الموقف العربيّ عاجزاً ومستسلماً أمام ما يحدث في المنطقة العربيّة، واكتفى بالتّنديد بما جرى ويجري مع الدّعوة لوقف العدوان الصّهيوني على الشّعب الفلسطيني عقب الانتفاضة عام ٢٠٠٠، واستبعد العرب أيّ محاولة أو تلويح بتهديد المصالح الأمريكيّة في المنطقة، وخاصّة سلاح النّفط، لأنّ ذلك سيضرّ بالعرب أنفسهم، وأنّهم غير قادرين على مثل هذه الخطوة الّتي ستهدّد مصالحهم المرتبطة بالولايات المتّحدة. وبعد أحداث أيلول وحرب العراق، ومع الضّغط على سورية من قبل الإدارة الأمريكيّة لإركاعها، وبعد اجتماع بين وزير الخارجية الأمريكي كولن باول(Colin Powell)([1]) والقيادة السّورية، ونتيجة لعدم قدرة الإدارة الأمريكيّة فرض إملاءاتها على سورية، أصدر الرّئيس بوش في ١٣ أيّار عام ٢٠٠٤ عقوبات على سوريا تنفيذاً لقانون أصدره الكونغرس في كانون الأوّل عام ٢٠٠٣، بذريعة دعم سوريا للمقاومة الّتي أسمتها الولايات المتّحدة (إرهابية) في فلسطين ولبنان والعراق وبذريعة ما يسمّى (أسلحة الدّمار الشّامل) ولسحب قوّاتها من لبنان. وفي غمرة الضّغط على سوريا جاء اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري([2])، وإنّ ما تلاه من أحداث يؤكد أنّ الولايات المتّحدة وحلفائها الصهاينة وراء ذلك. لقد وجّه الاتهام لسوريا لزيادة الضّغط عليها، وفرض انسحابها من لبنان. ولكن هذا لم يُثنِ سوريا عن موقفها، ودعمها لحركات المقاومة الّتي أدخلتها واشنطن على

([1]) كولن باول، (Colin Luther Powell ١٩٣٧- ....) جنرال متقاعد وسياسي أمريكي، تولى وزارة الخارجيّة الأمريكيّة بين عامي (٢٠٠١-٢٠٠٥) وكان أول أمريكي من أصل إفريقي يتولى هذا المنصب، شغل منصب رئاسة الأركان المشتركة بين عامي (١٩٨٩ – ١٩٩٣)، وشغل منصب مستشار الأمن القومي بين عامي (١٩٨٧ – ١٩٨٩)، وقائد القوات الأمريكيّة عام ١٩٨٩.

https://www.encyclopedia.com/people/history/us-history-biographies/colin-luther-powell

([2]) رفيق الحريري (١٩٤٤ – ٢٠٠٥) زعيم لبناني ورئيس وزراء لبنان الأسبق بين عامي (١٩٩٢ – ١٩٩٨) (٢٠٠٠- ٢٠٠٤). كان يُعدُّ من كبار رجال الأعمال في العالم، وهو يحمل الجنسيتين اللبنانيّة والسعوديّة. أدّى دوراً مهماً في إنهاء الحرب الأهليّة اللبنانيّة وإعادة إعمار لبنان. وقام بالعديد من الأعمال الخيريّة، وكان أشهرها تقديم منح طلابيّة للدراسات الجامعيّة لأكثر من ٣٦٠٠٠ شاب وشابة من كل الطوائف اللبنانيّة، اغتيل عام ٢٠٠٥.

https://www.encyclopedia.com/history/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/hariri-rafic

لائحة التّنظيمات الإرهابيّة كحزب الله اللّبناني، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي؛، عادّة المقاومة ضدّ الكيان الصّهيونيّ أعمالاً إرهابيّة([1])، وهذا بالتّأكيد كان السّبب الرّئيس لما تعرّضت له سوريا من أحداث منذ عام ٢٠١١ وحتّى الآن.

وفي ظلّ انعدام القوّة العربيّة، وانهيار النّظام العربيّ، وارتمائه في أحضان الغرب للحفاظ على وجوده، تعزّز التّحالف السّوري – الإيرانيّ([2]) نتيجة للمتغيّرات في المنطقة، ونتيجة توافق سياسة الطّرفين المناهضة للكيان الصّهيوني، ومع هذا التقارب بين الطرفين ازدادت الضّغوط عليهما نتيجة عدم رضوخهما للمطالب الأمريكيّة بوقف الدّعم للمقاومة في كلّ من فلسطين ولبنان([3]). هذا الواقع العربيّ دفع النّظام السّوري لزيادة دعم الحركات الإسلامية –حماس والجهاد الإسلامي–، على الرّغم من علمانيّة النّظام السّوري في كلّ من فلسطين، وكذلك حزب الله في لبنان كون هذه الحركات على تماس مباشر مع "إسرائيل"([4]). وقد تصاعد تأثير هذه الجماعات المسلّحة في ميزان القوى في المنطقة، وانتقل الصّراع المباشر مع "إسرائيل" إلى هذه الجماعات بعينها دون الدّول، لقد ظهر حزب الله اللبناني بشكل واضح في الصّراع مع الكيان الصّهيوني، واستطاع الصّمود أمامه، وهدّد "إسرائيل" بالعمق خلال حرب تموز عام ٢٠٠٦([5]). هذه الحرب الّتي كانت وسيلة ضغط على المنطقة عقب الانسحاب السّوري من لبنان، حرب اعتبرها الرّئيس بوش حرباً أمريكيّة نفّذتها "إسرائيل"([6]). من جانبها استطاعت حركة حماس الصّمود ومواجهة العدوان "الإسرائيلي" على غزة عام ٢٠٠٨([7]).

([1]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ١٨٠- ١٨١ – ٢٧٥ – ٢٧٦ – ٢٨١-٢٨٢ – ٢٨٤ – ٢٨٥.

([2]) عياد البطنيجي، التحالف السوري – الإيراني: تاريخه، حاضره، مستقبله، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩، ص ٢٥.

([3]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ٢٨٧ – ٢٨٨.

([4]) البطنيجي، التحالف السوري – الإيراني: تاريخه، حاضره، مستقبله، ص ٢٨-٢٩.

([5]) محمد السيد سليم، الوطن العربي وموازين القوى، السياسة الدّوليّة، عدد ١٧٩، كانون الثاني،٢٠١٠، ص ١٤٨-١٤٩.

([6]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ٢٨٨ ←٢٩٠.

([7]) السيد سليم، الوطن العربي وموازين القوى، ص ١٤٨ – ١٤٩.

وبينما اتّسم الحضور العربيّ بالانكماش والتّواضع الشّديدين في هذه التّفاعلات والتّطوّرات مجتمعة، تزاحمت الجهود الدّوليّة والإقليميّة لإعادة ملء الفراغ النّاجم عن غياب دور القوى العربيّة الرّئيسة، ومن ثمّ طفا على السّطح سباق محموم على الرّيادة والنّفوذ، شاركت فيه قوى إقليميةّ ودوليّة ما بين تنافس إيراني – تركي – "إسرائيلي"، وسعي أمريكي لإعادة هندسة المنطقة، وتوزيع الأدوار عل الفاعلين الرّئيسين بما يتماشى والمصالح الاستراتيجيّة الأمريكيّة. لقد تسارعت التّفاعلات السّياسيّة والتطورات الجيواستراتيجيّة في منطقة "الشّرق الأوسط" مع نهاية العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، فمع توتّر العلاقات التّركيّة – "الإسرائيليّة"، أعلنت الولايات المتّحدة عن قرب الانسحاب من العراق وأفغانستان([1])، هذا في وقت بدأت فيه إيران مرحلة جديدة من تاريخها؛ لتصبح الدّولة النووية الثّانيّة في المنطقة بعد الكيان الصّهيوني، مع تدشين مفاعل بوشهر النّووي في آب عام ٢٠١٠([2]).

ومع مطلع العقد الثّاني من القرن الحادي والعشرين، كانت منطقتنا العربيّة على عتبة مرحلة جديدة، كانت من أسوأ المراحل التّاريخيّة، فالخلاف العربيّ – العربيّ طفا على السّطح بطريقة مباشرة وغير مسبوقة، وأخذت بعض الدّول علناً تسعى للإطاحة بأنظمة عربية أخرى، لقد بدأت الفوضى العربيّة (أو ما سمّي بالرّبيع العربيّ)، هيهات على الزّمن الذي مضى، فلم يشهد الوطن العربيّ عبر تاريخنا الحديث والمعاصر أسوأ ممّا حدث. أمام هذه المعطيات والمتغيّرات كيف بدت السّياسة الأمريكيّة في منطقة الخليج العربيّ؟

ثالثاً– السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربيّ بين عامي(٢٠٠١–٢٠١٠):

١– السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة قبل أحداث ١١ أيلول وبعدها

إنّ الاقتصاد الأمريكي وبمحوره الرّئيس "اقتصاد الطّاقة"، يمثّل المحرّك السّياسي الأساسي لاتّجاهات الحزبين الرّئيسين الجمهوري والدّيمقراطي في الولايات المتّحدة الأمريكيّة،

([1]) بشير عبد الفتاح، سباق الأدوار الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، شؤون عربية، عدد ١٤٣، خريف ٢٠١٠، ص ٢٧.

([2]) سامح راشد، واشنطن وسيناريو "إيران نووية".. خيارات صعبة وبدائل محدودة، شؤون عربية، عدد ١٤٣، خريف ٢٠١٠، ص ٢٧.

وتأثيراته في الحزب الجمهوري أكثر منه على الحزب الديمقراطي([١]). غير أنّ استراتيجيتي الاقتصاد والدّفاع هما ثوابت قائمة على اتّفاق كلا الحزبين([٢])، وحيث إنّ توفر النّفط الرّخيص هو أمر أساسي لحيوية الاقتصاد الأمريكيّ، فقد شعر قادة الولايات المتّحدة- بغضّ النّظر عن انتماءاتهم الحزبيّة- أنّهم ملزمون بالقيام بكلّ ما من شأنه ضمان توفير كميّات كافيّة لمواجهة المتطلّبات المتزايدة دوماً([٣]) من النّفط، فبدونه وبدون السّيطرة عليه تنهار العظمة والسّيطرة الأمريكيّة على العالم.

مع دخول جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض في شباط عام ٢٠٠١، لم يكن الإرهاب أو الأمن القوميّ على رأس سلّم أولوياته كما أصبح فيما بعد؛ بل كانت قضية الطّاقة هي الّتي تقع على رأس أولويات البيت الأبيض([٤])، فالرّئيس جورج بوش كان مستوعباً بشكل عميق أنّ الاعتماد على نفط "الشّرق الأوسط" وتحديداً الخليج العربيّ مصدراً خطراً على بلاده، وكان قد وعد خلال حملته الانتخابيّة بمعالجة هذا الخطر إذا جرى انتخابه. هذه الوعود كانت في صيف وخريف عام ٢٠٠٠([٥]) عندما عانت مناطق الشّرق الأمريكي، وكذلك الوسط الغربي نقصاً في إمدادات النّفط والغاز الطّبيعي، وحدثت سلسلة من الانقطاعات الكهربائيّة([٦])، كما ارتفعت أسعار وقود السّيارات في العديد من المناطق. وفي آذار عام ٢٠٠١ أقرَّ الرّئيس بوش بأنّ البلاد كانت تمرُّ بأزمة طاقة وقال: " الحقيقة هي أنّ البلاد تعاني مشكلة في موضوع الطّاقة، ونحتاج إلى مصادر للطاقة أكثر". وأضاف بوش " إنّ أمراً واحداً بحكم المؤكّد ... أنّه لا وجود لحلول قصيرة المدى ... ويتطلّب حلّ مشكلة نقص الطّاقة تفكيراً طويل المدى، وخطّة ستأخذ وقتاً كي تؤتي

([١]) فؤاد قاسم الأمير، حل مشكلة الطاقة هو التحدي الأكبر للبشرية في القرن الحادي والعشرين، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٣٨٩.
([٢]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ١٣.
([٣]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٢.

([4]) Michael Klare, The Bush/Cheney Energy Strategy: Implications U.S. Foreign and Military Policy, International Law and Politics, Vol. 36, 2004, p. 395.

أيضاً- مايكل كلير، اختطاف كارثة- ١١ سبتمبر، الخوف والترويع لإمبراطوريّة أمريكيّة، تحرير ست جالي& جيرمي إيرب، تقديم: هاورد زن، ترجمة: عبد اللطيف موسى أبو البصل، مكتبة العبيكان، السعوديّة، ط١، ٢٠٠٧، ص ٢٥٧.
([٥]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ٩٧-٩٨- ٩٩.

([6]) Michael Klare, The Bush/Cheney Energy Strategy, p. 395

ثمارها"([١]). وأمام هذا الواقع أوكلت الإدارة الجديدة مسألة وضع الخطّة الّتي تكلّم عنها بوش إلى مجموعة تطوير سياسة الطّاقة الوطنيّة NEPDG([٢])، وكَلّف الرّئيس نائبه ديك تشيني بإدارة عمل المجموعة، وتقدير الخيارات المطروحة([٣]). وكان تشيني قبل انتخابه نائباً لرئيس الولايات المتّحدة رئيساً لمجلس الإدارة والمدير التّنفيذي لشركة هالبيرتون (Halliburton)، إحدى أكبر شركات الخدمات النّفطيّة في العالم، وله علاقة وثيقة مع أعلى المسؤولين في شركات الطاقة الكبيرة([٤])، واعتمد تشيني على كبار المسؤولين في شركات الطّاقة بما في ذلك شركة إنرون(Enron) لتقديم التّوصيات([٥]). وهذه التّوصيات هي الّتي زادت تورّط الولايات المتّحدة في مناطق النّفط في العالم وخاصّة منطقة الخليج العربيّ. وقد أمر بوش المجموعة بإنهاء عملها في أيار عام ٢٠٠١، وتمّ توجيه المجموعة بفحص كلّ مواضيع وجوانب الطاقة في البلاد([٦])، ودعت سياسة الطاقة الوطنيّة كلّ العاملين في الدّولة للعمل بكلّ استطاعتهم على تشجيع زيادة الإنتاج من مناطق خارج الخليج، وخاصّة إفريقية وأمريكا اللاتينيّة، ومناطق الاتّحاد السّوفييتي السّابق، وهذا بنظرهم ما سوف يخفّف الاعتماد على الخليج العربيّ([٧]). وقد أعلن بوش في أيار عام ٢٠٠١ أنّ" التّنوّع مهمٌّ ليس فقط من أجل أمن الطّاقة، ولكن أيضاً من أجل الأمن القومي.. إنَّ اعتمادنا الواسع على واحد من مصادر الطّاقة، وخاصّة المورد الأجنبي، يجعلنا نتأثّرُ بصدمات الأسعار وانقطاع الإمدادات، وفي أكثر الحالات سوءاً إلى الابتزاز"([٨]). لقد شكّل سعي

([١]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ٩٨- ٩٩.

([٢]) وهي مجموعة تمّ تأسيسها من قبل البيت الأبيض، وتتألف من أعضاء من وزارات الخارجيّة والتجارة والطاقة.

([٣]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٠٢.

([4]) Michael Klare, Bush-Cheney Energy Strategy: Procuring the Rest of the World's Oil JAN 18, 2004, Internet.

([5]) Richard A. Oppel JR, White House Acknowledges More Contacts With Enron, The New York Times, 23, May, 2002. http://www.nytimes.com/2002/05/23/business/white-house-acknowledges-more-contacts-with-enron.html

([٦]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٠٠ – ١٠١.

([7]) Report of the National Energy Policy Development Group, May 2001, For Sale by the Superintendent of Documents, U.S, Government Printing Office Internet: bookstore. Gpo.gov, p. x.

([٨]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٧٨

الولايات المتّحدة لتحسين أمن الطّاقة عبر تنويع واردات النّفط أحد أسباب انغماسها في مستنقع عدم الاستقرار في القوقاز وآسيا الوسطى([١])، غير أنّ هذا الانغماس لم يكن كافياً ليخلّصها من أولوية مصالحها في الخليج العربي.

وقد حذّرت مجموعة الطّاقة في تقريرها بأنّه " من خلال مسيرتنا الرّاهنة، فإنّ الولايات المتّحدة سوف تستورد بعد عشرين عاماً برميلين من كلّ ثلاثة براميل تستهلكها...، وهذا وضع سيؤدّي إلى زيادة الاعتماد على القوى الأجنبيّة ... وهذا ما لا ترغب به الولايات المتّحدة". ودعت المجموعة إلى التّوقّف عن الاعتماد على النّفط المستورد([٢]). وأعلن الرّئيس بوش أنّنا إذا فشلنا في اتّخاذ أي إجراء، فإنّ بلادنا ستصبح أكثر اعتماداً على النّفط الأجنبيّ؛ ممّا يضع أمن طاقتنا الوطني بين أيدي أمم أجنبيّة لا تشاركنا بعضها الاهتمامات نفسها "([٣]). يبدو أنّ الولايات المتّحدة بدأت تفكّر بأنّها لن تبقى على عرش القوى المهيمنة في العالم، وستصل ليوم لن يرضى أحد بغطرستها.

ولمواجهة خطر تزايد الاعتماد على الواردات الخارجيّة اقترح البيت الأبيض مجموعة من الإجراءات؛ منها: الحفر في منطقة آلاسكا القطبيّة والمحميّات الطّبيعيّة الأخرى، والإسراع في تطوير الآليّات ثنائيّة الوقود – غاز / كهرباء، والآليات الّتي تعمل على الهيدروجين، ومتابعة الاكتشافات التّكنولوجيّة الأخرى([٤]). إلّا أنّ أيّاً من تلك الاقتراحات لم يُبحث فعليّاً في تغيير اعتماد البلاد على النّفط المستورد، ولم يُلغِ اعتماد الولايات المتّحدة على منطقة الخليج العربيّ، وبدلاً من ذلك حوّل بوش – مثل أسلافه جميعهم – القوّة العسكريّة الأمريكيّة إلى تقديم

([١]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، ص ١٣١.

([2]) Report of the National Energy Policy Development Group, Chapter 4, p. 11 – 12- Chapter 5, p. 21.

([٣]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ٣٨ – ١٠٠ – ١٠١.

([4]) Michael Klare, Bush-Cheney Energy Strategy: Procuring the Rest of the World's Oil JAN 18, 2004, Internet.

الضّمانات ضدَّ الاضطرابات المرتبطة بهذا الاعتماد على النّفط المستورد([1])، محوّلاً أنظاره باتجاه الخليج العربيّ، ومورّطاً بلاده في حرب عسكريّة هي الأكبر في تاريخ بلاده في المنطقة.

لم تنجح سياسة تنويع الواردات النّفطيّة بعيداً عن نفط الخليج العربيّ، وخاصّة أنّ الرّئيس بوش وتشيني ورايس قد تعرّضوا لصدٍّ شديد في هذه المحاولات من قبل كلّ من فنزويلا، والمكسيك وآلاسكا. وبعد تنامي الدّلائل على احتمال فشل حقول نفط بحر قزوين في تحقيق الآمال العريضة الّتي عُلّقت عليها في البدايّة، عاد السّاسة الأمريكيون إلى الوراء مدركين أنَّ رفاهية مواطنيهم مرتبطة مصيرياً بالأحداث في الخليج العربيّ. وبحسب بعض الخبراء فإنّ اعتماد الولايات المتّحدة على النّفط من الدّول القريبة كـ فنزويلا يُسرِّع في وصول الانعكاسات على وضع الإمدادات عند حصول أيّ اضطراب في فنزويلا إلى الولايات المتّحدة نتيجة قربها منها، في حين تتأقلم مع اضطرابات "الشّرق الأوسط" نتيجة بعدها، فهي تمنح وقتاً أطول للتّصرّف، فالباخرة من "الشّرق الأوسط" تحتاج أسابيع لتصل إلى الولايات المتّحدة، في حين تصل من فنزويلا خلال أيام. كما أنّ واقع النّفط في مناطق العالم يفرض على الولايات المتّحدة وغيرها التّوجّه للخليج العربيّ، فبحر الشّمال لم يقدّم لشركات النّفط حقولاً نفطيّة جديدة كبرى، ولم تتمكّن شركات النّفط الأمريكيّة من اختراق المكسيك، وتعرّض دخولها المؤقّت إلى فنزويلا للكبح، وثبت أنّ منطقة جنوب بحر قزوين شحيحة بالنّفط إلى حدٍّ مخيِّب للآمال، وأنّ منطقة شمال بحر قزوين مرتفعة التّكاليف، وثقيلة الضّرائب، ولا يمكن الوصول إليها حتّى الآن إلّا عبر خطوط أنابيب روسيّة. وتحدث حالة من القلق لدى المستثمرين في حقول النّفط الرّوسيّة، وحتّى في الولايات المتّحدة نفسها، كان ما يزال الملاذ الآمن للحياة البريّة بآلاسكا محظوراً، وعلى أيّة حال قد يكون أكثر كلفة من أنّ يطوّر ما لم تبقَ أسعار النّفط مرتفعة، وهذا بحدّ ذاته مدمّر للاقتصاد الأمريكي. وإدراكاً لهذه المصاعب([2]) أدرجت؛ بل أقحمت في تقرير تشيني حول سياسة الطّاقة توصيّة بأن تدعم الإدارة الأمريكيّة مبادرات المملكة العربيّة السّعوديّة، والكويت، والجزائر، وقطر،

([1]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ٣٨.

([2]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ١٥١- ٢٣١ – ٢٧٥.

والإمارات العربيّة المتّحدة، ومزوّدين آخرين لفتح مجالات من قطاعات الطّاقة لديهم أمام الاستثمار الأجنبي([١]).

وبحسب معلومات وزارة الطّاقة وشركات النّفط، فإنَّ الولايات المتّحدة وغيرها من الدّول المستوردة للنّفط سيكون اعتمادها على منطقة الخليج العربيّ لأسباب عدّة: أوّلها موضوع الاحتياطيّ المؤكد حيث لا ينافس الخليجَ العربيَّ أحدٌ آخر على هذا الاحتياطي من النّفط، والذي سيعتمد عليه في المستقبل المنظور. ويوجد معظم هذا الاحتياطيّ المؤكّد في خمس دول، هي: إيران الّتي تستحوذ على ١١%، في حين تستحوذ كلٌّ من العراق والكويت والسّعوديّة والإمارات على قرابة ٥٢%، وتمتلك تلك الدّول معاً حوالي ٦٥٨ مليار برميل نفط غير مطوّر، أو ٦٣ بالمئة من الاحتياطي المعروف، وترتفع هذه النّسبة إلى (٦٥ – ٦٨)% مع احتياطي سلطنة عمان وقطر، أي ثلثي احتياطي العالم. وتستحوذ فنزويلا على ٨% وشمال إفريقية ٥%([٢])؛ أي إنّ الخليج مع فنزويلا وشمال إفريقية يستحوذان على أكثر من ثلاثة أرباع الاحتياطيات العالميّة. كما أنّ الاحتياطيات النّفطيّة في دول الخليج العربيّ، هي الأرخص في العالم اكتشافاً وتطويراً وإنتاجاً([٣])– باستثناء احتياطيات عمان –، كما يتميّز الخليج بطول مدّة قاعدة احتياطاته، والّتي تمتدّ لأكثر من ١٠٠ عام([٤])، كما أنّ الحقول العملاقة المتبقيّة في العالم المطوّر منها، وغيرُ المطوَّر، تقع كلّها في منطقة الخليج العربيّ بلا منازع، إلى جانب أنّ التّكاليف الرّأسماليّة والتّشغيليّة تعادل جزءاً يسيراً ممّا هي عليه في المناطق الأخرى لإنتاج النّفط كالولايات المتّحدة، وبحر الشّمال، وكندا، وأندونيسيا([٥])، يقول الباحث مايكل كلير: " ... حتّى لو استطعنا الحصول

([1]) Report of the National Energy Policy Development Group, Chapter 8,p. 18.

([٢]) حسين عبد الله، التحديات والفرص المحيطة بمستقبل النّفط العربي، المستقبل العربي، عدد شباط، ٢٠١١، ص٥٥.

([3]) Emre Iseri, The US Grand Strategy and the Eurasian Heartland in the Twenty-First Century, School of Politics, International Relations and the Environment (SPIRE), Keele University, UK, Geopolitics, 14:26–46, 2009, p. 30.

([٤]) بسام فتّوح & لورا الكتيري، النّفط العربي في السياق العالمي والمحلي، المنتدى العربي للبيئة والتنميّة، ٢٠١٣، ص ٢١.

([٥]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، ص ٢٣١.

على كميّات كبيرة من النّفط من مورِّدين آخرين، إلّا أنّ الخليج وحده لديه احتياطي واستطاعة إنتاجيّة تؤمّن الحاجة العالميّة المستقبليّة، وتحافظ على الأسعار بمستوى مقبول للجميع". وبالتّالي فإنّ الصّراع على الخليج العربيّ سيستمرّ إلى آخر قطرة نفط ما لم تظهر بدائل أخرى مجديّة وآمنة([1]).

كما أنّ دول الخليج العربيّ لم تقمْ بعد بتطوير حقولها المعروفة مثل الدّول الكبرى المنتجة للنّفط كالولايات المتّحدة وروسيا والمكسيك، ولذلك سيكون بإمكانها زيادة الإنتاج في السّنوات القادمة بعكس المورِّدين القدماء؛ فضلاً عن ذلك فإنّ دول الخليج تستهلك جزءاً صغيراً من إنتاجها، بينما يستهلك المنتجون الآخرون حصّة كبيرة من إنتاجهم في تغطية حاجاتهم الدّاخلية([2]). وبذلك فإنّ واقع النّفط في الخليج العربيّ من حيث الاحتياطيّات والكميّات المنتجة وسهولة الاستخراج مع انخفاض الكلفة مقارنة بمناطق النّفط في العالم، يجعل هذه المنطقة تحتلّ المرتبة الأولى لتأمين الإمدادات النّفطيّة بالنّسبة للولايات المتّحدة وغيرها من الدّول الصّناعيّة الكبرى.

وفي الوقت الذّي كانت فيه الحكومة الأمريكيّة تسعى لتخفيف الاعتماد على نفط الخليج العربيّ، وتأمين مصادر أخرى للنّفط أكثر أماناً وأمناً، كان الأمن الدّاخلي الأمريكي عرضة للخطر، ففي الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ كانت شاشات التّلفزة العالميّة تُدهش مشاهديها عبر العالم بما تنقله من لحظات مباشرة لمشهد البرجين في مانهاتن بنيويورك([3]) بعد اختراقهما وتفجيرهما من قبل طائرتي ركّاب، ليدبّ الذّعر في أنحاء الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وليخرج منظروهم السياسيين بأنّ الإرهاب ضرب أراضيهم؛ وبالتّالي يحقّ لهم الرّدّ بأيّ طريقة يرونها مناسبة. في الحقيقة إنّ الكثير من الأمريكيين مؤخراً أصبحت لديهم قناعة بأنّ أحداث أيلول

([1]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٢١ – ١٢٢ – ١٢٦.

([2]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٢٢-١٢٣- ١٢٤ – ١٢٥.

([3]) البرجين التوءمين، مركز التجارة العالمي، وقد دمر البرجان خلال أحداث أيلول عام ٢٠٠١.

كانت لعبة من المخابرات وأصحاب القرار في الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتسويغ السياسة الخارجيّة لقادة البيت الأبيض.

لقد قلبت هذه الأحداث أولويات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة؛ إذ أصبحت القضايا الأمنيّة تمثّل الهاجس الأساسي المعلن للسياسات الدّاخلية والخارجيّة. ومن أجل ذلك تمّ استبدال نظريّة الرّدع المبنيّة على توازن القوى إلى نظرية الحرب الاستباقيّة ضدّ أعداء محتملين([١]). ولقد عبّر الرّئيس بوش عن مبدئه الجديد؛ المتمثل باستخدام القوة العسكريّة، وتوجيه ضربات استباقيّة ضدّ الدّول أو الجماعات الّتي تُشكّل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكيّة أينما وجدت([٢]). وأصبحت الحرب على الإرهاب إحدى المسوّغات الجديدة للسّياسة الخارجية الأمريكيّة([٣])، وعدّت الولايات المتّحدة ما أسمته (الإرهاب) تهديداً لطريقتها في الحياة الأمريكيّة فارضة المسمّى (الإرهاب) على من يعمل ضدّ المصالح الأمريكيّة ويخالفها([٤]). لقد تمّت تغطية أمن الطّاقة؛ فضلاً عن جوانب السّياسة الخارجيّة جميعها تقريباً، والعديد من نواحي السّياسة الدّاخلية عبر عنوان جديد هو " مكافحة الإرهاب "([٥]) وأصبح من الصّعوبة الفصل بين تأمين المصادر النّفطيّة والإرهاب، فحيثما وجدت المصالح النّفطيّة الأمريكيّة هناك عنصر من عناصر مكافحة الإرهاب([٦]). لقد أُستغلّ الإرهاب كمسوّغ من قبل الإدارة الأمريكيّة للتّحكّم بشؤون العالم، وأعلنت إدارة بوش أنّ الحملة على أفغانستان هي بداية لحربها على الإرهاب، وقامت بتنظيم قائمة بأهداف أخرى محتملة تصل إلى خمسين دولة. وادّعى منتقدو سياسة بوش أنّ إدارته أعلنت الحرب على معظم دول العالم، وأنّ معظم الدّول الّتي تضمّنتها اللّائحة امتلكت مصادر مهمة للنّفط والغاز والبعض

([١]) سمير التنير، أمريكا من الداخل- حروب من أجل النّفط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص ١٤٦.

([٢]) علي، أثر النّفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، ص ١٥٤.

([3]) Robert L. Ostergard, The Failure of America,s Post-Cold War Foreign Policy: Form the PERSIAN Gulf to the Gulf of Guinea, The Wbitebead Journal of Diplomacy and International Relation, Summer, Full, 2006, p. 46.

([4]) National Security Presidential Directive, The White House Washington October 25, 2001.

([٥]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ١٢٥.

([٦]) كلير، اختطاف كارثة- ١١ سبتمبر، الخوف والترويع لإمبراطوريّة أمريكيّة، ص ٢٥٩.

بمن فيهم إيران والعراق – اللّتان تتصدّران القائمة – ليستا على علاقة بأسامة بن لادن أو تنظيم القاعدة([1]). في الحقيقة لقد شكّلت الثّروات الباطنيّة في آسيا الوسطى، وإضعاف الموقع الإقليمي لإيران، وتشديد الطّوق عليها من الأسباب الّتي دفعت واشنطن لاحتلال أفغانستان، كما أنّ أفغانستان يمكن أن تصبح طريقاً لأنابيب النّفط والغاز العابرة من تركمانستان إلى باكستان ثمّ إلى الهند، وتقع هذه الدّول جميعها بالقرب من إيران، ويمكن أن تصبح إيران منفذاً لها على الخليج العربيّ. لقد جاء غزو أفغانستان امتداداً للاستراتيجيّة الأمريكيّة في السّيطرة على نفط "الشّرق الأوسط" وضمان أمن "إسرائيل"([2])، وهما محوران أساسيان في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في المنطقة.

أ- ردود الفعل الأمريكيّة على أحداث أيلول:

قامت الولايات المتّحدة الأمريكيّة ردّاً على أحداث أيلول بتوجيه ضربات عسكريّة لأفغانستان لإزاحة قوّات **طالبان** عن السّلطة، وإقامة حكومة مرحليّة تخضع للمطالب الأمريكيّة بدلاً عنها([3]). ولكن ما يهمّنا هنا كيف بدت السّياسة الأمريكيّة في الخليج العربيّ، لا سيّما وأنّه تبيّن فيما بعد أنّ هوّية خاطفي الطّائرات، الّتي نفّذت الهجمات على البرجين، من الجنسية السّعوديّة، فكيف بدت السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة تجاه الخليج العربيّ..؟

كانت أحداث الحادي عشر من أيلول مخيفة لمعظم الأمريكيين، وغير متوقعة، وكان لإعطاء الصّبغة "الشّرق أوسطيّة" للأشخاص الذين قاموا بخطف الطّائرات دور في تعزيز الشّكوك لدى الكثيرين بأنّه لا بدّ من أن يكون للنّفط دور فيما يجري من أحداث([4])، فإدارة الرّئيس بوش بعد الأحداث، لم تكن تحتاج إلى أكثر من ذلك لتتذكّر بأنّ الأمن الوطني للبلاد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحداث الجاريّة في "الشّرق الأوسط"؛ بل عندما قام خبراء الأمن القوميّ لدى الحكومة بمتابعتهم الدّوريّة للبيانات الواردة من وكالة معلومات الطّاقة حول منابع الواردات الأمريكيّة للنّفط أصيبوا بالدّهشة، فبينما كانت الأرقام تشير بصورة منتظمة إلى انخفاض مضطرد

([1]) هاينبرغ، انتهت الحفلة- سراب النفط- النفط ، والحرب ومصير المجتمعات الصناعيّة، ص ١٣٦.
([2]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ١٧٤ – ١٧٥ - ١٧٦.
([3]) هاينبرغ، انتهت الحفلة- سراب النفط- النفط، والحرب ومصير المجتمعات الصناعيّة، ص ١٣٤.
([4]) هاينبرغ، انتهت الحفلة- سراب النفط- النفط، والحرب ومصير المجتمعات الصناعيّة، ص ١٣٢.

في الاعتماد على نفط الخليج العربيّ منذ عام ١٩٩٠، انعكست الآية مطلع القرن الحادي والعشرين، فقد ارتفع الطّلب الأمريكي على النّفط من ١٧,٧ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٥ إلى قرابة ٢٠ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠١، وأكثر من ٢٥% من هذه الكميّة هي من منطقة الخليج العربيّ([١]). هذا التّزايد باستهلاك النّفط كان في وقت برز فيه اهتمام جديد بعلاقة الولايات المتّحدة مع المملكة العربيّة السّعوديّة، فقد نظر العديد من المحافظين الجدد(Neo–Conservatism)([٢]) للمملكة كعدوّ([٣])، وخاصّة بعد أنّ تبيّن أنّ معظم خاطفي الطّائرات هم من الجنسيّة السّعوديّة([٤])، وتمّ تجنيدهم في السّعوديّة، وأنّ أعضاء من الأسرة المالكة السّعوديّة موّلوا بعض التّبرّعات المرتبطة بالقاعدة([٥]). وقد اتّهم المستشارُ لوران مورافيك (Laurent Moravik) من مؤسّسة راند(RAND)([٦]) كبارَ المسؤولين السّعوديين بتورطهم في الهجمات الإرهابيّة على الولايات المتّحدة، وقال: إنّ " السّعوديين ينشطون في كلّ مستوى من سلسلة الإرهاب من المخطّطين إلى المموّلين، ومن الكوادر إلى أصغر المنفّذين، ومن العقائديين إلى المحرضين ... وعلى السّعوديّة – الّتي هي من أكثر المعارضين خطورة للمصالح الأمريكيّة في منطقة الخليج – أنّ تغيّر مساراتها، أو تتعرض لردّ أمريكي عنيف"([٧])، وقد لقيت هذه

([١]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ١٥١

([٢]) المحافظون الجدد: برز هذا التيار بشكل واضح مع أواخر التّسعينيات من القرن العشرين، ويتمحور فكر هذا التيار حول وجوب فرض هيمنة الولايات المتّحدة على العالم في القرن الواحد والعشرين عبر تغيير الأنظمة، وإيجاد أنظمة تأتمر بأمر الولايات المتّحدة. وهؤلاء المحافظون الذين تمكّنوا من السّيطرة على مفاصل السّياسة الخارجيّة كانوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بشركات النّفط والسّلاح، وكانت السّيطرة على منابع النّفط في الخليج العربيّ إحدى أهدافهم الرّئيسة. وسعى هؤلاء في الفترة الأولى من رئاسة بوش الابن إلى تطبيق سياسة أُحاديّة تبغي تغيير الأنظمة وتبديلها؛ انطلاقاً من رسالة لا تنوي فقط السّيطرة على النّفط في العالم؛ بل أيضاً تحرير العالم(على حدّ قولهم) وفرض الدّيمقراطيّة بالقوّة، ديمقراطية هم صنعوها على مقاسهم ومصالحهم متجاهلين مصالح شعوب العالم. التنير، أمريكا من الداخل- حروب من أجل النّفط، ص ١٤٧- ١٥٠ - ١٥٤

([٣]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٣ – ١٤ - ١٣٥.

([4]) Wang, The Conflict Between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order, p. 40- 41.

([٥]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٤ – ١٣٥ – ١٣٦.

([٦]) راند، أكبر مراكز الدراسيات الاستراتيجيّة في الولايات المتّحدة، تأسست عام ١٩٤٨، للمزيد- الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٢، ص ٨٠١

([7]) Thomas E. Ricks, Briefing Depicted Saudis as Enemies; Ultimatum Urged To Pentagon Board, The Washington Post , August 6, 2002. https://www.highbeam.com/doc/1P2-380781.html

التّصريحات دعماً قويّاً من الجمهوريين([1]). غير أنّها لم تكن في محطّ إعجاب وقبول من وزارة الدّفاع الّتي لم تؤيّدها، وعدّت أنّها تمثّل فقط من قالها([2]). وقد جاء الرّدّ الخليجيّ على هذه التّصريحات على لسان جميل الحجيلان الأمين العامّ لمجلس التّعاون الخليجي، الذي دعا إلى ضرورة توخّي الولايات المتّحدة الحذر، "وعدم الاندفاع في توجيه اتّهامات لا دليل عليها؛ الأمر الذي يثير مشاعر العداء والاستفزاز ضدّ دول وشعوب لا علاقة لها بمثل هذه الأعمال الإجراميّة، الّتي طالما شجبتها، وأدانتها، وتصدّت لها بكل الوسائل"([3]). لقد أدرك مسؤولو الاستخبارات الأمريكيّة أواخر عام ٢٠٠١ صورة عدم الاستقرار المتزايد في النّظام السعودي، وخطر تعرّض حقولها النّفطيّة إلى هجمات إرهابيّة. وقد كتبت صحيفة وول ستريت جورنال (The Wall Street Journal) في الرابع من كانون الثّاني عام ٢٠٠٢ أنّه " علينا العمل ضدّ حملة الكراهيّة الدّينيّة السّعوديّة والدّمار العالمي، ويجب أن نكون جاهزين لاحتلال حقول نفط السّعوديّة وإدارتها لتحقيق خير أكبر "([4])، هذا الطّموح الأمريكي لاحتلال المنابع النّفطيّة ليس جديداً فهو يعود إلى فترة السّبعينيات من القرن العشرين من جرّاء الحظر العربيّ للنّفط آنذاك.

ب- استراتيجية السياسة الأمريكيّة النّفطيّة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد أحداث أيلول

لقد وضعت إدارة بوش في الشّهور الّتي تلت أحداث أيلول استراتيجيّة شاملة للسّيطرة الأمريكيّة على الخليج العربيّ، وشراء كميّات متزايدة من النّفط. لقد تبنّت الإدارة سلسلة من السّياسات شكّلت بمجملها خطّة للعمل السّياسيّ والاقتصاديّ والعسكريّ في الخليج العربي. وقد

([1]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٣ – ١٤ – ١٣٥ – ١٣٦.

([2]) The United States and the Global Coalition Against Terrrism, September 2001 – December 2003, https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/pubs/fs/33354.htm>

([3]) كلوفيس مقصود، التطورات الأخيرة في الولايات المتّحدة وانعكاساتها العربيّة (حلقة نقاشيّة)، المستقبل العربي، العدد ٢٧٢، تشرين الأوّل، ٢٠٠١، ص ٢٢٠.

([4]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٣٥ – ١٣٦ – ١٤٢.

هدف هذا التّوجّه أوّلاً إلى زيادة إنتاج النّفط من المنتجين الرّئيسين في الخليج، ولكن بما أنّ الزّيادة الّتي تسعى وراءها الإدارة يمكن أن تتأثّر بعدم استقرار المنطقة، فإنّ هذه الاستراتيجيّة تتطلّب أيضاً زيادة التّدخّل العسكريّ. وهذا ما استدعى أنّ تُقدِّم الولايات المتّحدة الأمريكيّة النّصيحة للأنظمة الصّديقة لفتح قطاعات الطّاقة أمام الاستثمارات من قبل الشّركات الأجنبيّة الّتي ستمنحهم فرصاً متقدّمة للتّنقيب وتكنولوجيا الحفر. لقد اعتمدت واشنطن لفترة طويلة من الزّمن على شركات النّفط العملاقة في تحرّي الاتّجاهات العمليّة لإنتاج الطّاقة في الخليج بهدف الحصول على كميّات أكبر من نفط المنطقة، إلّا أنّ الجهود المطلوبة لإقناع المنتجين في الخليج لفتح قطاعات الطّاقة أمام الاستثمارات الأجنبيّة سوف تقع على عاتق المؤسّسات الدّبلوماسيّة الأمريكيّة ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى([1]). وهذه المطالب لعودة الشّركات إلى المنطقة كانت بالدّرجة الأولى جرّاء الضّغوط الّتي يقوم بها رجال هذه الشّركات من الرّأسماليين على قياداتهم السّياسيّة، والذين يقومون بتمويل حملاتهم الانتخابيّة؛ مقابل تنفيذ رغباتهم بتأمين الاستثمارات في الخارج.

ومنذ أحداث أيلول قام موظّفون مدنيون في وزارة الدّفاع الأمريكيّة بوضع الخطط الّتي تطالب بشنّ حرب من دون قيود زمانيّة أو مكانيّة، كي يصبح بالإمكان إغراق منطقتي "الشّرق الأوسط" وآسيا الوسطى بكاملهما. وقد تمّ التّحضير لتلك الخطط من قبل فريق على رأسه ديك تشيني ودونالد رامسفلد(Donald Rumsfeld)([2]) وبول وولفوفيتز (Paul Wolfowitz)([3])،

([1]) كلير، دم ونفط – " أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط"، ص ١٣٣ – ١٣٤.

([2]) دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) (١٩٣٢ - ....)، وزير الدّفاع الأمريكي بين عامي (٢٠٠١ – ٢٠٠٦). وتولى منصب عضو في مجلس النواب من عام (١٩٦٢ – ١٩٦٩)، وعمل وزيراً للدفاع في عهد الرئيس جيرالد فورد عام ١٩٧٥.

https://www.encyclopedia.com/defense/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/rumsfeld-donald

([3]) بول وولفيتز، (Paul Wolfowitz) (١٩٤٣ - .....)، رئيس البنك الدولي بين عامي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧)، شغل منصب مساعد وزير الدّفاع الأمريكي عام ٢٠٠١، ويعدّ المهندس الأوّل لحرب العراق عام ٢٠٠٣.

https://www.britannica.com/biography/Paul-Wolfowitz

وكان الهدف من هذه الخطط تغيير الأنظمة في العراق وسورية وإيران والمملكة العربيّة السّعوديّة، أيّاً كانت الوسائل المستخدمة، إذ إنهم يرون أنَّ حماية الأمن القومي للولايات المتّحدة وازدهارها، يتطلّبان السّيطرة المطلقة على منطقة "الشّرق الأوسط"([1]). وهذا الواقع الذي تعيشه منطقتنا العربيّة الآن هو استمرار لهذه السّياسة الأمريكيّة، بكل جوانبها محاولة فرض نفسها بالقوّة على دول المنطّقة جميعها.

لقد حدّدت إدارة بوش هدفين أساسيين فيما يتعلّق بالدّول المنتجة للنّفط في الخليج: أولهما زيادة كبيرة بالإنتاج، وثانيهما تحسين المناخ الأمني، فقد كان السّعي لزيادة صادرات الخليج العربي إحدى التّوصيات الأساسيّة لسّياسة الطّاقة الوطنيّة، وقد نفّذتها الإدارة بدقة متناهيّة. وكان وزير الطّاقة الأمريكي قد اجتمع مرّات عدّة مع وزير الطّاقة والمعادن السّعودي علي النعيمي بهدف إقناعه بفوائد التّعاون الوثيق في مجال الطّاقة مع الولايات المتّحدة، وأعلم أبراهام مؤتمر العلاقات الأمريكيّة – السّعوديّة المنعقد في العاصمة واشنطن بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠٠٢ أنّ " الأمر الذي تبيّن لي بشكل واضح من خلال مناقشاتنا في العام الماضي هو الحاجة إلى حوار أكثر بين الدّول المنتجة والدّول المستهلكة ... كما أنّنا نحتاج أيضاً إلى فرص جديدة لتطوير إمداداتنا بالطّاقة .. وهذا مسعًى يتطلّب تقوية علاقاتنا مع السّعوديّة والشّركاء الآخرين على المدى الطّويل "، ومثّل هذه الرّسائل قدّمها أبراهام وزملاؤه للكويت والدّول المجاورة([2])؛ بغية تأمين كمّيات أكبر من النّفط.

غير أنّ الولايات المتّحدة واجهت مشكلة ألا وهي الحفاظ على الوضع القائم في المملكة العربيّة السّعوديّة، وقد بدا واضحاً صعوبة تنفيذ تلك المهمّة([3]) بعد أن كشفت صحيفة الواشنطن بوست(Washington Post) في ٦ آب ٢٠٠٢ أنّ مستشاراً لدى مجلس السّياسيّة الدّفاعيّة – وهو مجموعة استشاريّة رفيعة المستوى تتألّف من مسؤولين كبار – حدّد السّعوديّة كعدو للولايات

([1]) التنير، أمريكا من الداخل- حروب من أجل النّفط، ص ١٤٩-١٥٠.

([2]) كلير، دم ونفط – "أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط"، ص ١٣٤ – ١٤٩.

([3]) كلير، دم ونفط – "أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط"، ص ١٣٤ – ١٣٥.

المتّحدة، ودعا إلى الحجز على الممتلكات السّعوديّة – بما في ذلك حقولها النّفطيّة – إذا لم تتوقّف حكوماتها عن (دعم الإرهاب الإسلاميّ)([1])، على حدِّ قوله. غير أنّ البيت الأبيض كان له ردّ مغاير، فقد كشف المتحدّث الرّسمي باسم وزارة الخارجيّة فيليب ريكر(Philip Reeker) أنّ وزير الخارجيّة كولن باول اتّصل هاتفياً بوزير الخارجيّة السعودي سعود الفيصل في السادس من آب ٢٠٠٢ مؤكّداً له أنّ " وجهات نظر الرّئيس أو الحكومة الأمريكيّة ... تقول إنّ الولايات المتّحدة والمملكة العربيّة السّعوديّة تجمعهما علاقة ممتازة .. ونفى الاتّهامات القائلة إنّ السّعوديّة تباطأت بوقف التّبرّعات المرتبطة بالإرهاب "، وعبر ريكر عن امتنانه للخطوات الّتي اتّخذتها المملكة في المساعدة على مواجهة مشكلة تمويل الإرهاب .. وأقرّ أنّه ربما كانت هناك خلافات حول بعض المواضيع بين البلدين، ولكن ليست للدّرجة الّتي تضرّ بعلاقاتهما. وتبع ذلك اتصال من الرّئيس بوش بولي العهد والحاكم الفعلي للمملكة الأمير عبد الله([2]) في ٢٦ آب عام ٢٠٠٢؛ مؤكّداً على صداقة واشنطن المستمرّة، ثمّ قام بعد ذلك بدعوة سفير المملكة في الولايات المتّحدة إلى مزرعته في تكساس، حيث أكدّ له مرّة أخرى استمرار العلاقات الحميمة بين الطّرفين. لقد حاولت الإدارة الأمريكيّة منع إظهار أيّ شرخ في العلاقة مع المملكة للحفاظ على مصالح النّفط الأمريكيّة، وبسبب التّقدّم في إعداد خطط الهجوم على العراق، وخاصّة أنّ الرّئيس بوش وجنرالاته بدأوا بالحديث عنها طارحين مرّة أخرى موضوع النّفط كعامل في سياسة الولايات المتّحدة الخارجيّة([3]). لقد شكّك المحافظون الجدد في قدرة المملكة على السّيطرة على المجتمع السّعودي الرافض للوجود الأمريكي؛ طارحين أنّ مصالح الولايات المتّحدة يمكن تأمينها بشكل أفضل عن طريق عراق يُسيطر عليه البيت الأبيض بشكل مباشر أو غير مباشر([4]). لا شكّ في أنّ فشل طموحاتهم بالحصول على كميّات ضخمة من النّفط من أفغانستان وجوارها باءت

([1]) Thomas E. Ricks, Briefing Depicted Saudis as Enemies; Ultimatum Urged To Pentagon Board, Internet.

([2]) عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي آل سعود (١٩٢١ – ٢٠١٥) الملك السادس للمملكة العربيّة السعوديّة، وهو الابن الثاني عشر من أبناء الملك عبد العزيز الذكور، وأمه هي فهدة بنت العاصي بن كليب بن شريم العبدي الشمري، وكان ملكاً على الدولة، ورئيساً لمجلس الوزراء تبعاً لنظام الحكم في المملكة العربيّة السعوديّة. للمزيد، الكيالي، موسوعة السياسة، ج٣، ص ٨٤٦.

([3]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٣- ١٤ – ١٣٦ – ١٣٧.

([4]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ٢١٦-٢١٧.

بالفشل، ولذلك كان عليهم التّوجّه لمنطقة جديدة أخرى، فكان العراق في المقدّمة في ظلّ الوضع السّيئ للبلاد نتيجة العقوبات المفروضة عليها منذ حرب الخليج الثّانيّة، ولأنّ سياسة الإدارة الجديدة رفضت مبدأ التطويق السّابق للدول، وركّزت على سياسة إسقاط الأنظمة، وإيجاد أنظمة تُساير سياساتها، فكيف بدت السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة مع حرب العراق؟

٢- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة تجاه العراق بين عامي (٢٠٠١-٢٠١٠)

ورث الرّئيس جورج بوش الابن حين تسلّمه السّلطة مطلع عام ٢٠٠١ (استراتيجيّة التطويق والتضييق) الّتي بدأها أبوه قبل عشرة أعوام ضدّ العراق، والّتي هدفت إلى شلّ القدرات العسكريّة العراقيّة، وشملت حصاراً بحريّاً يدعم إجراءات الأمم المتّحدة، وتمّ وضع قوّات عسكريّة أمريكيّة في الكويت والسّعوديّة، وفُرض حظرٌ جوّيّ شمال العراق وجنوبه. وقد أثبتت تلك الإجراءات فعاليتها في وقف توريد الأسلحة للعراق، ومنع أيّ مغامرة عسكريّة له ضدّ دول الخليج([١]). غير أنّ هذا الوضع تغيّر مع بدء إدارة الرّئيس جورج بوش، فالعراق أصبح موضع اهتمام للإدارة الجديدة([٢])، فهذه الإدارة لم تكن مع فكرة التطويق؛ بل مع سياسة تغيير الأنظمة. لقد كان تغيير النّظام في العراق البند الأوّل على جدول أعمال أوّل اجتماع لمجلس الأمن القومي في عهد الرّئيس بوش في ٣٠ من كانون الثّاني عام ٢٠٠١، وقد كان هذا النّقاش بين بوش ومستشارته للأمن القومي كونداليزا رايس(Condoleezza Rice)([٣])، وقد أُعلم الأعضاء

([١]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٤٩ – ١٥٠.

([2]) William Engdahl, A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order (London: Pluto Press 2004) p. 249.

([٣]) كونداليزا رايس(Condoleezza Rice)(١٩٥٤- ...)، وزيرة خارجيّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بين عامي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)، وعملت قبل ذلك مستشارة للأمن القومي بين عامي (٢٠٠١- ٢٠٠٥)، وقبلها كانت أستاذة للعلوم السياسيّة في جامعة ستانفورد في ولاية كاليفورنيا.

https://www.encyclopedia.com/people/history/us-history-biographies/condoleezza-rice

الآخرون في المجلس بأنّ العراق يهدد استقرار المنطقة، وأنّه ربّما يكون هو المفتاح لإعادة تشكيلها([١])، وفرض المزيد من السّيطرة الأمريكيّة عليها.

خلال هذه الفترة –أي بعد أحداث أيلول– أرسل المحافظون الجدد رسالة للرّئيس بوش يحثّونه فيها على تغيير النّظام في العراق، حتّى لو تبيّن عدم وجود علاقة بينه وبين أحداث أيلول، وتقول الرّسالة: " قد يكون العراق قدّم مساعدات بشكل ما إلى الهجوم الأخير على الولايات المتّحدة لكن حتّى لو كانت الأدّلة لا تُشير إلى ارتباطه بشكل مباشر في الهجوم، فأيّ استراتيجيّة تهدف إلى القضاء على الإرهاب ورعاته، يجب أن تتضمّن جهوداً جادّة لإقصاء النّظام العراقي عن الحكم"([٢]). ورأى المحافظون الجدد أنّه كان يجب القضاء على النّظام العراقي في عام ١٩٩١، وإنّ من شأن عراق مرتبط بالولايات المتّحدة أن يخفّف الضّغط على" إسرائيل"، ويؤدّي إلى إقامة حكومات مؤيّدة للولايات المتّحدة في أرجاء المنطقة كافّة([٣]). في الحقيقة لقد كان إسقاط النّظام العراقي هدفاً أساسيّاً للمحافظين الجدد مهما كلّف الأمر، ومهما كانت الادّعاءات والاتّهامات الموجّهة إليه.

وفي أحد استطلاعات الرّأي بعد أحداث أيلول مباشرة ذُكِر بأنّ ٣% فقط من الأمريكيين رأوا بأنّ صدّام حسين يمكن أن يكون الشّخص الذي يقف وراء الهجمة([٤])، وبغض النّظر عن الادّعاءات الّتي وجّهت للنظام العراقي، فلقد كانت الاعتبارات الأمنيّة والمرتبطة بإمدادات النّفط،

([1]) U.S. Department of State, Bureau of Near Eastern Affairs Information Memo from Edward S. Walker, Jr. to Colin Powell, “Origins of the Iraq Regime Change Policy,” January 23, 2001.
http://nsarchive.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB326/doc03.pdf
-U.S. Defense Department Memo from Donald Rumsfeld to Condoleezza Rice, “Iraq,” July 27, 2001.
http://nsarchive.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB326/doc06.pdf

([2]) Raymond Hinnebusch, The US Invasion of Iraq: Explanations and Implications, Critique: Critical Middle Eastern Studies, Vol. 16, No. 3, 209-228, Fall 2007, p. 220.

أيضاً: التنير، أمريكا من الداخل- حروب من أجل النّفط، ص ١٤٩.

([٣]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ١٤٧-١٤٨.

([٤]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ١١٦.

وزيادة كميّاتها دافعاً للإدارة الأمريكيّة للإطاحة بصدّام([١]). وهذه الفرصة جاءت بعد أحداث أيلول، ودون أيّ أدلة([٢])، فقد بدأ العديد في واشنطن بالدّعوة إلى اتخّاذ ردّ فعل عنيف ضدّ صدّام حسين، رغم أنّ وكالات الاستخبارات الأمريكيّة لم تجد أيّ علاقة بين نظام بغداد والقاعدة، غير أنّ التّيار اندفع ضدّه([٣])، حيث كان الحلقة الأولى والأضعف من حلقات السّلسلة في المنطقة الّتي تسعى واشنطن إلى تفكيكها واحدة تلو الأخرى.

وبعد أحداث أيلول بثلاثة أيّام ناقش كبار المسؤولين في البيت الأبيض اقتراحات عدّة حول غزو العراق بقيادة أمريكيّة خلال اجتماع عقد في كامب ديفيد(Camp David) في ١٤ أيلول عام ٢٠٠١([٤])، وفي اجتماعات تلته في البيت الأبيض([٥])، واختار بوش إرجاء اتّخاذ أيّ إجراء طالما كانت الحرب في أفغانستان تستأثر باهتمام([٦]) البنتاغون(Pentagon)([٧]). ومع مطلع عام ٢٠٠٢ خَلُصَتْ إدارة بوش إلى أنّ سياسة التطويق مع العراق لم تعد كافية لتحقيق المصالح الأمريكيّة في الخليج العربيّ([٨]) وجواره، فأعطى الرّئيس بوش أوامره للبدء بوضع خطّة

([١]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٥٥.

([2]) Engdahl, A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order, p. 253.

([٣]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٥٤ – ١٥٥.

([4]) James P. Pfiffner & Geoege Mason University, President George W. Bush and His War Cabintk, Prepared for presentation at the conference on “The Presidency, Congress, and the War on Terrorism, University of Florida, February,7,2003, p. 7.

([5]) U.S. Department of Defense Notes from Donald Rumsfeld, [Iraq War Planning], November 27, 2001; Annotated.
U.S. Department of Defense Memo from Robert Andrews to Douglas Feith, “Pre-emptive Operations,” December 17, 2001; Annotated; Attachment Not Included.

([6]) James A. Paul, Oil Companies In Iraq: A Century of Rivalry and War, Global Policy Forum, Conference in Berlin on Corporate Accountability – November 25-26, 2003, p. 13.

([٧]) البنتاغون(Pentagon)، مبنى وزارة الدّفاع الأمريكيّة، ويقع في مدينة أرلينغتون في ولاية فرجينيا، وسمي بالبنتاغون لشكله الخماسي الأضلاع، كونه رمزاً للجيش الأمريكي فإنّ مصطلح البنتاغون يستعمل عادة للإشارة لوزارة الدفاع نفسها عوضاً عن المبنى ذاته. الكيالي، موسوعة السياسة، ج ١، ص ٥٦٥

([8]) Klare, The Bush/Cheney Energy Strategy, p. 407.

الغزو التّفصيليّة([1])؛ للإطاحة بالنّظام العراقي، وتعيين حكومة تُنفّذ المطالب الأمريكيّة؛ بدلاً من صدّام حسين، وتحويل العراق لبلد لا يُشكل أيّ تهديد لمصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة ومصالح حلفائها.

وفي آب من عام ٢٠٠٢، قال تشيني: "إذا تمّ التّحقّق من كل طموحات صدّام حسين بامتلاك (أسلحة دمار شامل)، فإنّ أثار ذلك على "الشّرق الأوسط" والولايات المتّحدة ستكون عظيمة جدّاً؛ إذ يمكن لصدّام المتسلّح بترسانة من (أسلحة الإرهاب) تلك، والذي يمتلك ما يزيد على عشرة بالمئة من احتياطيات النّفط العالميّة أن يسعى للسيطرة على كامل "الشّرق الأوسط"، والتّحكّم بجزء كبير من إمدادات الطّاقة العالميّة، وتهديد أصدقاء الولايات المتّحدة في المنطقة بشكل مباشر، كما سيُعرّض الولايات المتّحدة وغيرها إلى ابتزاز نووي... ومن وجهة النّظر هذه فإنّ استمرار تواجد نظام صدّام حسين هو أمر لا يمكن التّفكير به"([2]). وبعد تصريح تشيني بشهر وتحديداً في ١٧ أيلول عام ٢٠٠٢، أطلق الرّئيس جورج بوش استراتيجيّة الأمن القوميّ لإدارته مكرّساً كثيراً من المبادئ الأساسيّة الّتي صاغتها قبل خمس سنوات. وقد دعت هذه الاستراتيجيّة– وفي تحدٍّ سافر لأسس القانون الدّولي– إلى شنّ ضربات استباقيّة ضدّ من تعتقد الولايات المتّحدة أنّهم أعداؤها حول العالم، وتعهّدت بألّا تسمح الولايات المتّحدة لأحد أن يتحدّى تفوّقها العسكريّ مرّة أخرى كما حصل في الحرب الباردة. وفي ١٠ من تشرين الأوّل عام ٢٠٠٢ تبنّى الكونغرس قراراً مشتركاً يجيز استخدام القوّة العسكريّة ضدّ العراق، وأطلق يد بوش لشنّ عمل عسكري استباقي من جانب واحد على العراق في الوقت الذي يراه ضرورياً أن يُشَن([3])، وفي ٨ تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ كان مجلس الأمن قد اتّخذ قراراً بمنح العراق مدّة شهر للامتثال للقرارات الدّوليّة([4]). وعلى الرّغم من استئناف أعمال التّفتيش من قبل الأمم المتّحدة عما سُمّي (أسلحة الدّمار الشّامل) لدى العراق في ٢٧ تشرين الثّاني عام ٢٠٠٢، تواصلت استعدادات

([1]) Pfiffner, President George W. Bush and His War Cabintk, p. 7-8.

([2]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٥٦.

([3]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٤٧.

([4]) قرار مجلس الأمن ١٤٤١ تاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢.

الولايات المتّحدة للحرب بلا هوادة، وفي ٢١ كانون الأوّل عام ٢٠٠٢ أقرّ بوش نشر القوّات الأمريكيّة في منطقة الخليج العربيّ، وفي ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٣ أعلن أنّه مستعدٌّ لمهاجمة العراق من دون تفويض من الأمم المتّحدة([١]). هذا في وقت تغيّرت فيه صورة الرّأي العامّ بشكل دراماتيكي، ففي استطلاع جديد تبين أنّ ٤٤% من مواطني الولايات المتّحدة مقتنعون أمّا أنّ غالبيّة أو بعض مرتكبي أحداث ١١ أيلول كانوا عراقيين([٢]). وبالرّغم من أنّ تصريح مفتّشي الأمم المتّحدة عن أسلحة الدّمار الشّامل الصّادر في ١٤ شباط عام ٢٠٠٣ قد حقّق تقدّماً كبيراً في الحصول على تعاون العراق معهم([٣])، وبالرغم من كلّ الجهود الدّبلوماسيّة لعدم إقدام الولايات المتّحدة الأمريكيّة للحرب على العراق([٤])، وأيضاً بالرّغم من كلّ المظاهرات الّتي انطلقت في مدن العالم ضدّ هذه الحرب([٥])، إلّا أنّ الإدارة الأمريكيّة كانت عازمة على إسقاط النّظام العراقي([٦]) ولو من دون قرار أممي، فبعد عمليّات نقل السّلاح إلى الخليج من حاملات الطّائرات إلى آلاف الجنود والمعدّات والوسائل العسكريّة، بدأت الحملة العسكريّة ضدّ العراق في ٢٠ آذار عام ٢٠٠٣، وانتهت يوم ٩ نيسان من العام نفسه بسقوط النّظام العراقي، وتلاشي دور الوحدات القتاليّة لديه([٧]). ومع الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ أطلقت وكالة الطاقة الدّولية تطمينات بأنّها على استعداد للعمل، وتحرير كميّات هائلة من النّفط إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وأصدرت الوكالة نشرة أوردت فيها أنّ مخزونات الدّول الأعضاء يبلغ ٤ مليارات برميل تمثّل ١١٤ يوماً من الواردات الصّافيّة، ويمكن استهلاك تلك المخزونات بمعدل ١٢,٩ مليون برميل في اليوم في

([١]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، ص ٢٤٧.

([2]) Linda Feldman, The Impact of Bush Linking 9/11 and Irwq, The Christian Science Monitor,14.3.2003. http://www.csmonitor.com/2003/0314/p02s01-woiq.html

([٣]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، ص ٢٤٨.

([4]) Marc J. O, Reilly, An Unexceptional Empirw: The United States in Persian Gulf, PHA, Vol. 4, Num. 2006, (95-104), p. 98.

([5]) Christopher R. Clements, No Blood for Oil? United States National Security, Oil, and the Arctic Wildlife Refuge, William & Mary Environmental Law and Policy Review, Volume 28, Issue 1, Article 5, 2003, p. 87.

([6]) O, Reilly, An Unexceptional Empirw: The United States in Persian Gulf, p. 98.

([٧]) باسماعيل، السياسة الأمريكيّة في الخليج بعد الحرب الباردة، جدلية النّفط والقوة، ص ٢٩٤.

الشّهر الأوّل من حدوث الأزمة، وكانت المملكة العربيّة السّعوديّة قد أعلنت استعدادها أيضاً لتعويض نقص النّفط العراقي ٢٠٠٣([1]). لقد تكاتف الغرب وبعض العرب على الإطاحة بالنّظام العراقي، وتدمير بلاد الرّافدين بذرائع واتّهامات لم تُقنع أحداً.

لقد استخدمت الولايات المتّحدة المسألة العراقيّة بأبعادها الإقليميّة والدّولية استخداماً براغماتياً على الطّريقة الأمريكيّة باشتباك هائل بين المصالح الاقتصادية، والقرارات السّياسيّة، والسّلوك العسكريّ، والحملة الإعلاميّة، وإشاعة المناخ النّفسي، والتّضليل، والتّضخيم([2])، ولقد تغيّرت مسوّغاتها لاحتلال العراق من الضّرورة الملحّة لنزع أسلحة صدّام، وتدمير ترسانته من (أسلحة الدّمار الشّامل)([3]) إلى تغيير النّظام، وعندما لم يتمّ العثور في أيّ مكان على مثل هذه الأسلحة تحوّل الأمر إلى مكافحة الإرهاب، على الرّغم من أنّه لم يكن قبل الحرب على العراق أيّة مجموعات إرهابيّة متواجدة هناك([4])، فالإرهاب جاء مع قدوم الولايات المتّحدة من خلال نشرها وتعميقها للتّفرقة بين الشّعب العراقيّ، ومازال الإرهاب قائماً حتّى الآن.

وبعد الدّمار والقتل الذي انتشر في العراق بذريعة الإرهاب وغيره، صرّح السّياسيون الأمريكيون بالقول أنّهم لم يجدوا أيّ صلة بين العراق وما سمّي تنظيم القاعدة، وهذا الكلام صرّح به كولن باول مطلع عام ٢٠٠٤([5]). كما نفى تقرير حكومي أمريكي صادر في أيلول عام ٢٠٠٦ أيّة علاقة للنظام العراقي بالإرهاب الدّولي، كما أكّدت تقارير المخابرات الأمريكيّة لاحقاً أنّه لم يكن هناك أيّ ارتباط بين النّظام العراقي وأحداث أيلول، ولم تكن هناك أيّة (أسلحة للدّمار الشّامل)([6]). لقد دمّروا العراق باسم أسلحة الدّمار الشّامل، وباسم الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان،

([1]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ١٢١.

([2]) عدنان جابر، العرب وعصر ما بعد النفط، دار علاء الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٤ ص ٤٣.

([3]) Engdahl, A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order, p. 256..

([4]) زايفروت– فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال "، ص ١٢٦ – ١٢٧.

([5]) Engdahl, A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order, p. 257.

-Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States,"July 22, 2004.

([6]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ١٧٧- ١٧٨.

وما زالت ديمقراطيتهم شاهدة على أفعالهم حتّى يومنا هذا. (حرب الارهاب) هذه كما سمّتها الإدارة الأمريكيّة كانت كذبة كبيرة مثلها مثل غيرها من الأكاذيب الّتي تدّعيها واشنطن، كـ (الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان)، وهاتان أكبر كذبتين في التّاريخ المعاصر، وبكل وقاحة وبعد الدّمار، والنّهب، وبعد القتل، والتّشريد الذي ألحقوه ببلد كامل، يقولون كنا على خطأ، ويدّعون تخليص الشّعب العراقي، ونشر الدّيمقراطيّة.

تميّزت مرحلة بوش الابن بجنوح الولايات المتّحدة نحو استخدام القوّة المفرطة للحفاظ على ميزان القوّة الخارجي لصالحها، وذلك لأطول فترة ممكنة، ولكن تلك السّياسة باءت بالفشل الذّريع؛ بسبب التّحديات الخارجيّة، وخاصّة في المنطقة العربيّة و"الشّرق الأوسط" عموماً، وبسبب تردّي أوضاع الاقتصاد الأمريكي. وخلال فترة بوش الثّانيّة وبعد احتلاله للعراق خلال فترته الأولى ابتعد عن سياسة تغيير الأنظمة في الدّول الّتي أطلق عليها (محور الشّر)(كـ كوريا وإيران)، نتيجة التّمدّد الواسع للقوّات الأمريكيّة في بقاع الأرض المختلفة، وقد دفعت الولايات المتّحدة ثمناً باهظاً، بسبب الحرب على العراق، وسياسة الحرب الوقائيّة الّتي مثّلت خروجاً عن السّياسة الواقعيّة الّتي اتبعتها بعد الحرب العالميّة الثّانيّة([1])، فتورّطها في حربين متتاليتين من أفغانستان إلى العراق دقّ إسفيناً في عمرها كقطب عالمي مهيمن، لتبدأ مرحلة أخرى مغايرة لما قبلها فما بعد أفغانستان والعراق غير ما قبلهما.

وفي خضّم الخسائر البشريّة المرتفعة والماديّة الخياليّة، وعجز إدارة الرّئيس بوش عن التّحكّم بمصير الحروب الّتي أشعلها، كان مفهوماً تصويت الأمريكيين في الانتخابات الرّئاسيّة إلى جانب باراك أوباما(Barack Obama)([2])؛ مطالبين بالانسحاب من العراق وأفغانستان([3]). لقد اعترف أوباما بأنّ قرار الحرب على العراق كان قراراً خاطئاً، وأنّه مثّل انحرافاً عن المسار

([1]) التنير، أمريكا من الداخل- حروب من أجل النّفط، ص ١٥٧ – ١٥٨.

([2]) باراك أوباما، (Barack Hussein Obama) (١٩٦١ - ....)، هو الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكيّة بين عامي (٢٠٠٩ – ٢٠١٧)، وهو أوّل رئيس من أصول أفريقيّة يصل إلى البيت الأبيض، كان عضواً في مجلس الشيوخ بين عامي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨).

https://www.britannica.com/biography/Barack-Obama

([3]) التنير، أمريكا من الداخل- حروب من أجل النّفط، ص ١٣٤-١٣٥.

الصّحيح للحرب الأمريكيّة على الإرهاب في أفغانستان، ووعد بانسحاب أمريكي من العراق([١]). ولكن ورغم نيّته الانسحاب وتنفيذ هذا الانسحاب جزئياً، لا تزال الولايات المتّحدة متحكّمة بشكل أو بآخر بالعراق، ولايزال القتل والدّمار يحلّ في هذا البلد بين يوم وآخر.

لقد جاء احتلال العراق أيضاً استكمالاً للسّياسة الأمريكيّة بفرض العزلة على إيران، وتطويقها والحدّ من دورها الإقليميّ([٢])، وبسط السّيطرة العسكريّة الأمريكيّة على المنطقة الممتّدة من آسيا الوسطى حتّى الخليج العربيّ، وتهديد الصّين وكوريا الشّمالية([٣])، ولخلق وضع أمنيّ مريح "لإسرائيل"([٤]) وجعلها القوّة الأولى في المنطقة، وإعادة ترتيب أوضاع هذه المنطقة، وزيادة التّواجد العسكريّ الأمريكيّ فيها([٥])؛ لتهديد الدّول الّتي لا تتماشى مع المشروع الأمريكي – الصّهيوني في المنطقة كسوريا ولبنان، والتلويح بورقة الضّغط العسكريّة الأمريكيّة عليها لتمرير مخطّطاتها في المنطقة العربيّة([٦]). ويُرجِعُ البعضُ سبب الغزو إلى رغبةِ الولايات المتّحدة في التّخلّص من التّبعيّة النّفطيّة للمملكة العربيّة السّعوديّة بإيجاد بديل نفطيّ عنها([٧])، وأيضاً الاستفادة من الحرب في إنعاش الاقتصاد الأمريكي من الرّكود، والبطالة، وارتفاع نسب الفوائد، وللمحافظة على إنتاج مصانع الأسلحة، وحماية الشّركات الكبرى الّتي تُعاني من الانهيار([٨]). باختصار لقد هدفت الولايات المتّحدة من احتلال العراق لإعادة رسم المنطقة بما يلائم مصالحها ومصالح "إسرائيل" بالدّرجة الأولى، ومن العراق أخذت بالضّغط الدّبلوماسي على سورية. وإنّ ما

([١]) محمد مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الأوسط: من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي: الوقائع والتفسيرات، مجلة المستقبل العربي، عدد ٤٢٦، آب ٢٠١٤، ص ٤٢ – ٤٣.

([2]) Hinnebusch, The US Invasion of Iraq: Explanations and Implications, p. 222.

([٣]) صارم، إنّه النّفط يا (...)!! الأبعاد النّفطيّة في الحرب الأمريكيّة على العراق، ص ١٦٦.

([٤]) جابر، العرب وعصر ما بعد النفط، ص ٤٣ – ٤٤.

([5]) Hinnebusch, The US Invasion of Iraq: Explanations and Implications, p. 222.

([٦]) صارم، إنّه النّفط يا (...)!! الأبعاد النّفطيّة في الحرب الأمريكيّة على العراق، ص ١٦٦.

([7]) Hinnebusch, The US Invasion of Iraq: Explanations and Implications, p. 222.

([٨]) صارم، إنّه النّفط يا (...)!! الأبعاد النّفطيّة في الحرب الأمريكيّة على العراق، ص ١٦٦.

يحدث حالياً في سورية وغيرها من الدّول العربيّة هو استمرار للسّياسة الأمريكيّة وغطرستها لترتيب المنطقة بما يحقّق هذه المصالح.

إنّ الأدلة التّاريخيّة والأدبيات الغربيّة المستقلّة والجادّة وغيرها تقدّم دعماً كبيراً إلى الرّأي القائل أنّ السّبب الفاعل في حرب العراق هو إحكام السّيطرة على هذه المنطقة النّفطيّة، ولم يكن هدف الحرب تخليص العراقيين من نظام صدّام حسين؛ بل الهدف هو تحقيق مصالح الولايات المتّحدة الاستراتيجيّة المتعلّقة بضمان هيمنتها على هذه المنطقة النّفطيّة الحسّاسة([1])، فمع بداية الحرب الأمريكيّة على العراق قال لورنس ليندسي(Lawrence Lindsey) وهو أحد المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي السّابق جورج بوش: " إنّ النّفط هو الهدف الرّئيس لأيّ هجوم أمريكي على العراق، وإن التّأثيرات السّلبيّة والتّكلفة الاقتصاديّة لأيّ عمل عسكري ضدّه ستكون بسيطة للغايّة مقارنة بالمزايا الاقتصاديّة المرجوّة في حالة نجاح الحرب"([2]). وعندما سُئل وزير الدّفاع دونالد رامسفلد عام ٢٠٠٢ حول التّقديرات المتوّقعة لكلفة الغزو، وكيف ستتمّ تغطيتها قال: " العراق لديه نفط"..." لديه موارد مالية"([3])، كما أنّ الكاتب توماس فريدمان(Thomas L. Friedman) وفي مقالة له في صحيفة النّيويورك تايمز(New York Times) قبل الحرب قال: إنّ أيّ حرب نقوم بها في العراق ستكون من أجل النّفط "([4])، وفي كتابه عصر الاضطراب قال محافظ المصرف المركزي الأمريكيّ آلان غرين سبان(Alan Greenspan): " إنّني حزين، إنّه من غير المقبول سياسيّاً الاعتراف بما يعرفه الجميع من أنّ حرب العراق كانت إلى حدّ كبير من أجل النّفط"([5]).

([1]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ١٨٧- ١٧٨.

([2]) المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النّفط، الجزء ٢، موقع دنيا الوطن، ١-١١-٢٠٠٤، الإنترنت.

([3]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ٨٧.

([4]) Thomas L. Friedman, A War for Oil, The New York Times, Jan, 5, 2003. http://www.nytimes.com/2003/01/05/opinion/a-war-for oil.html?rref=collection%2Fcolumn%2Fthomas-l-friedman.

([5]) Alan Greenspan, The Age of Turbulence, New York Penguin, 2007, p. 463.

لقد شكّل النّفط القاسم المشترك لمعظم الصّراعات والحروب، ليس في "الشّرق الأوسط" فحسب؛ بل في مناطق مختلفة من العالم([1]). يقول الكاتب مايك كلير(Michael Klare): "غزو العراق مرحلة جديدة لصراع السّيطرة على النّفط سوف يدوم عقوداً طويلة "([2]). ويقول الكاتب إيان رتليدج(Ian Rutledge): إنّ النّفط أصبح يُعدُّ سلعة استراتيجيّة لا يستطيع أيُّ مجتمع صناعيّ وصل إلى درجة تصنيع عاليّة الاستمرار بدونه، وإنّهُ يجب ضمان توفيره، ولو بالقوّة العسكريّة إن اقتضى الأمر"(٣). كلّهم تكلّموا وسوّغوا مصالحهم بالنّفط، لقد صَبَغَ هذا السّائل الأسود حياة الشّعوب بلونه، فأينما وُجِد نرى الحرب والحروب، والاقتتال والصّراع من أجل الاستحكام، والسّيطرة على هذه المادّة.

لقد أصبح النّفط الشغل الشّاغل لتفكير معظم السّياسيين ومخطّطي المدن في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وفي هذا الإطار كتب البروفسور إيان روبرتس(Ian Roberts) في صحيفة الغارديان(Guardian) البريطانيّة مقالاً قبل اندلاع حرب العراق شخّص فيه أسباب الحرب المتوقّعة، حيث قال: " الحرب قادمة ولا محالة منها، ليس بسبب وجود (أسلحة الدّمار الشّامل) ولكن بسبب النّفط ..."([4]). لقد كان النّفط وما يزال أساس الحياة للمجتمع الأمريكي، وأساس رفاهيته، ولقد كانت نيّة الولايات المتّحدة القيام بالحرب مهما كانت النّتائج، وبغضّ النّظر عن موافقة المجتمع الدّولي، والسّبب بكل تأكيد النّفط، في حين أنّها بقيت تُنكر هذا الشّيء، وتبجّحت كثيراً بالكلام عن (أسلحة الدّمار الشّامل) ونشر الدّيمقراطيّة، وتخليص الشّعب العراقي من (طاغيته) على حدّ قول الإدارة الأمريكيّة.

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتّحدة تحشد للغزو كانت أيضاً تناقش وتخطّط لمستقبل العراق بعد الغزو، هذا في وقت كانت فيه شركات النّفط العالميّة تسعى للسّيطرة على

([1]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ١٢٨.

([2]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ٢٧٦.

([3]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ١٧.

([4]) Ian Roberts, Car Wars, The Guardian, 18-1-2003.
https://www.theguardian.com/world/2003/jan/18/iraq.usa

حصّة من نفط العراق من خلال اللّقاءات مع المنفيين العراقيين– العملاء–. وفي وقت كان ينفي فيه المقربون من رأس السّلطة أيّة علاقة للنّفط بغزو العراق، كان المنفيون يُصرّحون بأنّ الشّركات الأمريكيّة ستحصل على فرصة كبيرة من النّفط بعد الإطاحة بصدّام([1]). لقد خطّطت الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ووضعت الخرائط للسّيطرة على حقول النّفط العراقيّة، وحمايتها من التّخريب مع اندلاع الحرب([2])، وما يُثْبِت ذلك التّوجيه الرّئاسي في ٢٠ كانون الثّاني عام ٢٠٠٣، أي قبل اندلاع الحرب([3])، أيضاً أشار إلى ذلك مسؤول في وزارة الدّفاع الأمريكيّة أيضاً قبيل اندلاع الحرب في كانون الثاني عام ٢٠٠٣، وأشار إلى أنّ إدارة بوش كانت ترغب في إيجاد مصدر دخل لإعادة الإعمار بعد الحرب([4]).

ومع اندلاع الحرب في العراق وفي الوقت الّتي كانت تجري فيه العمليات القتاليّة كانت الاجتماعات تتتالى في البنتاغون حول مستقبل النّفط العراقيّ، وطريقة السّيطرة عليه([5])، وفي الوقت الذي ركّز فيه الجيش الأمريكي عدداً من الدّبابات أمام وزارة النّفط العراقيّة، تجنّب سلاح الجوّ الأمريكيّ قدر المستطاع إسقاط القنابل على هذا المبنى، مثلما فعل بوزارة التّخطيط([6]). وعلى عكس المستشفيات والمتاحف والمكتبة الوطنيّة فقد تمّ حراسته بالجنود من أعمال السّلب والنّهب، فالبناية تحتوي على الكنز الأكبر، حيث يوجد فيها خرائط التّنقيب عن حقول النّفط، وبيانات خطوط الأنابيب، والعقود([7])، لقد اتّجهت الولايات المتّحدة منذ بداية احتلالها إلى حماية حقول النّفط ومناطق التّخزين، حيث اتّجهت فرقة المشاة الأمريكيّة الخامسة باتّجاه البرجسيّة، وإلى مدينة البصرة للسّيطرة عليها، وتأمين آبار نفط الرّميلة؛ لأنّها تُعدُّ هذه الآبار صيداً ثميناً إذ

([1]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٤٩- ٢٥٠ - ٢٥١

([2]) Michael Klare, Bush-Cheney Energy Strategy: Procuring the Rest of the World's Oil JAN 18, 2004, Intenet.

([3]) National Security Presidential Directive, NSPD-24 The White House Washington 20 January 2003.

([4]) Michael Klare, Bush-Cheney Energy Strategy: Procuring the Rest of the World's Oil JAN 18, 2004, Internet.

([5]) Paul, Oil Companies In Iraq: A Century of Rivalry and War, p. 14.

([6]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ١٣١.

([7]) Paul, Oil Companies In Iraq: A Century of Rivalry and War, p. 14.

ينتج يومياً مليون برميل نفط قبل الاحتلال([1])، ورغم ذلك كانوا ينكرون أيّ صلة للنّفط بالحرب. لقد صرح مساعد وزير الدّفاع الأمريكي بول ولفويتز عام ٢٠٠٣ بعد نهاية العمليّات القتالية في العراق أنّ الفرق بين العراق–المتّهم بامتلاك الأسلحة المحرّمة دوليّاً– وكوريا الشّمالية الّتي تجري التّجارب النّوويّة هو أنَّ العراق يسبح على بحر من النّفط([2])، بينما كوريا الشّمالية ليس لديها نفط.

وفي سياق النّفط وخدمة السيطرة الاقتصادية عالمياً كان لابدّ من الدّفاع عن العملة النّفطيّة وهي الدّولار الأمريكي حيث أدى ذلك دوراً، وكان سبباً من أسباب هذه الحرب، ويؤكّد كتّاب، مثل: كلارك Clark وهينبرغ Heinberg أنّ حرب العراق ما هي إلا جزء من محاولة الولايات المتّحدة الإبقاء على موقع الدّولار كونه العملة الرّسميّة للتعاملات النّفطيّة، ومنع أيّ توجه إلى استخدام اليورو. ويرى كلارك أنّ أحد أسباب حرب العراق الأساسيّة؛ إنّما هو حرب استباقيّة لإيقاف نموّ اليورو كعملة قويّة وجديدة يدعمها الاقتصاد الأوروبي القوي، لا سيّما وأنّ العراق كان قد أعلن في تشرين الثّاني عام ٢٠٠٠، أنّه لن يبيع نفطه بعد الآن بالدّولار؛ بل باليورو وحسب([3]). ويبدو أنّ هذا الإعلان قد عجّل الخطط للإطاحة بالرّئيس صدّام حسين في ظلّ أزمة الطّاقة الّتي عاشتها الولايات المتّحدة قبل فترة، وقد صرّحت إيران وفنزويلا، أنّهما تفكّران باتّخاذ خطوة مماثلة. وهذا يجعل العواقب وخيمة على الاقتصاد الأمريكي، وستهرب أموال الاستثمارات من البلاد وتهوي أسعار العقارات([4])، فانخفاض أسعار النّفط بشكل حادّ، أو عزوف الدّول المصدّرة عن اعتماد الدّولار كعملة رسميّة للتعاملات النّفطيّة، يمكن أن يؤثّر سلباً في

([1]) أحمد عارف ارحيّل الكفارنة، الأثار السياسيّة في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، المجلد ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص ٦٣٣.

([2]) Engdahl, A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order, p. 257.

([3]) William Clark, The Real Reasons for the Upcoming War With Iraq, A Macroeconomic and Geostrategic Analysis of the Unspoken Truth, January 2004.
https://ratical.org/ratville/CAH/RRiraqWar.html

([4]) هاينبرغ، غروب الطاقة - الخيارات والمسارات في عالم ما بعد النّفط، ص ٧٨ – ٧٩.

الاقتصاد الأمريكي([1])، فالإدارة الأمريكيّة تستند- بشكل كبير- إلى استمرار اعتماد الدّولار كعملة رسميّة للتّعاملات النّفطيّة العالميّة، وذلك يؤدّي إلى زيادة الطّلب على الدّولار، وخصوصاً مع ارتفاع أسعار النّفط؛ مما يسهم في موازنة ديونها([2]). لقد هدفت الإدارة الأمريكيّة إلى إيجاد نظام عراقيّ حليف لها للحدّ من احتكار (أوبك)([3]) الّتي تعتمد عليها الولايات المتّحدة في تغطية ٤٦% من وارداتها النّفطيّة([4]). وبذلك فإنّ النّفط وعملة النّفط (الدّولار) شكّلا سبباً رئيساً لحرب العراق من قبل الإدارة الأمريكيّة.

من جانبها بريطانيا الّتي خرجت من الخليج العربيّ منذ مطلع السّبعينيات من القرن العشرين، وكان من أسباب خروجها توفّر النّفط لديها في منطقة بحر الشّمال، غير أنّ السبب نفسه-أي بحر الشّمال- جعلها تُفكّر في العودة إلى المنطقة، تناقصُ حصّتها في بحر الشّمال بعد وصول الإنتاج للذّروة بين عامي (١٩٩٩- ٢٠٠٠) أدّى دوراً في تحالفها السّياسي والعسكريّ مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وجعلها تقدّم المساعدة لها في ظلّ حملتها الفرديّة للسّيطرة على مصادر الطّاقة العالميّة([5]). وقد شاركت بالحرب رغبة منها بالعودة لنشاطها النّفطيّ في العراق، فنفط الشّمال من جهة قارب على الانتهاء، ومن جهة أخرى تكاليف استخراجه عاليّة. وكانت مساعدتها لواشنطن بحربها في العراق لتردّ لها الدين عندما ساعدتها واشنطن بحربها ضّد الأرجنتين، واستعادة جزر الفوكلاند([6]). وكانت واشنطن وفي إطار هيمنتها

([1]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ٥٣.

([2]) William Clark, The Real Reasons for the Upcoming War With Iraq, Internet.

([3]) الكفارنة، الأثار السياسيّة في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، ص ٦٣٣.

([4]) عبد الناصر محمد سرور، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في ٢٠٠٣، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانيّة، المجلد الرابع عشر، العدد الأوّل، كانون الثاني، ٢٠١٠، ص ٦٦-٦٧.

([5]) هاينبرغ، انتهت الحفلة- سراب النفط- النفط ، والحرب ومصير المجتمعات الصناعيّة، ص ٣٠٢.

([6]) هي أرخبيل يتكون من أكثر من مائتي جزيرة ، وتبعد عن الشواطئ الأرجنتينية الجنوبيّة حوالي ٤٨٠ كم. نفذت الأرجنتين عمليّة عسكرية برية عام ١٩٨٢ اندلعت على أثر ذلك حرب الفوكلاند التي انتهت باستسلام القوات الأرجنتينية، وعودة الجزر مجدداً إلى السلطة البريطانيّة. تُعد هذه الجزر إقليم ما وراء بحار بريطانياً ذاتيّ الحكم وتحظى الجزر – بموجب دستور عام ٢٠٠٩ – بحكومة داخلية ذاتية مكتملة الصلاحيات، وكل ما تتولاه بريطانيا هو إدارة العلاقات الدبلوماسيّة مع الدول الأجنبيّة.

https://www.britannica.com/place/Falkland-Islands.

وتزعّمها القطبيّة العالميّة ترغب في فرض المزيد من سيطرتها على الاقتصاديّات الكبرى في العالم؛ مستغلّة حاجتها للنّفط([١]). وهذه الحرب كانت ضروريّة للطرفين الأمريكي والبريطاني([٢]) في ظل العجز النّفطي لديهما([٣]). باختصار شكّل نفط العراق أحد العوامل المهمّة الّتي أدّت إلى الحرب، وكل هذه العوامل لها تأثير مباشر في تمكين الاقتصاد الأمريكيّ من امتصاص تداعيات العجز النّفطي المتزايد. وتنقسم هذه العوامل إلى أقسام عدّة، من أهمها:

١- ضمان استمرار تدفق النّفط من منطقة "الشّرق الأوسط"، وهي المنطقة التي جعلها الطامعون بها منطقة مضطربة دائماً، وتاريخها الحديث يزخر بالانقلابات العسكريّة، والاضطرابات والنّزاعات الحدوديّة، فضلاً عما لا يقلّ عن ستّ حروب دوليّة، وعدد آخر من الحروب والنّزاعات الدّاخلية.

٢- تفعيل إنتاج نفط العراق الذي يُعدُّ ثاني أكبر مخزون في العالم، ومعظمه غير مستغَلّ؛ بسبب حرب الخليج الأولى خلال الثّمانينيات، والحصار الدّولي الذي فرضته الأمم المتّحدة على العراق خلال التّسعينيات من القرن العشرين.

٣- ضمان استمرار الدّول المصدّرة للنّفط باعتماد الدّولار للتّعاملات النّفطيّة برغم وجود عملة منافسة هي اليورو، الّتي بدأت تُثبت بشكل متزايد قوتّها واستقرارها مقابل الدّولار([٤]).

([١]) محمد أحمد، الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، بحث في الأسباب والنتائج، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٠، العدد ٣-٤، ٢٠٠٤، ص ١١٧ – ١٢٧.

([٢]) في مقالة بعنوان " هذه الحرب على الإرهاب مزيفة" The War on Terrorism is Bogus كتب وزير البيئة البريطاني ميشر Meacher الذي استقال من الوزارة احتجاجاً على احتلال العراق عام ٢٠٠٣: " بيّن أسباب الحرب بوضوح؛ مشيراً إلى خطة المحافظين الجدد، يقول: " الخطة تُظهر أنّ إدارة بوش كانت تهدف إلى السيطرة على منطقة الخليج بغض النظر عن وجود النظام العراقي في الحكم أو عدمه.... والدافع المهيمن إلى هذا التضليل السياسي(أي الحرب على الحرب) هو أن الولايات المتّحدة وبريطانيا بدأتا تعانيان عجزاً في إنتاج الطاقة".=

=Michael Meacher, This war on terrorism is bogus, The Guardian.

https://www.theguardian.com/politics/2003/sep/06/september11.iraq.

([٣]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ١٧٨.

([٤]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ١٦٥ - ١٦٦.

٤- إنّ النّفط العراقي يعدّ من أجود أنواع النّفط في العالم وأقّلها تكلفة([١])، ويتميّز بأنّه يصفّى في مصافي العالم جميعها.

٥- كما أنّ هيمنة الولايات المتّحدة على نفط العراق يجعلها تتحكّم في القوى الدّوليّة الأخرى كاليابان والصّين وفرنسا وألمانيا والهند وكلّ القوى الّتي هي بحاجة للنّفط([٢]).

٦- وكانت الاحتياطيات النّفطيّة العراقيّة كبيرة جدّاً وذات قيمة عالية([٣])، وبحسب التّقديرات تشكّل الاحتياطيّات العراقيّة ٣٠% من الاحتياطيّات العالميّة([٤]).

وقد دفعت المصالح النّفطيّة كلاً من فرنسا وروسيا والصّين وألمانيا وبلجيكا لمعارضة حرب العراق، وشكّلت محوراً فيما بينها، وكانت فرنسا وروسيا قد استفادت من النّظام السّابق في مجال النّفط من خلال اتّفاقات عُقِدَت بين الطّرفين، وهما اللّتان زوّدتا العراق بمعظم احتياجاته التّقانيّة والتّجاريّة([٥])، وعلى الرّغم من بقائهما صامدتين على جبهة معارضة الحرب، استطاع بوش استبقاء الدّعم البريطانيّ، والحصول على تعهّد بتقديم مساعدات عسكريّة له في حربه على العراق من عدد من الدّول الّتي كانت تسير في فلك الاتّحاد السّوفييتي السّابق، ومنها بولندا([٦]) الّتي أبدى وزير خارجيتها فيما بعد بعض التّحفظات حول الدّافع الحقيقي لغزو العراق، فقد صرّح قائلاً: " إنّنا لم نُخفِ البتّة رغبتنا في أن تجد شركات النّفط البولنديّة أخيراً سبيلاً إلى مصادر السّلع"، وأضاف قائلاً: إنّ الوصول إلى حقول نفط العراق " هو هدفنا النّهائي"([٧]). لقد نُهِب العراق وسلب وقتل الكثير من شعبه، وشرّد الكثير باسم الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، وما تزال

([1]) Paul, Oil Companies In Iraq: A Century of Rivalry and War, p. 9.

([٢]) حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجيّة الأمريكيّة في العراق، دراسات دوليّة، العدد ٤٣، العراق، ٢٠١٣، ص ٤٦ – ٤٧.

([3]) Iseri, The US Grand Strategy and the Eurasian Heartland in the Twenty-First Century, p 30.

([4]) Paul, Oil Companies In Iraq: A Century of Rivalry and War, p. 10.

([٥]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ٢٤٦.

([٦]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٤٧ – ٢٤٨.

([7]) BBC News, World Edition, Poland Seeks Iraqi Oil Stake, 3 July 2003, http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/3043330.stm.

ديمقراطيّة الحرب والقتل مستمرّة إلى يومنا هذا، وكلّ ذلك لأجل الذّهب الأسود – النّفط – الذي حرق العراقيين مثلما حرق الكثير من شعوب البلاد النّفطيّة.

٣- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة تجاه إيران بين عامي (٢٠٠١-٢٠١٠).

لم يطرأ أيّ تحسّن على العلاقات الأمريكيّة – الإيرانيّة خلال فترة الرّئيس جورج بوش الابن(٢٠٠١-٢٠٠٨)؛ بل استمرّ الخلاف والعداوة بين الطّرفين، واستمرّت السّياسة الأمريكيّة بعقوباتها وسياستها المتشدّدة تجاه طهران. وكان تخوّف واشنطن من إيران نابعاً مما تُشكّله من تهديد للأمن الإقليمي المرتبط بإمدادات النّفط من منطقة الخليج العربيّ([١]).

وبما أنّه لم يطرأ أيّ تحسّن على العلاقة بين الطّرفين، فقد جدّد الرّئيس جورج بوش العقوبات – الّتي أقرّها سلفه الرّئيس كلينتون في عام ١٩٩٦ (والّتي عرفت بقانون العقوبات الإيرانيّة – اللّيبيّة) – على إيران في آذار عام ٢٠٠١([٢])، وعلى الرّغم من أنّ مسؤولي البيت الأبيض ورغم خلافاتهم مع إيران كانوا حريصين على عدم استعمال تعبير (تغيير النّظام بشكل علني)، إلا أنّ الرّئيس بوش وبعد احتلاله لأفغانستان عام ٢٠٠١ زاد من ضغوطه على إيران، وعبّر عن مشاعره في شباط عام ٢٠٠٢ في خطابه عن حالة الاتّحاد، حين ضمّ إيران إلى محور الشّرّ مع العراق وكوريا الشّماليّة. وأعاد ذكر مشاعره في حزيران عام ٢٠٠٣، أي بعد إسقاط النّظام العراقيّ عند حديثه عن اعتراضات الطّلبة في جامعة طهران، حيث قال: " هذه هي بداية تعبير النّاس عن أنفسهم نحو إيران حرّة، والّتي أراها إيجابيّة " ورأى الرّئيس بوش أنّ برنامج الأسلحة النوويّة([٣]) الذي فُضِحَ من قبل منظّمة مجاهدي خلق([٤]) في عام ٢٠٠٢، يمكن أن

([1]) Wang, The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order, p. 39-40.

([٢]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٢٩.

([٣]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٦٥.

([٤]) منظمة مجاهدي خلق، هي أكبر حركة معارضة إيرانيّة وأنشطها، أُسِّست عام ١٩٦٥ بهدف إسقاط الشاه، وقد أدّت دوراً في سقوطه عام ١٩٧٩، غير أنّ الخلاف ظهر بينها وبين النظام الإيراني الجديد، ووصل لحد التقاتل بين الجانبين في صراع محتدم مستمر حتى الآن. للمزيد- الكيالي، موسوعة السياسة، ج٦، ٣٥٤- ٣٥٥

يسوِّغَ عملاً عسكرياً ضدّ إيران([١])، وأعلن في ١٨ حزيران عام ٢٠٠٣ أنّ الولايات المتّحدة لن تتهاون بالسّماح لبناء قوّة نوويّة في إيران([٢]). غير أنّ القوى الأوروبيّة لم توافق الولايات المتّحدة على الخيار العسكريّ، وأصبح الخلاف واضحاً على ضفّتي الأطلسي بشكل أكبر([٣])، فالمصالح الاقتصاديّة لأوروبا في إيران، وخاصّة النّفطيّة، كانت تحول دون موافقتها على السّياسة الأمريكيّة هناك.

لقد شكّلت القضيّة النوويّة سبباً رئيساً للعداء والعقوبات الأمريكيّة ضدّ إيران، كما صُنّفت طهران من قبل واشنطن بأنّها دولة داعمة للمنظّمات الّتي تُسمّيها الولايات المتّحدة (إرهابيّة) في لبنان وفلسطين والعراق([٤]) وهي –أي إيران– على علاقة جيّدة مع دولة أخرى في المنطقة لا تتماشى مع السّياسة الأمريكيّة وهي سورية. وتخشى الولايات المتّحدة من بروز إيران كقطب في المنطقة يعمل ضدّ الطّموحات والمصالح الأمريكيّة([٥]). وفي ظلِّ هذه السّياسة الأمريكيّة تؤكّد إيران أنّ برنامجها النّووي مخصص للأغراض السّلميّة([٦])، وتصرّ على حقّها في تطوير مثل هذه التّكنولوجيا؛ مستندة إلى القانون الدّولي، وحاجتها إلى مصادر بديلة للطّاقة، وتقول إنّه ليس لديها أيّة نيّة للتّوسّع في برنامجها النّووي الحالي لإنتاج الأسلحة النوويّة، وهذا ما لا يقنع الولايات المتّحدة الّتي تتخوّف من الطّموحات الإيرانيّة، وتغيير موازين القوى في المنطقة، وتهديد "إسرائيل" ودول الخليج كما تدّعي، وتهديد الوجود والمصالح الأمريكيّة([٧])، وخاصّة المصالح

([١]) تييرّي كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، تعريب خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص ٣٩٣-٣٩٤.

([٢]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٦٥.

([٣]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٨٤.

([٤]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٤٠-٤١- ٤٢-٤٣-٤٤.

([٥]) أبركان نجاة، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبيّة وسياسة المواجهة الأمريكيّة، مجلة المفكر، العدد١٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٢٨٩.

([6]) Wang, The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order, p. 45.

([٧]) أروند إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، شباط، ٢٠١٩، ص ٢٦٢.

الماليّة والنّفطيّة لها ولحلفائها([١]). وممّا يجعل موارد إيران الطّبيعيّة الآن تُشكّل تحدّياً كبيراً لقوّة الولايات المتّحدة العالميّة هو تعقيد برنامج طهران النّووي، والذي أصبح أكثر تطويراً ممّا كان عليه عند تطبيق العقوبات الاقتصاديّة الأمريكيّة ضدّها([٢])، فالإيرانيون لم توقفهم الضّغوط والعقوبات الأمريكيّة؛ بل زادتهم إصراراً على تحقيق ما يصبون إليه.

وبعد الإطاحة بالنّظام العراقي عام ٢٠٠٣، زاد الضّغط الأمريكي والعقوبات على إيران، وحاولت أوروبا البقاء بعيداً عن تطبيق هذه العقوبات بسبب المصالح الاقتصاديّة، إلاّ أنّ ظهور البرنامج النّووي للأغراض العسكريّة دفع كلّاً من دول التّرويكا([٣]) الأوروبيّة (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) لإقناع إيران بتجميد هذا البرنامج مقابل مجموعة من الحوافز الاقتصاديّة، هذا في وقت كان على عرش الرّئاسة الإيرانيّة الإصلاحي محمد خاتمي الذي انفتحت البلاد في عهده على أوروبا، وأجرى إصلاحات عديدة في السّياسة الخارجيّة، واستمرّت المفاوضات بين إيران والدّول الأوروبيّة منذ عام ٢٠٠٣ حتّى عام ٢٠٠٥([٤]). وقد أعلنت الولايات المتّحدة في آذار عام ٢٠٠٥ عن دعمها للمفاوضات الأوروبيّة مع طهران؛ بل وافقت على تقديم بعض الحوافز الاقتصاديّة لها بشرط التزامها التّعاون الكامل مع المفاوضين حول برنامجها النّووي([٥]). غير أنّ المفاوضات كانت من دون نتائج إيجابيّة، وتوسّع الخلاف بين إيران والغرب، وازدادت المخاوف الأمريكيّة مع قدوم المتشدّدين للرئاسة الإيرانيّة؛ ممثلين بالرّئيس أحمدي نجاد([٦])، ولا سيّما أنّ

([١]) نجاة، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبيّة وسياسة المواجهة الأمريكيّة، ص ٢٩١.

([٢]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٤٠-٤١- ٤٢-٤٣-٤٤.

([٣]) الترويكا، تعني أنّ الثلاثة أصحاب القرار، هي كلمة روسيّة، وتعني المجموعة الثلاثيّة، أي أنّ أي نظام سياسي لا تكون فيه الكلمة لشخص واحد يسمى ترويكا.

([٤]) عامر كامل أحمد، موقف الترويكا الأوروبيّة من البرنامج النووي الإيراني، دراسات دولية، عدد ٥٠، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٥٩ ــ ٦٠ ــ ٦٥.

([٥]) مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الأوسط: من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي: الوقائع والتفسيرات، ص ٤٤.

([٦]) محمود أحمدي نجاد، أستاذ جامعي وسياسي إيراني، أصبح عمدة لبلدية طهران عام ٢٠٠٣، ثمّ رئيساً لإيران لدورتين متتاليتين بين عامي (٢٠٠٥- ٢٠١٣)، كان أول رئيس إيراني يقوم بزيارة العراق منذ قيام الثورة.

https://www.britannica.com/biography/Mahmoud-Ahmadinejad

نجاد متّهم في قضية احتجاز الرّهائن في السّفارة الأمريكيّة في طهران في أثناء الثّورة الإسلاميّة عام ١٩٧٩([١]).

وزادت حدّة التّوتر الدّولي تجاه طهران بعد خطابات نجاد الذي أطلق تصريحات ناريّة أمام الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في أيلول عام ٢٠٠٥ حول "إزاحة "إسرائيل" عن الخارطة". هذه التّصريحات أثارت ذعر المستثمرين الأجانب، وأدّت إلى تراجع سوق أسهم طهران([٢])، ليبدأ الكلام الأمريكي عن احتمال حلّ الأزمة عسكريّاً، ولتبدأ مرحلة فرض العقوبات الاقتصاديّة([٣])، لا سيّما مع تشديد نطاق قانون العقوبات السّابق وتوسيعه الذي جدّده الرّئيس في آذار عام ٢٠٠٦ وقال: " إنّه طالما استمرّت أفعال وسياسات الحكومة الإيرانيّة تشكّل تهديداً استثنائياً غير اعتيادي للأمن القوميّ، والسّياسة الخارجيّة، والاقتصاد الأمريكي، فلابد أن تستمرَّ حالة الطّوارئ الّتي تمّ الإعلان عنها في ١٥ آذار من العام ١٩٩٥ فاعلة إلى ما بعد ١٥ آذار عام ٢٠٠٦". ومنع الاستثمار في إيران، فاضطرّت الشّركات لوقف نشاطاتها هناك، فأوقفت شركة هاليبورتن(Halliburton) النّفطيّة شركاتها المستقلّة فيما وراء البحار عن التّعامل مع إيران، وجمّدت نشاطاتها هناك([٤])، وتمَّ تحويل الملفّ الإيراني لمجلس الأمن في عام ٢٠٠٦ ليصدر أربعة قرارات([٥]) للضّغط على إيران لإجبارها على الاستجابة للمجتمع الدّولي. وشملت العقوبات قطاعات مختلفة من الاقتصاد الإيراني كاستيراد الموادّ النّوويّة الحسّاسة، والأصول الماليّة للحكومة كما توسّعت العقوبات لتشمل قطاع صناعة الأسلحة، وتطوير الصّواريخ، وجرى فرض عقوبات إضافيّة لتشمل قيوداً على بعض السّلع وتقنيات تصلح للاستخدامات المدنيّة([٦]). وخلال الأشهر الأخيرة من رئاسته رفع الرّئيس جورج بوش مستوى العلاقة مع إيران عن طريق إجراء

([١]) نجاة، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبيّة وسياسة المواجهة الأمريكيّة، ص ٢٩١.

([٢]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٦.

([٣]) نجاة، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبيّة وسياسة المواجهة الأمريكيّة، ص ٢٩١.

([٤]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٢٩- ٣٧- ٣٨.

([٥]) القرار رقم ١٦٩٦ تاريخ ٣١ تموز ٢٠٠٦- القرار رقم ١٧٣٧ تاريخ ٢٣ كانون الأوّل ٢٠٠٦ – القرار رقم ١٧٤٧ تاريخ ٢٤ آذار ٢٠٠٧ – القرار رقم ١٨٠٣ تاريخ ٣ آذار ٢٠٠٨.

([٦]) أحمد، موقف الترويكا الأوروبيّة من البرنامج النووي الإيراني ، ص ٥٩-٦٠ - ٦١ – ٦٢ – ٦٥.

حوارات غير مباشرة، وعبّر أحمدي نجاد عن ترحيبه بالحوار مع الإدارة الأمريكيّة في شهر تمّوز عام ٢٠٠٨([١])، ولكن رغم ذلك لم يتمّ التّوصّل لحلّ بين الطّرفين خلال فترة الرّئيس بوش، الذي رحل عن السّلطة مع مطلع عام ٢٠٠٩.

ومع قدوم الرّئيس بارك أوباما لرئاسة البيت الأبيض في عام ٢٠٠٩ أعلن الدّخول في مفاوضات مباشرة مع إيران ومن دون شروط مُسبقة([٢])، لتبدأ مفاوضات (٥+١). و خلال هذه الفترة صدرت أخبار تتكلّم عن اجتماعات سريّة كانت تجري بين واشنطن وطهران منذ عام ٢٠٠٣([٣])، وازدادت وتيرة التّقارب الأمريكيّ مع طهران، وتطوّرت بسرعة أكبر في ظلّ إدارة الرّئيس أوباما، وذلك نتيجة لتبنّي الحزب الدّيمقراطي استراتيجيّة جديدة تجاه إيران، حيث صرّح روبرت غيتس(Robert Gates)([٤]) وزير الدّفاع الأمريكي في شهر أيّار عام ٢٠٠٩ بأنّه يمكن التّفاوض المباشر مع طهران بهدف تحسين الأوضاع الأمنيّة في المنطقة، وهذا ما أدّى لاستياء دول الخليج العربيّ نتيجة استبعادها من المبادرة([٥]). ولكن على الرّغم من التّحسّن الملحوظ في السّياسة الأمريكيّة تجاه طهران إلاّ أنّ إدارة الرّئيس أوباما فرضت مزيداً من العقوبات الأمريكيّة عليها، ففي كانون الثّاني عام ٢٠١٠ أقرّ أوباما قانون عقوبات شاملة على إيران ومنع الاستثمار فيها([٦])، وصعّدت إدارة أوباما من ضغوطها تجاهها، فالحدّ من عائدات النّفط كان الأهم لإدارة

([١]) تطور العلاقات الأمريكيّة – الإيرانيّة (٢٠٠٢-٢٠١٥) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، المرصد الاستراتيجي، ١٢-٨-٢٠١٥، ص ٣.

([٢]) مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الاوسط: من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي: الوقائع والتفسيرات، ص ٤٥

([٣]) تطور العلاقات الأمريكيّة – الإيرانيّة (٢٠٠٢-٢٠١٥) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، ص ٣.

([٤]) روبرت غيتس، (Robert Gates)(١٩٤٣ - .....)، وزير الدّفاع الأمريكي بين عامي (٢٠٠٦-٢٠١١)، عمل مديراً لوكالة الاستخبارات المركزيّة بين عامي (١٩٩١ – ١٩٩٣)، وعمل أيضاً نائباً لوكالة الاستخبارات المركزيّة بين عامي (١٩٨٦ – ١٩٨٩).

https://www.britannica.com/biography/Robert-M-Gates.

([٥]) تطور العلاقات الأمريكيّة – الإيرانيّة (٢٠٠٢-٢٠١٥) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، ص ٣ – ٤.

([٦]) العقوبات الأمريكيّة على إيران من كلينتون إلى ترامب. شبكة الجزيرة، ٤-٢-٢٠١٧

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/2/4/.

أوباما الّتي صعّدت ضغوطها لمنع انتشار الأسلحة النّوويّة. وقد استهدفت العقوبات الشّركات الأجنبيّة الّتي توفّر الخدمات، والفرص الاستثماريّة ذات الصّلة بقطاع الطّاقة، بما في ذلك الاستثمار في حقول النّفط والغاز، ومبيعات المعدّات المستخدمة في تكرير النّفط، والمشاركة في الأنشطة ذات الصّلة بتصدير النّفط، مثل: بناء السّفن، وعمليات الموانئ والتّأمين على النّقل. وخلال شهر حزيران عام ٢٠١٠ صدر قرار ينصّ على تشديد العقوبات الدّوليّة، وربط أرباح النّفط الإيراني، وأرباح القطاع المالي والمصرفي، بما فيها البنك المركزي، بجهود منع الانتشار النّووي؛ وبالتّالي خضوعهم للعقوبات الدّوليّة([1])، وهذا ما لقي تشديداً وتوافقاً من الاتّحاد الأوروبي الذي منع المؤسّسات الأوروبيّة من التّعامل مع البنوك الإيرانيّة بما فيها البنك المركزي، وتقييد التّجارة والاستثمار في قطاعي النقل والطّاقة. لقد شكّلت أسعار النّفط المرتفعة خلال العقد الأوّل من القرن دوراً في عدم فرض حصارٍ على النّفط الإيراني([2])، غير أنّ تهاوي الأسعار خلال العقد الثّاني من القرن الحادي والعشرين دفع الإدارة لتشديد العقوبات على القطاع النّفطي، ومع قدوم الرّئيس حسن روحاني للرّئاسة في إيران، وفي ظلّ إدارة الرّئيس أوباما، وبعد مسيرة من الاجتماعات بين إيران والمجتمع الدّولي تمّ التّوصّل لاتّفاق بين الطّرفين حول البرنامج النّووي.

رابعاً- الانعكاسات السّياسيّة للسياسة الأمريكيّة النّفطيّة على دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي (٢٠٠١-٢٠١٠):

لم تتغيّر الانعكاسات السّياسيّة للسياسة الأمريكيّة النّفطيّة على منطقة الخليج العربيّ عن سابقاتها من الانعكاسات خلال الفترات السّابقة؛ بل جاءت استكمالاً لها، وأولى الإجراءات للسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربيّ، هي:

١- زيادة الوجود العسكريّ الأمريكي

إنّ المسوِّغات الأمريكيّة للوجود العسكريّ في مناطق مختلفة من العالم لا تنتهي، وإن لم تكن هناك مسوِّغات لهذا الوجود، فأصحاب القرار والمخطّطين يسعون لإيجادها، فمع أحداث

([1]) قرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٩ تاريخ ٩ حزيران ٢٠١٠.

([2]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٤٤٠.

أيلول الإرهابيّة عام ٢٠٠١ جاء مسوِّغ جديد للولايات المتّحدة الأمريكيّة لزيادة تواجدها العسكريّ في منطقة الخليج العربيّ، فاستعملت في حربها على الإرهاب في أفغانستان مطار المحرق في البحرين، وميناء سليمان وقاعدتي الشّيخ عيسى والجفير الجويتين، كما سُمح لها باستعمال قاعدتي المثنى الجويّة، وقاعدة مصيرة العسكريّة([1]). وبعد أفغانستان كان الاستعداد لحرب العراق مسوِّغاً آخر لزيادة التّواجد العسكريّ الأمريكي في المنطقة. غير أنّ الحاجة إلى وجود قوّة أمريكيّة كبيرة في الخليج تتخطّى قضية الرّئيس صدام حسين والصّراع معه([2])، فالصّراع مع صدّام كان أحد المسوِّغات لتعزيز التّواجد فيها في ظلّ الأهميّة الكبيرة لها. ففي عام ٢٠٠٢ قال قائد سنتكوم الجنرال تومي فرانكس(Tommy Franks): " إنّ المنطقة ذات أهميّة حيويّة بالنّسبة لبلدنا ولحلفائنا، وطلب فرانكس دعم الكونغرس لخطّة الإدارة في زيادة قدرة نقل القوّات إلى المنطقة، وقال: " إنّ قدرتنا على نشر قوّات ومعدّات بسرعة كبيرة تتعلّق بمدى استجابة سنتكوم لتنفيذ مسؤولياتها"([3]).

لقد حوّل النّفط منطقة الخليج العربيّ إلى ثكنة عسكريّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، فبعد سقوط بغداد عام ٢٠٠٣ ذهب وزير الدّفاع دونالد رامسفلد إلى المملكة العربيّة السّعوديّة، وأعلن أنّ البنتاغون سيقوم بإغلاق قواعده فيها، وقال: " إنّ المنطقة أصبحت أكثر أمناً بسبب تغيير النّظام ... وبإمكان الطّائرات الأمريكيّة والقوّات الّتي كانت تدعم منطقة حظر الطّيران فوق العراق الرّحيل الآن نتيجة لذلك". وقد بدأت القوّات بمغادرة المملكة، غير أنّ وزارة الدّفاع الأمريكيّة أبقت على بعثة تدريبيّة عسكريّة كبيرة في المملكة، فضلاً عن مقاولي وزارة الدّفاع الذين يقدّمون المشورة والدّعم الفنيّ للحرس الوطني السّعودي، وغيره من الوحدات العسكريّة([4]). كذلك فإنّ الوحدات الّتي سحبت من قاعدة الأمير سلطان في المملكة العربيّة السّعوديّة في صيف عام ٢٠٠٣ لم تبتعد كثيراً، عنها وحطّت رحالها في دولة قطر، حيث أقامت سنتكوم قيادة

([1]) باسماعيل، السياسة الأمريكيّة في الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٢٩٥.

([2]) Engdahl, A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order, p. 252.

([3]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١١٨ – ١٤٤.

([4]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١١٨ – ١٤٤.

مركزيّة حديثة في قاعدة العديد الجويّة، وهذه القاعدة من أهم القواعد الأمريكيّة في الخليج، وكلّفت إقامتها مليارات عدّة من الدّولارات([1]). وهناك أيضاً العديد من القواعد الأخرى أقيمت في التّسعينيات من القرن العشرين كقاعدة أحمد الجابر الجويّة في الكويت، والقاعدة العسكريّة في الدوحة، وقيادة الأسطول الخامس في مملكة البحرين، وقاعدة الضّفرة الجويّة في الإمارات([2])، وقاعدة المصيرة والثّومريت الجويّة في سلطنة عُمان، ويوجد قواعد عسكريّة أمريكيّة في قاعدة على السّالم ومعسكر عريفجان في الكويت([3]). وبذلك فإنّ القواعد العسكريّة الأمريكيّة في الخليج تطوّقه من كلّ الجهات، وقد استغلّت الولايات المتّحدة الأحداث في المنطقة وجوارها لزيادة التّواجد العسكريّ الأمريكي فيها.

ونشرت الولايات المتّحدة في عام ٢٠٠٤ حوالي ١٦٠ ألف جندي أمريكي في العراق والكويت؛ فضلاً عن بضعة آلاف تمركزوا في قطر والبحرين والإمارات على ظهر القطع البحريّة في الخليج([4]). كتب دونالد كاغان(Donald Kagan) وهو أحد الأعضاء المهمين في مجموعة المحافظين الجدد قائلاً: "على الأغلب سنحتاج إلى وجود عسكري مكثّف في "الشّرق الأوسط" لفترة طويلة، وأيّ تعثّر لتدفّق النّفط سيؤدي إلى عواقب اقتصاديّة وخيمة، ووجود قوّاتنا في العراق كفيل بمنع أيّ توقف للإمدادات النّفطيّة"([5]). لقد ارتبطت الولايات المتّحدة، ومنذ بروزها كقوّة اقتصاديّة أولى بالنّفط، وما زالت مصرّة على إدارة شؤون النّفط، حتّى ولو لم يكن هذا النّفط ملكاً لها، فالحلّ الوحيد بحسب الأمريكيين هو التّواجد العسكريّ.

لقد نقلت الولايات المتّحدة قوّتها ومعها الكارتل النّفطي إلى حيث مركز الثّقل العالمي للنّفط، وأخذت تتصرف كقوّة خليجيّة؛ بل إنّها تتصرف وكأنها القوّة الأولى والأهم في هذه المنطقة، فهي تدير شؤونه وتؤثر في قراراته بما في ذلك قراراته النّفطيّة، حيث باتت واشنطن

([1]) السيد سليم، الوطن العربي وموازين القوى، ص ١٤٦.

([2]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٤٥.

([3]) السيد سليم، الوطن العربي وموازين القوى، ص ١٤٦.

([4]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٧٥- ٢٧٥ – ٢٧٦.

([5]) التنير، أمريكا من الداخل- حروب من أجل النّفط، ص ١٢٨.

متحكمة بالقرار النّفطي الخليجي أكثر من أيّ وقت مضى([١])، لدرجة أنّ تحكّمها به يفوق تحكم أصحاب النّفط أنفسهم. لقد اتّجهت دول الخليج ومنذ تشكيل مجلس التعاون الخليجي إلى إزالة الصبغة السّياسيّة عن النّفط([٢])، ولم تعد تفكر باستخدامه كسلاح لخدمة القضايا العربيّة من جرّاء الضّغوط التي تمارسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

ومن صور الضّغط الأمريكيّ الابتزاز الذي تمارسه هيئات تشريعيّة وقضائيّة متعصّبة ضدّ أوبك عامة، وضدّ العرب بصفة خاصّة؛ فقد تقدّم بعض أعضاء مجلسي الشّيوخ والنّواب في الكونغرس الأمريكيّ في نيسان عام ٢٠٠٤ بمشروع قانون يستهدف تعديل قانون مكافحة الاحتكار في الولايات المتّحدة (قانون شيرمان)، بما يسمح بتجريم أيّ عمل يستهدف التأثير في أسعار النّفط، وكذلك الممارسات الّتي تتعارض مع متطلّبات المنافسة. ويستهدف التّعديل التّشريعي المقترح في الأساس إخضاع دول الأوبك للمحاكمة أمام المحاكم الأمريكيّة كونها اتّحاد منتجين (كارتل) يستهدف احتكار النّفط وتحديد أسعاره. أمام هذه السّياسة الأمريكيّة جاء إعلان الرياض في تشرين الثّاني عام ٢٠٠٧ الصّادر عن القمّة الثّالثة لرؤساء أوبك، وإعلان جدّة في عام ٢٠٠٨ اللّذان أكّدا على ضرورة التزام أوبك بضمان استقرار السّوق العالميّة للنّفط، وتزويد العالم بما يحتاجه من النّفط، وبأسعار مستقرّة وتنافسيّة. هذه الالتزامات تقيّد حرّية دول أوبك في إدارة الصّناعة، وحرمانها من الانتفاع بالقيمة الحقيقية لأسعار السّلعة النّاضبة الوحيدة الّتي تعيش شعوبها على استهلاكها([٣]). في الحقيقة أنّ قيام مجلس التّعاون الخليجي وتشكيله – كما الجامعة العربيّة– كان مصلحة غربيّة أكثر من كونه مصلحة عربيّة. فمن خلال هذا المجلس تمكّنت الولايات المتّحدة من فرض سياساتها على دوله بشكل عامّ.

([١]) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ١١٥.

([٢]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ١٦٠.

([٣]) عبد الله، التحديات والفرص المحيطة بمستقبل النّفط العربي، ص ٥٠ - ٧٤.

٢- النّفط والواقع السياسي الدّاخلي في دول مجلس التّعاون الخليجي.

تدعو الدّول الغربيّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة دول العالم دائماً لتطبيق الدّيمقراطيّة داخل بلدانهم، إلّا أنّ هذه الدّعوة لم تُوجّه للبلدان النّفطيّة الصّديقة للولايات المتّحدة، حيث إنّ الولايات المتّحدة وقفت ضدّ الدّيمقراطيّة، ودعمت الأنظمة الدّكتاتوريّة في هذه البلدان، فحكومات الغرب بشكل عامّ، وحكومة الولايات المتّحدة بشكل خاصّ ليست معنية بقيام نظم حكم ديمقراطيّة في المناطق النّفطيّة وأعاقت قيامها. ويعود ذلك إلى نظرتها الضّيقة، وإلى كون مصالحها تتحقّق بشكل أفضل من خلال علاقاتها بحكومات مطلقة أكثر ممّا تتحقّق مع قيام حكومات وطنيّة ديمقراطيّة([١]). ولكن ورغم أنّها لم تُشجّع الدّيمقراطيّة في هذه البلدان إلا أنّها استغلّت غيابها من أجل تطويع البلدان النّفطيّة، وفرض السّيطرة عليها؛ أيّ إنّها لم تُشجّع الدّيمقراطية لاستغلال غيابها في تحقيق مصالحها، فهي تُهدّد أنظمتها-أيّ أنظمة دول مجلس التّعاون الخليجي- بإثارة شعوبهم عليهم في حال فكّروا باستغلال النّفط ضدّ المصالح الغربيّة، وبالمقابل فهي تحمي عروشهم من أيّ انتفاضات شعبيّة تقوم ضدّهم إذا راعوا المصالح الأمريكيّة وساروا على تأمينها. وهذا الحال شامل في دول الخليج العربيّ كافّة، فمقابل تقديم النّفط بالكميّات المطلوبة، تعتمد الحكومة السّعوديّة أو بالأحرى العائلة المالكة على الولايات المتّحدة لمقاومة خصومها، سواء في الدّاخل أو الخارج([٢]). في الخارج من خلال القوة العسكريّة الأمريكيّة، وفي الداخل من خلال غضّ النّظر عن الممارسات الوحشيّة، وتقديم الأسلحة والمستشارين.

في الواقع لقد ارتبط امتلاك الدّولة للثّروة المعدنيّة بصفة متكرّرة مع غياب الدّيمقراطيّة والفساد، والإنفاق الهائل على التّسلّح([٣]) لمواجهة أعداء الدّاخل أكثر من أعداء الخارج. وبذلك فإنّ الولايات المتّحدة لم تحصل على النّفط فقط؛ بل استطاعت الحصول على أموال النّفط أيضاً، فهي لم تكتفِ بحماية دول الخليج؛ بل قامت بتسليحها، وأرسلت عدداً كبيراً من الخبراء

([١]) علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطيّة – حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية-، مناقشات اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنميّة، الدوحة، ٢٠٠١، ص ٥٨.
([٢]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ٥٦.

([٣]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٥٥.

العسكريّين والمستشارين الفنيّين، وأخذت مقابل ذلك أموال النّفط، فقد حمتها من أجل النّفط، وأعطتها السلاح من أجل الحصول على أموال النّفط. يقول الكاتب الأمريكي مايكل كلير(Michael T. Klare): " قمنا بتسليح أو حماية أنظمة غير ديمقراطيّة واستبداديّة بهدف وحيد هو وضع يدنا على نفطهم، لقد كلفتنا تلك التّرتيبات مئات المليارات من الدّولارات – غير معلن عنها – وآلاف الأرواح من الضّحايا الأمريكيين، والكثير من نزاهتنا الأخلاقيّة، وتهديدنا بالتّورّط في حرب نفطيّة بعد أخرى في بعض أو أكثر المناطق عدائيّة"([1]) في العالم. هذا التّسليح لم يكن في صالح الشّعوب بقدر ما كان في صالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة، من خلال سلب أموال النّفط، وتكديس السّلاح في المنطقة.

لقد شكّل النّفط عاملاً من عوامل غضّ النّظر الأمريكي عن الأوضاع الدّيمقراطيّة والإنسانيّة في البلدان النّفطيّة، وفي هذا الصّدد يقول كلير: " علينا أن نساكن أكثر قادة العالم ظلماً وقسوة لاستعادة معبر إلى النّفط، وتأمين السّماح بنشر قوّاتنا حيث نرى ذلك ضرورياً في دول غنيّة بالنّفط مثل السّعوديّة وعمان وقطر، ونزوّدهم بأسلحة أكثر، وعون فنّي، وتدريب عسكري، ودعم دبلوماسي. يجد البيت الأبيض طريقه إلى النّفط بينما يتجاهل كره أولئك القادة للدّيمقراطيّة، واعتداءاتهم المسيئة لحقوق الإنسان. أمّا العديد من ضحايا تلك الأنظمة فلن يروا في الولايات المتّحدة مدافعاً نموذجيّاً عن الدّيمقراطيّة؛ بل داعماً جشعاً للدّيكتاتوريّة"([2]). وبفعل النّفط تبقى هذه الأنظمة صامدة في مكانها فالنّفط يؤمّن لها هذا البقاء، يقول في هذا الصّدد الكاتب توماس زايفروت(Thomas Zivrott): " ستبقى ديكتاتوريات "الشّرق الأوسط" على قيد الحياة بفعل عائدات النّفط "([3]). لقد وقف وما زال يقف النّفط وغيره من الثّروات الأرضيّة في سياق واحد مع الاتّجاه المضادّ للدّيمقراطيّة في الحكومات ذات العلاقة، وليس هذا في الحقيقة مقتصراً على دول "الشّرق الأوسط"؛ وإنّما جعل ذلك من عمليّة التّحوّل الدّيمقراطي أكثر صعوبة

([1]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ٥٦ – ٢٨٩.

([2]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ٢٧٩.

([3]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ٢٣٤.

في دول أخرى؛ مثل: أندونيسيا وماليزيا والمكسيك ونيجيريا ودول آسيا الوسطى([١])، وغيرها من الدّول الّتي يحالفها الحظّ بظهوره في أراضيها. ولقد أدّت حرب الرّئيس بوش على الإرهاب، ووقوف الدّول النّفطيّة في الخليج إلى جانب بوش في هذه الحرب دوراً في دعم هذه الأنظمة الديكتاتوريّة، وأضعفت على نحو منهجي القوى الديمقراطيّة في المنطقة، وفي كل مكان من العالم الثّالث([٢]). وبذلك فإنّ ظهور النّفط في أيّة منطقة من مناطق العالم يعني ذلك وبنسبة كبيرة حروباً ودماراً ونظم حكم استبداديّة.

لقد مكّنت الثّروات الخليجيّة الأنظمة السّياسيّة الحاكمة من احتواء الاستياء الشّعبي([٣]). فمن خلال النّفط تمكّنت هذ الأنظمة الحاكمة إلى حدّ كبير بالاستغناء عن رفع الضّرائب لأنّها– بدون هذا وذاك– تجني أموالاً طائلة من عائدات النّفط – وبذلك تستغني عن المشاركة في القرار؛ فمن يريد الحصول على نقود من الشّعب عليه أيضاً أن يتركه يدلي بصوته. وبينما تُشكّل الضّرائب في النمسا حوالي ٤٥,٧% من إجمالي النّاتج القومي، وفي ألمانيا ٣٦،٤%، وفي سويسرا ٣٤،٥%،– تُشكّل الضّرائب في الكويت ٣،٤% من إجمالي النّاتج القومي، وفي الإمارات العربيّة المتّحدة ١،٨% فقط([٤]). وقد رأى البعض أنَّ غياب الضّرائب، وتأمين الحاجيات الأساسيّة للمواطنين كانت دافعاً لغياب الدّيمقراطيّة، وعدم جدية المواطنين بالإصلاح([٥]). ولبعض الخبراء رأي يقول إنّ النّقص في الحريّة والديمقراطيّة في دول الخليج يتعلق بتأثير التّقاليد المعيقة

([1]) Michael L . Ross, Does Oil hinder Democracy ? World Politics 53 , April 2001, p. 325-328.

([2]) Graham E Fuller, Islamists in the Arab World: The Dance around Democracy. Carnegie, Papers 49,September 2004, p. 8.

([٣]) أحمد، السياسات الأمنية في منطقة الحليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٢، ص ١٠٤.

([٤]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ٢٣٠ – ٢٣١.

([5]) Joshua Craze & Mark Huband, The Kingdom, Saudi Arabia and the Challenge of the 21st Century, Hurst & Company, London, 2009, p. 25.

للحريّة، أو بالماضي الكولونيالي(Colonialism)([1])، أكثر ممّا يتعلّق بلعنة المصادر الباطنيّة([2]).

لقد توّصلت إدارة بوش بعد الأحداث إلى نتيجة مفادها أنّ" الحكومة السّعوديّة لم تساعد على نشأة المنظّمات الإرهابيّة في المملكة بصورة مباشرة، ولكّنها ساعدت على ظهور هذه المنظّمات؛ بسبب طبيعتها الاستبداديّة؛ وبسبب سياساتها الاقتصاديّة غير النّاجحة الّتي أسهمت بدورها في إيجاد بيئة اجتماعيّة تشجّع انتشار الإرهاب. إنّ غياب الدّيمقراطيّة، ونقص الفرص الاقتصاديّة بين الشّباب السّعودي أدّى إلى تذّمر عبّر عن نفسه على شكل نشاطات إرهابيّة([3]). لقد نظرت الإدارة الأمريكيّة إلى الإصلاح في العالم العربيّ على أنّه لم يعد شأناً داخليّاً فقط، وأخذت تبدي كثيراً من الاهتمام به؛ لأنّ عدم الإصلاح هو الذي وفّر التّربة الخصبة للإرهاب([4]) بحسب رأيها. هذا الاتهام وبدافع الإرهاب هو وسيلة لاستعمار خيرات الشّعوب ونهبها.

إنّ الدّيمقراطيّة الغربيّة وحقوق الإنسان كذبة كبيرة نعيشها اليوم، وهذه الفكرة؛ أي جلب الدّيمقراطيّة للقضاء على الإرهاب، هي من أفكار المحافظين الجدد([5])، ومنهم بوش الابن الذي رأى أنّ الدّيمقراطية تقضي على الإرهاب، إلّا أنّ ديمقراطيته الّتي أوجدها في العراق لم توقف العمليّات الإرهابيّة حتّى الآن، وما زال الإرهاب والدّمار يحلُّ على هذا البلد كلّ يوم. لقد سعت الولايات المتّحدة لتطبيق الدّيمقراطية في البلدان الّتي تحتاج للمساعدات؛ أي تستخدم المساعدات

([1]) كولونيالي، (Colonialism)، تطلق على السيطرة والتأثير الذي تفرضه الدولة المستعمرة على الكيان التابع لها، والنظام أو السياسة التي تنتهجها للحفاظ على السيطرة، وتأتي مرادفاً للإمبرياليّة. للمزيد- الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، ص ١٧٢.

([2]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ٢٣٥.

([3]) Marina Ottaway Evaluating Middle East Reform Significant or Cosmetic, in Marina Ottaway and Julia Choucaire – Vizose, eds, Beyond the Façade Political Reform in the Arab World Washington, DS, Carnegie Endowment For International Peace, 2008, p. 2.

([4]) محمد وهبي، أمريكا الجديدة: هل يمكن التفاهم معها؟، شؤون عربيّة، العدد ١٢٠، شتاء ٢٠٠٤، ص ٥١.

([5]) ست جالي& جيرمي إيرب، اختطاف كارثة- ١١ سبتمبر، الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكية، ترجمة: عبد اللطيف موسى أبو البصل، تقديم: هاورد زن، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧، ص ١٠٥.

كوسيلة للضّغط على هذه الدّول في حين أنّها لا تريد الدّيمقراطية في البلدان الّتي هي بحاجتها. إن إدارة بوش لم تشأ أن تمضي في عمليّة حثّ الأنظمة العربيّة الموالية لها على إدخال تحوّل ديمقراطي حقيقي؛ لأنّ ذلك سيؤدّي إلى التّضحية بهذه النّظم. فالبديل الدّيمقراطي الحقيقي سوف يأتي بتيّارات سياسيّة معارضة للسّياسة الأمريكيّة، وفي الوقت الذّي ركّزت فيه على حقوق الإنسان في كوريا الشّماليّة وإيران، غضّت النّظر عنه في "إسرائيل"([1])؛ أي متّبعة ازدواجية المعايير. وفي إطار سعيها لتدعيم مكانة "إسرائيل"، وتهميش أهمّية العمل من أجل إيجاد حلول للصّراع العربيّ – "الإسرائيلي"، فإنّ إدارة بوش حاولت ترويج فكرة مفادها أنّ ضعف الاستقرار في "الشّرق الأوسط" ينبع من طبيعة الأنظمة السّائدة، ومن تدنّي نسبة الحريّات ومستوى المعيشة، والتّعليم، ومن افتقاد مجتمعات المنطقة للدّيمقراطيّة والمشاركة السّياسيّة؛ مما ينمّي مشاعر الإحباط، ويولّد النّزاعات والتّطرّف والإرهاب في المنطقة، وليس ما يتعلّق بالصّراع العربيّ – "الإسرائيلي"([2])، وهذا ما أصبح أحد المسوّغات الأمريكيّة للتّدخّل في المنطقة.

في الحقيقة لقد أدّى ضَعف المجتمع، والحماية والرّعاية الأجنبيّة للوضع القائم والتّفكير التّقليدي للأسر الحاكمة المستحوذ والمستأثر بالسّلطة والثّروة دوراً في إعاقة نشر الدّيمقراطية في دول مجلس التّعاون الخليجي، ولأنّ توزيع الرّيع النّفطي بيد السّلطة الحاكمة، والّتي تعطي من يوليها ويؤيدّها وتحرِم من يشتمها، تراجعت إرادة التّغيير لدى بعض المواطنين، ورأت أنّ من مصلحتها التّقرّب من رموز السّلطة. كما أنّ انقسام المجتمع إلى تيّارين غير متوافقين مدني، وآخر ديني كانَ سبباً في عدم الاندفاع والمطالبة بالدّيمقراطيّة. وكذلك هناك انقسام بين المدنيين وانقسام بين الدّينيين، فضلاً عن الانقسام، فالطّائفة الّتي تنتمي لمذهب السّلطة الحاكمة تجد أنّ تحالفها مع السّلطة الحاكمة في بلدها وخارجها ضرورية لمواجهة الطّائفة الأخرى، والحفاظ على

([1]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ٢١٩ – ٢٢٠ - ٢٢٦- ٢٢٨.
([2]) ماجد كيالي، مشاريع الإصلاح في المنطقة، تنافسات خارجيّة، تجاذبات إقليميّة ، شؤون عربية، عدد ١١٩، خريف ٢٠٠٤، ص ٥٦.

هويّتها الفرعيّة على حساب الهويّة الجامعة للمجتمع([1]). وبذلك فإنّ هذه النّظم استطاعت السّيطرة على الشّعوب من خلال المال والدّين، وأبعدتهم عن التّفكير الدّيمقراطي لإدارة بلدانهم.

وفي ضوء الماكينة الإعلاميّة الضّخمة والإمكانات الدّبلوماسيّة والمظلّة الأمنيّة والعسكريّة للدّول الغربيّة الكبرى الحاميّة والرّاعيّة لنظم الحكم في المنطقة، فإنّ نظم الحكم في المنطقة تتصرّف كونها مستثناة من موجة الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطيّة، وأنّ الوضع الرّاهن لا يفرض عليها التّغيير من طبيعة حكمها. وقوانين الجنسية تنصّ على سحب الجنسيّة من أيّ شخص وافد، أو من السّكان الأصليين من دون الرّجوع للقضاء([2]). لقد جلب النّفط التّبعيّة للشّعوب والارتهان لسياسة حكوماتهم، فإمّا أنّ يعيش الشّعب بواقع ما تفرضه هذه النّظم، وإمّا سيكون مصيرهم مجهولاً. لقد جلب النّفط المأساة والحروب للشّعوب، وتحوّل إلى نقمة بدلاً من كونه نعمة؛ بسبب سوء الاستغلال من قبل الحكومات المسيطرة على مفاصل السّياسة والإدارة في البلاد النّفطيّة جميعاً.

٣- النّفط وعودة الشركات الغربيّة لدول الخليج العربي.

منذ تأميم الثّروة النّفطيّة خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين في منطقة الخليج العربيّ([3])، والشّركات النّفطيّة الكبرى مدعومة بدولها تحاول العودة للمنطقة، وحاولت هذه الشّركات عبر دولها تضيق الخناق على الدّول النّفطيّة لمنعها من الحصول على التّكنولوجيا اللّازمة لتطوير استثماراتها النّفطيّة، وقد نجحت بذلك، فالحاجة إلى التّكنولوجيا وبشكل خاصّ تلك المتعلّقة بالمياه العميقة والغاز الطّبيعي المسال؛ فضلاً عن الحاجة لرأس المال، عوامل شجّعت على إعادة إدخال الشّركات الخارجيّة إلى الصّناعات الهيدروكربونيّة للدول الأعضاء في أوبيك([4])، وهذا ما شكّل مسألة سياسيّة حسّاسة، فقد لقي إدخالها معارضة لدى قطاعات مهمّة

([1]) علي خليفة الكواري، عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون، المستقبل العربي، عدد ٤١٥، أيلول ٢٠١٣، ص ١٤٧ – ١٤٨ - ١٤٩- ١٥٠- ١٥٣.

([2]) الكواري، عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون، ص ١٤٧- ١٥١.

([3]) للمزيد حول تأميم النّفط في الخليج العربي- حزنقور، التنافس الدّولي على نفط الخليج العربي وأثره في سياسات القوى الدّوليّة ١٩٤٥- ١٩٩١، ص ١٥٩ - ١٦٠.

([4]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ١٥٦.

من المجتمع الكويتي والسعودي([١])؛ إذ إنّ هذا الأمر قد ولّد في الكويت– على سبيل المثال– استجواباً في البرلمان حيال ما عدّوه فقداناً لسيادتهم على الموارد، وفي المملكة العربيّة السّعوديّة وردت تقارير مفادها أنّ وزير النّفط لم يكن متحمّساً بشأن استقدام الشّركات، وتمّت الإطاحة بالخطط الأولى الّتي كانت ستسمح لها بالوصول إلى العمليّات الفرعيّة لقطاع الغاز الطّبيعي([٢]).

أمّا في قطر والإمارات، فقد كانتا أكثر انفتاحاً على الاستثمارات الأجنبيّة([٣])، وإذا نظرنا لهذا في إيران فهناك جدل حول كيفيّة إنشاء هذه الصّفقات، بحيث تصبح مقبولة من القادة الدّينيين، وفي العراق تهرّب المجلس الحاكم الذي عينته الولايات المتّحدة الأمريكيّة من إجراء محادثات المستثمرين الأجانب المحتملين في قطاع النّفط على أساس أنّه يجب أن تجريها حكومة ذات سيادة([٤]). ولكنّ هذه الشّركات نجحت بالدّخول فيما بعد، وبذلك فإنّ الحاجة للتكنولوجيا ولرأس المال لإنتاج كميّات كبيرة من النّفط، أبعدت الدّول النّفطيّة عن رغبتها بالتّمسك بالسّيادة الوطنيّة على عمليّات إنتاج النّفط والغاز كافّة، ودفعها لاستقدام الشّركات الأجنبيّة من الخارج.

ووفقاً لوكالة الطّاقة الدّوليّة، فإنّ الافتقار إلى القدرة المحليّة على الإقراض، وسيطرة الدّولة على شركات النّفط الوطنيّة يضعان حدوداً للاستثمار المحلّي في صناعتي النّفط والغاز الطبيعي، ففي المملكة العربيّة السّعوديّة يبلغ السّقف الأعلى لإقراض المصرف المحلّي الوطني لصالح مشروعات الطّاقة نحو ٦٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ غير كاف لتمويل التّطويرات المستقبليّة اللازمة. وفي الوقت ذاته، فإنّ المتطلبات الإجماليّة للموازنة الحكوميّة يمكنها أن تحدّ من رأس المال المتبقي للاستثمار. إنّ عودة الشّركات هو فشل الدّول المنتجة في إتقان التّقنيات الجديدة أو بناء الاحتياطيات الماليّة اللّازمة لتطوير صناعاتها الّتي تُشكل شريان حياتها([٥]). وكان للشركات النّفطيّة ودولها دورٌ كبيرٌ في فشلها، فهي أي الشّركات احتكرت التّكنولوجيا، في

([١]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٢٦.

([٢]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، ص ٣٦ – ٣٧ – ١٦٤.
([٣]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٣٠.

([٤]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، ص ٣٦ – ٣٧ – ١٦٤.
([٥]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، ص ٣٧ - ١٦٣.

حين أنّ دولها سلبت أموال النّفط، ومنعت تجمّع الأرصدة الماليّة لدول الخليج من خلال الحروب وشراء السلاح.

إنّ الأهميّة المتزايدة للغاز الطّبيعي والتّحدي الدّائم لتوفير الاستثمارات للحفاظ على النّاتج الهيدروكربوني، وتوسيعه أدّت إلى إعادة التّفكير في موضوع الوعي القوميّ الذي ظهر في السّتينيات والسّبعينيات من القرن العشرين لدى الدّول النّفطيّة، وخفّف من استقلال الصّناعات النّفطيّة للدول الأعضاء في أوبك([1])، وجعلها غير قادرة على إحكام سيطرتها على قطاعها الوطني للطّاقة([2]). وبحسب وكالة الطّاقة الدّوليّة فتأمين الإمدادات يتطلّب توظيف أموال جديدة، وأنّ هذه الأموال يتعين أن تأتي من شركات النّفط، وهكذا اضطرّت دول الخليج إلى السّماح بعودة الشّركات متعدّدة الجنسيات الّتي كانت قد أممّت عمليّاتها في السّبعينيات من القرن العشرين، وعملت على تحفيزها للعودة من خلال منحها شروطاً ضريبيّة جذّابة جداً، تتيح لها جني ما كانت تجنيه من أرباح في الماضي. وبمقابل هذه التّنازلات ستتكرّم الشّركات، وحكومات البلدان الغنيّة المستهلكة للنّفط على دول الخليج باستنزاف الاحتياطيّات النّفطيّة بأسرع وقت ممكن. وهذا بالتأكيد لا يصبُّ في صالح الدّول الخليجيّة، فالمصلحة لدول الخليج تكمن في تثبيت قدرة الإنتاج، والتّمتع بأسعار مرتفعة، وبالتّالي إيرادات نفطيّة أعلى، وليس في فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبيّة وتعظيم الإنتاج([3])؛ لأنّ هذا يصبُّ في النّهاية في مصلحة الغرب، وليس في صالح العرب.

٤- الإرهاب والسيطرة على النّفط في منطقة الخليج العربيّ.

لقد شكّل ما أسمته الولايات المتّحدة الأمريكيّة (الإرهاب) أداة جديدة لفرض سيطرتها على المنطقة ونهب ثرواتها، وقد قامت بتغليف ذلك كلّه – أيّ السّيطرة على المنطقة ونهب وثرواتها– بطابع جديد أسمته (محاربة الإرهاب وفرض الدّيمقراطيّة ومنع انتهاك حقوق الإنسان).

([1]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ١٦٢.
([2]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٤٧.
([3]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٢٤- ٢٢٥.

لقد لجأ الاستراتيجيون الأمريكيون إلى لصق اسم الإرهاب على أيّ تهديد يأتي من عدو محتمل، سواء كان خارجيّاً أو داخليّاً، في حين لا ينطبق هذا على أي عمل عنف تقوم به الولايات المتّحدة أو وكالاتها أو حلفاؤها([1])؛ فالإرهاب برز في فكر المخطّطين الأمريكيين الذين عملوا على تغذيته من أجل استخدامه كوسيلة لاستعمار الشّعوب ونهبها، وألغوا أي شيء اسمه مقاومة من فكرهم.

وكانت هجمات أيلول بمنزلة الذريعة المناسبة لكي تطلق الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحليفتها "إسرائيل" ما في ترسانتها من وسائل وأدوات للقضاء على الدّول وإسقاطها، في إطار منطلق جديد، هو الحرب على "الارهاب"([2]). وذهبت الحكومة الأمريكيّة إلى القول: "إنّ النّفط هو الوسيلة الّتي اعتمد عليها "الإرهابيون" في تمويل هجماتهم على مصالح الولايات المتّحدة. كذلك فإنّ بعض الدول العربيّة استخدموا النّفط في دعم الشّعب الفلسطيني، وتمويل العمليّات القتاليّة على "إسرائيل"، وقد يتم استخدامه في المقاطعة كورقة ضغط في الصّراع العربيّ – "الإسرائيلي". وللحيلولة دون ذلك؛ أي لمنع النّفط من أن يُشكّل سلاحاً ضدّ المصالح الأمريكيّة و"الإسرائيلية" يجب أن يقع تحت مراقبة الإدارة الأمريكيّة وسيطرتها"([3]).

لقد أعلن قادة الولايات المتّحدة للعالم أنَّهم سيقرّرون بأنفسهم أيّة أعمال تسمى "إرهابيّة" وأيّها لا يطلق عليها هذا الوصف، فهي أي –الولايات المتّحدة– تجد أنّ العمليات الفلسطينيّة ضدّ "إسرائيل" توصف على أنّها عمليات إرهابية سواء حصلت ضدّ الجنود أم ضدّ المدنيين، في حين لا ترى ولا تصف أيّ عمل يقوم به "الإسرائيليون" ضد الفلسطينيين على أنّه إرهاب. وقد وصفت هذه السّياسة من قبل العرب بسياسة الكيل بمكيالين، ونتيجة لذلك ظهرت مشاعر العداء والكره للولايات المتّحدة الأمريكيّة([4]) من قبل الشّعب العربيّ، وبذلك فإنّ ما يخالف مصالحهم

([1]) هاينبرغ، انتهت الحفلة- سراب النفط- النفط ، والحرب ومصير المجتمعات الصناعيّة، ص ٣٥٠.

([2]) رايموند ويليام بيكر، التطهير الثقافي والقضاء على الدّولة العراقيّة، السياسة الدوليّة، عدد ١٧٩، يناير، ٢٠١٠، ص ٢٦.

([3]) صارم، إنّه النّفط يا (...)، الأبعاد النفطيّة في الحرب الامريكيّة على العراق، ص ٧٢.

([4]) هاينبرغ، انتهت الحفلة- سراب النفط- النفط ، والحرب ومصير المجتمعات الصناعيّة، ص ٢٩٦.

يسمونه إرهاباً وما يتفق معها لا يسمونه إرهاباً، إنّ الحرب على الإرهاب ليست بعيدة عن النّفط، فهي أيضاً في جوهرها حرب لأجل موارد الطاقة، فقد أدّت الولايات المتّحدة دوراً كبيراً في تشكيل هذه الجماعات الإرهابيّة، فالكثير منها من صنيعة النّشاط السّرّي الأمريكي في الماضي([١])، حيث قامت القيادة الأمريكيّة برعاية حركات إسلاميّة متطرفة لعشرات السّنين([٢]).

لقد شرّع مجلس الأمن الدّولي الوسائل جميعها لمكافحة ما ينجم عن ارتكاب أعمال إرهابيّة من أخطار تهدد السلم والأمن الدّوليين([٣])، وهذا ما كان في مصلحة واشنطن لتحقيق هدفها وسيطرتها على العالم باسم محاربة الإرهاب([٤]). وهذا ما حصل في العديد من الدّول في العالم كأفغانستان والعراق. لقد ازدادت الهجمات الإرهابية في السّنوات الأخيرة الماضيّة على المنشآت النّفطيّة. وإنّ محاولة الإرهابيّين مهاجمة هذه المفاصل الحيويّة في الاقتصاد العالمي يدلُّ على أنّ هذه الجماعات على دراية ومعرفة بمداخل الاقتصاد العالمي ومخارجه([٥])؛ وبالتّالي فإنّ هناك تخطيطاً ووعياً لما يقومون به، وبالتّأكيد هناك عقول مخفيّة تقف وراءهم([٦]). الإرهاب مستمرّ، والتّدخّل في شؤون الدّول بدعوى محاربته أيضاً مستمرّ، والمواطنون الأبرياء هم من يدفعون الثّمن، والحكومات الغربيّة ومجلسها المسمّى بمجلس الأمن تدين ذلك، أو ترفض حسب مصالحها في حين أنَّ الأمم المتّحدة تعبر دائماً عن قلقها إزاء ما يحدث، وتعدّدت وتنوّعت

([١]) هاينبرغ، غروب الطاقة - الخيارات والمسارات في عالم ما بعد النّفط، ص ٧٨.

([٢]) هاينبرغ، انتهت الحفلة- سراب النفط- النفط، والحرب ومصير المجتمعات الصناعيّة، ص ١٣٣- ١٣٤.

([٣]) قرار مجلس الأمن ١٤٣٨ تاريخ ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٢ – القرار ١٣٩٠ تاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٢- قرار مجلس الأمن رقم ١٥٣٥ تاريخ ٢٦ آذار ٢٠٠٤ – قرار مجلس الأمن ١٥٣٠ تاريخ ١١ آذار ٢٠٠٤ (بعد اعتداءات مدريد) - قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ تاريخ ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٤- قرار مجلس الأمن ١٥٦٦تاريخ ٨ تشرين الأوّل ٢٠٠٤ – قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ تاريخ ١٤ أيلول ٢٠٠٥- قرار مجلس الأمن ١٦١٧ تاريخ ٢٩ تموز ٢٠٠٥ - قرار مجلس الأمن ١٦١١ تاريخ ٧ تموز ٢٠٠٥ (تفجيرات لندن)- قرار مجلس الأمن ١٧٣٥ تاريخ ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٦ – قرار مجلس الأمن بشأن لبنان ١٦٨٦ تاريخ ١٥ حزيران ٢٠٠٦ – القرار ١٧٨٧ تاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٧- قرار مجلس الأمن بشأن لبنان ١٧٤٨ تاريخ ٢٧ آذار ٢٠٠٧- القرار ١٨٢٢ تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٨- قرار مجلس الأمن ١٨٠٥ تاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠٨ – قرار مجلس الأمن رقم ١٩٠٤ تاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠٠٩ – قرار مجلس الأمن ١٩٦٣ تاريخ ٢٠ كانون الأول ٢٠١٠.

([٤]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ٢٩٦.

([٥]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ١٣٥ – ١٣٦.

([٦]) هاينبرغ، غروب الطاقة - الخيارات والمسارات في عالم ما بعد النّفط، ص ٦٣.

الجماعات الإرهابيّة، وكلها تستخدم الدّين كستار لما تقوم به، وإنّ وجود الإرهاب كان في صالح الغرب، ولذلك ليس له مصلحة في القضاء عليه، فهو يساعده على التّدخّل، واستعمار الدّول، ونهب ثرواتها، وهذا ما يدّل على أنّ هذه الجماعات الإرهابيّة تقف وراءها الأجهزة الاستخباراتية للدول الكبرى في العالم، فلكل نظام استعماري قاعدته الإرهابيّة التي يحركها بحسب مصالحه وأهدافه، ولم يعد خافياً على أحد علاقة الولايات المتّحدة بهذه الجماعات الإرهابيّة، فتصريحات المسؤولين الأمريكيين واضحة حول الصلة ما بين هذه الجماعات الإرهابيّة وبين المخططين الأمريكيين للسيطرة على العالم وثرواته.

خامساً-الانعكاسات السّياسيّة الأمريكيّة على العراق بين عامي(٢٠٠١-٢٠١٠).

لم يتغيّر واقع الانعكاسات السّياسيّة للسياسة الأمريكيّة النّفطيّة في العراق بين عامي (٢٠٠١-٢٠٠٣)؛ أي قبل الاحتلال الأمريكي له عمّا ذُكِر من انعكاسات بين عامي (١٩٩١-٢٠٠١) في الفصل الثّاني من البحث؛ بل كانت استمراراً لها. أمّا بعد الاحتلال فقد اختلف الوضع، فمع دخول القوّات الأمريكيّة العراق عقب سقوط الرّئيس صدّام حسين لم ينتهِ الأمر عند مقتل الرّئيس، وقتل القيادات البارزة في حزب البعث الحاكم آنذاك واعتقالهم؛ بل تعدّى ذلك إلى ما هو أبعد من تغيير النّظام، حيث تمّ الحلّ العمدي لمؤسّسات الدّولة الرّئيسة، وإطلاق عمليّة مطوّلة لإعادة التّشكيل السّياسيّ. لقد أصبح العراق بعد الغزو عبارة عن خليط ممزّق من القوى الطّائفيّة عبر نظامه الحاكم الذي شكّله الاحتلال([1])؛ ليسهل التّحكّم به. وتدهور الوضع الأمنيّ بسرعة كبيرة مع تفكّك الكيان العراقي، وحُلَّت قوّات الجيش والشّرطة، ودخل البلد في فراغ سياسي([2]). في الحقيقة لم يبقَ شيء على حاله في العراق، أو الأصح لم يبقَ أيّ شيء.

لقد فكّكت الولايات المتّحدة العراق من خلال سياستها، ونشرت وعمّقت الطّائفيّة والعنصريّة في هذا البلد، وهذا بدوره ما أدّى لتزايد القتل المأجور بين مكوّنات الشّعب العراقي، ودعت الولايات المتّحدة مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة إلى الاعتراف بالولايات المتّحدة الأمريكيّة

([1]) بيكر، التطهير الثقافي والقضاء على الدّولة العراقيّة، ص ٢٥.

([2]) أحمد، الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، بحث في الأسباب والنتائج، ص ١٣٤.

وحليفتها بريطانيا كسلطات احتلال، وأُنهيت العقوبات المفروضة على العراق، وحصلت سلطات الاحتلال على موافقة الأمم المتّحدة في نقل ٩٥% من إجمالي عائدات صناعة النّفط إلى ما سمّي صندوق تنمية العراق([١])، وهو أداة ماليّة غامضة تستطيع الولايات المتّحدة استخدامها بالشّكل الذي تراه مناسباً تحت عنوان عريض هو (إعادة الإعمار). وتمّ مصادرة ممتلكات النّظام العراقي السّابق جميعها، وتحويلها لصندوق تنمية العراق([٢])، ولتشجيع تدفّق عائدات النّفط في صندوق التّنميّة هذا تمّ إقناع مجلس الأمن أيضاً([٣]) بالإعلان أنّ نفط العراق وغازه، والشّركات الّتي تنتجهما سوف يتمتّعون جميعاً بحصانة الإجراءات القانونيّة جميعها حتّى ٣١ كانون الأوّل عام ٢٠٠٧([٤]). كان ذلك بقصد تحصين النّفط والغاز من كلّ مسؤوليّة قانونيّة، حتّى المسؤوليّة عن الأضرار البيئيّة، فقط أن تنتقل ملكيتهما إلى المشتري الأوّل([٥])؛ أي إنّهم قالوا لهم انهبوا العراق كيفما تشاؤون.

وفي اليوم نفسه الذي تبنّت فيه الأمم المتّحدة القرار رقم ١٤٨٣ مضت إدارة بوش أبعد من ذلك بكثير بإصدار الأمر التّنفيذي رقم ١٣٣٠٣ الذي يعطي الحصانة (أيّ التّهرّب من أيّ مسؤوليّة) لشركات النّفط الأمريكيّة جميعها في العراق([٦])، وبذلك كانت البداية لتحقيق ما هدفت منه الولايات المتّحدة وشركاتها للسّيطرة على نفط العراق. وفي ٤ أيار ٢٠٠٣ عيّن مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة (ORHA) الذي تُسيطر عليه الولايات المتّحدة ثامر الغضبان؛

([١]) قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ تاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٣.

([2]) Executive Order 13315 of August 28, 2003 Blocking Property of the Former Iraqi Regime, Its Senior Officials and Their Family Members, and Taking Certain Other, Actions Federal Register / Vol. 68, No. 170 / Wednesday, September 3, 2003 / Presidential Documents 52315. https://georgewbushwhitehouse.archives.gov/news/releases/2003/08/20030829-1.html.

([٣]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٦٤.

([٤]) قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ تاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٣.

([٥]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٦٤.

([6]) Executive Order 13303 of May 22, 2003, Protecting the Development Fund for Iraq and Certain Other Property in Which Iraq Has an Interest, Federal Register, Vol. 68, No. 102 Wednesday, May 28, 2003 -https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/05/20030522-15.html

الموظّف السّابق في شركة نفط الجنوب العراقيّة مديراً تنفيذيّاً لفريق إداري مؤقّت لقطاع النّفط العراقي، وكانت أولى اهتماماته محاولة إعادة الإنتاج إلى مستوى ما قبل الحرب – ٢,٥ مليون برميل _ بعد الغزو ٨٠٠٠٠٠ برميل–. وقد رأت الإدارة الأمريكيّة أنّ خصخصة النّفط العراقي سيحول دون وقوعه في أيدي قلّة قليلة من السّياسيين؛ لأنّ النّفط بنظر بعض السّياسيين من المحافظين الجدد والأكاديميين سيفسد أيّ زعيم عراقي خلال بضع سنين، وقد رغبوا في رفع لعنة الموارد عن المواطنين لتلك البلاد الغنيّة بالنّفط([١])، على حدِّ قولهم.

وفي ١٣ تموز ٢٠٠٣ عيّنت سلطة التّحالف مجلس حكم([٢]) مؤقّتاً له صلاحيّة تسمية الوزراء، وتقديم العون على وضع دستور جديد للبلاد. بعد ذلك وفي الأوّل من أيلول أعلن أنّ مجلس الحكم قد اختار ما وصف رسميّاً بأنّه " أوّل حكومة بعد صدّام"، موزِّعاً ٢٥ وزارة بين المجموعات الدّينيّة والإثنيّة المتنافسة، وقد منحت كتلة الأغلبيّة الشّيعيّة العدد الأكبر من المناصب. ومع ذلك بقي مجلس الحكم والوزارة المشكّلة خاضعَين للسلطة النهائيّة لرئيس سلطة التّحالف المؤقتة([٣]) بول بريمر(Paul Bremer)([٤]). وفي شباط عام ٢٠٠٤ وضع قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية وصُدّق عليه في آذار، وعُيّنت حكومة مؤقتة أعقبت سلطة الائتلاف المؤقتة في نهاية حزيران عام ٢٠٠٤ بعدها مضت مرحلة مؤقّتة انتهت في ربيع عام ٢٠٠٥

([١]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٥٥ – ٢٦٢ – ٢٦٣.

([٢]) أعلن عن هذا المجلس سلطة التحالف المؤقتة، وقد ضمّ ٢٥ عضواً من العراقيين البارزين من مختلف المذاهب السياسيّة والدينيّة. جولى مكارثى، مجلس الحكم العراقي يتولى سلطة واسعة النطاق، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ١٥ – تموز- ٢٠٠٣.

http://anhri.net/mena/irw/pr030715.shtml

([٣]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٧٢.

([٤]) لويس بول بريمر، (Lewis Paul Bremer)، (١٩٤١ - .....)، من الحزب الجمهوري الأمريكي، عينه الرئيس الأمريكي جورج بوش رئيساً للإدارة المدنيّة للإشراف على اعادة اعمار العراق في ٦ أيار ٢٠٠٣، وتسلم رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة في الفترة (١٢ أيار ٢٠٠٣- ٢٨ حزيران ٢٠٠٤)،استلم منصب سفير الولايات المتحدة الأمريكيّة في العراق بين عامي (١٩٨٣- ١٩٨٦).

https://www.britannica.com/biography/L-Paul-Bremer-III.

لتتبعها مرحلة انتقالية انتهت في تشرين الأوّل من العام نفسه عندما تمّ التّصويت على دستور دائم للبلاد دخل حيّز التّنفيذ في ربيع عام٢٠٠٦([1]).

وكان إبراهيم بحر العلوم، والذي درس في الولايات المتّحدة أوّل وزير للنّفط بعد سقوط صدّام، والذي أقر بالمصاعب النّاشئة عن استمرار التّمرد في قوله إنّه من غير المحتمل أن يتمكّن العراق من استعادة مستوى الإنتاج إلى ما كان عليه قبل الغزو، وهذا ما لمسته شركات النّفط الّتي لم تتوجه للعراق في ظلّ الوضع الأمنيّ المتخبّط آنذاك([2]). وبذلك تشكّلت أوّل وزارة عراقيّة بطابع ونكهة أمريكيّة، وإنّه لشيء غريب أن تكون أغلبيّة الوزارة شيعيّة، ووزير النّفط شيعي رغم الخلاف الأمريكيّ مع جارة العراق إيران الشّيعية، وهذا يدلُّ على أنّ المصالح الأمريكيّة تتفوّق على شيء، وإنّ الخلافات الأمريكيّة – الإيرانيّة ضرورة ملحّة لزيادة الوجود العسكريّ الأمريكي في الخليج العربيّ، وبطلب خليجي إزاء ما تصوّره الولايات المتّحدة من تهديدات إيرانيّة لدول الخليج العربيّ.

لقد كان العراق خاسراً كبيراً في هذه الحرب، فالتّبعات والتّكاليف جميعها الّتي فرضت على النّظام القديم كانت على حساب العراق ولم يتخلّص منها، فقد أكّدت الحكومة العراقيّة عام ٢٠٠٩ التزامها بكامل الدّيون والمطالبات الموروثة من عهد الرئيس صدام حسين([3])، وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتّحدة الأمريكيّة تستعدُّ لسحب قوّاتها من العراق كان منحى العنف يرتفع بوتيرة متسارعة مع تفجيرات عدّة في نهاية العام ٢٠٠٩([4]) في ظلّ تخبّط الوضع السّياسي، وتفشّي مرض الطّائفيّة الّتي كرّسها الاحتلال، وهذه السّياسة المعتمدة في العراق بعد احتلاله، بدأت تؤدي إلى تفاقم العنف العرقيّ والمذهبيّ، وبدايات فصل عرقي ومذهبي لم يعرفه

([1]) خضر عباس عطوان- عبد العظيم جبر حافظ، السيادة، دراسة في ضوء الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة للعام ٢٠٠٨،المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد ٣٢، خريف ٢٠١١، ص ١٠٨.

([2]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٦٦ – ٢٧٠.

([3]) رسالة موجهة من رئيس الحكومة العراقية لرئيس مجلس الأمن ١٣ كانون الأوّل ٢٠٠٩؛ مرفقة مع قرار مجلس الأمن رقم ١٩٠٥ تاريخ ٢١ كانون الاول ٢٠٠٩.

([4]) إيمان أحمد رجب، استقرار العراق .. علاقة إشكالية بين الأمن والسياسة، السياسة الدوليّة، المجلد ٤٥، عدد ١٧٩، كانون الثاني، ٢٠١٠، ص ١٢٠ – ١٢١.

العراق من قبل([1])، ولن يعرفه، وكل ذلك بفضل السياسة الأمريكيّة الرّاميّة لتدمير كل بلد يُحتمل أنّ يُشكّل تهديداً لها ولمصالحها.

وعلى الصّعيدين العسكريّ والأمني، فقد تمّ تدمير البنية العسكريّة العراقيّة، والاتجاه نحو إقامة قواعد عسكرية أمريكيّة دائمة في العراق، وهذا ما يُشكّل تهديداً لدول الجوار. وخرج العراق من دائرة الصّراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وتعزّز الأمن "الإسرائيلي" بفعل الوجود العسكريّ الأمريكي في العراق، وتمكّن الموساد من الوصول لشمال العراق، وإقامة قواعد له هناك. وهذا كلّه أدّى لغياب العمق الاستراتيجيّ لسورية من جهة الشّمال، وتراجع الدّعم الخليجي للقضية الفلسطينيّة([2]). وقد تسبّب الوضع الأمني المضطرب في العراق لتحوّل العراق إلى قاعدة للعديد من الجماعات المتطرّفة والإرهابيّة الّتي قامت بهجمات في دول الجوار([3]). وإنّ ما يجري حالياً في سورية من أعمال إرهابيّة هو امتداد للأدوات الإرهابيّة الّتي جنّدتها واشنطن وحلفاؤها في المنطقة لتدميرها وتحقيق مصالحها ومصالح الكيان الصّهيوني.

سادساً- الانعكاسات السّياسيّة الأمريكيّة على إيران بين عامي (٢٠٠١-٢٠١٠):

١- النّفط الإيراني ودوره في بناء علاقات إيران الدّوليّة.

وَلدّت موارد إيران الطّبيعيّة والحظر الاقتصاديّ الأمريكيّ الذي فُرض عليها حالة سياسيّة شديدة التّقلّب، وكانت التّوترات واضحة جدّاً، فلقد أسهمت هذه الموارد في تحدِّي النّفوذ والمصالح الأمريكيّة من قبل الدّول الّتي يتغذّى اقتصادها على النّفط الإيراني، وقد أسهمت عائدات النّقد الأجنبي في دعم إيران، وتقوية موقفها بمواجهة الولايات المتّحدة. فالعقوبات لم تحدّ من عزيمتها؛ بل دفعتها لتقوية موقفها من خلال بناء صلات سياسيّة مع منافسي الولايات المتّحدة مثل **الصّين وروسيا**، ومع بلد آخر يُعدُّ غير منحاز هو **الهند**([4])، فلقد تنامت العلاقات مع الهند من خلال

([1]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ١٩٠.

([2]) فاضل الربيعي، احتلال العراق وتداعياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٨٧.

([3]) محمد كريم كاظم، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٢، كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، العراق، ٢٠٠٩، ص ٨٣.

([4]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٥-١٦ – ٣٢ – ٣٣ – ٧١.

المفاوضات الدّائرة بين الطّرفين حول إنشاء خط غاز يربط إيران بالباكستان والهند([1]). أمّا الصّين فقد أسهم تعطّشها للنّفط إلى تقوية العلاقة بينها وبين إيران، لا سيّما أنّ إنتاج الصّين المحليّ من النّفط فشل في الوفاء بحاجاتها منذ منتصف التّسعينيات من القرن العشرين([2])، فحاجات الاقتصاد الصّيني المتصاعدة إلى الطّاقة وطّدت هذه الأواصر؛ إذ إنّ هذا الاقتصاد في ذروة تطوّره، ففي عام ٢٠٠٣ كان قرابة ١٥% من النّفط الذي تستورده الصّين قادماً من إيران. وفي مطلع تشرين الثّاني عام ٢٠٠٤ وقّعت إيران والصّين عقداً بقيمة مئة مليار دولار لتطوير حقل يادفاران النّفطي مقابل الموافقة على شراء ملايين الأطنان من الغاز الطبيعي المسال من إيران سنوياً على مدى **٢٥** عاماً([3])، وقد لجأت إيران لتقوية نفوذها مع الصّين كحليف لها ضدّ الولايات المتّحدة، وكشريك اقتصادي ومزوّد أساسيّ للاستثمارات والتّكنولوجيا الضّروريّة للتنميّة الاقتصاديّة والتّحديث الاقتصادي في إيران([4])، وقد وصلت صادراتها للصّين لحدود ١٣%، وفي مجال الزّراعة والصّناعة فقد طوّرت إيران علاقاتها مع كوبا وفنزويلا والبرازيل وبوليفيا([5]). وبذلك فإنّ النّفط بالنسبة للصّين من ناحيّة، والعزلة الإيرانيّة من قبل الولايات المتّحدة من ناحيّة أخرى كانتا السّبب الرّئيس وراء تطور العلاقات الإيرانيّة – الصّينيّة.

أمّا **روسيا** الّتي تُعدُّ من أهمّ المصدرين للنّفط والغاز في العالم، فهي تعدّ موارد إيران الطّبيعيّة مهمّة بطريقة غير مباشرة؛ لأنّها تقدّم فرصاً تجاريّة مربحة للشّركات الرّوسيّة المتلهّفة لاستغلالها، وهي فرص تفي بمتطلبات إيران لتطوير بنيتها التّحتيّة القديمة في مجال الطّاقة؛ فضلاً عن المتطلبات الأخرى الّتي أثارتها المكتسبات الماديّة الهائلة من مبيعات النّفط والغاز الدّوليّة([6]). هذه الأهميّة الإيرانيّة بالنّسبة لروسيا والصّين دفعتهما لممانعة فرض عقوبات

([1]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٤١١.

([2]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٥-١٦.

([3]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٤١٢.

([4]) سكوت هاولد & عليرظا نادر، الصين وإيران – العلاقات الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة، مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، ٢٠١٢، ص ٥.

([5]) نجاة، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبيّة وسياسة المواجهة الأمريكيّة، ص ٢٨٩.

([6]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٥-١٦.

اقتصاديّة شديدة عليها، فالصّين مع حاجاتها –الحاليّة والمقبلة– الكبيرة إلى الطّاقة تحتاج إلى إيران مستقرّة، ولروسيا مع إيران سوق نفعي لصادراتها من العتاد العسكريّ، وتملك ورقة تلعبها في علاقاتها مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة([1]). وبذلك كانت السّياسة الأمريكيّة تجاه طهران تصطدم بالعقبة الرّوسيّة – الصّينية، وقامت إيران بتبادل الخبرات والتّقنيات الحديثة وتنميتها بالتّعاون مع كلّ من روسيا والصّين؛ فضلاً عن فنزويلا وغيرها من الدّول الّتي لا تخضع للنّفوذ الأمريكي، وأبرمت عقوداً مع شركات أجنبيّة لتنمية حقولها من دون أن تمس سيادتها الوطنيّة على ثرواتها النّفطيّة. لقد استطاعت إيران أن تثبت قدرتها على الصمود؛ إذ أعادت توجيه صادراتها النّفطيّة الّتي تقدر بنحو ٢,٦ مليون برميل يومياً إلى الدّول المتعطّشة للطّاقة، ولا تخضع للنفوذ الأمريكي. وبذلك أصبح ٦٤% من هذه الصّادرات يتّجه لدول آسيوية وهي اليابان والصّين والهند وكوريا الجنوبية، و ٣٠% لدول أوروبية أهمّها إيطاليا وفرنسا ثم جنوب إفريقية([2]). وبذلك فإنّ إيران تحتل موقعاً مهمّاً للعديد من الدّول ذات الأهميّة على مستوى العالم وهذا ما جعلها تؤدّي دوراً مهمّاً في السّياسة الدّوليّة في المنطقة.

لقد سمحت الثّروة النّفطيّة لإيران بتحدّي النّفوذ السّياسيّ العالميّ الذي فرضته الولايات المتّحدة الأمريكيّة([3])، ومنحتها موقعاً استراتيجياً على المسرح الدّولي؛ إذ إنّ البلدان الكبرى المستهلكة للطّاقة لا مصلحة لها في أن يشهد بلد مهمّ كإيران أزمة سياسيّة حادّة([4]). وقد أدّت هذه الموارد الطبيعيّة وبحوافزها الاقتصاديّة دوراً في دفع الحكومات الأوروبيّة تجاه بناء سياسة خارجيّة مستقلّة مع إيران، وهذا ما تسبب بتشكيل تصدّع وخلاف بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها من دول أوروبا الغربيّة واليابان. وكان الاستغلال الإيرانيّ للخلافات بين الأوروبيّين والأمريكيين واضحاً منذ بداية الأزمة الدّوليّة حول برنامجها النّووي في صيف عام ٢٠٠٢،

([1]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٤٤١.

([2]) حسين عبد الله، كيف يواجه النفط الإيراني العقوبات الغربية الأمريكيّة؟، شؤون عربية، عدد ١٤٣، خريف ٢٠١٠، ص ٦٤ – ٦٥.

([3]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٣.

([4]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٣٠٧ – ٣٠٨.

فالنّفط الإيراني لا يمكن العزوف عنه على أبواب أوروبا، وهذا ما كان يعيه الطّرفان الأوروبي والإيراني. ولذلك كان له الدّور الأكبر في صياغة سياسة أوروبيّة مستقلة عن السّياسة الأمريكيّة تجاه طهران، فقد شكّلت قدرة إيران على تقديم كمّيات ضخمة من النّفط والغاز، وفتح فرص للاستثمار دوراً كبيراً في تصعيد هذه الخلافات. وفي الوقت الذي صعّدت فيه واشنطن من ضغوطها على حلفائها لوقف التّجارة غير الضّروريّة والاستثمار مع إيران، وجدت تلك الحكومات أنّ مثل هذه العلاقات أكثر نفعاً، وأنّ ضرورتها تزداد باضطراد. وقد نجحت بعض الدّول في مقاومة الضّغط الأمريكي، وحصاد المكافآت الاقتصاديّة من طهران([1])، كفرنسا وألمانيا بالدّرجة الأولى، وهذا ما يفسّر انضمام ألمانيا لمجموعة (٥+١) خلال التّفاوض مع إيران.

وتُعدُّ مكاسب بناء العلاقات الاقتصاديّة مع إيران والمحافظة عليها ذات أهميّة كبيرة لدرجة أنّ بعض حلفاء واشنطن فكرّوا جدّياً في فضّ التّحالف مع السّياسة الأمريكيّة علناً، والتّعامل مع إيران، ففي ظلّ الحاجة المتزايدة للنّفط والغاز لم يلتزم حلفاء الولايات المتّحدة بالحظر النّفطي الذي فرضته الولايات المتّحدة على إيران، والكثير من حلفائها – اليابان – كوريا الجنوبية – بعض دول أوروبا الشّرقيّة– استوردوا كميّات ضخمة من النّفط الإيراني؛ لأنّ اقتصاد تلك الدّول يعتمد على النّفط ، ويتأثّر كثيراً بأيّ ارتفاع في الأسعار. وأيضاً فبنيّة الطّاقة الإيرانيّة تُقدم أرباحاً هائلة للشّركات الأجنبيّة، وسوقاً واعدة للدول الأوروبيّة، وهذا ما دفع بعض الدّول الأوروبيّة لتجاهل دعوات واشنطن للحدّ من تجارتها، واستثماراتها في إيران. فمثلاً كانت هناك صلات تجاريّة بين ألمانيا وإيران([2])، وغيرها من الدّول، وإن لم تظهر للعلن بشكل واضح، فالمصالح الاقتصاديّة للدول تتفوّق على المصالح السّياسيّة.

وقد انتقدت الحكومات الأوروبية في بعض الأوقات موقف واشنطن المتشدّد تجاه طهران، فعندما انتقد الرّئيس بوش في كانون الثّاني من عام ٢٠٠٢ إيران إلى جانب كوريا الشّماليّة والعراق كونهما عضوين في محور الشّر، أثار بذلك غضب بعض الدّول الأوروبيّة، ففي ألمانيا

([1]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٥٠ – ٥١ – ٧٤ – ٧٥ – ٨٠.

([2]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٨٠ – ١٠٧ – ١٠٨ – ١٠٩.

حذّر نائب وزير الخارجيّة لودغر فولمر(Ludger Volmer) الولايات المتّحدة من مغبّة اتّهام إيران بالإرهاب لتصفية حسابات قديمة فقط، وأنّه ينبغي عليها عوضاً عن ذلك السّعي للتّعامل مع طهران. ووجّه المستشار الألماني غيرهارد شرودر(Gerhard Schroeder)([1]) في ١٣ آب انتقادات لواشنطن لتهديدها باستخدام القوّة العسكريّة ضد إيران، كما أنّ بريطانيا الّتي وقفت إلى جانب الولايات المتّحدة في حربها على العراق لم تدعم أيّ عمل عسكري أمريكي ضدّ إيران، ورأت أن حالة إيران مختلفة تماماً عن العراق، وقال وزير الخارجية جاك سترو(Jack Straw)([2]) في أيلول من عام ٢٠٠٥: إنّ الأزمة النّووية الإيرانيّة لن " تُحلّ بالوسائل العسكريّة"([3])، وهذا ما خلق إرباكاً في العلاقات بين الولايات المتّحدة وحلفائها الغربيين.

لم تقف إيران أمام التّهديدات الأمريكيّة وبادلتها بتصعيد اللهجة، وهدّدت بقطع الإمدادات عن السّوق العالمية، كما هدّدت عسكريّاً بصواريخ تطال "إسرائيل" وأوروبا والجيش الأمريكي في الجوار، وتدعم موقفها بارتباطها بمصالح اقتصادية مع روسيا والصّين ودول التّرويكا الأوروبية([4])، لقد دفعت المصالح الاقتصاديّة في إيران كلّاً من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا للدّفاع عن الحوار مع طهران، فيما دعت الدّنمارك والّتي ليس لديها بالمعايير التجارية شيء لتخسره لقطع الحوار على أرضيّة أنّه لن يحقّق شيئا. إنّ المصالح الاقتصادية أدّت دوراً في تحديد المواقف الدّوليّة من إيران، وأدرك رجال الأعمال الدّوليون وحكوماتهم أنّه وبغياب المنافسة الأمريكيّة، فإنّ إيران تقدّم فرصاً كبيرة وفوائد هائلة لمن يريد قطافها، وتستفيد الدّول من العقود

([1]) غيرهارد شرودر، (Gerhard Schroeder)، (١٩٤٤- .....)، مستشار ألمانيا في الفترة بين عامي (١٩٩٨-٢٠٠٥)، لتأتي بعده أنغيلا ميركل في نهاية عام ٢٠٠٥، ليعتزل الحياة السياسيّة بعدها ويتفرغ للمحاماة.

https://www.britannica.com/biography/Gerhard-Schroder

([2]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٠٢ - ١٠٥.

([3]) جاك سترو (Jack Straw)، (١٩٤٦، .....)، وزير خارجيّة المملكة المتحدة بين عامي (٢٠٠١-٢٠٠٦)، وتسلم وزارة الدّولة للشؤون الداخليّة بين عامي (١٩٩٧ – ٢٠٠١)، وتسلم وزارة العدل في الفترة (١١أيار ٢٠٠١٠- ٨ تشرين الاول ٢٠١٠).

https://www.britannica.com/biography/Jack-Straw

([4]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ٢٧٢.

الّتي تجنيها شركاتهم في الخارج من خلال جني الحصاد الضّريبي([1]). وبذلك فإنّ إيران استغلّت ثروتها النّفطيّة لخدمة قضاياها السّياسيّة.

أمام هذه المصالح حاول الأوروبيّون التّباطؤ بإحالة الملفّ الإيرانيّ لمجلس الأمن، غير أنّ الضّغط الأمريكيّ في النّهاية حال دون ذلك، وفي ٢٤ من أيلول عام ٢٠٠٥ تبنّى مجلس حكّام الوكالة الدّوليّة للطّاقة الذّريّة قراراً وافقت عليه ٢٢ دولة، واعترضت واحدة مع امتناع ١٢ عن التّصويت، والذي يتّهم إيران بخرق معاهدة حظر الانتشار النوّوي لقيامها بنشاطات " تُثير تساؤلات من اختصاص مجلس الأمن؛ كونه الجهاز الذي يتحمّل المسؤوليّة الرّئيسة لحفظ الأمن والسّلم العالميين". وقد هدّدت إيران الدّول الّتي تحذو حذو الولايات المتّحدة بفرض عقوبات عليها بحرمانها من النّفط الإيرانيّ، ففي عام ٢٠٠٥ وبينما كانت طهران تقاوم الضّغط الدّولي باستئناف أجزاء من برنامجها النووي ألمح المفاوضون الإيرانيون إلى أنّهم سيردّون على أيّة عقوبات دوليّة ضدّ بلادهم بإيقاف تصدير النّفط، وهذا ما عبّر عنه الرّئيس أحمدي نجاد بحديث في ١ تشرين الأوّل عام ٢٠٠٥، بقوله: " إذا تمّ تحويل الملف النّووي الإيرانيّ إلى مجلس الأمن، سنرد بطرق عديدة؛ بإيقاف مبيعات النّفط أو منع تفتيش منشآتنا النّوويّة". وقبيل ذلك بشهر أكّد نجاد للبرلمان الإيراني أنّ " العلاقات الاقتصاديّة ليست مستقلّة عن العلاقات السّياسيّة " خصوصاً مع دول تتعامل معنا بعدائيّة والّتي " لا تعترف بحقوق إيران المشروعة"([2]). لتبدأ سلسلة طويلة من الجلسات والنّقاشات حول البرنامج النّوويّ الإيراني منذ عام ٢٠٠٦ بين إيران والمجتمع الدّولي.

لم يقتصر التّوتر الدّولي بشأن إيران على العلاقة بين الولايات المتّحدة وحلفائها الأوروبيين فقط؛ بل إنّ الملف الإيراني خلق توتّراً بين اليابان والولايات المتّحدة حول الجبهة الموحّدة الّتي بناها الطّرفان ضدّ كوريا الشّماليّة خلال سلسلة مطوّلة من المفاوضات حول برنامج بيونغ يانغ(Pyongyang) النووي([3]). لقد أثار اليابانيون غضب الأمريكيين، ولامسوا قانون

([1]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٧٨ – ٧٩ – ١٠٣.

([2]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٥١ – ٩٠ – ٩١.

([3]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٧٥.

العقوبات الإيرانيّة- اللّيبية([1]) الذي أخذ يهدّد آنذاك بالاقتصاص منهم([2])، غير أنّ عقودهم النّفطيّة([3]) الكبيرة الّتي حصلت عليها الشّركات اليابانيّة لتطوير البنى التحتيّة الإيرانيّة في مجال الطّاقة([4]) دفعتهم لرفض عزلها اقتصادياً؛ لأنّ ذلك معناه فقدان سوق واسعة لاستيعاب الصّادرات اليابانيّة الكبيرة([5]). غير أنّ اليابانيين لم يجاهروا بعنادهم لواشنطن، وحاولوا استرضاءها بدعوة المسؤولين الإيرانيين إلى طوكيو لمناقشة الأنشطة النّووية الإيرانيّة، لتخرج بعدها التّصريحات اليابانيّة مطمئنة للغرب من نشاطات إيران النّووية. وعلى الرّغم من أهميّة الموضوع النّووي الإيراني، وتأكيد السّياسيين اليابانيين ضرورة تسويته مع المجتمع الدّولي، فإنّ تأمين النّفط كان هدفاً أساسياً مهمّاً لليابان، ومع أنّ اليابان تحتاج إلى الحمايّة العسكريّة الأمريكيّة لمواجهة كوريا الشّماليّة المسلّحة نووياً؛ فضلاً عن حاجتها للوصول بحريّة إلى الأسواق المحليّة الأمريكيّة، إلّا أنّ هذه الاعتبارات أخذت تصبح أقلّ أهميّة مقارنة بحاجتها الهائلة والمتزايدة للطّاقة([6]). وبذلك فإنّ اليابان حاولت المناورة بين الطّرفين فراعت مصالحها في إيران وراعت علاقاتها مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

وتمتلك كوريا الجنوبيّة الحليف الآخر للولايات المتّحدة علاقات تجاريّة مع إيران، وقد حصلت شركاتها على العديد من العقود في مجال التّنقيب عن النّفط والغاز وبناء النّاقلات. كما أنّ الولايات المتّحدة وقعت في مشاكل مع كوريا الشّماليّة الّتي تطلّعت للنّفط الإيراني، وخاصّة أنّ

([1]) قانون أجازه الكونغرس في تموز عام ١٩٩٦ يمنح الرئيس سلطة فرض عقوبات على الشركات التي تمارس أعمالاً تجارية مع إيران.

([2]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١١٥ – ١١٦.

([3]) للمزيد حول العقود النّفطيّة- هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١١٤←١٢٢

([4]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١١٠.

([5]) مجموعة باحثين، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، ص ١٧٥ – ١٧٦.

([6]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١١٠ – ١١٧ – ١١٨ - ١٢٢ – ١٢٣ – ١٣٠.

لبيونغ يانغ برنامجاً للأسلحة النّوويّة لم تستطع الولايات المتّحدة إقناعها بالتّراجع عنه([١]) حتّى الآن، وما زالت الخلافات في تصعيد بين الطّرفين.

لقد دفعت العقوبات الأمريكيّة ضدّ إيران لتوقيع اتّفاق في عام ٢٠٠٩ بين إيران وروسيا على تسويق النّفط الإيراني في البورصة الرّوسية الّتي افتتحت في سان بطرس بورغ (Saint Petersburg) في أيلول عام ٢٠٠٨، كذلك تمّ الاتّفاق على أن تقوم روسيا بمساندة جهود إيران لتصدير الغاز إلى أوروبا من خلال عمليّة التّبادل، أي تزويد روسيا أوروبا بالغاز لحساب إيران من جهتها مقابل تزويد إيران روسيا بالغاز لحساب روسيا؛ ممّا يؤدّي للاقتصاد في تكاليف النّقل([٢])؛ أيّ إنّ الغاز الروسي الذي تبيعه روسيا من جهتها لأوروبا يكون مردوده لصالح إيران في حين تقوم إيران بتزويد روسيا بالكميات التي تبيعها روسيا لأوروبا. كما وقعت إيران في العام نفسه مجموعة من الاتّفاقيات مع فنزويلا.

وعلى المستوى العسكريّ فقد استخدمت إيران عائداتها النّفطيّة من ناحيّة وتوريداتها النّفطيّة والغازيّة من ناحيّة أخرى لتطوير قوتّها وقدراتها العسكريّة، وتطوير برنامجها الفضائي والنّووي؛ معتمدة على كلّ من روسيا والصّين وكوريا الشماليّة. وهذا ما سيدفع منافسين إقليميين آخرين للقوّة الأمريكيّة في منطقة "الشّرق الأوسط" إلى التّقارب معها. لقد شكّل الضّغط الأمريكي على إيران وسورية بعد حرب العراق إلى توقيع البلدين معاهدة للدّفاع المشترك في ١٦ شباط عام ٢٠٠٥([٣])؛ للوقوف في وجه المخطّطات الأمريكيّة الهادفة لتدمير المنطقة. لقد استمرّت واشنطن بضغوطها على إيران، والأطراف الدّوليّة المعنيّة جميعها بالموضوع حتّى صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٩ عام ٢٠١٠، القاضي بفرض عقوبات على طهران([٤]). غير أنّ الأمور لم تنتهِ، فالمفاوضات استمرّت وبوساطات غربيّة حتّى تمّ التّوصّل لاتّفاق بين الطّرفين عام ٢٠١٦، لم تبصر تداعياته وحيثياته بعد.

([١]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٣٠.

([٢]) عبد الله، كيف يواجه النفط الإيراني العقوبات الغربية الأمريكيّة؟، ص ٧٥.

([٣]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٢٠٣←٢١٢.

([٤]) قرار مجلس الأمن ١٩٢٩، تاريخ ٩ حزيران، ٢٠١٠.

٢- النّفط والواقع السياسي الداخلي في إيران

لقد أدى النّفط في إيران دوراً كبيراً في صياغة الواقع السّياسي الدّاخلي، وضغط على الحرية السّياسيّة للشّعب الإيرانيّ، وبرغم اختلاف الوضع الإيرانيّ عن باقي دول الخليج العربيّ، وبرغم التّطوّر الذي شهدته ما تزال الجمهوريّة الإسلاميّة، فإنّ الواقع الدّيمقراطي في البلاد لم يصل لمرتبة الدّيمقراطيّة الموجودة في النّرويج كبلد نفطي وديمقراطي بامتياز، ولكن بالمقابل لا نستطيع تصنيفها ضمن ديمقراطيّة بلدان الخليج العربيّ. وعلى الرّغم من أنّ إيران تنتخب كل أربع سنوات رئيساً، ولم يحتفظ أيّ رئيس بمنصبه لأكثر من دورتين منذ الثّورة ، إلا أنّ الدّستور الإيراني منح أغلب السّلطات الخارجيّة والعليا للمرشد الأعلى للثّورة([1])، وإيران منذ ثورتها عام ١٩٧٩ لم تشهد سوى مرشدين الخميني الذي استلم هذا المنصب لمدة عشر سنوات (١٩٧٩-١٩٨٩) وبعده علي خامنئي منذ عام ١٩٨٩، وحتّى الوقت الحاضر، أي قرابة ٢٨ عاماً. هذا الواقع السّياسي كان يدفع لمظاهرات بين الحين والآخر للمطالبة بالمزيد من الحريّة والدّيمقراطيّة تنتهي بمجابهات مع قوّات الأمن([2]) الّتي تقوم بقمع هذه المظاهرات.

في الحقيقة أنّ النّظام في إيران كغيره من دول الخليج العربيّ استخدم أموال النّفط في توسيع الأجهزة الأمنيّة لسحق أيّ تهديد داخلي للنظام، فلقد سمحت عائدات النّفط بتقوية الأجهزة الأمنيّة، وساعدت بإحكام السّيطرة على المعارضة، والاستعداد لمواجهة أيّ اضطرابات واسعة النطاق يمكنها أن تخلّ باستقرار النّظام، فخلال الفترة بين عامي (١٩٩٩ - ٢٠٠٣) اندفع آلاف الشباب بالدرجة الأولى إلى الشّوارع المحيطة بالحرم الجامعي لإحدى جامعات العاصمة، واشتبكوا مع شرطة مكافحة الشّغب لأيام عدّة قبل أن يستتبّ الأمن والنّظام أخيراً. وكانت تلك المظاهرات سياسيّة في طبيعتها إلى حدّ كبير، وترافقت بمطالب صاخبة للحصول على المزيد من الحريّة الاجتماعيّة، واندلعت بعض الاحتجاجات الأكثر جدّية نتيجة فرض ضرائب غير عادلة، مثل: أعمال الشّغب في الأهواز في كانون الثّاني من عام ٢٠٠٢، أو نتيجة الضّائقة

([1]) إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ص ٢٢٥.

([2]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٢٦٣ – ٢٦٤.

الاقتصاديّة، وتلك الأعمال الّتي هزّت أصفهان في تشرين الأوّل من عام ٢٠٠١ عندما احتجَّ حوالي ١٠,٠٠٠ عامل نسيج في الشّوارع ضدّ تشريع قضى بإغلاق معملهم الذي تديره الدّولة، وشهدت منطقة الأهواز أيضاً، الّتي تعيش فيها أغلبيّة عربيّة بعض أعمال الشّغب الخطيرة في نيسان من عام ٢٠٠٥، وكانت هناك تقارير عن موت العشرات واعتقال المئات([1]). وبذلك فإنّ النّفط في إيران أدّى دوراً كبيراً في تغييب الواقع الدّيمقراطي، ولكن لم يصل بحدِّه السلبي للواقع الديمقراطي في دول الخليج العربيّ.

سابعاً- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها عالميّاً وإقليميّاً وعربيّاً بين عامي (٢٠٠١-٢٠١٠):

لم يقتصر تأثير وانعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة وما قادته من حروب لأجل النّفط، على منطقة الخليج وحدها؛ بل شمل تأثيرها وانعكاساتها أغلبيّة دول العالم، فالنّفط سلعة عالميّة، ولابد من أنّ يشمل تأثيرها أغلبيّة دول العالم، نظراً للحاجة الماسّة لهذه المادّة في ظلّ توزّعها في مناطق معيّنة من العالم.

١- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها على الولايات المتّحدة الأمريكيّة

لم تسلم السّاحة الأمريكيّة الدّاخلية من انعكاسات سياسات حكوماتها النّفطيّة في الخارج، وكانت بدايات هذه الانعكاسات في القرن الحادي والعشرين مع أحداث أيلول، فلقد أحدثت الهجمات تحوّلاً كبيراً في إدراك الأمريكيين لحدودهم وأمنهم القومي، وهو الذي سهّل على المخطّطين من تيّار المحافظين الجدد توجيه دفّة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة، وإجراء تغييرات على سياسة الولايات المتّحدة إزاء الوطن العربيّ، بما في ذلك تسويغ تبنّي كلّ إجراءات الحرب على الإرهاب ومبدأ (الحرب الوقائيّة)، وفرض (الوصاية) على الدّول العربيّة، وتعزيز مكانة

([1]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٨٥ – ١٨٦ – ٢٠١.

"إسرائيل"، في السّياسة الأمريكيّة إزاء المنطقة([١]). وذلك كلُّه لتحقيق الأهداف والمصالح الأمريكيّة.

لقد كانت أحداث أيلول دافعاً للإدارة الأمريكيّة لزيادة تورّطها في الخارج بدافع الحرب الوقائيّة، غير أنّ حربها الوقائيّة لم تكن رخيصة، وكان لا بدّ لها أيضاً من أن تلقي بظلالها على المجتمع الأمريكي، فمع حربَي أفغانستان والعراق كانت الخسائر الماديّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة كبيرة، حيث وصل عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من ١١ مليون أمريكي، ووصلت البطالة إلى أكثر معدلاتها منذ ١٦ عاماً، وفقد ملايين الأمريكيين مساكنهم وأموالهم وأحلامهم، كما أنّ واحداً من مجموع عشرة أشخاص يملكون عقاراً أصبح مهدّداً بفقدان بيته لعدم قدرته على تسديد الدّيون المتعلّقة بذمّته. هذا كلّه بسبب سياسة الحكومة الّتي أخذت تصرف ما لا تملك؛ أي صرفت أموال الشّعب خدمةً لأهداف أشخاص وشركات، وهذا ما أدّى لعجز في الميزانيّة وصل إلى قرابة ٤٥٥ مليار دولار. هذه الخسائر دفعت الشّعب الأمريكي للضّغط على الحكومة لتحديد موعد الانسحاب من العراق، ونتيجة الضّغط الشّعبي والخسائر، أعلن الرّئيس أوباما أنّه سيسحب القوّات الأمريكيّة من هناك([٢])؛ لكن هذا الانسحاب لن يكون كلّياً؛ وبقي الكثير من الجيش الأمريكي وجنوده في العراق إلى الآن، وما زال التّدخّل العسكريّ هناك قائماً بين فترة وأخرى بدعوى محاربة التّنظيمات الإرهابيّة. هذه الحروب أدّت لتزايد الإنفاق العسكريّ الأمريكي بوتائر متصاعدة، فلقد بلغت تكلفة الحرب على العراق ١٥٠ مليار دولار مقابل ٦١ مليار دولار لحرب الخليج الثانيّة (١٩٩٠-١٩٩١)، وزادت الميزانيّة العسكريّة الأمريكيّة بنسبة ١٥% عن معدّلاتها في أثناء الحرب الباردة([٣])، وهذا الإنفاق لم يكن في صالح الشّعب الأمريكي بقدر ما كان في صالح الرّأسماليين وشركاتهم.

([١]) كيالي، مشاريع الإصلاح في المنطقة، تنافسات خارجيّة، تجاذبات إقليميّة، ص ٥٥.

([٢]) سارة عبد الله، الخسائر الماديّة الأمريكيّة ونفقات الحرب على العراق، شبكة الألوكة، ٣١-٥-٢٠٠٩. http://www.alukah.net/culture/0/6036/.

([٣]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ١٢٤.

وفي سوق المال، شهدت البورصات العالميّة انحداراً في الأسعار من جرّاء السّياسة الأمريكيّة في المنطقة، وكانت شركات النّفط والشّركات الكبرى هي الرّابح الأكبر من السّياسة الأمريكيّة وحروبها، فقد احتكرت هذه الشّركات عقود إمداد وتموين القوّات الأمريكيّة، والمجتمع الصّناعي العسكريّ، وكلّ تلك الشّركات تابعة لمسؤولين أمريكيين؛ وبذلك فإنّ من تحمّل أعباء الحرب وخسائرها في العراق هو المواطن الأمريكي([1])، والمواطن العراقي بالدّرجة الأولى. لقد شكّل النّفط هدفاً رئيساً لحرب العراق، وكانت الزّيادة في الاستهلاك الأمريكي للنّفط ترتفع عاماً بعد عام، ولتسويغ سياسته في العراق، وليرفع عنه المسؤوليّة بهذه الحرب القذرة، وبّخ الرّئيس جورج بوش في عام ٢٠٠٦ الشّعب الأمريكي لتزايد استهلاكه للنّفط محمّلاً إياه السّبب في تزايد الاعتماد على نفط "الشّرق الأوسط"([2]). لقد أراد إن يقول أنّ الشّعب الأمريكي هو سبب الحرب، وليس هو ورجالاته الطّامعين لزيادة ثرواتهم وتحقيق مصالحهم.

لقد أثار الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق أسئلة حول الصّلة ما بين منح العقود والتّبرعّات السّياسيّة، وعمليّة التّوصّل إلى القرار الدّبلوماسي، وقد أثبت مركز النّزاهة العامّة حصول ما يزيد على سبعين شركة وشخصيّة على عقود بقيمة ٨ مليارات دولار عن أعمال في أفغانستان والعراق، وقد فاقت الأموال الّتي تبرّعوا بها لصالح الحملة الرّئاسيّة لجورج دبليو بوش ما حصلت عليه أيّ شخصيّة سياسيّة أخرى طيلة الاثني عشر عاماً الّتي مضت. وتمكّنت شركات هندسيّة وشركات خدمات ذات جذور عميقة في قطاع الطّاقة، ومن بينها شركة "كيلوغ براون أند روت(Kellogg Brown & Root)" التّابعة لهاليبرتون (Halliburton)، وشركة بيكتل(Bechtel) من الحصول على أعمال تربو قيمتها على ٣,٣ مليارات دولار([3]). وقد حقّقت تلك الشّركات أرباحاً غير معقولة من خلال العقود في العراق. وقد قدّرت إعادة إعمار العراق بحوالي ١٠٠ مليار دولار، وتوصف بأنّها أكبر مشروع للتّعمير في العالم بعد مشروع مارشال الذي قامت به الولايات المتّحدة لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالميّة الثّانيّة، وعملت الولايات

([1]) عبد الله، الخسائر الماديّة الأمريكيّة ونفقات الحرب على العراق، الإنترنت.

([2]) Ostergard, The Failure of America,s Post-Cold War Foreign Policy: Form the PERSIAN Gulf to the Gulf of Guinea, p. 47.

([3]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ٧٤.

المتّحدة على الاستفادة من عمليّة إعادة الإعمار لتنشيط الاقتصاد الأمريكيّ([١])، وهذا الاقتصاد بالتّأكيد لا يصل نفعه للطّبقة الفقيرة؛ بل لرجالات المال الكبار ومن يقف معهم.

وعلى الرّغم من إعلان نهاية العمليّات العسكريّة في العراق في أيار عام ٢٠٠٣، فقد تصاعدت الهجمات على القوّات الأمريكيّة، وأدّت إلى ضحايا في صفوفها، وصفوف القوّات الحليفة، وكان عدد القتلى يزداد يوميّاً([٢])، فالجيش الأمريكي تعرّض منذ الغزو لحرب عصابات طويلة الأمد؛ ممّا جعل التّدخّل واسع النطاق في العالم غير ممكن عسكريّاً، وغير مقبول سياسيّاً لعامّة الشّعب الأمريكيّ الذي كان عليه أن يتحمّل إصابات كبيرة ومتزايدة([٣]). وتُشير التّقارير إلى التّأثيرات النّفسيّة لما يسمّى أعراض ما بعد الحرب لأعداد لا يمكن الاستهانة بها من الجنود بعد قضاء فترة في العراق. وأشارت التّقارير إلى المشاكل الّتي تُعاني بسببها هذه الشّريحة الاجتماعيّة من زيادة نسبة الإدمان على أنواع المخدّرات والكحول المختلفة، وزيادة نسبة الجريمة فيما بينها([٤]). وهذا كلّه من جرّاء الحرب القذرة الّتي دفعهم إليها بوش ورجالاته. لقد حوّل بوش الابن أكبر فائض في الميزانيّة في تاريخ الولايات المتّحدة الذي تركه الرّئيس **بيل كلينتون** إلى أكبر نقص في الميزانية في تاريخ الولايات المتّحدة([٥])؛ بسبب سياسته الطّائشة، فهمّه كان مصالحه، ومصالح رجالاته النّفطيين على حساب مصالح الولايات الأمريكيّة وشعبها.

وعلى الرّغم من الخسائر الأمريكيّة الكبيرة في العراق غير أنّ الولايات المتّحدة سعت لتلميع صورتها أمام الشّعب الأمريكي، وإيهامه بأنّها قامت بهذه الحرب لمصلحته، فقامت وزارة الدّفاع الأمريكيّة بتجنيد بعض الشّخصيات الكبيرة المتقاعدة، للعمل كمحلّلين عسكريين لدى شبكات التّلفزة الأمريكيّة المعروفة، وأخذ هؤلاء وتحت ستار الموضوعيّة الكاذب بتغطية أخبار الحرب بشكل يخدم أهداف الدّولة وليس الحقيقة. إنّ ذلك النّشاط الإعلامي بدأ قُبيل الغزو

([١]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ٩٠.
([٢]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٧٤.
([٣]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٦٩.
([٤]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ١٩١.
([٥]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ١٣٧.

الأمريكيّ للعراق حتّى يومنا هذا. واستخدامه لتحقيق الأهداف السّياسيّة والعسكريّة أصبح واضحاً بشكل كبير خلال السّنوات الماضيّة، ويرتبط معظم هؤلاء الخبراء بروابط متينة مع الشّركات الأمنيّة الّتي تعمل في العراق، وهذا الارتباط نادراً ما يُشار إليه في الإعلام؛ إذ إنّ معظمهم يشغل مناصب في تلك الشّركات؛ مثل المديرين التّنفيذيين والمستشارين. وتظهر مئات التّقارير والمقابلات كيف استعملت إدارة بوش **الميديا**([1]) كحصان طروادة لتسويغ الحرب على الإرهاب، والذي شمل كافّة شبكات التّلفزة الأمريكيّة([2]). وهناك إشارات إلى أنّ شركات النّفط والسلاح كانت تدفع باتّجاه الحروب لتحقيق المزيد من المكاسب([3]). إنّ الواقع الاقتصادي والمصالح الماليّة للرأسماليين والحكّام المتعاونين معهم يرسم سياسة الدّول الخارجيّة، فهؤلاء الحكّام يصلون إلى مناصبهم بدعم من هؤلاء الرأسماليين، وبمقابل ذلك فإنّهم سيوجّهون سياساتهم بما يحقّق مصالح الطّرفين معاً، وذلك كله على حساب الشّعوب.

٢- السياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها العالميّة والإقليميّة.

وصلت انعكاسات حرب الولايات المتّحدة النّفطيّة في العراق عام ٢٠٠٣ إلى الدّول الكبرى كروسيا والصين وفرنسا، وحتى ألمانيا، وهذه الدّول وقفت ضدّ الحرب، فالولايات المتّحدة عقب الاحتلال سعت لإلغاء عقود النفط العراقية السابقة([4]) التي وقعها العراق مع عدد من شركات النفط الصينيّة والروسيّة والفرنسيّة([5])، كما أنّ شركات أخرى إيطاليّة وأستراليّة وإسبانية وكنديّة وماليزيّة كانت قد أبدت اهتماماً بتطوير عدد من الحقول العراقيّة. غير أنّ هذا كله انتهى

([1]) أجهزة الإعلام.
([2]) التنير، أمريكا من الداخل- حروب من أجل النّفط، ص ٨٠- ٨١.

([3]) Hinnebusch, The US Invasion of Iraq: Explanations and Implications, p. 223-224.
([4]) Engdahl, A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order, p 255.
ايضاً: الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ١٩٤.
([5]) Hinnebusch, The US Invasion of Iraq: Explanations, and Implications, p 221.
أيضاً – شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ١٤٧.

باحتلال الولايات المتّحدة للعراق، وتفرّد شركاتها بالمقام الأوّل على الساحة النّفطيّة، فعقود النّفط المبرمة مع الشركات الروسيّة والصينيّة إما أنهيت أو جُمدَت([1]) بطلب من الإدارة الأمريكيّة التي عيّنت حكومة عراقيّة تصدر قرارتها من واشنطن.

وسعت الولايات المتّحدة لاستخدام النّفط كورقة ضغط ضدّ حلفائها وشركائها، وبما يمكّنها من التحكم ولو نسبياً باقتصاد الدّول الصناعيّة ومستويات النمو فيها، والحيلولة دون منافستها في المناطق الحيويّة ذات الصلة بالأمن القومي الأمريكي([2]). وفي ظل السيطرة الأمريكيّة على سوق التعاملات النّفطية في العالم من خلال بورصتي نيويورك ولندن النّفطيتين، _ وكلتا هاتين البورصتين تملكها شركات أمريكيّة وهذا ما يعني سيطرة أمريكيّة في مجال الأسعار_، أعلنت روسيا في آذار من عام ٢٠٠٦ أنّها ستنتهي في العام ٢٠٠٧ من إنشاء أول بورصة لمعاملات بيع النّفط والغاز الطبيعي وشرائهما، وسوف تعتمد الروبل الروسي عملةً رسميّة للتعاملات النّفطيّة. كما أعلنت إيران إحدى أكبر دول منظمة أوبك، أنها بصدد إنشاء أول بورصة للنفط تعتمد على اليورو عملةً رسميّة للتعاملات النّفطيّة([3]). هذا الواقع الجديد سيؤدي للتخلّص من السيطرة الأمريكية في مجال الأسعار والكميّات المطروحة من النّفط في الأسواق العالميّة، وقد شهدت البورصة الروسيّة النور في عام ٢٠٠٨، في حين أنّ البورصة الإيرانيّة لم تبصر النور حتى الآن.

وكان التفرد الأمريكي لقيادة العالم ومحاولة السيطرة عليه، قد أدى لظهور تكتلات عالميّة مع مطلع القرن الحادي والعشرين، فظهرت منظمة شنغهاي رسمياً في عام ٢٠٠١، والتي ضمت كلاً من الصين، وروسيا، وطاجيكستان، وكازاخستان، وقرغيزستان، وأوزبكستان، وكان ظهورها لدفع المصالح المشتركة للدول الأعضاء والتي تشترك جميعها في الرغبة نفسها في زيادة التعاون السياسي، والدبلوماسي، والاقتصادي، والتجاري. وقد تمّ إشراك إيران رسمياً كمراقب في منظمة

([1]) رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ص ٢٣٢ – ٢٣٣- ٢٦٢ – ٢٦٣.

([2]) كاطع علي، أثر النّفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، ص ١٥٤-١٥٥.

([3]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ١٧٠.

تعاون شنغهاي في تموز من العام ٢٠٠٥([1])، وقد أصبح التعاون العسكري بين هذه البلدان من أوجه التعاون بينها.

لقد أدّت السياسة الأمريكيّة وحربها ضدّ العراق إلى تصاعد العمليات الإرهابية ضدّ الدّول التي أيدتها في هذه الحرب، فجرائم تفجيرات قطارات مدريد عام ٢٠٠٤، وتفجيرات أنفاق لندن في تموز عام ٢٠٠٥ فُسّرت على أنّها عمليات انتقاميّة نتيجة دعم حكومتي البلدين للحرب الأمريكيّة على العراق([2]). لقد أصبح الإرهاب يظهر في أي مكان بسبب سياسة القوى الكبرى العدوانيّة، وليس بعيداً أن يكونوا هم وراءه ليكون سبباً مقنعاً للرأي العالمي في أي سياسة يقومون بها خارج بلدانهم. وقد أدى انتشار الإرهاب لإعاقة نقل النفط والغاز من منطقة لأخرى، وخاصة نقل الغاز؛ لأنّ استهداف ناقلات الغاز وإشعال الحرائق فيها لا ينتهي إلا بانتهاء الغاز من الناقلة على عكس النّفط ومشتقاته التي تنطفئ بسهولة أكبر.

ومن خلال ما أسمته حربها على الإرهاب استغلت الولايات المتّحدة ذلك كذريعة لبناء مزيد من القواعد العسكرية في العالم، فقامت ببناء قواعد جويّة في أوزبكستان وقرغيزستان، فيما عملت القوّات متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتّحدة على احتلال أفغانستان في أعقاب الحادي عشر من أيلول. وقد ربط أصحاب نظرية المؤامرة الإطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان بالطموحات المتعلقة بإنشاء خط أنابيب نفطي عبر شمال أفغانستان ليصل إلى باكستان، وهو مشروع تنمية شركة النّفط الأمريكيّة يونوكال(Unocal) في التّسعينيات من القرن العشرين، وأزيل عنه الغبار مؤخراً([3]). وبسيطرة الولايات المتّحدة العسكريّة على المنطقة الممتدة من أفغانستان إلى الخليج العربي، حققت أبعد من أمن مستقبل إمداداتها النّفطيّة؛ إذ يمكنها أيضاً أن تمارس درجة من السيطرة على إمدادات الطاقة لدول أخرى مستوردة للنفط إلى المدى الذي يعتمدون فيه على منطقة الخليج / بحر قزوين لتأمين احتياجاتهم النّفطيّة والغازيّة، وقد أصبح أمن الطاقة في تلك

([1]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٥٣.

([2]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٦٩.

([3]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ١٢٩ – ١٣٤.

الدول مرتبطاً بوجود قوّات أمريكيّة هناك([١])، وبذلك فإنّ حربَي أفغانستان والعراق هما مشروع متكامل للسيطرة على مناطق النّفط في غرب قارة آسيا.

وصلت سياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة النّفطيّة في المنطقة بمنعكساتها لهيئة الأمم المتّحدة، فقد سجل الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق ضربة للنظام الدّولي الذي قام بعد الحرب العالميّة الثانيّة؛ ممثلاً بالأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن. فقد شنّت الولايات المتحدة الحرب من دون غطاء من الشرعيّة الدّوليّة، ورغم معارضة معظم الدّول، وفي مقدمتها الدول الثلاث دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي: (فرنسا وروسيا والصين)([٢])، وعدّت كلٌّ من فرنسا وألمانيا وروسيا أنّ العراق لم يشكل تهديداً للسلم والأمن الدّوليين، وأنّه ليست هناك حالة عدوان صريحة تتطلب استخدام القوّة العسكريّة؛ وبالتالي فإنّ الحرب على العراق غير مشروعة، ولا تتفق مع القوانين الدّولية وميثاق الأمم المتّحدة([٣])؛ وبالتالي فإنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا بغزوهما العراق من دون موافقة الأمم المتحدة تجاوزتا القانون الدولي، وربما سيؤدي هذا السلوك في النهاية إلى دفع أمم أخرى إلى تشكيل تحالفات سياسيّة وعسكريّة لمواجهة السيطرة الأمريكيّة، فالولايات المتّحدة تستطيع إلحاق الهزيمة بأي خصم منفرد تقريباً، غير أنّها لن تستطيع قهر بقية العالم إذا عمل ضدّها بشكل منظم([٤])، وهذا ما بدأنا نشهده، فالتكتلات والتحالفات بدأت تظهر بوضوح وخاصّةً التحالف(الصيني – الروسي – الإيراني)، والذي يهدف بشكل أساسي لإيقاف الغطرسة الأمريكية في المنطقة.

لقد نجحت الولايات المتّحدة في توظيف المنظمة الدّوليّة؛ لتحقيق أهداف الحرب والاحتلال العسكري للعراق، وأنّ نمط تعامل المنظمة الدّوليّة تراوح ما بين التوظيف والاستبعاد؛ وفقاً

([١]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ٢٣٣- ٢٣٤.

([٢]) أحمد، الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، بحث في الأسباب والنتائج، ص ١١٦.

([3]) U.S. Department of State Bureau of Intelligence and Research Intelligence Assessment, “Europe: Key Views on Iraqi Threat and Next Steps,” December 18, 2001.

أيضاً - سرور، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في ٢٠٠٣، ص ٧٤.

أيضاً - شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ١٤٧.

([٤]) هاينبرغ، غروب الطاقة - الخيارات والمسارات في عالم ما بعد النّفط، ص ٨٤ – ٨٥.

لتفاعلات النّظام الدّولي، وليس لمبادئ القانون الدّولي، وهذا ما تأكد عندما لجأت الولايات المتّحدة إلى المنظمة الّدوليّة بعد احتلالها للعراق؛ لإضفاء الشرعيّة على قوّات الاحتلال الأمريكي وتسميتها قوّات تحالف([1]).

لقد شهدت السنوات الأخيرة الماضيّة تسابقاً وتسارعاً من الدّول الصناعيّة الكبرى للوصول إلى مصادر الطاقة في الخليج العربي وغيره من المناطق، ولقد أدى التوتر الذي صاحب العلاقات السعوديّة – الأمريكيّة عقب أحداث أيلول إلى دفع الصين لتقوية علاقاتها مع المملكة، ولتؤدي دوراً في تطوير احتياطيات الغاز في المملكة، فالصين تتطلع في ظل حاجتها للطاقة لتقوية علاقاتها مع معظم الدّول النّفطيّة، كما أنّ المملكة بدأت تشعر بضرورة المناورة في علاقاتها بين قطبين كبيرين في العالم هما الولايات المتّحدة والصين. وتلجأ الصين كما تزعم الولايات المتّحدة بتقديم الأسلحة، والتكنولوجيا النووية للحصول على النّفط والغاز([2])، وهذا بدورة يشعل التسابق النووي العالمي، ويقود العالم إلى عالم الحروب المجهولة النتائج، وبالتأكيد من سيحصد كبرى النتائج هي شعوب العالم من جراء القتل والدّمار الذي سيصيبها.

٣- السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، وأبرز انعكاساتها على الدّول العربيّة.

لم يكن العرب في مأمن عن انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في منطقة الخليج العربيّ، وكانت بداية هذه الانعكاسات مع أحداث أيلول الإرهابيّة الّتي استغلّتها الولايات المتّحدة لتغلّف حروبها وأطماعها النّفطيّة في المنطقة بطابع جديد هو (محاربة الإرهاب)، ومن خلال حربها على الإرهاب لصقت الولايات المتّحدة اسم الإرهاب بالدّول الّتي تعارِض وتخالِف سياستَها، فقد صنّفت الدّولَ الّتي تقف لجانب المقاومة ضدّ الكيان الصّهيوني بالراعية للإرهاب؛

([1]) سرور، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في ٢٠٠٣، ص ٧١ – ٧٤.

([2]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ١٣٦-١٣٧ – ٢١٨.

نتيجة دعمها لحركات المقاومة في فلسطين ولبنان([١])، وحتّى قبل أحداث أيلول، ومع بداية عهد الرّئيس بوش الابن وصف الأعمال الفلسطينيّة ضدّ الصهاينة بالإرهابيّة([٢])، وبدعوى محاربة هذا الإرهاب وتجفيف منابعه توّلد إصرار أمريكي لتعميق الهيمنة الأمريكيّة على المنطقة العربيّة([٣])؛ لنهب ثرواتها من ناحية، وتأمين الكيان الصّهيوني من ناحية أخرى. لقد أدّت الأحداث لزيادة التّحريض تجاه العرب والمسلمين عموماً، وقد أسهمت "إسرائيل" في ذلك([٤])، وكان الدّين أحد الأدوات الّتي استخدمتها الولايات المتّحدة لتحقيق مصالحها([٥]).

لقد استغلّت الولايات المتّحدة أحداث أيلول؛ لتحكم قبضتها أكثر على المنطقة العربيّة بشكل عامّ، والمناطق النّفطيّة بشكل خاصّ، فبعد أسبوع واحد من وقوع الأحداث طرح المحافظون الجدد على الرّئيس جورج بوش برنامجاً مرحلياً للمشروع الذي أطلق عليه إعلامياً (الحرب على الإرهاب)، وقد قيل إنّ هذا المشروع سيستغرق قرابة ١٠ سنوات، ويشمل نحو ٦٠ دولة أوّلها نظام طالبان في أفغانستان، ثمّ العراق وسورية وإيران ولبنان([٦]). وتُشكّل هذه الدّول بثرواتها وموقعها أهميّة استراتيجيّة على مستوى العالم، وإنّ الأحداث الجاريّة في المنطقة وخاصّة في سورية دليل على صحّة برنامج هؤلاء وفكرهم، وخاصّة أنّ الرّئيس بوش قام بالضّغط على سورية بعد غزوه العراق بذريعة امتلاكها ما سمّي (أسلحة دمار شامل)([٧]) في محاولة من الولايات المتّحدة لتكرار السيناريو العراقي في سورية، وتدمير البلد ونهب ثرواته.

([١]) سعيد رفعت، حدث سبتمبر وتداعياته على المنطقة العربية، شؤون عربية، عدد ١٠٨، كانون الأوّل، ٢٠٠١، ص ٩ – ١٠.

([٢]) محمد خالد الأزعر، السياسة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينية بعد ١١ سبتمبر- محددات الاستمرارية والتغيير، شؤون عربية، عدد ١٠٩، ربيع، ٢٠٠٢، ص ٣٨ – ٣٩.

([٣]) أحمد منسي، الولايات المتّحدة وقضية الديمقراطيّة في الوطن العربي، المنظمة العربيّة لحقوق الإنسان، الإصدار التاسع، آذار، ٢٠٠٤، ص ٢٣.

([٤]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ٢١٢-٢١٣.

([٥]) عصام عبد الشافي، دور الدين في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة-الأزمة العراقية نموذجاً، السياسة الدّوليّة، عدد ١٥٣، تموز، ٢٠٠٣.

http://www.f-law.net/law/threads/49518

([٦]) عبد العزيز كامل، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي، مجلة البيان، العدد ٢٠٥، تشرين الثاني، الرياض، ٢٠٠٤، ص ٣٤٩ – ٣٥٠.

([٧]) جو فيالز، العراق أولاً_ حرب إسرائيل الخاطفة على الشرق الأوسط (عملية شيخينا)، ترجمة: مروان سعد الدين، الأوائل للنشر، ط١، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٥٥ – ٥٦.

اخترع هؤلاء – أي المحافظون الجدد – ذرائع عديدة للتّدخّل في المنطقة، وقد استخدمت الولايات المتّحدة الإرهاب وحقوق الإنسان ونشر الدّيمقراطيّة الكاذبة للقيام بتدخّلات عسكريّة في دول العالم([1])، حيث شكّل الخداع والكذب أحد الأسس السّياسيّة للمحافظين الجدد. والتّلاعب بالحقائق لتنفيذ غايات سياسيّة أمورٌ مسموحٌ بها في فكر هؤلاء، وهم يرون "إسرائيل" الصّديق الوحيد لهم في المنطقة، وفكرهم يتمحور حول ضرورة الهيمنة الأمريكيّة على الصّعيدين السّياسي والعسكريّ([2])؛ لتطويع المنطقة بأكملها لهم، وتحقيق مصالحهم ومصالح الكيان الصّهيوني.

ولم يكن إرهاب أيلول وحده الذي أدلى بانعكاساته على العرب؛ بل إنّ الأحداث جميعها الّتي أتت بعده كانت لها انعكاساتها، وخاصّة حرب العراق الّتي وقف العرب خلالها موقف المتفرّج ممّا يجري على السّاحة العربيّة، وكلّ ما فعلوه كان دعوة لاجتماع القمّة العربيّة انتهت بالصّراخ بين بعض الوفود في موقف يؤكد التّفكّك العربيّ. لقد سبّب احتلال العراق انقلاباً شاملاً على النّظام الإقليمي العربيّ، وانقسمت بسببه المواقف العربيّة إلى:

١- تيار مؤيّد للاحتلال: وهذا التّيار قدّم التّسهيلات العسكريّة للتحالف العسكريّ الأمريكيّ – البريطانيّ، مثل: قطر (قاعدة العديد والسيلية) والكويت، لا سيّما جزءها الشّمالي الغربي حيث دخلت منه القوّات الأمريكيّة – البريطانيّة البريّة، وسلطنة عمان الّتي قدّمت خِدْمات لوجستيّة لقوّات التّحالف.

٢- تيّار معارض للاحتلال: وطالب هذا التّيار بوقف الحرب، وأيّد عودة لجان التّحقيق والتّفتيش؛ حفاظاً على مصلحة الشّعب العراقي، وتجنّب العراق الدّمار والاحتلال. وهذا التّيار تزعّمته سورية وليبيا والجزائر والسّودان، ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، ودعت إلى موقف عربي واضح.

٣- تيّار رفض الحرب- بالظاهر-، وطالب العراق بالالتزام الكامل بقرارات الأمم المتّحدة، ويقود هذا التّيار كلّ من مصر والمملكة العربيّة السّعوديّة والأردن([3]). وهذه التّيارات الثّلاثة لم تفد

([1]) ست جالي& جيرمي إيرب، اختطاف كارثة- ١١سبتمبر، الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكية، ص ٩٦.
([2]) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ص ٢١- ٢٢- ٢٣.
([3]) الكفارنة، الآثار السياسيّة في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، ص ٦٢٨.

الواقع العراقيّ بشيء، فتصريحاتها ومواقفها لم تلقَ آذاناً صاغيّة من أحد على مستوى العالم، ولم توقف الحرب.

لقد زادت حرب العراق وما تبعها من سياسة أمريكيّة في المنطقة من حدّة التّناقضات بين الدّول العربيّة، ومن التّدخّل الأجنبيّ في الشّؤون الدّاخلية للعديد من البلدان العربيّة. ومع زيادة حدّة التّناقضات العربيّة عقب الحرب سعت واشنطن لعدم بروز نظام عربي يستطيع مجابهة سياساتها في المنطقة، حيث عمدت هي وحلفاؤها للتغلغل والحيلولة دون بروز نظام عربي قوي، وذلك عبر اختلاق محاور للصّراع بين عدد من الدّول العربيّة من ناحية، أو بين الدّول العربيّة ودول الجوار من ناحيّة أخرى، أو في ظهور واشنطن وحلفائها بصورة الضّامن الرّئيس لأمن دول المنطقة، والمهندس لميزان القوى الإقليميّة لها([1]). لقد أصبحت المنطقة بأكملها تأتمر بأمر واشنطن مع استثناءات بسيطة لبعض الدّول.

في الحقيقة أنّ أخطر التّداعيات النّاجمة عن احتلال العراق حالة الإحباط والشّعور بالضّعف في الواقع السّياسي العربيّ، وترسيخ الخلل الواضح في توازن القوى العربيّ – "الإسرائيلي"؛ الأمر الذي أثّر سلباً في طبيعة التّسوية وعملية السّلام([2])، وليس هذا فقط؛ بل أثّر في الكيان السياسي للدول العربيّة بشكل عامّ، وقادها إلى واقع لا تحسد عليه، تعمّقت من خلاله بذور التّبعيّة والانصياع للغرب أو تحمّل الضّغوط الخارجيّة. لقد أدّى إسقاط النّظام في العراق إلى تخوّف بعض الدّول على كيانها السّياسيّ، وانصاعت للمطالب الأمريكيّة كليبيا الّتي سارعت على الفور عقب غزو العراق للامتثال للقرارات والضغوط الدّولية، وتبعاً لذلك أصدر مجلس الأمن قراره بإلغاء العقوبات المفروضة عليها([3])، وقد صرّح بوش بعد الغزو أنّ العالم بات اليوم أكثر أمناً، ولكن الواقع يثبت العكس؛ إذ أصبحت المنطقة في واقع الأمر أقل استقراراً مما كانت عليه قبل الغزو، وباتت نزاعات أخرى – كالعنف المتواصل في العراق، واستفحال النّزاع

([1]) حجاج، أثر المتغيرات الدّوليّة على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠-٢٠١٠، ص ٣٨٥

([2]) سرور، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في ٢٠٠٣، ص ٧٢-٧٣.

([3]) قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٦ تاريخ ١٢ أيلول ٢٠٠٣.

"الإسرائيلي" – الفلسطيني، والصدام بين الولايات المتّحدة وسورية أو إيران – أرجح من ذي قبل([1]) مع استمرار المحاولات الأمريكيّة لفرض سياستها على دول المنطقة.

وفي إطار هذا الواقع العربيّ سعت واشنطن لتصفية القضيّة الفلسطينيّة، وإزاحتها من الفكر العربيّ، وبناء قيادات متعاونة مع الكيان الصّهيوني، وقد عبّر كولن باول(Colin Powell) وزير الخارجيّة الأمريكي الأسبق في تصريحاته المتكرّرة أنّه على بقيّة الدّول العربيّة أن تدرك جيّداً التّغييرات الّتي أحدثها التّدخّل العسكريّ الأمريكيّ في العراق. ما يعني صراحة أنّ النظم الحاكمة في الدّول العربيّة صديقة كانت لواشنطن أو مناهضة يجب أن تسرع في خطا وقف الدعم للشّعب الفلسطيني، وإعادة الاتّصالات مع "إسرائيل"، وزيادة معدّلات التّطبيع والتّعاون الاقتصاديّ، والأمنيّ والاستخباراتيّ معها مع استحداث تغيّرات ديمقراطيّة ولو شكليّة في نظم الحكم العربيّة السلطويّة، حتّى تتجاوب مع المتطلّبات المعروفة للدّيمقراطيّة الأمريكيّة. وفي مناسبة أخرى إبّان زيارته إلى مصر و"إسرائيل"، ذكر باول: "أنّ الولايات المتّحدة تخطّط لتغيير خريطة "الشّرق الأوسط" في غضون السّنوات العشر القادمة"، ومن المعروف أنّ إدارة بوش الابن شنّت هجوماً سياسيّاً وإعلاميّاً ضدّ سورية، ولوّحت باستخدام القوّة العسكريّة ضدّها، والضّغط عليها من أجل تغيير سياستها المؤيّدة للقضّية الفلسطينيّة([2])، غير أنّ ذلك كُّه لم يثنِها عن مواصلة دعمها للشعبين الفلسطيني واللّبناني في مواصلة نضاله ضدّ الكيان الغاصب. إنّ الواقع الذي تعيشه أمتنا العربيّة الآن يثبت همجيّة السّياسة الأمريكيّة الّتي تمشي على الجثث لتحقيق مصالحها، فواشنطن خلقت في الوطن العربيّ ما أسمته الفوضى الخلّاقة لتحقيق مصالحها، على حساب أرواح أبناء الوطن، وأمام مرأى العالم وعيونه أجمع؛ متبجّحةً بنشر الدّيمقراطيّة والحريّة للشّعوب؛ مستغلّة سيطرتها الإعلاميّة الأجنبيّة والعربيّة؛ لتقنع العالم بصحّة ما تقوم به، ذلك كلُّه في سبيل فرض سيطرتها على المناطق ذات الأهميّة الاستراتيجيّة للتحكّم بدول العالم.

([1]) هاينبرغ، غروب الطاقة - الخيارات والمسارات في عالم ما بعد النّفط، ص ٧٨ – ٧٩.

([2]) أحمد ثابت، النزعة الإمبراطورية الأمريكيّة وإعادة هيكلة الوطن العربي، شؤون عربية، عدد ١٢٣، خريف ٢٠٠٥، ص ٥٩←٦٤.

لقد تمكّنت الولايات المتّحدة من سلب العرب سلاحهم النّفطي؛ إذ أصبحت من خلال النّفط العراقي قادرة على إغراق السّوق بكميّات كبيرة تفوق حدود أوبك لتحديد السّعر كما تريد، وأعضاء الأوبك لاحول لهم ولا قّوة، ولم يعد يذكر سلاح النّفط في قضيّة الصّراع العربيّ "الإسرائيلي"، فلم نسمع له ذكر خلال عدوان الكيان الصّهيوني على لبنان عام ٢٠٠٦، وغزة عام ٢٠٠٨، حيث قالت بعض القيادات السّياسيّة العربيّة إنّ التّدخّل في حرب غزة ٢٠٠٨ هو تكرار لسيناريو حرب ١٩٦٧([1]).

لقد عملت الولايات المتّحدة في البلاد العربيّة على خلق بيئة إقليميّة مؤاتية لمصالحها وغير مناهضة لسياساتها، وذلك بالعمل على تكريس الفرقة بين دولها وبين قواها وداخل مجتمعاتها([2]). وجامعة العرب أصبحت باجتماعاتها لا تنفع بشيء فالملاحظات والقرارات جميعها الّتي تصدر عن القمم العربيّة متشابهة، ولا يمكن التّمييز بينها، وهي تصلح لكلّ قمّة، ولكلّ عام، كما أنّ القمم أصبحت عاجزة عن تطوير دور الجامعة العربيّة وتفعيلها([3]). وهذا كلّه ما أدّى لواقع عربي سيئ مع مطلع العقد الثّاني من القرن الحادي والعشرين، فتعمّقت السّيطرة الأمريكيّة على القرار العربيّ الذي امتثل لتعاليمها وسياساتها، وعملت بعض الدّول العربيّة بشكل علني ومباشر كأدوات أمريكيّة ضدّ بعضها بعضاً، فيما العدو الصّهيوني يسرح ويمرح كما يريد في فلسطين وغيرها من المناطق العربيّة عن طريق شبكاته وعملائه.

يستنتج مما سبق:

١- بقاء الخليج العربيّ -ورغم المحاولات الأمريكيّة لتنويع الواردات من مناطق أخرى- يحتلّ المرتبة الأولى لضمان أمن الطّاقة الأمريكيّة، وهذا ما دفع الولايات المتّحدة لزيادة السّيطرة عليه وتعميق تبعيته لها، ومحاولة خلق المزيد من المسوّغات للتّدخّل والتّموضع العسكريّ في المنطقة.

([1]) السيد سليم، الوطن العربي وموازين القوى، ص ١٥٠.

([2]) عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسيّة والاقتصاديّة والتربويّة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٦٤.

([3]) محمود حسن علي العفيفي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢، ص ١١٠.

٢- شكّل الإرهاب وحقوق الإنسان والدّيمقراطيّة أحد الدّوافع والابتزازات الأمريكيّة للتّدخّل بالمنطقة العربيّة بشكل عامّ، والخليجيّة بشكل خاصّ لنهب ثرواتها النّفطيّة خلال العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين.

٣- اعتمدت الولايات المتّحدة على الإرهاب ذريعة لتنفيذ خطّة تستهدف إيجاد موطئ قدم لها في مناطق العالم الاستراتيجيّة للتّحكّم بشكل كامل، ومباشر بموارد النّفط في العالم.

٤- شكّل النّفط العراقي السّبب الرّئيس والمباشر للإطاحة بنظام صدّام حسين واحتلال العراق، وكلّ ما قيل عن أسلحة الدّمار الشّامل، ونشر الدّيمقراطيّة أكاذيب أمريكيّة، نجحت واشنطن بتصديرها للرّأي العالميّ لتسويغ احتلالها، وتدخّلها في العراق لنهب ثرواته والتّحكّم بالمنطقة.

٥- عجز الولايات المتّحدة عن تطويع إيران برغم كلّ الضّغوط الّتي فرضت عليها؛ بل على العكس استطاعت إيران مجابهة الضّغوط ومجاراة المجتمع الدّولي، وهذا عائد بالدّرجة الأولى لنجاح إيران في استخدام ثرواتها الباطنيّة لخدمة أهدافها السّياسيّة بالدّرجة الأولى.

٦- شكّل النّفط أحد أسباب غياب الدّيمقراطيّة في دول الخليج العربيّ، وتحوّل وجوده إلى نقمة على الشّعب بدلاً من أن يكون نعمة، وهذا عائد بالدّرجة الأولى للسّياسات الدّاخلية للحكومات النّفطيّة من ناحيّة، وللسّياسات الخارجيّة للدّول الكبرى من ناحيّة أخرى.

٧- بروز تبعيّة دول الخليج العربي تجاه الولايات المتّحدة أكثر من قبل، وقيام الولايات المتّحدة بفرض المزيد من الوجود العسكريّ في المنطقة؛ مستغلّة الأوضاع الدّاخلية في هذه الدّول والأوضاع الخارجيّة من أجل تعميق وجودها وسيطرتها في المنطقة.

٨- إنّ المنطقة العربيّة تسير في طريق التّدهور في ظلّ الخلافات العربيّة – العربيّة، وبعض الشّعب العربيّ تائه بين الخلافات المذهبيّة والطّائفية والعشائريّة، وبذلك فإنّ التّمزّق العربيّ وصل لدرجة الحضيض، وهذا ما ينذر بواقع عربي أكثر سوءاً، بدأت بوادره تظهر مع مطلع العقد الثّاني من القرن الحادي والعشرين، فكيف سيكون الواقع العربيّ خلال السّنوات القادمة...؟

الفصل الرابع- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربي، على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة بين عامي(١٩٩١-٢٠١٠):

مدخل:

أولاً- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على دول مجلس التعاون الخليجي، على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة:

١- الانعكاسات الاقتصاديّة للسياسة الأمريكيّة النّفطيّة على دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠):

أ- الريع النّفطي والاقتصاديات الخليجيّة.

ب- النّفط والتّنميّة في دول الخليج العربي.

ج- النّفط والإنفاق العسكري والهدر المالي في دول مجلس التعاون الخليجي.

٢- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة الاجتماعيّة والثقافيّة على دول مجلس التّعاون الخليجيّ بين عامي(١٩٩١-٢٠١٠):

أ- النّفط والمجتمع والتّعليم وواقع الخِدْمات.

ب- دور النّفط في سياسة حكومات دول مجلس التّعاون الخليجي تجاه شعوبهم.

ج- العمالة الوافدة، وأبرز تداعياتها على دول مجلس التّعاون الخليجي.

ثانياً- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة

والثقافيّة في العراق بين عامي (١٩٩١- ٢٠١٠):

١- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على العراق اقتصادياً بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠):

أ- الانعكاسات الاقتصاديّة على العراق بين حربَي الخليج الثانية والثالثة(١٩٩١ - ٢٠٠٣).

ب- الانعكاسات الاقتصاديّة على العراق بعد حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣.

٢- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على الصعد الاجتماعيّة والثقافيّة في العراق بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠):

ثالثاً- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في إيران بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠):

١- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة الاقتصاديّة عل إيران بين عامي (١٩٩١- ٢٠١٠).

٢- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة الاجتماعيّة والثقافيّة على إيران بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠).

مدخل:

نظراً لأنّ الانعكاسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة لأيّ حدث لا يمكن في أكثر الأحيان، ملاحظة ظهورها خلال فترة قصيرة من الزّمن، وذلك بما يختلف عن الانعكاسات السّياسيّة الّتي تظهر مباشرة وبسرعة؛ فإنّنا أفردنا هذا الفصل لدراسة الانعكاسات الاقتصاديّة والاجتماعيّةّ والثّقافيّة للسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في منطقة الخليج العربيّ بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠).

لقد شكّلت الثّروات الباطنيّة دافعاً قويّاً للتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة في كثير من بلدان العالم كالنّرويج، وأستراليا وكندا وماليزيا، ولكن بالمقابل فإنّ سياسة أصحاب هذه الثّروات أيضاً سبّبت الفقر والتّشريد والحروب الأهليّة في بلدان كثيرة أخرى كنيجيريا وغيرها من الدّول في القارّة الإفريقيّة([١]). ومن خلال إلقاء نظرة على مناطق الصّراع في العالم نجد أنّ أغلب المناطق الّتي تشهد نزاعات سواء أكانت داخليّة أم خارجيّة هي مناطق تذخر بالثّروات الباطنيّة وخاصّة النّفط والغاز. كما أنّ النّفط والغاز جعلا واقع الحياة في كثير من البلدان المنتجة لهما، غير مستقرّ على المستويات الاقتصاديّة والاجتماعيّة([٢]) والثقافيّة؛ نتيجة سوء استغلال هذه الموارد والاستفادة من عائداته بشكل جيّد.

إنّ الدّول الّتي استطاعت أن تجعل من مواردها الطّبيعية أداة تنمويّة، سواء أكان ذلك نفطاً كما هو حال النّرويج، أو ألماساً كما هو حال بوتسوانا، هي دول استطاعت أن توفّر شروطاً جعلت المورد الطّبيعي نعمة، أمّا الدّول الّتي أخفقت في تحقيق تلك الشروط كدول "الشّرق الأوسط"، والدّول الإفريقية، ودول أمريكا اللاتينية، فإنّها جعلت منه نقمة([٣]) عليها وعلى شعوبها. وحيثما تكون الدّولة راسخة، ويعترف المجتمع المدني بشرعيتها ويحترمها، فإن استحقاقات الثروة النّفطيّة والغاز الطّبيعي، وتوزيعهما يمكن أن يتّسما بالشّفافيّة، كما هو الحال في النرويج أو منطقة ألبيرتا الكنديّة. ولكن عندما تكون ولادة الدّولة متزامنة أو لاحقة لظهور صادرات النّفط

([1]) Graham A Davis and John E Tilton, The Resource Curse, Natural Resource Forum, no29, 2005, p. 237.

([٢]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ٢٢٠.

([٣]) يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته، المستقبل العربي، العدد ٤٣٥، أيار، ٢٠١٥، ص ١١٩.

والغاز الطّبيعي بوصفهما القطاع المسيطر في الاقتصاد، فإنّ التّفاعل ما بين الاثنين يكون عميقاً. فقد ترافق الاعتماد على صادرات الهيدروكربون في الاقتصاديات الناميّة والانتقاليّة بعدم التّنميّة، وزيادة حدّة الفقر والبؤس، والصّراع المدني والحكم الاستبدادي. وقد عملت إيجارات النّفط والغاز على تقويّة التّحديات لوحدة الدّول الموجودة، وتهديد دائم للحكومات المركزيّة، فخلال سنة واحدة للاحتلال في العراق كانت هناك دعوات من جنوبه ولو أنها محدودة للسّيطرة على العائدات، وإقامة دولة فيدراليّة([1]). أمام ما ذكرناه كيف كانت الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة للسياسة الامريكيّة النّفطية على دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران.

أولاً- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على دول مجلس التعاون الخليجي، على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة:

١- الانعكاسات الاقتصاديّة للسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على دول مجلس التّعاون الخليجي بين عامي(١٩٩١-٢٠١٠):

أ- الرّيع النّفطي والاقتصاديّات الخليجيّة

ترتكز البنية الاقتصاديّة في دول مجلس التّعاون الخليجي على ريع النّفط، وسياسات إعادة تخصيصه من قبل الحكومات عن طريق ميزانية الدّولة. وجدير بالتأكيد أنّه فيما عدا الكويت لا تخضع الميزانيات العامة ولا حساباتها الختاميّة لأي رقابة شعبيّة، ولا تنتشر بنود الميزانيات العامّة كلّها ولا حساباتها الختاميّة، وهذا الحال ليس فقط في دول الخليج العربيّ، بل هو حال أغلب دول النّفط في العالم مع استثناءات بسيطة.

لقد طبع الريّع النّفطي اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وجعلها رهينة له، فلم يتمّ حتّى الآن بناء قاعدة اقتصاديّة يمكن أن تكون بديلة للنّفط في المدى المنظور، من حيث توفير مصادر دخل عامّ، أو توليد متطلّبات الاستثمار، أو توفير فرص عمل مجدية اقتصاديّاً تحافظ على مستوى النّشاطات، وتضمن دخلاً فردياً ومستوى معيشة معقول في معزل عن دعم ريع

([1]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ٦٢ – ٢١١.

النّفط. وقد كان وما زال للطّبيعة الرّيعية للاقتصاد والسّياسات المتعلّقة بتخصيصه تأثيرات سلبيّة حيث انحازت تلك السّياسات إلى جانب الاستهلاك، والنّشاطات الطّفيلية، ووظّفت الرّيع لتغطية فشل التّنمية الاقتصادية، كما صاحب ذلك كلّه عدم عدالة في توزيع ريع النّفط في الماضي والحاضر، وعلى حساب أجيال المستقبل(١). وفي ظلّ هذا الواقع أصبحت اقتصاديات دول مجلس التّعاون الخليجي اقتصاديات استنزافيّة تستورد كلّ شيء من الخارج تقريباً، فقد غابت التّنمية القوميّة الشّاملة، وتأخر معها تحقّق التّكامل والنّموّ الاقتصاديّ بالشّكل المطلوب(٢)، فدول مجلس التّعاون الخليجي لم تحقّق النّموّ الاقتصاديّ الذي يؤدّي إلى تنمية ذاتيّة، وتحوّلات هيكليّة يزداد معها دخل الفرد، ويحسّن من مستوى معيشته، ويمكّنه من زيادة المدّخرات الّتي تسهم في توسيع الطّاقة الإنتاجيّة للاقتصاد(٣).

وعلى الرغم من أنّ النّفط وسّع العلاقات التّجاريّة لدول مجلس التّعاون الخليجي مع الولايات المتّحدة واليابان والاتّحاد الأوروبي، إلّا أنّه وبالمقابل أحدث خللاً كبيراً في المجتمع الخليجي تمثّل بتحويله من مجتمع إنتاجي إلى مجتمع استهلاكي، وأصبح المواطن الخليجي يتمتّع بكلّ مقوّمات الرّفاهيّة والتّكنولوجيا الحديثة الّتي تدرّها عليه عائدات النّفط، وهذا واضح من خلال ما وصلت إليه نسبة العمالة الأجنبيّة في الأقطار الخليجيّة حيث وصلت إلى ٩١,٣% من قوى العمل الموجودة في البلاد، بينما وصلت في السّعوديّة إلى ٥٠,٢ من إجمالي قوة العمل(٤). لقد أدّت الثّروة النّفطيّة إلى الارتقاء بأفراد المجتمع – حتّى وإن كان بصورة مؤقّتة – إلى مستوى استهلاك يضاهي المستويات الاستهلاكيّة في الدّول الصّناعيّة مع فارق أساسيّ، وهو أنّ المستوى الاستهلاكي المرتفع في الدّول الصّناعيّة يرتكز على اقتصاد منتج ومتنوّع في مصادر دخله، بينما الاستهلاك في دول المجلس هو نتيجة استهلاك مورد ناضب، ومن ثمّ فإنّ هذا

(١) الكواري، الخليج العربي والديمقراطيّة – حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ٥٥.
(٢) نايف عبوش، البترول العربي وضرورات التحسب لتنمية البديل، شبكة الألوكة، ٢٣-٣-٢٠١٤.
-http://www.alukah.net/culture/0/68275/1.
(٣) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط١، ٢٠١١، ص ١٧٠.

(٤) عبد الأمير الحيالي- فراس عبد الجبّار، دول الخليج العربي في عصر ما بعد النّفط، (دراسة في الجغرافيا السياسيّة)، مجلة ديالى، عدد ٣٣، العراق، ٢٠٠٩، ص ١١ – ١٢.

الاستهلاك لا يحمل معه أسباب الاستمراريّة كما هو الحال في الدّول الصّناعيّة([١])؛ وبالتّالي فهو عرضة للزّوال مع زوال النّفط، أو تدهور أسعاره؛ نتيجة الفشل في السّياسات الاقتصاديّة التّنمويّة.

إنّ اعتماد دول مجلس التّعاون الخليجي على النّفط كأساس لحياتها الاقتصاديّة جعل اقتصاد هذه الدّول متذبذباً؛ بسبب استمرار الاقتصاديّات في الاعتماد على النّفط، وتقلّبات أسعاره وإيراداته([٢])، فتتحسّن حالتها الاقتصاديّة بصعود الأسعار، وتتدهور بانخفاضها، وعندما تتراجع الإيرادات النّفطيّة، فإنّ الإنفاق العامّ يتقلّص، وإنّ اعتماد هذه الدّول على النّفط بوصفه مصدراً رئيساً للدّخل يجعل جهودها التّنمويّة جميعها عرضة للتّقلّبات في أسعار النّفط والكمّيات المنتجة منه([٣])؛ أيّ مرتبطة بالعائدات النّفطيّة بشكل عامّ، والّتي يتحدّد حجمها في أسواق النّفط العالميّة. لقد تأثّر واقع الحياة الاقتصاديّة كثيراً بواقع الإنتاج والأسعار، فمع انخفاض أسعار النّفط في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين تدهور معدل التّبادل التّجاريّ، فقلّت الموارد الماليّة مقابل صادرات أكثر من النّفط، حيث لجأت هذه الدّول من أجل الحصول على نقد أجنبيّ وعائد صادرات مرتفع لزيادة إنتاجها من النّفط الخامّ، وهذا ما ألحق ضرراً في قاعدة الموارد البيئية كون النّفط سلعة غير قابلة للتّجديد([٤]). وبتراجع أسعار النّفط تراجعت مستويات المعيشة، وتفشّت البطالة، كما استنفدت الأرصدة الخارجيّة لمعظم الحكومات، وتمّ اللّجوء إلى الاقتراض العامّ الدّاخلي والخارجي لتمويل النّفقات الجاريّة والتّحويلية للحكومات، وشهدت دول المنطقة تراجع متوسط دخل الفرد([٥]). وهذا ما أدّى بدوره لخلخلة على المستويات الاجتماعيّة لهؤلاء الأفراد.

لقد فشلت أو بالأحرى منعت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة سياساتها وسياسات الدّول الغربيّة الدّاخلية والخارجيّة تجاهها في إقامة بنية صناعيّة تعتمد عليها لنهضة

([١]) يوسف خليفة اليوسف، هل القطاع النّفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعيّة، مجلد ٣٢، عدد١، ٢٠٠٤، ص ٢٠.

([٢]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ١٧٠.

([٣]) اليوسف، هل القطاع النّفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، ص ١١.

([٤]) جميل طاهر، النّفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، كانون الأول ١٩٩٧، ص ٢١.

([٥]) علي خليفة الكواري، رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطيّة في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٧٦، ٢٠٠٢، ص ٢٥٩- ٢٧٦.

شعوبها، ولتحلّ بديلة عن النّفط، أو لتكن داعمة له تخفّف من الاعتماد عليه في تمويل المشروعات التّنمويّة. وبالرّغم من قيامها بالعديد من الصّناعات البتروكيماويّة إلّا أنّ الصّناعات البتروكيماويّة الّتي أقامتها دول المجلس ما زالت نسبتها محدودة جدّاً بالنّسبة إلى الإنتاج العالميّ، ولا تنسجم مع نصيب هذه المنطقة من النّفط الخامّ والغاز. وهذا الفشل في تطوير الصّناعات النّفطيّة يعود لفشل الحكومات في الاتّفاق على مسار تنموي تكاملي تتوحد فيه الموارد، وتقوّي فيه موقفها التّفاوضي في مواجهة الشّركات النّفطيّة الّتي تحتكر التّقنيّة والمهارات، ومن جانبها قامت الدّول المستهلكة أيضاً بإعاقة الصّناعات النّفطيّة الخليجيّة بفرضها الضّرائب على وارداتها من بلدان المجلس([1])، وقد فاقت الضّرائب الّتي تجنيها الدّول الكبرى المستوردة للنّفط عائدات النّفط للدول المصدّرة، ففي الفترة بين عامي (١٩٩٦-٢٠٠٠) جمعت مجموعة السّبعة الكبار – الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان، وكندا، وإيطاليا، وألمانيا – ضرائب على النّفط بقيمة ١,٣٠٠ مليار دولار أمريكيّ، بينما بلغت عائدات النّفط الّتي حصلت عليها دول أوبك ٨٥٠ مليار دولار([2]). إنّ هذا الفرق بين ما تجنيه الدّول الغربيّة من عائدات النّفط وضرائبه، وبين ما يجنيه أصحاب النّفط، يؤكّد أنّ هذه الدّول الغربيّة مازالت متحكّمة بالثّروات الوطنيّة قبل التّأميم وبعده.

لقد أدّت السّياسات النّفطيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة والدّول الغربيّة إلى فشل الصّناعات البتروكيماوية في دول مجلس التّعاون الخليجي، في وقت سيطرت الدّول المستهلكة على عمليّات تكرير النّفط، فأغلب المصافي وجدت في الدّول المستهلكة، وهذا ما حرم الدّول المنتجة من إيجاد عمليّة تنمية فعلية تتطور بموجبها الموارد البشرية، والتّقنيّة، وتتنوع الهياكل الاقتصاديّة، ويتسع فيها حجم السّوق. لقد بقيت شركات النّفط تسيطر حتّى يومنا هذا على أغلب مراحل الصّناعة النّفطيّة حتّى ولو كان ذلك تحت مظلّة شركات النّفط الوطنيّة في البلدان المنتجة، وذلك بسبب احتكار شركات النّفط العالميّة لمفاصل الصّناعة النّفطيّة؛ المتمثّلة في التّقنيات المتطوّرة، والمهارات الفنيّة والإداريّة العاليّة الّتي لم تستطع الدّول المنتجة توطينها لأسباب متعدّدة، فضلاً

([1]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ١٤٥- ١٤٦- ١٦٦.

([2]) Who Gets What Frm Imported Oil, OPPEC, available on http://journeytoforever.org/biofuel_library/OPECscut.pdf.

عن عدم قدرتها على التّحكّم بأسعاره. وقد كان لمحدودية السّوق الخليجيّة دور في عدم قيام صناعات ضخمة. وقد حرصت شركات النّفط دائماً على أنّ تكون لها اليد الطولى في القرارات جميعها المتعلّقة بالصّناعة النّفطيّة، ولم تكن لتتنازل إلّا بضغوط ومطالبات مستمرّة، وهذا عادة لا تقوم به إلا حكومات تخضع لإرادة شعوبها، وتتعرّض لضغوطها، ولكن هذا الواقع غير متوفّر لدى حكومات دول مجلس التّعاون الخليجي، فالشّركات ظلّت تتعامل مع فئة قليلة من الحكّام الذين كانت تحكمهم في الغالب مصالحهم الشّخصيّة، ولم يكونوا خاضعين لأيّ نوع من المساءلة من قبل شعوبهم([1]).

وهناك أكثر من سبب يمكن أن يؤدّي إلى الإجحاف بحقّ الشّعوب الّتي تمتلك هذه الموارد، إمّا من قبل الحكومات أو الشّركات المنتجة؛ ممّا يجعل هذه الشّركات تدفع أقلّ ما ينبغي لاكتشاف هذه الموارد الطّبيعية، أوّلها الفساد المتمثّل في تواطؤ حكومات ليس عليها رقابة من قبل المجتمع مع الشّركات الّتي تقدّم الرّشوة، ويكون لدى هذه الحكومات الحوافز لقبولها، فهمُّ هذه الحكومات تأمين المال لحماية عروشها، والدّفاع عنها، وتأمين المتطلّبات لإسكات النّخب، وبالتّأكيد فالمعلن هو تأمين حياه الرّفاهية للشّعب في حين أنّ غالبيّة هذه الأموال مهدورة وبطرق شتّى، كما أنّ جهل الطرف المالك للثّروة بطبيعة ما في باطن الأرض يجعل الّشركات تحقّق مكاسب أعلى لعلمها بكلّ شيء فهي ذات خبرة طويلة في هذا المجال([2]). ومن هنا حرصت الدّول الغربيّة وشركاتها على بقاء هذه الحكومات غير المنتخبة، وعدم نشر الدّيمقراطيّة في المنطقة لتسهل عملية السّيطرة عليها، وعلى ثرواتها لأطول فترة ممكنة. ولكن برغم ما ذكرناه سابقاً، فإنّنا لا ننكر التّطوّر العمراني والخدمي الذي شهدته بعض المناطق في دول مجلس التّعاون الخليجي والذي تتفوّق فيه على غيرها من دول العالم العربيّ.

ب- النّفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي

إنّ الرّخاء والازدهار الاقتصاديّ اللذين شهدتهما بلدان مجلس التّعاون الخليجي كانا ظاهرين سطحيّاً؛ لأنّهما اعتمدا على الإنفاق الحكومي من دون أن يصاحب هذا الإنفاق توسيع

([1]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ١٢٦- ١٤٤ - ١٤٥- ١٤٧ -١٩٣.

([2]) Paul Collier, The Plundered Planet, Oxford University Press, 2010, p. 70.

للقاعدة الإنتاجيّة في الاقتصاد([١]). إنّ التّنميّة الّتي تحقّقت في كلّ من دول المجلس كانت أقلّ من التّنمية الممكن تحقيقها لو تمكّنت هذه الدّول من الاستفادة من مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاية خلال الفترة الماضيّة([٢])، فدول مجلس التّعاون الخليجي تشترك على العموم في فشلها في كسب النّموّ الاقتصاديّ طويل الأمد من سلعة ثمينة يتنامى الطّلب عليها. وتشير المعلومات عن توزيع الدّخل في الدّول النّفطيّة إلى أنّ الدّخل المتولد عن النّفط قد فشل في تقليل التّمايزات الاجتماعيّة، وتخليص الفقير من فقره([٣]) وجهله. فهذه الدّول لم تحسن استخدام الإيرادات النّفطيّة لمصلحة شعوبها؛ وإنّما أصبح إنفاقها لهذه الإيرادات تحكمه عقليّة الغنيمة الّتي ترتكز على هدف وحيد، وهو الحفاظ على السّلطة([٤]). هذه السّلطة الّتي جعلت من هذا المورد نقمة على شعوبها بدلاً من أنّ تحوّلها إلى نعمة له، جاهلة أنّ هذا لن يكون إلّا سلاحاً ضدّها تستخدمه الولايات المتّحدة الأمريكيّة والغرب وقت يشاء لابتزازها.

لقد كان معدل النّموّ في الثّمانينيات من القرن العشرين منخفضاً عمّا كان عليه في السّبعينيات، فالزيادة السّنويّة كانت منخفضة، وتقدّر بحدود ٢,٦ بالمئة، وهذا النّموّ المنخفض نتيجة لتراجع أسعار النّفط خلال حقبة الثّمانينيات من القرن العشرين، غير أنّه خلال عقد التّسعينيات، وبعد الاتّفاق على حصص الإنتاج بين أعضاء منظّمة أوبك، ارتفع النّاتج المحلّي من ١٣٧ مليار دولار عام ١٩٨٨ إلى ٢٣١ مليار دولار في عام ١٩٩٨؛ أي بزيادة سنوية تعادل ٥,٣%([٥]). ومع الطّفرة النّفطيّة بين عامي(٢٠٠٣-٢٠٠٨)؛ – نتيجة ارتفاع أسعار النّفط بسبب زيادة الطّلب عليه من قبل الصّين والهند، وبسبب نقص الطّاقة التّكريريّة في بعض المناطق، ونتيجة للقلاقل في بعض الدّول المنتجة كفنزويلا والعراق ونيجيريا وإيران، وكذلك بسبب المضاربات في أسعار النّفط([٦])، ارتفعت أسعار النّفط من ٣٠ دولاراً للبرميل في عام

([١]) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدّولة في الخليج والجزيرة العربيّة من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط٢، بيروت ، ١٩٨٩، ص ١٧٠.
([٢]) محمد نصر مهنا، في تحديث الخليج العربي، المكتبة الجامعيّة، إسكندريّة، ٢٠٠٠، ص ٣٠٧.
([٣]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ٥٢ – ٥٩.

([٤]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ١٦٥.

([٥]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ١٧٠-١٧١.

([6]) Daniel Yergin, Insuring Energy Security, Foreign Affairs, vol. 85, no. 2 (March -April 2006), p. 71-75.

٢٠٠٣ إلى أكثر من ١٤٠ دولاراً عام ٢٠٠٧، وزادت قيمة صادرات الدّول السّتّ في مجلس التّعاون إلى حوالي ثلاثة أضعاف ونصف، وزادت الميزانيات العامّة من ٩١,١ بليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٣٥٥ بليون دولار عام ٢٠٠٧. وبذلك حقّقت الدّول السّتّ فوائض كبيرة في الميزانيات العامّة تصاعدت من ١٠,٦ بليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٥٨,٤ بليون دولار عام ٢٠٠٧، ونتج عن تلك الفوائض زيادة في حجم الأصول الخارجيّة الماليّة لدول المجلس السّتّ([١]). وتشير تقديرات صندوق النّقد الدّولي إلى أنّ الأرصدة الماليّة لدول الخليج في الخارج قاربت تريليون دولار في عام ٢٠٠٨([٢])، وخلال هذه الفترة وصل النّموّ في النّاتج المحلي إلى ١٦%([٣])، وصاحب هذا التّدفّق الكبير والسّريع لعائدات النّفط تسرب لإيرادات الدّول من صادرات النّفط، فقد كان هناك فرق كبير بين قيمة صادرات النّفط وبين ما تمّ توريده إلى الميزانيات العامّة في الأعوام نفسها، وقد لوحظ هذا التّسرّب في دول مجلس التّعاون الخليجي جميعها باستثناء الكويت الّتي كان ما ورد للميزانيّة من قيمة صادرات النّفط في عام ٢٠٠٧ يزيد بنسبة ٨,٥%، وهذا راجع إلى نشر حسابات ختاميّة للميزانيّة العامّة في الكويت يدقّقها ديوان المحاسبة التابع لمجلس الأمة. أمّا هذا الفرق في بقية الدّول فقد بلغت نسبة النّقص فيه في عام ٢٠٠٧ حوالي ١٣,٧% في الإمارات، و٢٧,٤% في المملكة العربيّة السّعوديّة و ٥٠,٤ في قطر([٤]). ولكن ورغم كلّ هذه الفوائض الماليّة لم تُحسن دول المجلس استثمارها في بناء مشروعات تنمويّة تعود بالنّفع عليها في الأوقات الّتي تقلّ فيها الإيرادات النّفطيّة.

وبالتّأكيد كما في كلّ طفرة نفطيّة، فهناك إمّا حرب لاستنزاف الأموال العربيّة، وإما أزمة ماليّة تصيب هذه الثّروات الموظَّفة في الخارج، وتؤدّي إلى خسائر في قيمتها، فهذه الطّفرة النّفطيّة انتهت مع الأزمة العالميّة عام ٢٠٠٨. هذه الأزمة الّتي أدّت لهبوط أسعار النّفط إلى أقل من ٤٠ دولاراً للبرميل، وهذا التّذبذب انعكس على دخل الفرد صعوداً وهبوطاً بشكل كبير بعد

([١]) علي خليفة الكواري، النّفط والتنميّة ومتطلبات الإصلاح في أقطار مجلس التعاون الخليجي، محاضرة عمان، ٢٨ – ١٢ - ٢٠٠٩، ص ٥ – ٦.

([2]) Regional Economic Outlook Middle East and Central Asia, Washington, DC, International Monetary Fund, May, 2008, p. 35-36.

([٣]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ١٧٠-١٧١.

([٤]) الكواري، النّفط والتنميّة ومتطلبات الإصلاح في أقطار مجلس التعاون الخليجي، ص ٦.

عام ٢٠٠٨؛ نتيجة اعتماد اقتصاد هذه الدّول على النّفط، وعدم تحقيقها أيّ تقدّم يذكر في تنويع دخلها، أو صادراتها أو ناتجها المحلّي([١]). وبسبب الأزمة الماليّة تعرّضت الأصول الخارجيّة لدول مجلس التّعاون الخليجي إلى خسائر كبيرة في نهاية عام ٢٠٠٨ بحوالي ربع قيمتها([٢])، وبحسب بعض المصادر، فإنّ جهاز أبو ظبي للاستثمار الذي يعدُّ أكبر صندوق سياديّ في العالم من حيث حجم الأصول، قد خسر نحو ٤٠ بالمئة من أصوله خلال الأزمة الماليّة عام ٢٠٠٨([٣])، وبذلك استطاع الغرب سلب أموال النّفط وبطريقة مشروعة وذكيّة، في حين أنّ العرب العرب وكما عادتهم فهم في موقف المتفرّج ممّا يجري لا أكثر.

لقد أدّى فشل التّنميّة الاقتصاديّة في دول مجلس التّعاون الخليجي إلى تحويل الثّروة النّفطيّة إلى أسواق المال الخارجيّة، حيث بقيت هذه الثّروة تحرك الاقتصاديات الغربيّة، وتساعد على علاج أزماتها الماليّة، وتدار من قبل خبرائه، وتتصف بالسّريّة والكتمان، ولكنّها لا تحقّق أيّاً من أهداف التّنميّة المستدامة في المنطقة، كما أنّها بقيت تتعرّض لتقلّبات الدّولار والتّضخّم، وانخفاض العائد، وظلّت هذه الاستثمارات مثاراً للشّكوك والتّخوف من جانب الأوساط الغربيّة لاعتبارات سياسيّة وأمنيّة؛ الأمر الذي جعلها عرضة للسّياسات جميعها الّتي قد تتبناها تلك الحكومات كالتّقييد والتّجميد، وحتّى المصادرة([٤]) من أجل الضّغط على هذه الدّول المودعة للأموال في الخارج لدفعها لتبنّي موقف سياسي داخلي أو خارجي.

إنّ تصدير الرّساميل النّفطيّة للخارج حَرَم بلدان الخليج من فرص واسعة للاستثمار في الموارد البشريّة والطّبيعيّة والتكنولوجيّة، وعمّق التّبعيّة التّكنولوجيّة تجاه البلدان للغرب([٥])، وإنّ العرب بوضعهم لإيرادات النّفط في البنوك الغربيّة تصرّفوا مع أموالهم كمن يعتقل نفسه بنفسه،

([١]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ١٧٠ – ١٧١- ١٧٥.

([٢]) الكواري، النّفط والتنميّة ومتطلبات الإصلاح في أقطار مجلس التعاون الخليجي، ص ٥ – ٦.

([3]) Brad W. Setser & Rachel Ziemba, «GCC Sovereign Funds: Reversal of Fortune,» Council on Foreign Relations Center for Geo-Economics Studies, Working Paper (January 2009), p. 21 – 22.

([٤]) يوسف خليفة اليوسف، مستقبل الإصلاح في الأمارات العربية المتّحدة وقطر، المستقبل العربي، عدد ٤٤٤، شباط ٢٠١٦، ص ٨١.

([٥]) النقيب، المجتمع والدّولة في الخليج والجزيرة العربيّة من منظور مختلف، ص ١٦٩.

فمع أحداث أيلول عام ٢٠٠١ ارتفعت خطورة تجميد الأرصدة العربيّة إلى مستويات غير مسبوقة([١])، بعد أن هدّدت الولايات المتّحدة بتجميد الثّروات العربيّة([٢])؛ محاولة فرض المزيد من إملاءاتها تجاه هذه الدّول، فهي لم تحقّق السّيطرة على النّفط؛ بل سلبت ما شاءت من أموال النّفط والباقي منها والمودع في البنوك الغربيّة كان تحت رحمتها.

لقد دعمت الولايات المتّحدة الأمريكيّة الأنظمة النّفطيّة في الخليج العربيّ بهدف الوصول إلى احتياطات النّفط لديها، وقد حثّت الدّول العربيّة النّفطيّة الموالية لها إلى إيداع عائدات النّفط بالدّولار الأمريكي. وهكذا وجدت الدّول المستوردة في العالم نفسها مساهمة لدى البنوك الأمريكيّة والاقتصاد الأمريكي بقيمة العشر عند شراء كلّ برميل نفط خام، وحصل الحكّام العرب على حصص من عائدات النّفط المستخرجة من بلادهم، واستثمروا هذه الحصص في الغرب، وفي شراء الأسلحة الأمريكيّة، وبالمقابل وعِدوا بحماية الولايات المتّحدة لهم من غضب شعوبهم أصحاب الحق من الاستفادة المباشرة من الطّاقة الهائلة الّتي منحتهم إياها الطبيعة([٣]). وعملت الولايات المتّحدة على ربط اقتصاديات دول مجلس التّعاون الخليجي بشبكة من الرّوابط الاقتصاديّة مع الدّول الغربيّة، وتعزيز الاستثمارات الّتي تقوم بها دول المجلس في البنوك والعقارات والصّناعات الغربيّة؛ ممّا يعني ضمنياً التّحكّم بالثّروات الهائلة القادمة من دول الخليج العربيّ إلى الغرب، وخضوعها لسياساته الاقتصادية([٤])؛ وبالتالي حرمان دول مجلس التّعاون الخليجي من أيّ تأثير سياسي للنّفط المستخرج من أراضيهم.

وهذه الأموال المودعة في البنوك الغربيّة كان لها انعكاساتها على دول أخرى، فقد منحت كقروض للبلدان الفقيرة الّتي أخذت هذه الأموال لشراء حاجاتها من النّفط مرتفع الثّمن، والكثير من البضائع الّتي تحتاج إليها، وبذلك وجد جزء كبير من هذه الدّولارات النّفطيّة طريقه عائداً إلى البنوك الغربيّة من خلال الفساد الإداري، أو في مقاولات لشركات غربيّة، أو شراء بضائع راقية

([١]) جابر، العرب وعصر ما بعد النفط، ص ٥٢ – ٥٧.

([2]) Martin Hvidt, «The Dubai Model: An Outline of Key Development –Process Elements in Dubai,» International Journal of Middle East Studies, vol. 41, no. 3 (August 2009), p. 407.

([٣]) هاينبرغ، انتهت الحفلة- سراب النفط- النفط ، والحرب ومصير المجتمعات الصناعيّة، ص ٢٩٤.

([٤]) علي، أثر النّفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، ص ١٥٣-١٥٤.

وأسلحة متطورة. لقد دُوِّرت مئات الملايين من الدّولارات بهذه الطّريقة؛ لتنتج أرباحاً هائلة للبنوك الأمريكيّة والبريطانيّة الّتي مازالت تمتصّ اقتصاديات بعض أفقر دول العالم الثّالث، ومتوقّع استثمارها لأجيال متعاقبة من خلال إعادة جدولة هذه الدّيون الّتي تضخّمت بسبب الأرباح المركّبة الّتي تتقاضاها البنوك، وكثيراً ما تُستخدم هذه الدّيون كأداة ضغط سياسيّ واقتصادي على هذه الدّول من خلال وضع شروط لإعادة جدولة هذه الدّيون أو إلغاء جزء منها([١])، وبذلك فإنّ السّيطرة الغربيّة على النّفط وأمواله فاقت سيطرة بلدان النّفط على ثرواتها.

ج-النّفط والإنفاق العسكريّ والهدر المالي في دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد أدّت السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة وحروبها في الخليج العربيّ لموجة من الهدر المالي قامت بها دول مجلس التّعاون الخليجي من جرّاء سياساتها الأمنية والعسكريّة، فقد أدّت حرب الخليج الثّانيّة وحالة عدم الاستقرار في المنطقة إلى موجة عالية من التّسلّح رافقها زيادة في إنتاج النّفط لتغطية النّفقات([٢]). وقد وجدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة في حالة عدم الاستقرار العربيّة عموماً، والخليجية خصوصاً، ما يستجيب لسياستها الرّامية إلى توفير مظلّة أمنيّة مباشرة للنّفط الخليجي من جهة، وإلى عسكرة البلدان الخليجية عن طريق دفع أنظمة الحكم القائمة فيها إلى اعتماد سياسة دفاعية تقوم على التّزوُّد بالأسلحة الحديثة وخصوصاً الأمريكية منها، وعلى تخصيص موازنات إنفاق دفاعيّة بمبالغ طائلة؛ الأمر الذي جعل من منطقة الخليج تتحوَّل إلى أهمِّ سوق حيويٍّ للسلاح الأمريكي، وكذلك للوجود العسكريّ الأمريكي الأكثر تكثيفًا في العالم([٣]). وهذا البعد التّسليحي ترتب عليه تبعيّة دول مجلس التّعاون الخليجي عسكريّاً للولايات المتّحدة الأمريكيّة([٤]) الّتي سعت لتصدير السّلاح والتجهيزات والبضائع الاستهلاكيّة لهذه الدّول للحصول على الدّولار النّفطيّ، وسعت أيضاً للحصول على الفوائض النّقديّة المتوفّرة لدى الدّول النّفطيّة على شكل ديون حكوميّة وودائع في البنوك، وأسهم في الشّركات الغربيّة، وذلك لتقليص العجز

([١]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ١٦٩-١٧٠.

([٢]) النتائج الاقتصاديّة لحرب تحرير الكويت على الصعيد الدّولي، موسوعة مقاتل.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/sec05.doc_cvt.htm.

([٣]) مراد، مواقع الرأسمال الأمريكي والأوروبي في الخليج العربي (صراع اليورو – دولار)، (الإنترنت).
([٤]) علي، أثر النّفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، ص ١٥٣-١٥٤.

في ميزان مدفوعاتها الحاصل نتيجة النّفقات الإضافيّة الّتي ترتَّبت على أسعار النّفط المرتفعة خلال السّبعينيات من القرن العشرين، وقد بلغت هذا الهدف([١])، وبذلك فإنّ النّفط وعائدات أمواله كانا في قبضة الدّول الغربيّة وفي مقدّمتهم الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

كما ضمنت الإدارة الأمريكيّة عدم استخدام السّلاح المورّد لدول مجلس التّعاون الخليجي ضدّ حليفتها "اسرائيل"، وذلك من خلال إيقاف قطع الغيار والذّخيرة الّتي يحتاج لها بشكل مستمرٍّ لاستخدامه([٢]). وقد أكدت هذا الشيء مذكرة مكتب الأمن القومي الصّادرة بتاريخ الثّاني من تشرين الأوّل عام ١٩٨٩([٣])؛ وبالتّالي فإنّ استخدامه سيكون ضدّ بلدان عربيّة أو إسلاميّة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو يستنزف المال العربيّ لدول المجلس([٤])، ولو فكّرت واشنطن بتسليم سلاح نوعي لدول الخليج كانت "إسرائيل" تسعى دائماً لعرقلة وصول هذه الأسلحة بذريعة وقوعها بأيدي قوى راديكالية، أو بذريعة تبدّل الظّروف يوماً ما، وتصبح "إسرائيل" في مواجهة هذا السّلاح. لقد نجحت "إسرائيل" في تجريد كثير من الأسلحة الأمريكيّة الموجّهة لدول مجلس التّعاون الخليجي من طابعها الهجومي، ونجحت على نحو حاسم في منع وصول عدد من الأنظمة الدّفاعيّة للمنطقة، واستطاعت تشكيل حظر أمريكي ضمني على تزويد دول المجلس بصواريخ قادرة على الوصول إلى التّخوم الإسرائيليّة([٥])، وبذلك فإنّ ما يهمّ من هذا كلّه هو سلب الأموال الخليجيّة، وتكديس الأسلحة في الخليج، أمّا استخدامها فهو بيد الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

لقد شكّلت دول مجلس التّعاون الخليجي المستورد الأكبر في العالم للمعدَّات العسكريّة والخدمات التابعة لها([٦]) وخاصّة الأمريكيّة([٧])، وتوجّه العرب بشكل عامّ وعرب الخليج بشكل خاصّ لشراء الأسلحة بمليارات الدّولارات من دون موجبات وطنيّة وقوميّة وسياسيّة وعسكريّة لا

([١]) بوريس، السياسة الأمريكيّة والشرق الأوسط في السّبعينات، ص ٥٨.
([٢]) عجلان، البترول والعرب، ص ١٨٦.
([3]) National Security Directive, Memorandum 26, October 2, 1989 , Subject: U.S. Policy Toward The Persian Gulf.
([٤]) عجلان، البترول والعرب، ص ١٨٦
([٥]) كاظم، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق، ص ٧٣- ٧٤.
([٦]) شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر "، ص ٣٩ – ٤٠.
([٧]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ٩٥.

يستفيد منه سوى الاقتصاد الغربي والسّماسرة([١]). فقد أصبحت هذه الصّفقات أداة بيد الدّول الغربيّة لاختراق الأمن الاقتصادي لدول الخليج واستنزاف ثرواتها القوميّة، وسلب إرادتها السّياسيّة وزيادة تبعيتها السّياسيّة للدول المصدّرة للأسلحة؛ فضلاً عن زيادة فاعليّة وتأثير القوى الغربيّة في منطقة الخليج العربيّ([٢])، حيث بلغ الإنفاق العسكريّ في السّعوديّة بين عامي (١٩٩١-٢٠٠١) قرابة ١٨ مليار دولار؛ أي ما يمثل ١١% من ناتجها المحلّي. وقد وصل الإنفاق بين عامي (٢٠٠١-٢٠١٠) قرابة ٣٠ مليار دولار؛ أي ما نسبته ٨% من النّاتج المحلّي؛ أي إنّ السّعوديّة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٠) أنفقت على التّسليح قرابة ٢٠% من ناتجها المحلّي، في حين كان الإنفاق في الكويت بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠) بحدود ١٢ مليار دولار، وهو ما نسبته ٣٠% من النّاتج المحلي، وفي الإمارات قرابة ٢٠ مليار دولار أي ١٣% من النّاتج المحلّي، وفي عمان ٧مليارات دولار؛ أي ٢٦% من النّاتج المحلّي، ولم يتجاوز المليار دولار في البحرين أي ٩% من النّاتج المحلّي([٣]).

لقد شكّل الإنفاق العسكريّ أحد أوجه الهدر في دول مجلس التّعاون الخليجي، فهذه الحكومات وبسبب فقدانها للشّرعيّة المستمدّة من الشّعوب، ظلّت تحاول أن تسدّ هذا النّقص في الشّرعيّة من خلال الاستقواء بالدّول الأجنبيّة؛ ممّا جعلها ترضخ لكثير من السّياسات الّتي لا تخدم شعوب هذه المنطقة، ومن هذه السّياسات الإنفاق على السّلاح الذي لا يوجّه إلى العدو الأوّل في المنطقة، ولا هو ينتج محلياً حتّى يكون أحد محركات التّنميّة، وهو كذلك لا يحقّق أمناً لهذه البلدان؛ بل كان دائماً سبباً في تأجيج الصّراعات الإقليميّة؛ ذلك كلُّه حتّى تحفظ مصالح الغرب ومعه الكيانات السّياسيّة غير الشّرعيّة([٤]) مثل الكيان الصّهيوني. إنّ تبديد الثّروات بدافع السلاح مستمر حتّى الآن، ولم تتوقّف حكومات المنطقة والدّول الغربيّة المتحالفة معها عن هذا الشيء بدافع نهب ثروات المنطقة مقابل حماية عروش هذه الأسر، فقد زاد الإنفاق العسكريّ في المنطقة من توتّرها بشكل مستمرّ، ولم يكن هذا السّلاح ليستخدم ضدّ العدو الأوّل في المنطقة؛

([١]) جابر، العرب وعصر ما بعد النفط، ص ٦٣.
([٢]) كاظم، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق، ص ٨٢-٨٣.
([٣]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ٢٤٣ – ٢٤٤.
([٤]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ٢٤٤.

بل ضدّ الشّعوب العربيّة بدافع تمرير السّياسات الغربيّة في المنطقة، وهذا ما لاحظناه خلال السّنوات الّتي مرّت بين عامي (٢٠١١-٢٠١٧).

كما إنّ الأنظمة النّفطيّة الّتي لا تثق بالشّعب الذي لم ينتخبها أهدرت مزيداً من الأموال على تأسيس أجهزة قمع حاذقة ذات إمكانات ماليّة عاليّة تئد في المهد أيّ طموح ديمقراطي، وبالتالي تفضي العائدات النّفطيّة إلى نشوء جيوش وأجهزة أمنيّة متعاظمة؛ لذلك يجب حماية الثّروة النّفطيّة من قبضة القوى الأجنبيّة، أو بالأحرى يجب حماية وضع سيطرة الحكّام([١]).

لقد أدّت الطّفرات النّفطيّة وغياب الرّقابة الشّعبية في بلدان مجلس التّعاون الخليجي لصور عديدة من الهدر والإنفاق الحكومي، فالأجهزة الإداريّة جميعها يرأسها أبناء الأسر الحاكمة والمقرّبين منهم؛ وبالتّالي فإنّ التّوظيف بها لم يكن على أساس الكفاية والخبرة؛ وإنّما على أساس البعد والقرب من أجندة الحكومات([٢]). وقد ساعدت الإيرادات النّفطيّة على تضخّم الجهاز الإداريّ الحكوميّ، وأصبحت الخدمات كافّة تدفع الدّولة ميزانيتها؛ وبالتالي أصبحت هذه الأجهزة أداة لتُحْكِم الحكومات بها قبضتها على هذه المجتمعات([٣])، كما أنّ الأسر الخليجيّة تستحوذ وتنفق الكثير من أموال الثّروة النّفطيّة إمّا بشكل علني كما هو الحال في الكويت حيث تصل مخصّصات أسرة آل الصّباح السنويّة الّتي حدّدها مجلس الأمة الكويتي إلى ٥٠ مليون دينار أو ما يعادل ١٧٣ مليون دولار أمريكي([٤])، فالدخل النّفطي في الكويت **عُدَّ** دخلاً وطنيّاً تستلمه الحكومة وتحدّد بنود الميزانيّة، في حين لم يحسم هذا الأمر في بقيّة بلدان المجلس الأخرى بعد([٥])، حيث يأخذ الاقتطاع صوراً أسوأ من دون حسيب ولا رقيب ولا ضوابط([٦]). وقد بلغ مؤشّر الثّروة المفقودة في السّعوديّة بحسب إحدى الدّراسات في عام ٢٠٠٧، أكثر من ٢٧% من قيمة

([١]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ٢٣٣.

([٢]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ٢٣٥-٢٣٦.

([3]) F. Gregory Gause III, Oil Monarchies, Domestic and Security Challenges in The Arab Gulf States, New York, Council on Foreign Relations Press, 1994, p. 43 – 44.

([4]) Paul Salem, Kuwait: Politics a Participatory Emirate, Carnegie Middle East Center, Number 3, June 2007, p. 10.

([٥]) النقيب، المجتمع والدّولة في الخليج والجزيرة العربيّة من منظور مختلف، ص ١٤٦.

([٦]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ٢٣٨.

صادرات النّفط والغاز، في حين كانت النّسبة في الإمارات ١٧% وقطر أكثر من ٥٠%، في حين كانت أدناها في الكويت ٨,٥%([١]). وهذا الانخفاض في الكويت عائد إلى ما ذكرناه سابقاً؛ نتيجة الرّقابة الشّعبيّة النسبية، وإدراج مخصّصات الأسرة من قبل مجلس الأمة الكويتي، وبذلك فإنّ الهدر المالي تتعدّد وجوهه، غير أنّ النّتيجة واحدة، وهي تبديد أموال النّفط وحرمان الأجيال القادمة من الاستفادة منها.

٢- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة الاجتماعيّة والثقافيّة على دول مجلس التّعاون الخليجيّ بين عامي(١٩٩١-٢٠١٠):

تفاوتت مؤثّرات النّفط على المجتمع الخليجي بين فترة وأخرى، فالمؤثّرات في العام ١٩٧٥ ليست ذاتها في العام ١٩٩١، وهي تبدو اليوم في وضع ثالث مختلف تماماً. وهذا يعود إلى متغيّرات عدّة تابعة أو مستقلّة، منها واقع الاقتصاديّات الوطنيّة، ونسب التّضخّم فيها، وأوضاع سوق العمل، والاتّجاهات الثّقافيّة السّائدة محلّياً وإقليميّاً، سيما الحروب والصّراعات الكبرى، وحدود انعكاساتها الدّاخلية([٢])، وما تؤدّيه من انعكاسات على المستويات كافّةً.

أ- النّفط والمجتمع والتّعليم وواقع الخِدْمات.

لقد حرصت الدّول الاستعماريّة كبريطانيا وبعدها الولايات المتّحدة على أنّ لا تحدث تنميّة بشرية في دول الخليج العربيّ؛ لأنّها كانت ترى في ذلك تصحيحاً لموازين القوى المختلفة بينها وبين بلدان المنطقة، ذلك لأنّ زيادة وعي الشّعوب الخليجيّة، وقيامها بدور فاعل في إدارة مواردها النّفطيّة من خلال مساءلة حكوماتها، وسعيها للتّقارب مع محيطها العربيّ لم يكن في صالح الدّول الغربيّة الّتي فضّلت أن تتعاقد مع حكومات غير منتخبة من قبل شعوبها، لتفرض عليها شروطها مقابل الحمايّة([٣]). ولقد حرص الغرب الاستعماري على أن يبقي الجهل والتّخلّف

([١]) على خليفة الكواري، الطفرة النّفطيّة الثالثة: قراءة أوليّة في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان ٢٠٠٩، ص ٣٧←٤٠.

([٢]) عبد الجليل زيد مرهون، التحوّل الاجتماعي في الخليج: النّفط والعولمة، جريدة الرياض، العدد ١٤٣١٢، ٢٠٠٧.

http://www.alriyadh.com/276427>

([٣]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ١٨٥.

سائداً بين المواطنين في منطقة الخليج العربيّ لكي لا يعوا أهمية ثرواتهم، وما يجنيه الاستعمار من مردود. فلقد استطاع هذا الاستعمار أن يوجد قناعة لدى حكومات المنطقة بأنّ زيادة وعي أبنائها وشعورهم بأنّهم شركاء في هذه المجتمعات مع الأسر الحاكمة، وسعيهم للتواصل مع محيطهم العربيّ والإسلاميّ ليس مرغوباً فيه؛ لأنّه يهدّد مصالح الحكومات، وكذلك الدّول الاستعماريّة. وهذه السّياسة المتعلّقة بتنمية الشّعوب وإنّ خفّت خلال السّنوات الماضيّة إلّا أنّها بقيت مشوبة بالحذر، وعدم الاطمئنان إلى هذه الشّعوب([1])، فلقد شعرت السّلطات بخطورة الوعي، وما ينتج عنه من مطالبة بالتّغيير، وتصحيح موازين القوى مع الشعوب.

كما أنّ الشّركات النّفطيّة لم تكن ترغب بتعليم المواطنين؛ لأنها كانت تدرك بأنّ ذلك سيؤدي إلى سيطرتهم على القطاع النّفطي، وتقليص نفوذهم. وعلى الرّغم من التّوسّع الكّمي للنّظم التّعليميّة في هذه البلدان، إلاّ أنّ نوعيّة مخرجات هذه النّظم ما زالت دون نوعيّة التّعليم في البلدان ذات الدّخل المتوسّط والمرتفع، حيث ركّزت دول الخليج على تنميّة الحجر دون تنميّة البشر([2]). وبحسب ما يقوله الكاتب توماس فريدمان(Thomas Friedman): " إنّ الحكومات الاستبداديّة لن تنقب عن العقول والطّاقات المحليّة طالما أنّها قادرة على تنقيب الآبار، واستخدام الإيرادات النّفطيّة لشراء الولاءات، ومنع المشاركة السّياسيّة بأيّ ثمن"([3]). غير أنّه والرغم من حرص الاستعمار والحكومات الحليفة له على عدم نشر الثّقافة بين أبناء المنطقة، إلّا أنّها لم تستطع كثيراً، فظهور النّفط أوجد طبقة عاملة ذات شأن في دول الخليج، وأدّت هذه الطّبقة دوراً مهمّاً في الحركة الوطنيّة في كلّ من البحرين والسّعوديّة([4]).

لقد أوجد استغلال النّفط في دول الخليج العربيّ طبقة جديدة في المجتمع وهي الطّبقة البرجوازيّة، فبعد أن كان النّاس يتفاضلون بالنّسب والانتماء إلى هذه القبيلة وتلك، أصبحوا

([1]) يوسف خليفة اليوسف، دول مجلس التعاون الخليجي في مثلّث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، المستقبل العربي، العدد ٣٨٣، كانون الثاني ٢٠١١، ص ٥٠- ٥١.

([2]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ١٤٢ - ١٩٢ – ٢٠٢.

([3]) Thomas L. Friedman, The World is Flat, A Brief History of The Twenty First Century, New York, Farrar, Straus and Giroux, 2005, p. 460-463.

([4]) عبد الرزاق الطائي، النّفط وما أحدثه من تغيرات اقتصادية واجتماعية في أقطار الخليج العربي، ٢٢-١٠-٢٠١٠.
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/02/22/190132.html

يتفاضلون بالثّراء. وهذه الطبقة البرجوازيّة تطلّعت للمشاركة في الحياة السّياسيّة مع الأسر الحاكمة([1])، ولم تعد طبقة التّجار مستقلّة كما كانت في السّابق أيّام تجارة اللّؤلؤ؛ لأنّ أغلب نشاطاتها الاقتصادية في فترة ما بعد ظهور النّفط أصبحت تحدّدها الأسر الحاكمة، فهذه الأسر هي الّتي تصدر تراخيص الوكالات، وهي الّتي تطرح مشروعات البناء، وهي الّتي تُنفق على مشروعات البنيّة الأساسيّة، وتغيّرت طبيعة هذه الطّبقة التّجاريّة من بلد لآخر في دول الخليج خلال فترة النّفط([2]). وكانت الأسر الحاكمة قبل النّفط تعتمد على التّجار؛ لأنّها كانت معتمدة على هذه الشّرائح من المجتمع في إيراداتها وأمنها وبقائها، أمّا بعد النّفط فلقد أصبح رجال الأعمال وزعماء القبائل أقرب إلى الموظفين لدى الحكومة من كونهم نُخباً تقود، وتؤثّر في غيرها وتمثّلهم([3])، وتتبجّح الأسر بإغداق الأموال عليهم لتضمن ولاءهم، وهم بالتّالي همّهم رضاها حرصاً على مصالحهم.

وعلى الرغم من أنّ التنميّة كانت فاشلة في دول مجلس التّعاون الخليجي إلا أنّ عائدات النّفط قد أسهمت في رفع مستوى المعيشة لأبناء هذه الدّول، وفي تحسين مستوى الخِدْمات التّعليميّة والصّحيّة والخدميّة الأخرى([4]) خلال السنوات الأخيرة، حتّى وصلت بها لمصافي الدّول المتقدّمة من حيث التّعليم، وبناء المشافي، وتقديم الخدمات الصّحيّة، فقد صرّفت دول الخليج الكثير على قطاعي الصّحة والتّعليم، وارتفعت نسبة المتعلّمين عمّا كانت عليه في السّبعينيات من القرن العشرين، وخفّت نسبة الوفيات عند الولادة مع تأمين مستوى لائق لمعيشة الأفراد([5]). غير أنّ هذا التّعليم أصبح يخرّج كوادر غير منتجة وغير مؤهّلة، وهذا ما أدّى لتزايد عدد المتخرجين ومعهم عدد العاطلين عن العمل في بلدان غارقة في العمالة الأجنبيّة، وأصبح القضاء عصا غليظة تعبث بها هذه الحكومات، وتسخّرها لإحكام قبضتها على مسار المجتمع، وأصبح الإعلام يتبجح بالدّعاية لأنظمة الحكم الفاشلة، وخدمة مصالحها، وهكذا حال بقيّة

([1]) الطائي، النّفط وما أحدثه من تغيرات اقتصادية واجتماعية في أقطار الخليج العربي، ٢٢-١٠- ٢٠١٠، الإنترنت.

([2]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ٦٧-٦٨.

([3]) Gause III, Oil Monarchies, Domestic and Security Challenges in The Arab Gulf States, p. 58-59>

([4]) اليوسف، هل القطاع النّفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، ص ١١.

([5]) طاهر، النفط والتنميّة المستديمة في الأقطار العربيّة، ص ١١-١٢.

المؤسّسات. لقد أخفقت هذه الأنظمة بسبب ضيق أفقها في بناء جيل منتمٍ إلى وطنه؛ لأنّها أشعرته بأنّه إذا لم يسر في ركب الغنيمة وأهلها سيحكم عليه بمواطنة من الدّرجة الثّانيّة في مسقط رأسه، وسيتقدّم عليه الجهل([1])، وقد وصلت إلى حدٍّ أشعرته بأنّ وجوده غير مهمّ من خلال استقدام الكثير من العمالة من الخارج لتحلّ محلّه في مؤسّسات الدّولة؛ جاعلة من المجتمع الخليجيّ مجتمعاً تغلب عليه العمالة الخارجيّة.

وبدأت المجتمعات الخليجيّة تشهد عمليّات تحضّر وتوسّع سكّاني لم يسبق له مثيل من حيث الحجم أو السّرعة، وكانت الهجرة من الرّيف إلى المراكز الحضريّة مشاهدة وملموسة، فأصبحت بعض المناطق كلّها حضرية، مثل: البحرين وقطر والكويت، فالريفيون وأبناء البادية عندما هجروا مناطقهم للتّعلّم أو العمل في الجيش والشّرطة لم يعودوا إليها؛ بل استقرّوا في مناطق عملهم([2])، وهذا بالتّأكيد ما أدّى لتدهور الحياة الرّيفية بشكل عام.

لقد تركّزت التّداعيات الاجتماعيّة للنّفط على طبيعة الأنماط المعيشيّة، ومستويات الإنفاق الشّخصي والأسري، واقتناء الكماليات كجزء من ثقافة المظهر والوجاهة. وقد وفّرت الثروة النّفطيّة اقتناء وتصنيع الكثير من وسائل النّقل والاتّصال، وزادت على نحو كبير من رحلات الأفراد إلى خارج بلدانهم([3]). وصحيح أنّ برامج الخِدْمات العامّة في دول الخليج أفضل بكثير من مثيلاتها في بقيّة البلدان العربيّة، فالمواطنون يأكلون بشكل أفضل، ويسكنون ويلبسون بشكل أفضل من بقية العرب، ولكنهم يحملون أكثر عبء الدّولة التّسلطيّة، وتغذية شهية النّخبة الحاكمة الشّرهة الّتي لا حدود لها([4])، هذه النّخب الّتي سيطرت على كلّ شيء في البلاد، وفرضت على المواطنين الامتثال لأوامرها، وإلّا سيكون العقاب عسيراً.

([1]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ١٠٨ – ١٠٩- ١١٠- ٣٢١-٣٢٢.

([2]) مرهون، التحوّل الاجتماعي في الخليج: النّفط والعولمة، الإنترنت.

([3]) مرهون، التحوّل الاجتماعي في الخليج: النّفط والعولمة، الإنترنت.

([4]) النقيب، المجتمع والدّولة في الخليج والجزيرة العربيّة من منظور مختلف، ص ١٥٩-١٦٠.

ب- دور النّفط في سياسة حكومات دول مجلس التّعاون الخليجي تجاه شعوبهم

رأت الحكومات في الإيرادات النّفطيّة، ومعها الحماية الأجنبيّة فرصة للتّنصل من أيّ التزام سياسي تجاه شعوبها، وهكذا بدأت موازين القوى تميل إلى كفّة الحكومات، وأصبحت طبقة التّجار، ومعهم العلماء وبقية مكوّنات المجتمع المدني من مهنيين ومثقّفين في مرتبة الموظّفين لدى الحكومات الّتي أصبحت تستخدم الرّيع النّفطي لترغيبهم في الولاء، والقبول بانفرادها بالسّلطة، وترهيبهم من مغبّة المعارضة بأيّ شكل من الأشكال([1]). هذه الهيمنة للأسر الحاكمة تحقّقت من خلال توزيع المناصب في هذه البلدان بين هذه الأسر مع شيء من الاتفاق على آليّة لتوريث السّلطة؛ حيث أصبحت القرارات الاستراتيجيّة في هذه البلدان بأيدي هذه الأسر وحدهم بمعزل عن بقية شرائح هذه المجتمعات، وإن كانت درجة إبعاد المواطنين عن عمليّة القرار هي أقلّ بعض الشّيء في الكويت([2])؛ نتيجة الحريّات السّياسيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة الّتي منحت هناك، فصوت المعارضة الكويتية يسمع بشكل واضح في مجلس الأمة الكويتي. وقد وقفت أغلبيّة النخب الخليجيّة إلى جانب السّلطة في سبيل تحقيق مكاسبها الشّخصيّة، وهذا ما استفادت منه الحكومات لتشتيت هذه النّخب وإضعافها.

لقد مكّنت أموال النّفط الحكومات الخليجيّة من احتواء رجال الدّين وتطويع فتاويهم بما يناسب أصحاب السّلطة([3])، وأصبحوا أبواقاً لها يسوّغون سياساتها عبر فتاويهم، وإن كانت تتعارض مع مصالح الأمة كتشريع الوجود الأجنبيّ في المنطقة([4]). وتمّ احتواء المثقّفين من خلال تأمين فرص العمل لهم في ظلّ الخِدْمات المقدّمة من القطاع العامّ، والّتي تفوّق فيها على القطاع الخاصّ، أمّا بقيّة أفراد المجتمع فتمَّ شراء سكوتهم بتوفير الخدمات الصّحيّة والتّعليميّة لهم، وبدعم كثير من السّلع والخِدْمات الأساسيّة الّتي يحتاجون إليها كالوقود والموادّ الغذائيّة

([1]) Crystal Jill, Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, Cambridge University Press, London, Cambridge Middle East Library 24, 1995, p. 6-9.

([2]) Michael Herb, All in the Family, Absolutism, Revolution, and Democracy in Middle Eastern Monarchies, Published By State University of New York, 1999, p. 50.

([3]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ٦٨- ٧٠ – ٧٤.

([4]) Madawi AL-Rashed, Contesting the Saudi State, Islamic Voices From a New Generation, Published in the United States of America By Cambridge University Press New York, 2007, p. 81.

وغيرها([1]). وعلى الرّغم من أنّ كثيراً من المثقّفين في منطقة الخليج يتحدّثون عن الحريّة، وضرورة الوقوف ضدّ الاستبداد بِكلّ صوره، ولكنّهم يقفون عاجزين أمام استفراد الحكومات الخليجيّة بالقرار والثّروة معاً؛ لأنّهم لم يستطيعوا أن يبلوروا برنامجاً سياسياً بديلاً للنّظم الوراثيّة القائمة([2]). وإنّ تجرّؤوا على الحديث على البرنامج السّياسي فهم يتكلّمون عنه من الخارج، ولا يجرؤون بالحديث عنه من داخل بلدانهم.

وقامت الحكومات الخليجيّة بمحاربة من يخالف سياستها من خلال التّهديد بالفصل من العمل، أو التّجميد، أو عدم التّرقية؛ مروراً بالتّحقيق والاعتقال، وانتهاء بالسّجن والتّعذيب، كما حصل ويحصل لبعض الإصلاحيّين في السّعوديّة وغيرها من دول الخليج خلال السّنوات الأخيرة. ففي التّسعينيات من القرن العشرين عندما اشتدّت المعارضة ضدّ الحكومة البحرينية، تمّ طرد عدد من أساتذة الجامعة وموظفي الدّولة من مناصبهم([3]). كما أنّ الكثير من أبناء الإمارات حُرِموا من التّوظيف؛ لأنّهم متدينون أو لأنّ أحد أقاربهم متدين، أي متشدِّدون بآرائهم الدّينيّة، ولجأت دول الخليج ونتيجة القلّة السكانيّة لديها لتكوين مجاميع من الأتباع والمطيعين من خلال التّجنيس، ورغم أنّ العديد من دول العالم كالولايات المتّحدة وأوروبا ترفد قواها العاملة سنوياً بأفراد متميزين من كلّ بقاع العالم، وتغريهم بأنواع الحوافز كافّة حتّى يسهموا في نهضتها، غير أنّ دول مجلس التّعاون الخليجي لم تكن انتقائيّة في تجنيسها ما يجعل المجنسين الذين أصبحوا أكثر من السّكّان الأصليين يشكّلون عبئاً على هذه البلدان([4])، وهذا ما سيؤدّي لمشاكل اجتماعيّة وثقافيّة وربّما سياسيّة في المستقبل.

([1]) Jill, Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, p. 10-11.

([2]) AL-Rashed, Contesting the Saudi State, p. 57.

([3]) Daniel L. Byman & Jerrold D. Green, The Enigma of Political Stability in the Persian Gulf Monarchies, Middle East Review of International Affairs, Vol. 3, no. 3, September, 1999.
http://www.rubincenter.org/1999/09/byman-and-green-1999-09-03/

([4]) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، ص ٧٢- ١٩٠.

ج- العمالة الوافدة، وأبرز تداعياتها على دول مجلس التّعاون الخليجي

لقد تحوّلت مجتمعات مجلس التّعاون الخليجي مع الثّروة النّفطيّة من مجتمعاتٍ كادحةٍ إلى مجتمعاتٍ يسيطر عليها البذخ والحياة المترفة وهوس شراء طاقة العمل أو استئجار البدلاء، ففي البيوت يقوم الخدم بالخدمات كلها؛ من التّنظيف إلى تربية الأطفال، وفي المؤسّسات الخاصّة يتولّى الموظّفون والعاملون الوافدون الوظائف الحسّاسة كلّها من الإدارة التّنفيذية إلى الحراسة. أمّا المرافق العامة فلا يكاد يتحرّك فيها شيءٌ إلّا بواسطة أولئك الفنيّين الوافدين؛ ومن هذه العقليّة المتراخيّة وغير المبالية والأنانيّة، نَمَت شريحةٌ سكانيّةٌ غريبةٌ وغير متجانسةٍ أدّت إلى قلب المعادلة السّكانيّة الطّبيعية، وأصبحت التّركيبة السّكانيّة في حالة خللٍ يميل بشكلٍ حادٍّ لصالح الوافد الأجنبي الذي بات يمثّل قنبلةً موقوتةً، وخطراً ديموغرافياً حقيقياً على توازنات هذه المجتمعات القومية والسّياسيّة والاستراتيجيّة، وعلى نسيجها الاجتماعي وعلى هويتها، وخصوصيتها الثقافية. وعندما تنبه المجتمع الخليجي على غلطته حاول معالجة تركيبته المختلّة بحلول التّجنيس مرتكباً غلطة أخرى، فكان المجنَّسون من الرّياضيين والفنانين، أما أصحاب العقول والكفايات المهنيّة والخبرات الطويلة والسّجلّات الأخلاقيّة الناصعة، والأجيال الواعدة الّتي أمضت شبابها على التّراب الخليجي فلم يكونوا في الحسبان إلّا فيما ندر([1])؛ وبالتّالي فإنّ التّجنيس لم يكن في صالح هذه البلدان وسيؤدّى لمشاكل لها في المستقبل.

لقد أصبح الاعتماد على الوافدين، واستمرار الاعتماد على سياسات توزيع الرّيع، وليس بناء المجتمع المنتج مدخلات رئيسة في استمرار الأوضاع القائمة على ما هي عليه، وبذلك فإنّ آلية الضّبط السّلطوي الرّيعي قد سلبت المواطنين إرادة تحمل مسئولياتهم الوطنيّة، وحوّلت حقوقهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة إلى منح ومكرمات؛ مقابل تبعيتهم المطلقة للسّلطة، وتخليهم الطوعي عن حقوق المواطنة القانونيّة والسّياسيّة، وعزوفهم عن أداء واجباتهم الوطنيّة تجاه الحاضر أو العمل من أجل كسب المستقبل، وهذا ما جعل المواطنين أقليّة بين الأقليّات. ولولا الحماية القانونيّة لمراكز المواطنين، ودعم دخلهم من ريع النّفط لما استطاعوا أن يحتفظوا

([1]) يوسف خليفة اليوسف، خليج لم يغيره النّفط، دار السلام، ١٧- تشرين الأوّل ٢٠١١.

http://www.darussalam.ae/content.asp?contentid=1902.

بمواقعهم الاجتماعيّة الراهنة الّتي لا تعبر عن قدرتهم على المنافسة الاقتصاديّة مع الوافدين؛ وإنما تُعبّر عن دعم الدّولة لمراكزهم الاجتماعية([1]). لقد تحوّل المجتمع في دول مجلس التّعاون الخليجي لمجتمع غير متجانس نتيجة للثّقافات الّتي ضمّها، فهي لم تنصهر بهذا المجتمع؛ وبالتّالي فإنّها ستؤدّي لمشاكل اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة تهدّد وجود أبناء مجتمع الخليج العربيّ في المستقبل.

وقد أسهمت تحويلات الوافدين العاملين الرسميّة بشكل كبير في رفع معدّلات التّنميّة في أقطارهم من خلال رفع مستوى المعيشة، وزيادة حجم الاستهلاك والادخار، وتخفيض نسبة البطالة فيها؛ فضلاً عن توفير موردٍ مالي من موارد النّقد الأجنبي ممّا يدعم ميزان المدفوعات، ويخفض العجز في الميزان التّجاري([2]). في الحقيقة لقد جعلت العمالة الأجنبيّة في بلدان الخليج العربيّ الواقع الاقتصادي لبلادها مرتبطاً بالواقع الاقتصادي الخليجي؛ وبالتالي فإنّ أيّ خلل يصيب اقتصاديات الدّول العربيّة النّفطيّة لا ينحصر تأثيره داخل هذه الدّول؛ بل يسري بمفعوله على البلدان الأخرى الّتي اعتمدت عمالتها على الدّول العربيّة الخليجيّة، واعتمدت مشاريعها وميزانيتها على المساعدات الّتي تتلقاها من هذه الدّول([3])؛ وبالتّالي فإنّ تحرّكات الملايين من العاملين في حقول النّفط من مهندسين وتقنيين وإداريين ومحاسبين وأعوان في شتى الميادين، وإعادة تدوير المليارات من الدّولارات النّفطيّة بأشكال مختلفة داخل المنطقة العربيّة كان لها نتائج مهمّة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تزايد درجة التّشابك الاقتصاديّ والاجتماعيّ بين الأقطار العربيّة النّفطيّة وغير النّفطيّة([4]). وبرغم ذلك فإنّ إسهام الثّروة النّفطيّة الخليجيّة في الواقع الاقتصادي العربيّ لا يزال محدوداً مقارنة بحجم هذه الثّروة.

لقد ارتّفعت التّحويلات الماليّة للعمالة من ١١بليون دولار عام ١٩٨٨ إلى ٢٥ بليون دولار عام ٢٠٠٠، ووصلت إلى ٣٦ بليون دولار عام ٢٠٠٦. وتعمل هذه التّحويلات على دعم الاقتصاد في الدّول الأصليّة للعمالة؛ فضلاً عن تعزيز ميزان العملات الصّعبة، فإنّها توفّر مورداً

([1]) الكواري، الخليج العربي والديمقراطيّة – حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية-، ص ٤٢ – ٥٧.
([2]) طاهر، النّفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، ص ٢٣.
([3]) جابر، العرب وعصر ما بعد النفط، ص ٩١.
([4]) محمود عبد الفضيل، النّفط والوحدة العربيّة – تأثير النّفط العربي على مستقبل الوحدة العربيّة والعلاقات الاقتصاديّة العربيّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٤٧.

اقتصاديّاً مهمّاً يعزز الدّخل القومي للبلدان المصدّرة للعمالة، ناهيك عن تقليل البطالة فيها. وقد أثرت هذه التّحويلات في الناتج المحلّي الإجمالي لدول مجلس التّعاون الخليجيّ، وأثرت في ميزان المدفوعات، وشكّلت نزيفاً لتلك الموازين ولأرصدتها من العملات الأجنبيّة، وتحوّل الفائض الذي تحقّق في الحساب الجاري إلى عجز عام ١٩٩٨، وانقلب الفائض الذي بلغ ٧ بليون دولار إلى عجز بلغ ١٦ بليون دولار. وفي عام ٢٠٠٠ بلغ الفائض ٧٦ بليون دولار، وانخفض إلى ٥٢ بليون دولار بعد تحويلات العمالة البالغة ٢٤ بليون دولار أي انخفض بنسبة ٤٨%. وكذلك تؤثّر هذه التّحويلات في حجم الاستثمار في دول مجلس التّعاون الخليجي كفرص غير مستغلّة، حيث تمثّل التّحويلات نسبة كبيرة مقارنة بحجم الاستثمار في هذه الدّول؛ وبالتّالي فهي مصادر ممكنة للاستثمار في حال توفير الأدوات الاستثماريّة المناسبة لاستقطابها واستيعابها، كما أنّ المصارف المحلّية لم تتمكّن من استقطاب هذه التّحويلات بغرض توظيفها، وتدويرها في الاقتصاديات المحليّة([1])، وهذا بالتّأكيد عائد لفشل السّياسات الاقتصاديّة الّتي تبنتها دول مجلس التّعاون الخليجي.

في الحقيقة أنّ العمالة الخارجيّة الوافدة على دول مجلس التّعاون الخليجيّ أدّت لمشاكل سياسيّة واقتصاديّة وثقافيّة وأمنيّة. وشكّلت خطراً كبيراً على التركيبة الاجتماعيّة في دول الخليج العربي، فواقع العمالة في دول المجلس يفرض على الدّول الخليجيّة وضع القوانين اللّازمة لحماية المواطنين الخليجيين، والحفاظ على المجتمع الخليجي من الضياع، ووضع الضوابط لإدخال العمالة وخاصةّ العمالة غير العربيّة نتيجة سلبياتها الكثيرة على هذا المجتمع. لقد أدت العمالة الخارجيّة لعدم التجانس السكاني والثقافي في الخليج، كما أدّت لزيادة البطالة من أبناء المنطقة الخليجيّة. هذا الواقع يوجب على دول مجلس التّعاون الخليجي فرض قوانينها على رجال الأعمال والصناعيين بأن تكون الأولويّة لأبناء البلد في التوظيف، وأن تحدد نسبة العمالة في أي عمل.

([1]) غربي محمد، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة المفكر، العدد ١٠، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١١٥- ١١٦.

ثانياً- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في العراق بين عامي(١٩٩١-٢٠١٠):

عاش العراق خلال عقدين من الزّمن واقعا اقتصاديّاً واجتماعيّاً وثقافيّاً وأمنيّاً صعباً، فلم يكن ليضمِّد جراحه من حرب إلّا وتكون قد اندلعت حرب أخرى، فبعد ثماني سنوات من الحرب العراقيّة – الإيرانيّة (١٩٨٠-١٩٨٨)، اندلعت حرب الخليج الثّانيّة عام ١٩٩١ بقيادة التّحالف الدّولي عقب الغزو العراقي للكويت، ولم تنتهِ آثار هذه الحرب بانتهائها عام ١٩٩١ وإخراج صدّام حسين من الكويت، حيث خلّفت هذه الحروب، وبعدها القرارات الدّوليّة الّتي اتّخذها مجلس الأمن ضدّ العراق، وما تبعها من غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ انعكاسات اقتصاديّة، واجتماعيّة، وثقافيّة، وأمنيّة ما تزال آثارها حتّى الآن. لقد كان للنّفط وما قاد إليه من احتلال للعراق عام٢٠٠٣ انعكاسات اقتصادية أيضاً على دول الجوار (سورية والأردن وإيران وتركيا)([1]) من خلال النّازحين العراقيّين الذي سببوا ضغطاً اقتصادياً على هذه الدّول، غير أنّه بالمقابل فقد استفادت هذه الدّول وعبر شركاتها من شلّ الحركة الاقتصاديّة داخل العراق بالكامل، وعملت على تسيير صادراتها للعراق وجني أرباح هائلة.

١-انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على العراق اقتصادياً بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠):

أ- الانعكاسات الاقتصاديّة على العراق بين حربي الخليج الثّانيّة والثّالثة (١٩٩١ – ٢٠٠٣)

كانت التّداعيات الاقتصاديّة للسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في الخليج العربيّ الأكثر بروزاً على السّاحة العراقيّة، فالعراق كان من أكثر المتضرّرين على الصّعيد الاقتصاديّ من جرّاء السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة، ومن جرّاء الحروب الّتي قامت في منطقة الخليج العربيّ، وما تبع ذلك من إجراءات وعقوبات اقتصاديّة فرضت من قبل الولايات المتّحدة والمجتمع الدّولي لإنهاك العراق وتطويعه ليرضخ للسياسة الأمريكيّة، فخلال حرب عام ١٩٩١ دُمّرت بنيّة العراق التّحتيّة

([1]) الربيعي، احتلال العراق وتداعياته، ص ٢٨٥.

وقطاعاته الاقتصاديّة. وتمّ تدمير بعض المرافق بشكل مقصود بهدف الضّغط على العراق بعد الحرب؛ إذ إنّ إصلاحها لا يمكن من دون المساعدات الغربيّة([١])، فقد دمّرت القوّات الأمريكيّة بحربها ضدّ العراق لإخراجه من الكويت الكثير من أنظمة الكهرباء وأنظمة تنقية المياه([٢]). وأدّت المقاطعة الاقتصاديّة الدّوليّة، والحصار للعراق إلى تردّي إنتاجه النّفطي بنسبة ٨٦%([٣])؛ فانخفض إنتاجه اليومي من ٣,٣ مليون برميل قبل الغزو إلى أقل من نصف مليون برميل بعده، وهذه الكميّة تكاد تكفي لسدّ متطلّبات الاستهلاك المحلّي. وقد بلغت خسائر الإيرادات النّفطيّة طبقاً لتقديرات العراق ٢٢ مليار دولار سنوياً، وهذا ما مزّق الاقتصاد العراقي؛ إذ أسفرت عن تقليص الاستيراد بنسبة ٩٠% والصّادرات بنسبة ٩٧ %. وقد أشارت الأمم المتّحدة إلى أنّ إجمالي نفقات ما دمّرته الحرب يتجاوز ٢٣٢ مليار دولار، وبلغ التّضخّم في العراق حوالي ٢٠٠٠% في حين استمرّت الأجور لنحو ٨٥% من العراقيّين على حالها لسنوات عدّة بعد الحرب؛ فبئست حياتهم، ولم يستطع نظامُ حصص الإعاشة الحكوميّة أن يوفّر لهم سوى ٥٥% من حاجاتهم الغذائيّة([٤]). وهبط الدّخل الفردي من ألفي دولار سنوياً عام ١٩٨٩ إلى ٦٠٩ دولار عام ١٩٩٢، وأصيبت الطّبقة الوسطى بالفاقة، وبات العراق على شفة هاويّة من المجاعة([٥]). وبالتّأكيد إنّ من عاش ويعيش في سورية خلال الحرب الدّائرة منذ عام ٢٠١١ يعي هذا الكلام، ويدرك صعوبة الحياة مع هذا الانخفاض في قيمة العملة أمام الدّولار الأمريكي.

لقد كان تأثير الحصار على الشّعب العراقيّ أكثر ممّا كان على الحكومة العراقيّة، وهنا قررت الأمم المتّحدة تخفيف آثار الحصار عن طريق ما عُرِف بـ (برنامج النّفط مقابل الغذاء) بواسطة القرار الأممي رقم **٩٨٦** عام ١٩٩٥([٦])، ثمّ جاء مشروع العقوبات الذّكيّة وهو مشروع

([١]) النتائج السياسيّة الاقتصاديّة لحرب تحرير الكويت، موسوعة مقاتل.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/index.htm.

([2]) Paul, Oil Companies In Iraq: A Century of Rivalry and War, p. 8.

([٣]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ١١٥ – ١١٦.

([٤]) النتائج السياسيّة الاقتصاديّة لحرب تحرير الكويت، موسوعة مقاتل، الإنترنت.

([٥]) زايفروت – فيرنر، السجل الأسود للنفط، ص ١١٥ – ١١٦.

([٦]) باسماعيل، السياسة الأمريكيّة في الخليج بعد الحرب الباردة، جدلية النّفط والقوة، ص ٢٩٤.

أمريكيّ – بريطانيّ يقوم على تخفيف معاناة الشّعب العراقي من خلال إزالة العراقيل الّتي تعترض وصول البضائع المدنيّة والسّلع الإنسانيّة، وهذا ما عُدّ جانباً ذكياً لهذه العقوبات([1])؛ لأنّ هذا المشروع كان الهدف منه السّيطرة والتّحكّم بالعراق بشكل أكبر.

لقد قادت هذه السّياسة الاقتصادية ضدّ العراق إلى ارتفاع الدّين الخارجي الذي كان يُشكّل في نهاية عام ١٩٩٠ قرابة ٢ مليار دولار، غير أنّه بفعل العقوبات وصل في عام ٢٠٠٢ لحدود ١٨ مليار دولار([2]). وكان على العراق أن يعوّض إيران عمّا أنزله بها من خسائر اقتصاديّة خلال حربهما (١٩٨٠–١٩٨٨)، والّتي قدّرها أحد تقارير مجلس الأمن عام ١٩٩١ قرابة ٩٧ مليار دولار، كما كان عليه أن يعوّض الكويت بـ ١٠٠ مليار دولار من جرّاء حربه ضدّها([3]).

ولم يستطعْ العراق الحصول على التّكنولوجيا لتطوير منشآته النّفطيّة. وقد سمح برنامج النّفط مقابل الغذاء له بتصدير ما يستطيع إنتاجه من المنشآت المتوفّرة لديه، ولم تخرق شركات النّفط الحظر المفروض على العراق؛ خوفاً من مواجهة عقوبات قانونيّة؛ وبالتّالي فقد تدنّى الإنتاج في العراق حتّى وصل إلى ٢,٥ مليون برميل عام ٢٠٠١([4])، وقد أضعف هذا الحظر سكّان البلاد واقتصادها([5]). ولجأت الولايات المتّحدة قبيل غزو العراق عام ٢٠٠٣ إلى تشديد سياساتها الاقتصاديّة تجاه العراق من خلال تجميد أرصدته الماليّة والنّقديّة في الخارج، وعرقلة تجارته البحريّة في الخليج العربيّ، وقامت بإيقاف التّسهيلات الائتمانية –القروض– الّتي منحتها له البنوك الأمريكيّة سابقاً. ومارست الضّغط على كلّ من الكويت والإمارات لزيادة إنتاجها من النّفط خلافاً لحصّتها في الأوبك بهدف خفض السّعر لغرض إلحاق الضّرر بالعراق، ومارست الولايات المتّحدة أيضاً ضغوطاً كبيرة على مجلس الأمن، فاستصدرت منه قرارات عدّة لفرض

([1]) أبو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكيّة، السياسة الدّوليّة، عدد ١٤٥، تموز، ٢٠٠١.

http://www.f-law.net/law/threads/48099

([2]) أحمد، الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، ص ١٣٦ – ١٣٧.

([3]) النتائج السياسيّة الاقتصاديّة لحرب تحرير الكويت، موسوعة مقاتل، الإنترنت.

([4]) كلير، دم ونفط – أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط، ص ١٥٢.

([5]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ١٤٧.

عقوبات عاجلة ومجحفة بحقّ العراق كان الهدف منها استنزاف قدراته الاقتصاديّة، وإضعافه عسكريّاً ولا سيّما في موضوع التّعويضات([1]). لقد وصل الوضع الاقتصاديّ في العراق مع نهاية عام ٢٠٠٢ إلى حال يُرثى له، في وقت كانت الولايات المتّحدة تُعدّ العدّة لغزوه واحتلاله عام ٢٠٠٣.

ب- الانعكاسات الاقتصاديّة على العراق بعد حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣

مع احتلال الولايات المتّحدة الأمريكيّة للعراق عام ٢٠٠٣ سبّبت مزيداً من تدهور بنيتة التّحتيّة واقتصاده([2])، فدمّرت المنشآت الاقتصادية، وقصفت مصانع البتروكيماويات، ومحطات المياه والكهرباء، واضطرّ العراقيون لشرب مياه الأنهار الملّوثة([3])، كما تمّت إعادة تشكيل الاقتصاد الوطنيّ الذي كان تحت سيطرة الدّولة ليتكيّف مع نموذج متطرّف للاقتصاد الحرّ؛ متّسماً بنظام الخصخصة، وفُتح السّوق العراقي الضّعيف أمام رأس المال الأجنبيّ، وتحديداً الأمريكيّ منه([4]). ومع تدمير العراق تسابقت كبرى الشّركات الأمريكيّة والبريطانيّة وشركات الدّول الّتي وافقت واشنطن بحربها ضدّ العراق كأستراليا وإسبانيا، فضلاً عن شركات الكيان الصّهيوني للفوز بعقود إعادة الإعمار([5]). أمّا الحقول النّفطيّة فقد سيطرت عليها قوّات الاحتلال([6]) وأمّنت حراستها، ووضعت حراسة مشددّة على وزارة النّفط، وسعت لزيادة نفط العراق لحدود ٦ ملايين برميل يومياً لتوجيه ضربة للأوبك([7]). وقامت الولايات المتّحدة وحليفتها بريطانيا بإدخال الشّركات الخاصّة بها في أجزاء كبيرة من قطاع الطّاقة؛ بهدف الحصول على السّيطرة الفنيّة والماليّة، فارضةً سياسة الأمر الواقع. وفي أثناء ذلك جرت تحقيقات منفصلة لمعرفة مكان وجود عشرات المليارات من الدّولارات من أرباح النّفط العراقي، وذلك بعد سنة من الاجتياح، ولم

([1]) حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجيّة الأمريكيّة في العراق، ص ٤٦.

([2]) Paul, Oil Companies In Iraq: A Century of Rivalry and War, p. 9.

([3]) أحمد، الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، ص ١٤٠.

([4]) بيكر، التطهير الثقافي والقضاء على الدّولة العراقيّة، ص ٢٥.

([5]) أحمد، الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، ص ١٣٦.

([6]) Paul, Oil Companies In Iraq: A Century of Rivalry and War, p. 9.

([7]) أحمد، الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، ص ١٣٥.

تقتصر التّحقيقات على تناول الفساد المزعوم لبرنامج "النّفط مقابل الغذاء" الذي كان موجوداً خلال معظم المدّة الّتي كان فيها العراق خاضعاً لعقوبات الأمم المتّحدة؛ وإنما كذلك عدم وجود محاسبة لإنفاق نظام الاحتلال لـ ٢٠ مليار دولار من أرباح النّفط. لقد رفع الاحتلال راية الشفافيّة الماليّة، ثمّ أخذ يدوسها بقدميه في الوحل؛ مبيّناً مرّة أخرى التّأثير الخبيث للإيجار في بلد ذي حكومة لا تخضع للمحاسبة([1])، وهذا ليس حال العراق فأغلب الحكومات في البلدان النّفطيّة لا تخضع للمحاكمة والمحاسبة من قبل شعوبها.

وقامت الولايات المتّحدة بتسريح العراقيين من وظائفهم من دون مستحقّات ماليّة، وقد أدّت هذه السّياسة إلى جَعْل قرابة ١٦ ألف باحث وعالم ومدرّس وأستاذ جامعي في عداد البطالة، كما أنّ حلّ الجيش العراقي تسبّب في تسريح قرابة ٥٠٠ ألف شخص، حيث أصبحوا بلا وظائف([2]). وكذلك نظام الخصخصة؛ أي تحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاصّ، أدّى إلى فقدان بعض النّاس وظائفهم؛ نتيجة استغناء الشّركات الخاصّة عنهم. وقد ربط موضوع الخصخصة بموضوع الدّيون العراقية، فكان من شروط صندوق النّقد الدّولي تطبيق إجراءات الخصخصة، وانتقال العراق من الاقتصاد الموجّه إلى الاقتصاد الحرّ. وقد خلق تطبيقها مباشرة مشاكل اقتصاديّة واجتماعيّة أربكت حياة الناس المعيشيّة؛ بسبب ارتفاع الأسعار الرّسمية للمواد الغذائيّة، والمشتقات النّفطيّة إلى أضعاف عدّة على ما كانت عليه قبل الاحتلال. وسعت الولايات المتّحدة باستراتيجيتها الاقتصاديّة لانفتاح المؤسّسات العراقيّة التامّ على العالم، واعتماد حوافز قويّة ومغرية كمنح الامتيازات والتّسهيلات لتطوير القطاع الخاصّ، واعتماد أفضل المعايير والإجراءات الدّوليّة، وتوفير الحدّ الأدنى من الاحتياجات الاجتماعيّة كالسّكن والعمل والخِدْمات – الكهرباء والماء الصّالح للشرب والتّعليم والصّحة...الخ–، وتحقيق التّقارب والتّكامل الاقتصاديّ والمالي مع المؤسّسات الدّوليّة([3]). لقد رغبت الولايات المتّحدة في تحويل الواقع في العراق؛ ليناسب تأمين مصالحها بالدّرجة الأولى.

([1]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ٢١٦.
([2]) بيكر، التطهير الثقافي والقضاء على الدّولة العراقيّة، ص ٢٨-٢٩.

([3]) حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجيّة الأمريكيّة في العراق، ص ٤٧ – ٥٦.

وأصدر الحاكم المدني للعراق بول بريمر (قانون الاستثمار الأجنبيّ) الذي ساوى فيه المستثمر الأجنبي بالمستثمر العراقي، كما أنّه لم يضع حدوداً لقيمة الأموال المستثمرة من قبل الأجانب في العراق، وأجاز الاستثمار في القطاعات الاقتصاديّة جميعها، لكّنه استثنى امتلاك الموادّ الطّبيعية الّتي تستخرج منها الموادّ الخامّ، وكذلك شركات التّأمين والبنوك. وسمح للمستثمرين بتحويل الأرباح بنسبة ١٠٠% للخارج؛ إذ لم يعد مطلوباً منهم إعادة استثمارها، ولا دفع ضرائب عنها، وكذلك أصبح بإمكانهم توقيع إيجارات وعقود لمدّة ٤٠ عاماً. وهذا خلاف للقوانين في البلاد العربيّة الّتي تسمح للمستثمر الأجنبيّ أن يمتلك بعض المشاريع الاقتصاديّة بشكل جزئي وليس كلّيّاً وبنسبة لا تتجاوز ٤٩% من كلفة وقيمة أيّ مشروع. وسمح قانون المصارف للمصارف الأجنبيّة بشراء أسهم في المؤسّسات الماليّة العراقيّة، وسمح كذلك للأجانب بامتلاك ٥٠% من أسهم المصارف المحلّية الموجودة أو الجديدة. لقد تمّت خصخصة المشاريع الحكوميّة باستثناء القطاع النّفطي، وحدّد السّقف الأعلى لضرائب دخل الأفراد والشّركات بـ ١٥%، وتمّ تعليق بعض الضّرائب، وتفعيل ضرائب أخرى، ممّا جعل حدود العراق مفتوحة أمام البضائع الأجنبيّة القادمة من بقاع العالم كله. واستثنى القانون سلطات الاحتلال، وكلّ من يعمل معها، كما تمّ خفض الرّسوم الجمركيّة إلى ٥% وإعفاء الاستيرادات الإنسانيّة منها، وهذا ما فتح الطّريق لدخول منتجات غير صالحة للاستهلاك البشريّ؛ نتيجة عدم وجود ضوابط حدوديّة. لقد أضاع هذا القانون على العراق ملايين الدّولارات الّتي كانت ترده من تلك الرسوم، ولم يفض سوى رسم سمي (رسم إعادة إعمار على كلّ الواردات باستثناء السّلع الإنسانيّة الّتي تمثل الأغذيّة والأدويّة والملابس والكتب)([1])، لقد صيغت القوانين جميعها داخل العراق بعد الغزو بشكل يناسب دول الاحتلال وشركاتهم.

لقد حوّل الاحتلال وقوانينه السّوق العراقية لسوق تعجُّ بمختلف السّلع الأجنبيّة الرّديئة من مختلف المناشئ، والّتي قضت على معظم الصّناعات المحلّية، وخرج المنتج الزّراعي العراقيّ من السّوق تحت ذريعة تحرير التّجارة، وتحول الاقتصاد العراقيّ إلى اقتصاد السّوق. وأصبح المواطن العراقي يواجه ظروفاً اقتصاديّة واجتماعيّة صعبة، بسبب الارتفاع المتزايد للأسعار، والنّقص الشديد في الخِدْمات الحكوميّة، وفي تقرير لوزارة التّخطيط العراقيّة في آذار عام ٢٠٠٣ وصلت

([1]) حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجيّة الأمريكيّة في العراق، ص ٤٧- ٤٨-٤٩.

نسبة الفقر في العراق إلى ٢٣%([1]). لقد سيطرت الشّركات الأجنبيّة على الرّأسمال العراقي بفعل استثماراتها الواسعة في العراق في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة كافّة، وهذا ما فتح الباب أمام الشّركات "الإسرائيليّة" للاستثمار في العراق مثل قطاع الاتصالات، وارتفع حجم المديونية العراقية لحدود ٤٠٠مليار دولار([2]). لقد تحوّل العراق إلى منطقة للنّهب والسّلب والتّآمر والقتل في العالم من جرّاء ما سُميّ بالدّيمقراطيّة الأمريكيّة.

ونتيجة للاحتلال الأمريكي، فقد توقّفت خطط التّنميّة وبرامجها بأشكالها الاقتصادية والاجتماعيّة المختلفة، كما انخفضت مستويات المعيشة بصورة ملحوظة، وأصبح الاقتصاد العراقي مشلولاً ومنهكاً؛ فضلاً عن تدهور الوضع الأمني الذي انعكس سلباً على الاستقرار السّياسيّ، ممّا أثّر في واقع التّنميّة الّتي تتطلب توافر حدّ أدنى من الاستقرار السّياسي؛ وقد دفعت مشاكل عدم الاستقرار السّياسي والأمني الحكومة إلى تخصيص وإنفاق جزء كبير من دخلها الوطني لغرض حفظ الأمن الدّاخلي واستقراره؛ الأمر الذي يزيد من أهميّة ما يترتّب على هذه النّفقات من آثار على الاقتصاد الوطني بشكل عام، والتّنمية الاقتصاديّة بشكل خاصّ، كما أنّ ظاهرة عدم الاستقرار السّياسي والأمني أدّت إلى انعدام الاستثمارات الأجنبيّة، وحتّى المحليّة، وتحوّلها إلى دول أخرى. لقد تحوّل العراق ونتيجة إهمال المنشآت النّفطيّة، والتّهريب إلى إضعاف إمكاناته في مجال إنتاج النّفط وتصديره، وتحوّل بعد الاحتلال من دولة نفطيّة مؤثّرة في سوق النّفط العالميّ ومكتفية ذاتياً إلى دولة أقلّ إنتاجاً، وتستورد المشتقّات النّفطيّة لعدم جاهزية مصافي التّكرير. وعانى الاقتصاد العراقيّ من ظاهرة التّضخّم –أي ارتفاع الأسعار الدّائم والمستمرّ–، وعمّ الفساد الإداريّ والمالي معظم مرافق الدّولة العراقيّة، ومؤسّساتها، وأصبح يهدّد مستقبل بناء الدّولة، واستشرى الاستحواذ على المال العام بمختلف الطّرق، وقد شكّل مرتكزاً خطيراً لتخريب اقتصاديّ واجتماعيّ؛ وإلى تأثيرات سلبيّة عميقة في بنية المجتمع العراقيّ؛ وعلى السّلوكيات العامّة، وأخذ يطرح أساليب وممارسات غير سليمة في التّعامل والحياة العامّة تخلق قواعد تعامل اقتصاديّة واجتماعيّة مدانة بكلّ المقاييس، والتّقاليد والقيم والسّلوك العام للمجتمع([3]).

([1]) حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجيّة الأمريكيّة في العراق، ص ٥٧.

([2]) الربيعي، احتلال العراق وتداعياته، ص ٢٨٥.

([3]) حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجيّة الأمريكيّة في العراق، ص ٥١- ٥٢ ــ ٥٥.

لقد ارتفعت نسبة البطالة كثيراً في العراق، فأصبحت تهدّد المجتمع عبر نتائجها السّلبيّة، وتأثيراتها المباشرة في الوضع الأمني، لاسيما مع تخرّج أعداد هائلة من الطّلبة وغيرهم من الموظفين من الدّوائر المنحلّة. ويبدو أنّ البطالة المرتفعة الّتي فاقت الخمسين بالمئة كانت دافعاً قوياً لانتشار الجريمة والعنف بين الشّباب العراقيّ. ونتيجة للاحتلال والوضع الأمني المتردّي انتشرت ظاهرة التّهريب في العراق، وشملت الثروة النّفطيّة والآثار العراقيّة، والمصانع والمعامل التّابعة للقطاع العامّ، وكذلك تهريب العملة، والأسلحة، وإدخال المخدرات إلى العراق. لقد خسر العراق مليارات الدّولارات من تهريب النّفط لدول الجوار، وهذا ما أدّى لخلق شحّ في المشتقّات النّفطيّة داخل العراق استغلّه السّماسرة في السّوق السّوداء؛ ممّا أدّى لارتفاع أسعارها بشكل كبير. كما طال التّهريب الثّروة الحيوانيّة وهذا ما أدّى لرفع أسعار اللّحوم([1])، وبحسب أحد العراقيّين الذين قابلتهم فقد قال إنّ كيلو اللّحم في العراق بعد الاحتلال أصبح يعادل راتب شهرين للموظّف العراقي.

وتسبّبت العمليّات العسكريّة والوضع الأمني في تدهور القطاع الزّراعي؛ نتيجة صعوبة الحركة والتّنقّل أمام أصحاب الأراضي؛ ممّا أدّى إلى تراجع الإنتاج، وتحول العراق من بلد لديه اكتفاء ذاتي من المنتجات الزراعيّة إلى بلد مستورد لها([2]). ونتيجة الفساد الإداريّ بعد الاحتلال بلغت خسائر العراق ٢٥٠ بليون دولار، وقد خسر العراق ٤٥ بليون دولار من تهريب النّفط الخام الذي تسيطر عليه أحزاب طائفيّة في الجنوب، والمتبقي من الـ ٢٥٠ أهدرها الفساد في وزارات الدّولة والمؤسّسات الأخرى، وبلغت مجموعة الاختلاسات المنسوبة لحاكم العراق بول بريمر ٨ مليارات دولار. وقد قالت لجنة النّزاهة إنَّ سبب الفساد هو اعتقاد الفاسدين أنّهم محصّنون من المحاكمة من خلال الحماية الّتي توفّرها لهم أحزابهم السّياسيّة والطّوائف([3]). إنّ مليارات الدّولارات كانت مخصّصة لإعادة الإعمار قد أهدرت خلال إدارة بول بريمر الحاكم المدني للعراق، أغلبها أموال النّفط العراقيّ، وأرصدة برنامج النّفط مقابل الغذاء، والأموال العراقيّة

([1]) حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجيّة الأمريكيّة في العراق، ص ٥٣ – ٥٤.

([2]) حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجيّة الأمريكيّة في العراق، ص ٥٤ – ٥٥.

([3]) شريف عبد العزيز، لماذا العراق أخطر بلد في العالم، شبكة الألوكة، الإنترنت.
http://www.alukah.net/culture/0/23314/.

المجمّدة في الخارج([1])، وأنفق الاحتلال ٢٠ مليار دولار من أرباح النّفط([2]). هذا الواقع الاقتصادي الذي خلّفه الاحتلال الأمريكيّ في العراق من جرّاء حربه الظّالمة، خلق واقعاً معيشياً صعباً أمام الشّعب العراقيّ الذي تحمّل الكثير من جرّاء السّياسة الأمريكيّة تجاه العراق، فكيف كان الواقع الاجتماعيّ والثّقافي في العراق من جرّاء السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة تجاه الخليج بشكل عامّ والعراق بشكل خاصّ؟

٢-انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على الصعد الاجتماعيّة والثقافيّة في العراق بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠):

كانت الانعكاسات الاجتماعيّة والثّقافيّة على الشّعب العراقي كبيرة من جرّاء السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة والحروب في منطقة الخليج العربيّ، وقد شملت هذه الانعكاسات شريحة واسعة من الشّعب العراقي الذي عانى الأمرّين، فقد كان للأضرار النّاجمة عن حرب الخليج عام ١٩٩١ آثار هائلة، حيث بات آلاف النّاس مشوهين أو مصابين بعاهات، أو لحقت بهم أضرار صحيّة أو أمراض وراثيّة نتيجة استخدام قنابل اليورانيوم([3]) من قبل قوّات التّحالف، ومازالت أثارها باقيّة حتّى الآن.

وفي الوقت الذي كان فيه العراق يعاني الأمرين، ويُضمّد جراح حرب الخليج الثّانيّة كانت حرب الخليج الثّالثة -حرب الحريّة ونشر الديمقراطيّة الكاذبتين- على الأبواب، فمع احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ عمدت قوّات الاحتلال إلى إحداث حالة من الفوضى شملت المدن العراقيّة كلّها، وكان من أهمّ صورها أن عمد المحتلون إلى هدم مؤسّسات الدّولة، ونسف إدارات تسجيل النّفوس والهويّات في بغداد، وكان الهدف منها إحداث فوضى داخليّة تفتح الباب أمام المتسلّلين من مختلف الجنسيات، حتّى الأجنبيّة و"الإسرائيليّة" من أجل المطالبة بتسجيل الهويات المفقودة، وبهذه الطريقة يتمّ إيجاد هذه المجموعات، وتكون الفرصة سانحة لها للمشاركة في أيّة أحداث مطلوبة مستقبلاً من الجهات الّتي ينتمون إليها مثل القتل الجماعي للمدنيّين، وتوسيع

([1]) حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجيّة الأمريكيّة في العراق، ص ٥٠.

([2]) شيلي، النّفط – السياسة، والفقر، والكوكب، ص ٢١٦.

([3]) زايفروت- فيرنر، السجل الأسود للنفط: " تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ص ١١٢.

الهوة الطّائفيّة، ونشر الخراب والفوضى في العراق، والذي أدّى إلى خلق قوى سياسيّة تتحرك بإيحاء إثني وطائفي([1]). وإنّ هذا يذكّرنا بما قامت به الجماعات الإرهابيّة المدعومة أمريكياً في سوريا مع بداية الأحداث فيها عام ٢٠١١، عندما قامت بحرق إدارة تسجيل النّفوس والهويّات في المناطق الّتي دخلتها؛ محاولة أنّ تنفّذ مخطّطها في سوريا على شاكلة ما حدث في العراق.

لقد أصبح معظم الأشياء في العراق تقريباً مرتهناً بوجود الطائفية، هذه الطّائفية الّتي أدّى الاحتلال دوراً كبيراً في ظهورها، والّتي كانت من أهمّ الأدوات الأمريكيّة للسّيطرة والهيمنة على العراق، وقد خلصت دراسة نشرتها مجلة نيو إنجلاند جورنال أوف ميدسين (The New England Journal of Medicine) الطبيّة إلى أنّ السّبب الرّئيس في موت المدنيين العراقيين هو أعمال القتل الطّائفية، وليس بسبب التّفجيرات والهجمات الّتي تستأثر باهتمام وسائل الإعلام([2])، فقد أدّت الحرب لتعميق بذور الطّائفية وزرع الفتن، والنّزاعات بين الطّوائف العراقيّة، وشلّ وحدة الشّعب العراقي، وتدهور مستوى معيشة الشّعب إلى أدنى مستوياته، بحيث أصبحت نسبة كبيرة من هذا الشّعب تحت خطّ الفقر، وضعف مستوى الرّعاية الصّحيّة بشكل عامّ([3])، وإنّ المتابع للشّأن العراقي يرى بوضوح الواقع الطّائفي الذي خلقته الولايات المتّحدة وحلفائها في العراق، وما يؤدّيه هذا الواقع الطّائفي من أحداث دمويّة بشكل يومي.

تسببت الحرب الأمريكيّة على العراق بمقتل أكثر من مليون مدني عراقي، واغتيل أكثر من ٤٠٠ أكاديمي وأستاذ جامعي، وأجبر أكثر من ٤ ملايين على النّزوح من منازلهم ومدنهم؛ ليصبحوا ما بين لاجئين في الخارج ونازحين داخل الأراضي العراقيّة([4]). لقد شُرّدوا؛ بسبب العنف الطّائفي والمذهبي الذي بدأ بالانتشار؛ نتيجة سوء الأحوال والانفلات الأمني، ونسبة كبرى من الذين غادروا البلد هم من الأطبّاء والمهندسين، وحملة الشّهادات العليا في الاختصاصات المختلفة([5]). وانتشرت في العراق جرائم النّهب والسّلب والاحتيال وأيضاً الرشى، وانتهاك القوانين

([1]) الكفارنة، الآثار السياسيّة في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، ص ٦٣٣.

([2]) عبد العزيز، لماذا العراق أخطر بلد في العالم، شبكة الألوكة، الإنترنت.
([3]) الربيعي، احتلال العراق وتداعياته، ص ٢٨٥.
([4]) بيكر، التطهير الثقافي والقضاء على الدّولة العراقيّة، ص ٢٥.

([5]) حميد، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، ص ١٩٠-١٩١.

وإفساد الذّمم واستباحة المال العامّ([١])؛ فضلاً عن الفساد الأخلاقي، وخطف النّساء والاتجار بهنّ([٢])، وانتشرت العصابات الإجراميّة مثيرةً الفوضى والاضطراب في كلّ مكان([٣])، وارتفع معدّل الجريمة والقتل العشوائي جرّاء البطالة الفاحشة([٤])؛ هذا في وقت أصبحت فيه أغلب النّساء أرامل، وتحولّن إلى النّسول لتربية أبنائهنّ([٥]). ومع احتلال العراق بدأت تتزايد في الشّارع العراقي الكثير من الأمور الّتي كانت قليلة، ومنها على سبيل المثال المخدّرات الّتي ظهرت بأشكال مختلفة، كما أنّ الكثير من الأراضي العراقيّة تحوّلت لزراعة الخشخاش –نبات يستخدم في المخدِّرات– بعد أنّ كانت تلك الأراضي عامرة بالخضرة والفاكهة؛ بل إنّ العراق أصبح ساحة لتهريب المخدّرات لدول الجوار، وهذا ما كان سببه ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الفلاحين لعدم إمكانية تسويق المحاصيل الزّراعيّة بسبب ارتفاع الوقود، وشحِّ المياه، وعدم استقرار الأمن؛ فضلاً عما تدرّه تلك الزّراعة من أرباح خياليّة([٦])، جعلت المزارعين يتهافتون على زراعتها.

لقد أدّت الفوضى الّتي خلقها الاحتلال داخل البلاد ومع الانفلات الأمني الحاصل إلى نهب المتاحف التّاريخية الأثرية([٧])، وسُرِقتِ الوثائق والمخطوطات، ونُهِبَتْ ودُمِّرَتِ القطع الأثريّة، لقد تمّ نهب المتحف الوطني العراقي، ودُمّرت المكتبة الوطنيّة بحريق متعمّد، وقامت قوّات الاحتلال عقب الغزو بتحويل ما لا يقلّ عن سبعة مواقع تاريخيّة إلى قواعد عسكريّة ومعسكرات لجنودها، ومن بين هذه المواقع الّتي تمّ تدنيسها، مدينة أور إحدى أقدم المدن في العالم، وكذلك كان مصير موقع مدينة بابل التّاريخيّة. وتمَّ تدمير واسع للمؤسّسات الاجتماعيّة والثّقافيّة، فنظام التّعليم عانى من التّدهور والتّفكّك، وتمَّ نهب أجزاء من المكتبات الرّقميّة والتّقليديّة للأكاديميّة العراقيّة للعلوم([٨]). وبهذا الواقع تحوّل الوضع الاجتماعيّ والثّقافيّ للعراق من جرّاء الاحتلال

([١]) عبد العزيز، لماذا العراق أخطر بلد في العالم، شبكة الألوكة.
([٢]) الفساد الأخلاقي في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، شبكة الألوكة.
http://www.alukah.net/culture/0/24004/.
([٣]) طارق الراشد، العراقيات تحت الاحتلال، ج٢، شبكة الألوكة.
http://www.alukah.net/social/0/2595/.
([٤]) الربيعي، احتلال العراق وتداعياته، ص ٢٨٥.
([٥]) طارق الراشد، العراقيات تحت الاحتلال، ج١.
http://www.alukah.net/social/0/94/.
([٦]) الفساد الأخلاقي في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، شبكة الألوكة، الإنترنت.
([٧]) الربيعي، احتلال العراق وتداعياته، ص ٢٨٥.
([٨]) بيكر، التطهير الثقافي والقضاء على الدّولة العراقيّة، ص ٢٧ – ٢٨.

والسّياسة الأمريكيّة إلى أسوأ صورة له في التّاريخ الحديث والمعاصر في وقت تبجّح فيه الأمريكيّون بأنهم جاؤوا لحريّة العراق وشعبه. لقد دُمّرتِ الحياة الاجتماعيّة والثّقافيّة للشعب العراقي باسم الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، وبدلاً من أن يحوّل النّفط واقعهم الاجتماعيّ والثّقافيّ إلى أبهى صوره حوّله إلى أسوئها لتنطبق عليهم لعنة النّفط بدلاً من نعمتها.

ثالثاً- انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في إيران بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠):

لم تكن الانعكاسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة للسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في إيران على الدّاخل الإيرانيّ متوافقة ومشابهة لانعكاساتها على دول مجلس التّعاون الخليجي، وهذا عائد بالدّرجة الأولى لعدم تبعية إيران للسياسة الأمريكيّة بعد الثّورة، فالثّورة الّتي أطاحت بالشّاه كان من أسبابها الرّئيسة تبعية الشّاه للإدارة الأمريكيّة. هذه التّبعيّة الّتي أدّت لتوترات سياسيّة وصعوبات اقتصاديّة تعاظمت مع تفاقم الإضرابات في القطاع النّفطي، وهذا بمجمله شكّل استياءً اجتماعيّاً أطاح بالشاه([1])، ومع سقوط الشّاه بدأت مرحلة جديدة من تاريخ إيران، ومع السّياسة الأمريكيّة الجديدة تجاهها، والّتي ذكرناها سابقاً كانت انعكاساتها بارزة على الأصعدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة المختلفة.

إنّ الانعكاسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة للسياسة الأمريكيّة النّفطيّة على إيران بين عامي (١٩٩١- ٢٠١٠) هي امتداد للانعكاسات الّتي حدثت منذ الثّورة الإيرانيّة عام ١٩٧٩.

١-انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة الاقتصاديّة على إيران بين عامي (١٩٩١- ٢٠١٠).

لم تكد تنتهي الحرب الإيرانيّة – العراقية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) حتّى سعى الإيرانيون لبدء مرحلة جديدة من تاريخ البلاد، فمع رحيل الخميني في عام ١٩٨٩ بدأت حقبة جديدة سعت من

([1]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٥٠←٥٨، ٦٤ – ٦٥ – ٦٩.

خلالها إيران لإعادة إعمار البلاد، وتحقيق تنميّة اقتصاديّة([1])، ترافق هذا مع وصول الرّئيس علي هاشمي أكبر رفسنجاني(١٩٨٩-١٩٩٧) للسلطة الذي أوصل النّموّ الاقتصاديّ في البلاد إلى رقم من خانتين لأوّل مرّة بعد الثّورة، وسعى بصورة معلنة لوضع سياسات مير حسين موسوي([2]) جانباً بهدف إحداث تعديلات اقتصاديّة([3]). وكانت إيران من المستفيدين اقتصادياً من حرب الخليج الثّانيّة من خلال زيادة إنتاجها من النّفط عقب توقف الصّادرات العراقيّة والكويتيّة، واستفادت أيضاً من ارتفاع الأسعار، وتحسّنت المعاملات التّجاريّة الإيرانيّة – الخليجيّة، فازدادت قيمة الواردات الإيرانيّة من دبي من ٤٢٧ مليون دولار عام ١٩٨٩ إلى ٥٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٠، وقدّرت الواردات البحرينيّة من إيران في النّصف الأوّل عام ١٩٩١ بنحو ٩,٢ مليون دولار، كما وقّعت إيران والكويت اتفاقاً في ٣ من شباط عام ١٩٩٢ يقضي بمقايضة النّفط الإيراني بمشتقات النّفط الكويتيّة، وكذلك كان مشروع الأنبوب الأخضر لإيصال مياه الشرب من نهر قارون جنوبي إيران إلى قطر بطول ٨٠٠ كم، والذي كان بديلاً عن مشروع أنابيب السّلام الذي يسحب بموجبه فائض المياه من نهري سيحان وجيحان جنوبي تركيا؛ ليصل إل الخليج؛ مروراً بالأردن و"إسرائيل"، وهذا ما شكّل ضربة لتركيا. وأُنشِئ خطٌّ ملاحي بين إيران وسلطنة عمان؛ لتسهيل حركة التّجارة، وانتقال الأفراد والسّلع التّجاريّة، وقد شاركت إيران بإطفاء آبار النّفط الكويتيّة. هذا التّقارب الإيراني مع دول الخليج أدّى إلى عودة العلاقات الدبلوماسية الإيرانيّة – السّعوديّة في كانون الأوّل عام ١٩٩١([4])، ويُعدُّ خطوة لتحسين الواقع الاقتصاديّ في البلاد.

([1]) محمود مونشيبوري، تقرير موجز رقم ١٠ (ISSN2227-1694) التغيير الاجتماعي في إيران بعد حقبة الخميني، مركز الدراسات الدّوليّة والإقليميّة، كليّة الشؤون الدّوليّة بجامعة جورج تاون، قطر، ٢٠١٥، ص ١.

([2]) مير حسين موسوي (١٩٤٢- ...)، سياسي إيراني شغل منصب رئيس الوزراء ووزير خارجيّة إيران طول فترة الحرب العراقيّة الإيرانيّة (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وفترة علي خامنئي، ترشح للانتخابات الرئاسيّة عام ٢٠٠٩ وخسرها لصالح الرئيس أحمدي نجاد.

https://www.britannica.com/biography/Mir-Hossein-Mousavi

([3]) فاطمة الصمادي، التيارات السياسيّة في إيران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠١٢، ص ٥٣.

([4]) النتائج السياسيّة الاقتصاديّة لحرب تحرير الكويت، موسوعة مقاتل، الإنترنت.

غير أنّ هذا الحماس والاندفاع لبناء البلاد خلال العقد الأخير من القرن العشرين قد اصطدم بعقبات خارجيّة أخرى، ففي الوقت الذي كانت فيه البلاد تحاول التّخلّص من مصاعبها الاقتصاديّة من جرّاء حربها العسكريّة مع العراق بدأت حرب أخرى ضدّ الجمهوريّة الإيرانيّة، ليست كحربها العسكريّة مع العراق؛ بل حربٌ من نوع آخر، فسياسة التطويق الّتي اتبعتها إدارة الرّئيس بيل كلينتون ضدّ العراق وإيران بعد غزو العراق للكويت، كانت حرباً اقتصاديّة بامتياز، فقانون العقوبات الأمريكيّة على إيران الذي أجازه الكونغرس، والذي هدّد بمعاقبة شركات النّفط الأجنبيّة؛ إلى جانب الشّركات الأمريكيّة الّتي تجرؤ على استثمار أكثر من ٢٠ مليون دولار سنويّاً في إيران قد أدّى لتجميد الاستثمارات الأجنبيّة. هذا في وقت انخفضت فيه أسعار النّفط – من ٢٠ دولاراً للبرميل عام ١٩٩١ إلى ١٢ دولاراً عام ١٩٩٤– أدّى ذلك كلُّه إلى ديون إيران الخارجيّة، وإلى إضعاف العملة، وإشعال فتيل ركود اقتصادي، فسعر الرّيال الإيراني الذي انخفض من ٧ للدولار الواحد قبل الثّورة إلى ١٧٤٩ ريالاً للدولار عام ١٩٨٩ انهار أكثر لتبلغ قيمة الدّولار ٦٤٠٠ ريال عام ١٩٩٥، وأثناء ذلك بلغ معدل البطالة ٣٠%، وارتفعت أسعار السّلع الأساسيّة –السّكر والأرز– أكثر من ثلاثة أضعاف، والخبز بمقدار ستّة أضعاف([1]). وهذا الواقع أصبحنا ندرك قيمته من جرّاء انخفاض قيمة العملة السّوريّة أمام الدّولار بعد الأحداث الّتي اندلعت مطلع عام ٢٠١١.

لقد أدّت العقوبات لمنع إيران من شراء معدّات الملاحة الجويّة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة؛ الأمر الذي أدّى إلى مشاكل في أسطولها الجويّ، كما أنّ العديد من المنشآت الدّوليّة ظلّت حذرة تجاه السّوق الإيرانيّة؛ الأمر الذي ترجم بأقلّ التّدفقات للتّجارة والرّساميل بين إيران والعالم([2]). باختصار لقد أصبح الواقع الاقتصادي من جرّاء السّياسة الأمريكيّة تجاهها في حالة صعبة، والواضح أنّ هذا الواقع الاقتصاديّ الصّعب دفع الرّئيس الجديد محمد خاتمي(١٩٩٧–٢٠٠٥) مع قدومه للرّئاسة عام ١٩٩٧ لمحاولة التّقارب مع الغرب بإرسال إشارات تطمينيّة، ودعا الأجانب للاستثمار في إيران وخاصّة في اكتشاف النّفط، وتكريره وبناء خطوط الأنابيب. وهذا ما جعل الرّئيس كلينتون يخفّف الحظر الاقتصاديّ المفروض على إيران، وسمح بتصدير

([1]) إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ص ٢٤٩.

([2]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٣٢٥-٣٢٦.

السّلع الطّبيّة والزّراعيّة، واستيراد السّجّاد والفستق، وأسقطت الأمم المتّحدة بدورها إيران من قائمة الدّول الّتي تنتهك حقوق الإنسان، وقام البنك الدّولي_ دون الموافقة الأمريكيّة- بإقراض إيران ٢٣٢ مليون دولار للخِدْمات الطبيّة والصّرف الصّحّي، ووافقت شركات يابانيّة وروسيّة – من دون موافقة أمريكيّة – على استثمار ١٢ مليار دولار في النّفط والغاز وصناعة السّيارات، وتدفّقت العملة الأوروبيّة اليورو على سوق الأوراق الماليّة في طهران، ومنح صندوق النّقد الدّولي إيران تقديمات مرتفعة في عام ٢٠٠٣؛ بسبب إصلاحاتها الماليّة- خصوصاً في مجال العمل على موازنة الموازنة العامّة([1]).

وعملت إيران على إنفاق الأموال على مشروعات معيّنة أوقفت انهيار الاقتصاد الذي يعاني من مشاكل كبيرة، وعملت إدارة خاتمي على إنشاء صندوق استقرار نفطيّ يسمح للميزانيّة الحكوميّة بالاستفادة من أسعار النّفط المحدّد سلفاً، والّتي قد تختلف عمليّاً بشكل كبير عن سعر السّوق، ويوضَع الفرق بين هذه القيمة المحدّدة سلفاً وسعر السّوق الفعلي – والذي يكون أعلى دائماً- في الصّندوق لحماية البلاد من أيّ تقلّبات مستقبلّية حادّة في أسعار النّفط المرتقبة([2]). غير أنّ هذه الإصلاحات بقيت في غاية الهشاشة([3])، وهذا ما دفع الرّئيس خاتمي – ونتيجة للعقوبات الاقتصاديّة الأمريكيّة، وضعف الاستثمارات النّفطيّة الخارجيّة-، ليقلّل اعتماد البلاد في الإنفاق الحكوميّ على عائدات النّفط – خطط الإنفاق عام (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ٤٨% على عائدات النّفط-، وقال في عام ٢٠٠٥: ".... إنّ الإنفاق الحكومي ينبغي أن يأتي من عائدات الضّرائب " فيما " ينبغي استخدام عائدات النّفط في الاستثمارات المنتجة"([4]). لقد أدّت العقوبات إلى نتائج إيجابيّة من خلال دفع إيران لتطوير مشروعات اقتصاديّة تكون بديلة للنّفط، وترفد الميزانيّة الحكوميّة.

([1]) إبراهيميان ، تاريخ إيران الحديثة، ص ٢٥٤-٢٥٥.

([2]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٩٢.

([3]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٣٢١.

([4]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٩٣.

ومع قدوم الرّئيس أحمدي نجاد للسّلطة في عام ٢٠٠٥ ونتيجة لمواقفه التّصعيديّة ضدّ الغرب، تصاعدت العقوبات والضّغوط الاقتصاديّة على إيران، الّتي أدّت لابتعاد أغلب الشّركات عن العمل فيها نتيجة تخوفهم من قيام ضربة عسكريّة ضدّها([١]) في حال عدم التّوصّل لحلول بينها وبين المجتمع الدّولي. وهذا ما دفعها إلى العمل لتحقيق أهدافها، وزادها إصراراً للتّمسّك بموقفها على الرّغم من الضّغوط المفروضة عليها([٢])، فسعت بين عامي (٢٠٠٥-٢٠١٠) لتنويع دخلها الوطني، فأصبحت الزّراعة تسهم بنحو ٢٣% من النّاتج الإجمالي للبلاد، وتستوعب قرابة ٢٨% من العمالة، في حين أسهمت بنيتها الصّناعيّة الّتي تشمل صناعة البتروكيماويات والصّناعات الإلكترونيّة، وصناعة السّيارات والأسلحة وغيرها بنحو ١٨% من النّاتج الوطني، وتستوعب حوالي ٢٥% من العمالة([٣]). لقد وصل الاقتصاد الإيراني في عام ٢٠١٠ لثالث أكبر اقتصاد في منطقة "الشّرق الأوسط"، والتاسع والعشرين في العالم بحجم يقارب ٣٣٨ مليار دولار، وقد شكّل النّفط والغاز ٨٠% من الصّادرات الإيرانيّة الّتي جلبت ٦٠% من دخل الدّولة([٤]). هذا كلّه في وقت لم يتوقف فيه الغرب عن ضغوطه وعقوباته الاقتصاديّة تجاه طهران، واشتدّت العقوبات النّفطيّة بعد عام ٢٠١٠، ومع تشدّدها اشتدت المناقشات والحوارات بينها وبين الغرب لحين التّوصّل لاتفاق بين إيران والدّول الغربيّة في عام ٢٠١٦.

وبذلك فإنّ الحصار الاقتصاديّ الذي فرضته الولايات المتّحدة لم يُغيّر النّظام الإيراني كما ترغب واشنطن، ولم يتأثّر اقتصادها تأثراً بالغاً([٥]) بحكم أنّ إيران تتموضع في منطقة جدّ حيويّة وحساسة للمصالح الغربيّة وغير الغربيّة؛ إذ هدّدت إيران باستخدام النّفط كإجراء رادع ضدّ أيّ

([١]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٦١.

([٢]) نجاة، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبيّة وسياسة المواجهة الأمريكيّة، ص ٢٩٧.

([٣]) اقتصاد إيران – المعرفة، الإنترنت.

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86#cite_ref-19

([٤]) اقتصاد إيران ويكيبيديا، الإنترنت.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86.

([٥]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٣٢٥.

دولة تتشدّد في فرض عقوبات عليها. وتقوم المقاربة الإيرانيّة على سياسة المضي قدماً لاكتساب التّكنولوجيا النّوويّة، ومواجهة الضّغوط والعقوبات الاقتصاديّة بحيث كانت استدارة إيران نحو محيطها الإقليمي والمحاذي، ونحو دول أمريكا الجنوبيّة من أجل توسيع مجال التّعاون، وتحقيق الامتيازات السّياسيّة والاقتصاديّة. وقد شكّلت الإمارات العربيّة صدارة الدّول المتعاملة تجاريّاً مع إيران، فهي تحتل المركز الرّابع في التّعامل الاقتصادي والتّجاريّ مع إيران، والبلد الثّاني من حيث الصّادرات بعد ألمانيا، وهذه التّبادلات وفق الاقتصاد الرّسمي. أما الوجه الثّاني للتبادلات التّجاريّة فتصنّف ضمن الاقتصاد غير الرّسمي والذي يتمّ عن طريق موانئ دبي، وتمثّل هذه الموانئ مركزاً استراتيجياً في إعادة تصدير السّلع باتّجاه إيران لكسر الحظر الاقتصاديّ الذي فُرض عليها. وتتعامل إيران كذلك مع تركيا وروسيا والصّين والهند والبرازيل وفنزويلا وبوليفيا، وقد سعت لتشجيع دول منطقة آسيا الوسطى للانضمام إلى منظمة التّعاون الاقتصاديّ والّتي تضم إلى جانب إيران كلّاً من تركيا وأفغانستان وباكستان كمجموعة للتّنسيق والتّعاون الاقتصادي بين الدّول الأعضاء([1]).

ونجحت إيران في ظلّ الحصار بإنتاج أسلحة متنّوعة ومتقدّمة وصواريخ متوسّطة وبعيدة المدى، وفي ظلّ الحصار اكتملت دورة الإنتاج النّووي، وتمّ إطلاق صواريخ إلى الفضاء، وإطلاق قمر صناعي، وتمّ إنتاج فرقاطات بحريّة، وغوّاصات، وكذلك استطاعت إيران في ظلّ الحصار أن تكتفي ذاتيّاً من القمح والخضراوات ومن الفاكهة، وكادت أن تكتفي ذاتياً من الدّواء، تمّ هذا كلُّه في ظلّ الحصار، والضغوط الدّوليّة تجاهها، وحقّقت نجاحاً لم تحقّقه أيّةُ دولة من دول المنطقة بعد، فرغم الضّغوطات الغربيّة على إيران إلّا أنّ مسيرة البناء والإعمار والتّعليم وتنمية القطاعات الزّراعيّة والصّناعيّة وتطويرها والبحث العلمي استمرّت في أنحاء البلاد كلِّها، فقد دارت عجلة الاقتصاد داخل الدّولة في شكل متسارع لتحقيق طفرة كبيرة في العقدين الأخيرين رغم استمرار الإنفاق المالي كما هو، كما نمت نسبة المشاريع غير النفطيّة في الدّولة بنسبة

([1]) نجاة، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبيّة وسياسة المواجهة الأمريكيّة، ص ٢٨٩ – ٢٩٤ – ٢٩٥.

تجاوزت ٣٦%، وتوسعت مشاريع تطوير البنية التّحتية بشكل كبير، وقد زادت نسبة الاستثمارات الإيرانيّة الدّاخلية والخارجيّة في قطاعات مختلفة([1]).

لقد سمحت عائدات النّفط بتفادي الانهيار الاقتصادي، وتوظيف عدد كبير من الناس في القطاع الحكوميّ المتضخّم، وتوسيع الأجهزة الأمنيّة([2])، وهذا بالتّأكيد تطلّب الكثير من المصروفات الماليّة، فتوسيع الأجهزة الأمنيّة في إيران وغيرها من دول الخليج كان ضرورة لإحكام قبضة القائمين على السّلطة. وبحسب مؤشر التّنميّة عام ٢٠٠٣ جاءت إيران في المرتبة ٩٩ بعد تركيا الّتي احتلت المرتبة ٩٤ وقبل الجزائر صاحبة المركز ١٠٣. وهذا عائد للتّبعيّة المفرّطة للعائدات النّفطيّة فتصدير النّفط هو وراء مجمل الموارد بالعملات الصّعبة، ويشكّل البند الرّئيس لعائدات الحكومة، ففي المعدّل السّنوي ومنذ الثّورة، مثّلت العائدات النّفطيّة زهاء ٨٧% من صادرات السّلع و٦٠% من عائدات الخزينة الإيرانيّة([3]). لقد بلغ الاعتماد على عائدات النّفط في الإنفاق الحكومي عام ٢٠١٠ حوالي ٥٣% في حين كان التّمويل الباقي من الضّرائب ومصادر أخرى مثل برنامج الخصخصة([4])، وبذلك فإنّ الاقتصاد الإيراني وبرغم محاولات التّنويع يتوقّف بشكل أساسي على تطوّر السّوق النّفطيّة والّتي تقلّبت كثيراً منذ الثّورة، وأصابت الاقتصاد الإيراني مباشرةً([5]). ولكن برغم الاعتماد الإيراني على النّفط كأساس في الميزانيّة إلّا أنّها لا تصل باعتمادها عليه لمستوى دول الخليج، واستطاعت استثمار قسم من العائدات في مشاريع صناعيّة وزراعيّة على مستوى المنطقة.

([1]) الوحدة، العدد ٣٥٦، شباط، ٢٠١٧، ص ٤- ٥ ــ ١٤.

([2]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٢٠٣.

([3]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٣١١ - ٣١٢.

([4]) Iran Investment Monthly, Volume 3, No 31-32, April & May, 2009, p. 6

([5]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٣١٢.

٢-انعكاسات السّياسة الأمريكيّة النّفطيّة الاجتماعيّة والثقافيّة على إيران بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠).

كحال الانعكاسات الاقتصادية للسّياسة الأمريكيّة النّفطيّة في إيران فإنّ الانعكاسات الاجتماعيّة والثقافيّة لم تتوافق مع انعكاساتها الاجتماعيّة والثقافيّة في دول الخليج العربيّ، حيث كان للنّفط والسّياسة الأمريكيّة، ولطبيعة السّياسة الإيرانيّة دور كبير في هذا الواقع([1]). وقد جاءت الانعكاسات الاجتماعيّة والثّقافيّة خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأوّل من القرن الذي تلاه كامتداد لما حصل منذ الثّورة الإيرانيّة في عام ١٩٧٩، فالانعكاسات الاجتماعيّة والثقافيّة نتيجة للسياسة الأمريكيّة في إيران بعد الثّورة، والخروج من التّبعيّة الأمريكيّة تختلف عمّا كان عليه الوضع أيّام الشاه، الشرطي الأمريكي في المنطقة، فالواقع الاجتماعي والثقافي تغيّر بعد الثّورة، ولم يكن متوافقاً مع الواقع الاجتماعيّ والثّقافيّ الذي حاول الشاه فرضه من خلال تغريب المجتمع الإيراني؛ نتيجة انصياعه للأوامر الأمريكيّة الّتي حاولت بعد السّيطرة على الدّولة اقتصادياً السّيطرة عليها اجتماعياً وثقافيّاً من خلال الفكر والعادات الغربيّة، وهذا ما كان سبباً للإطاحة بالشاه، وبناء مجتمع جديد يختلف عن سابقه.

غير أنّ هذا الواقع الاجتماعي والثّقافي بعد الثّورة كان متأثراً لحدّ كبير بالسّياسة الأمريكيّة الّتي انتهجت تجاه إيران لتطويعها، فالثّورة وما تبعها من حرب النّفط مع العراق دفعت إيران للتشجيع على الزّواج والإنجاب، وذلك لزيادة عدد السّكّان وخاصّة الشّباب، لمواجهة الخصوم، ولا سيّما أنّ الحرب مع العراق أدّت إلى خسائر كبيرة في صفوف الشّبّان، إمّا نتيجة الموت في الحرب أو نتيجة الهجرة للخارج، حيث هاجر من إيران عقب الثّورة قرابة مليون ونصف إيراني ومنهم قسم كبير من النّخبة، وكان رحيلهم لأسباب اقتصاديّة وسياسيّة وثقافيّة، أو هجرة الشبان؛ بغية الفرار من الحرب ضدّ العراق([2]). وبحسب صندوق النّقد الدّولي فإنّه بعد الحرب مع العراق وحتّى مطلع التّسعينيات من القرن العشرين بلغت هجرة المتعلّمين تعليماً عالياً

([1]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٢٠ - ٢٣٦- ٣٢٤.

([2]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة ، ص ٢٠ - ٢٣٦- ٣٢٤.

قرابة ١٥%([1])، ولاشك في أنّ هذه الهجرة وخاصّة النخبة الإيرانيّة أدّت إلى تدهور الواقع الثّقافيّ في البلاد.

إنّ الحرب العراقيّة – الإيرانيّة قد أدّت إلى حجب التّغييرات الاجتماعيّة والثقافيّة في البلاد، ولم يسمح الدّمار الذي خلّفته الحرب بممارسة حياة طبيعيّة؛ إذ إنّ معظم الإيرانيين تأثّروا جداً بالرّكود الاقتصادي والمعوقات الاجتماعيّة والثّقافيّة الناجمة عنها([2])، ولم يكن باستطاعتهم سوى تقبّل ما فرض عليهم من واقع جديد من جرّاء السّياسات الخارجيّة والدّاخلية.

ومع نهاية الحرب مع العراق عام ١٩٨٨ وموت الخُميني في العام الذي تلاه بدأت إيران مرحلة جديدة من تاريخها، بدأتها بإعادة بناء الدّولة، وفي هذا الوقت تربّع على سلّم الرئاسة الإيرانيّة علي هاشمي أكبر رفسنجاني (١٩٨٩–١٩٩٧) وفي عهده جرت متابعة سياسات التّنميّة الريفيّة –القائمة على توطيد البنية التّحتيّة– والتعليميّة –الّتي سمحت بزيادة عدد الأطفال في المدارس وعدد الطّلاب–. ونتيجة للتنمية الرّيفيّة ارتفع نصيب المساكن من المياه من ١٠% عام ١٩٧٦ إلى ٧١% عام ١٩٩٦_ وكان نصيب التّزود بالكهرباء قد ارتفع من ١٤% إلى ٨٨%، وتمّ تخديم الرّيف بالطّرق، وإنماء المواصلات، وانتشار الإذاعة والتّلفزيون. ولكن ورغم الجهود المبذولة على صعيد التّنميّة الحضريّة أو الريفيّة، وبحسب تقرير التّنميّة البشريّة لعام ٢٠٠٤، كان ٢٠% الأكثر فقراً يملكون ٥,١% من الدخل عام ١٩٩٨، فيما كان ٢٠% الأكثر ثراءً يملكون منه ٤٩,٩%. وهذا ما أثار استياءً كبيراً من قبل الأهالي([3]). وهذا الواقع الاجتماعي والثّقافيّ تأثر بالواقع الاقتصاديّ السّيئ في البلاد من جرّاء انخفاض أسعار النّفط منذ نهاية الثّمانينيات وحتّى نهاية العقد الأخير من القرن العشرين.

([1]) William J. Carrington and Enrica Detragiache, How Extensive Is the Brain Drain?, Volume 36, Number 2, International Monetary Fund, June 1999. http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1999/06/carringt.htm#author.

([2]) مونشيبوري، تقرير موجز رقم ١٠ (ISSN2227-1694) التغيير الاجتماعي في إيران بعد حقبة الخميني، ص ١.

([3]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٢١٣ ــ ٢٥٢ ــ ٢٥٣ ــ ٣٣١.

ومع قدوم محمد خاتمي(١٩٩٧-٢٠٠٥) للرئاسة في عام ١٩٩٧ ارتفعت أسعار النّفط من ١٠ دولارات للبرميل في عام ١٩٩٧ إلى ٦٥ دولار للبرميل عام ٢٠٠٥، فاستمرّ بتوجيه العائدات النّفطيّة، واستمرّت قدرة الدّولة بالتّوسّع في البرامج التّنمويّة في التّعليم والكهرباء والإسكان والبناء الريفي والمنشآت النوويّة. وبحلول عام ٢٠٠٠ كان يتوافر لنحو ٩٤% من السّكّان إمكانية الحصول على التّسهيلات الطبيّة والمياه النقيّة، وكان ٩٧% ممّن تتراوح أعمارهم بين (٦-٢٢) يعرفون القراءة والكتابة، وكان معدّل الوفيات هو الأفضل في "الشّرق الأوسط"، وشكّلت النساء ٦٣% من طلاب الجامعة، ٥٤% من المسجلين في الكلّيات، و٤٥% من الأطباء. كما جنّدت الحكومة أيضاً جزءاً من العائدات النّفطيّة لأجل الطوارئ([1]). إنّ واقع المرأة والحريّة الّتي نالتها في إيران يختلف عن واقع المرأة في دول الخليج العربيّ.

لقد مكّن النّفط السّلطات الحاكمة في إيران من رفع المستوى الثّقافيّ في البلاد، فارتفع معدّل تعليم الرّجال والصّبيان فوق ستّ سنوات من ٥٩% عام ١٩٧٦ إلى ٧١% عام ١٩٨٦، ثمّ قفز إلى ٨١% عام ١٩٩٦. أمّا بالنسبة إلى النّساء والبنات فوق ستّ سنوات، فقد انتقل هذا المعدّل من ٣٥% عام ١٩٧٦ إلى ٥٢% عام ١٩٨٦، ثمّ إلى قرابة ٧٥% عام ١٩٩٦. كما تزايد معدّل التّعليم المدرسيّ بقوّة. لقد أصبح التّعليم الابتدائي في إيران مماثلاً لمعدل بلدان مثل تركيا واليونان، وهو أعلى بكثير من معدّل التّعليم في المملكة العربيّة السّعوديّة. وفي التّعليم الثّانوي كان المعدّل أعلى بكثير من معدّلات المملكة العربيّة السّعوديّة وتركيا، حيث تزايد معدّل التّلاميذ في التّعليم الابتدائي والثّانوي بمعدل ٢,٥% سنويّاً بين عامي ١٩٨٦-٢٠٠١، فيما تقدّم معدّل تعليم البنات بنسبة ٤,١%. ومنذ منتصف الثّمانينيات تزايد عدد الطّلاب في الجامعات من قرابة ١٦٨ ألف عام ١٩٨٦ إلى مليون ونصف عام ٢٠٠١. غير أنّ هذا التّزايد في عدد الطلاب في الجامعات رافقه انحطاط في مستوى التّعليم في بعض الفروع؛ نتيجة إغلاق الجامعة بداية الثّمانينيات، ونتيجة طرد بعض المدرّسين واستقدام مدرّسين آخرين، والرّحيل الاختياري لبعض الأساتذة. كما أنّ إلزام الجامعات بقبول بعض الطّلاب من عائلات شهداء الحرب مع العراق ودون امتحان أوّلي؛ فضلاً عن عدم انفتاح الجامعات على العالم الخارجي، أدّى ذلك كلّهُ لانخفاض المستوى التّعليمي في الجامعات الإيرانيّة. إنّ الواقع الثقافي في إيران من جراء

([1]) إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ص ٢٥٣.

التّداعيات الاقتصادية والسّياسيّة سواءً الدّاخلية أو الخارجيّة يشكّل خطراً على إيران، ويؤدّي بالتّالي لمزيد من المخاطر على هذا المجتمع في ظلّ النّظام التربوي النّخبوي والذي يسمح بدخول الجامعة لنسبة قليلة من الطّلاب(واحد من عشرة). كما أنّ النّظام التّعليمي المهني قليل التّطوّر، وفي هذه الظّروف توجد أغلبيّة كبيرة من الشّبان خارج الدّورة التّربويّة، وتضطرّ لدخول عالم العمل من دون تأهيل حقيقي، كما أنّ البحث عن عمل بالغ الصّعوبة بالنسبة إلى الشّبان من حملة الشّهادات([1]).

ووفقاً لصندوق النّقد الدّولي، فإنّ أكثر من ١٥٠ ألف من أفضل العقول الشّابّة في إيران يغادرون البلاد في كلّ عام، فالواقع الاقتصاديّ المتخبّط من جرّاء العقوبات يجعل إيران عاجزة عن تأمين فرص عمل مناسبة لمن تخرجهم جميعاً([2]). وأشار صندوق النقد الدّولي عام ٢٠٠٩ إلى أنّ إيران تتصدر قائمة البلدان الّتي تخسر بنيتها الأكاديميّة، مع خسارة سنوية قدرها ١٥٠ ألف إلى ١٨٠ ألف متخصّص وهو ما يعادل خسارة رأسمالية قدرها ٥٠ مليار دولار([3])، وزادت أعداد النّخبة المهاجرة للخارج بعد الأحداث الّتي أعقبت انتخابات عام ٢٠٠٩([4]). هذا في وقت سعت فيه إدارة الرّئيس أوباما لجذب هذه العقول وتقويض القدرة الإيرانيّة النّوويّة([5])، وسعت واشنطن إلى هذه السياسة بعد فشل دبلوماسيتها في إرضاخ إيران.

([1]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٢٣٣ – ٢٣٩ – ٢٤٠ – ٢٤٢ – ٢٤٣.

([2]) Frances Harrison, Huge cost of Iranian brain drain, BBC News, Tehran, Monday, 8 January 2007.

http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/6240287.stm.

([3]) Iran Faced With Growing Brain Drain: Report, May 29, 2012.

https://en.radiozamaneh.com/articles/iran-faced-with-growing-brain-drain/.

([4]) Steve Stecklow & Farnaz Fassihi, Thousands Flee Iran as Noose Tightens – WSJ.com, December 11th, 2009.

http://www.abdolian.com/thoughts/?p=3190.

([5]) David E Sanger, Beyond Iran Sanctions, Plans B, C, D and ..., June 10, 2010.

http://www.nytimes.com/2010/06/11/world/middleeast/11assess.html.

ولكن بشكل عامّ لقد استفادت إيران من ارتفاع أسعار النّفط، وقامت بتوظيفه على الصّعيد الدّاخلي؛ لتحسين أحوال المواطنين، فقد سمحت عائدات النّفط بتوفير فرص عمل جديدة للنّاس، وتُشكّل مرافق الدّولة البيروقراطيّة الّتي توظّف مئات آلاف الموظفين المدنيّين أحد أهم أشكال الإنفاق الحكوميّ، فقد ارتفع عدد الموظّفين المدنيين في مرافق الدّولة من ٥٦٠ ألف موظّف عام ١٩٧٧، وتزايد هذا العدد تباعاً ليستقرّ في عام ٢٠٠٥ عند ٢,٣ مليون شخص. ولكن لم تستطع إيران تأمين فرص عمل لجميع الذين يريدون الدّخول في هذا السّوق، فالواقع الاقتصاديّ جرّاء العقوبات الأمريكيّة كان له انعكاساته على هذا الأمر، فبحسب مركز الإحصاء الإيراني وصل عدد العاطلين عن العمل في عام ٢٠٠٤ إلى قرابة ٢,٥ مليون شخص، ووفق تقديرات أخرى يتجاوز العدد ٤ مليون([1])، في حين شكّلت البطالة في إيران عام ٢٠٠٣ قرابة ٢٨%([2]). لقد دفع الواقع الاقتصاديّ والعقوبات النّظام في إيران لكبح النّموّ السّكّاني في البلاد، فبعد أن كان النّموّ السّكّاني خلال العقد الأخير من القرن العشرين حوالي ٣,٢% انخفض إلى ١,٢% مع مطلع القرن الحادي والعشرين؛ نتيجة السّياسة الإيرانيّة لتحديد النّسل([3]) في ظلّ تخوفها من تزايد الضّغوط الدّاخلية من جراء الواقع الاقتصاديّ الصعب.

لقد تمكّنت إيران مقارنة بغيرها من دول النّفط في المنطقة الخليجيّة، وبفضل الاحتياطيّات النّفطيّة أن تؤسّس جيشاً قويّاً، وجرى توفير مستوى معيشي محترم: انخفاض في معدّل وفيّات الأطفال، ومعدّل مرتفع لمعدّلات القراءة والكتابة، زيادة مؤثّرة في الالتحاق بالكلّيات- بمن في ذلك النّساء- وبالنّسبة إلى الأغلبيّة من مواطنيها ليس فقط توفّر الكهرباء، ومياه الشّرب النّقيّة، ووسائل المواصلات الحديثة؛ بل السّلع الاستهلاكيّة أيضاً، مثل: الثّلاجات، التّليفونات، السّيارات، والّتي أصبحت تُصنّع بعضاً منها. وتحتوي إيران الآن على عدد كبير من الطّبقة الوسطى الّتي تعمل براتب، وطبقة عاملة متعلّمة إلى جانب طبقة تقليدية وسطى من

([1]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٩٥.

([2]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٣٣٣.

([3]) إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ص ٢٤٨.

أصحاب الأعمال. ومن عدّة أوجه لا يمكن أن تعدّ إيران الآن جزءاً من العالم الثّالث([1]) بفضل التّطوّر الذي وصلته على الأصعدة كافّة، وخاصّة الاقتصاديّة والعسكريّة.

لقد سمحت أموال النّفط للحكومة في إيران باستخدامها كمعونات على نطاق واسع للتّخفيف من وطأة الضّغوط الاقتصاديّة، والتّعويض عن فقدان الحريّة الاجتماعيّة([2])، وقد حاولت إيران تأمين حاجات الفقراء الضّروريّة، ووزعت الأراضي على الفّلاحين، وساعدتهم من خلال رفع أسعار السّلع الزّراعيّة؛ لتصبح البلاد مكتفية ذاتياً في إنتاج الحبوب؛ ووجّهت حملات البناء نحو المقاطعات، وأطلقت حملة طموحة لمحو الأميّة بين الفلاحين؛ وتمّ مدّ الطّرق والكهرباء، والمياه النّقيّة، ووضع عيادات طبيّة في القرى، وأنفقت نحو ربع الإنّفاق الإجمالي للموازنة العامّة على دعم السّكّان الأكثر فقراً_ دعماً مباشراً للخبز والأرز والوقود، ودعم غير مباشر للكهرباء والصّرف الصّحي والمياه النقيّة-([3])، وانخفض عدد الوفيّات عند الولادة نتيجة التّقدم بالعناية الصحيّة([4]). لقد أنفقت إيران في السّنوات الأخيرة مليارات الرّيالات على مشاريع البناء الجديدة، وخصوصاً في العاصمة للتّخفيف من وطأة أزمة السّكن الّتي سمحت لأسعار العقارات بالتّحليق بعيداً عن متناول معظم الشّباب. وتستطيع الحكومة أن تبني كلّ عام ٤٥٠ ألف مسكناً جديداً، غير أنّه تتشكل كل عام حوالي ٨٠٠ ألف عائلة جديدة تحتاج كلّ منها إلى منزل خاصّ، وتحاول الحكومة تفادي اندلاع أزمة اجتماعيّة([5]). لقد سمح الرّيع النّفطيّ بتأمين تنميّة لإيران فهي تمتلك بنيّة تحتيّة -مواصلات وكهرباء ومساكن- مموّلة من عائدات النّفط، وسمح الريّع النّفطي بتمويل مجهود تربوي وحماية اجتماعيّة كبيرين منذ الثّورة. غير أنّ النّاتج المحلّي للفرد لم يكن بمعايير الثّورة؛ ففي عام ٢٠٠٣ كانت ٢٠١٠ دولارات متخطّيّةً الجزائر

([1]) إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ص٢٦٠-٢٦١.

([2]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٨٦.

([3]) إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ص ٢٣٨ - ٢٤٢-٢٤٣.

([4]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٢٣٧.

([5]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ١٩٦.

١٩٣٠ دولار، في حين أنّ تركيا ٢٨٠٠ دولار وهي بلد مستورد صاف للنّفط والغاز([١])، ولكن رغم ذلك، فإنّ إيران استطاعت تأمين مستوى معيشي لائق لشعبها على المستويات كافّة.

إنّ الواقع الاقتصاديّ من جرّاء الضّغوط الخارجيّة والعقوبات كان له انعكاسات اجتماعيّة في شوارع إيران وأحيائها، فالتّسول في الشّوارع ملحوظ، وانتشرت الدّعارة والسّطو والسّلب([٢])، إنّ النّفط في ظلّ السّياسات الدّاخلية والعقوبات الخارجيّة عجز عن خلق فرص العمل الضّروريّة لمواجهة زيادة السّكّان الناشطين –يصل كلّ عام لسوق العمل بين ٦٠٠,٠٠٠ و ٧٠٠,٠٠٠– شاب، كما أنّ معدّل بطالة الشّبان ٢٨,٤% بالنسبة للبالغين سن (١٥_٢٨) عام ٢٠٠٣، إلى ذلك تترك الأجور المدفوعة حظّاً ضئيلاً لإيجاد مسكن، ولا تسمح بتوقّع زواج سريع؛ إذ يمكن للمهر أيضاً أنّ يكون مانعاً، ويبقى الحصول على مسكن مشكلة في غاية التّعقيد. وهذا ما كان واعياً له الرّئيس أحمدي نجاد، فاتّخذ إجراءات تسهّل حصول الزوجين على قرض مصرفي.

إنّ هذا الواقع كان سبباً لهجرة العديد من حملة الشّهادات للخارج، كما أدّى لانتشار المخدّرات بين الشّبان وتناول الكحول، وهذا سهّلهُ قرب إيران من أفغانستان الّتي يأتي منها الهيروبين والحشيش([٣])

ومع بدء عهد الرّئيس نجاد في آب ٢٠٠٥ ، بدأ بالتّودّد للشّباب الإيراني عن طريق عدد من الإجراءات الّتي اتّخذها، وجاء صندوق الرّضا لتقديم العون من خلاله للشّباب الإيراني الراغب في الزواج من جرّاء ارتفاع تكاليف المعيشة الّتي جعلت الزّواج مكلفاً بشكل غير معقول، وقد رأى بعض العامّة في هذا أنه تعويض عن الحريّة الاجتماعيّة الّتي يتحسّر عليها الشّباب الإيراني. كما قام البنك الزراعي بتخفيض عوائد القروض لكسب المزيد من الشّعبية للنظام الجديد في إيران([٤]).

([١]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٣١١.

([٢]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٣٣٢- ٣٣٣.

([٣]) كوفيل، إيران الثورة الخفيّة، ص ٣٣٤ – ٣٣٥.

([٤]) هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ص ٢٠٠.

في الحقيقة وباختصار، فإنّ الواقع الاجتماعيّ والثّقافيّ في إيران خلال فترة عقدين من الزّمن طبع بواقع النّفط والسّياسة الأمريكيّة تجاهها، وإنّ كنّا على أبواب مرحلة جديدة مع بدء الاتّفاق النّووي بين إيران والغرب عام ٢٠١٦، فهل سيتغيّر هذا الواقع..؟

يتضح مما سبق:

١- إنّ دول الخليج العربيّ بشكل عامّ كانت في موقع متوسّط على سلّم (نعمة / نقمة النّفط)، فهي كشعوب لم تنلْ نعمته كدولة مثل النّرويج، ولكن بالمقابل لم تنلْ نقمته كدولة مثل العراق، فما عاناه العراق وشعبه من نقمة النّفط لم تعانِه أيّة دولة أخرى من دول الخليج العربيّ.

٢- شكل النّفط أساس الحياة الاقتصاديّة لدول الخليج العربيّ، وقد فشلت هذه الدّول في استثمار عائدات ثرواتها الباطنيّة لبناء قاعدة اقتصاديّة للأجيال القادمة يمكن الاعتماد عليها، بحكم تبعيّة حكامها للولايات المتّحدة الامريكيّة والغرب.

٣- خلق النّقط وبسبب فشل السّياسات الدّاخلية تركيبة اجتماعيّة غير متجانسة داخل دول الخليج العربيّ تنذر بمشاكل مستقبليّة، ويمكن استخدامها كأداة من قبل الخارج لتوجيه سياسات هذه الدّول.

٤-كان العراق ضحيّة السّياسات النّفطيّة للولايات المتّحدة في المنطقة، وقد أدّت السّياسة الأمريكيّة تجاهه لخلق واقع اقتصاديّ واجتماعيّ وثقافيّ سيئ لأبعد الحدود، ودفع الشّعب الثمن الأكبر.

٥- اختلف الواقع الإيراني عن الواقع الخليجيّ والعراقيّ على المستويات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة كافّة، وهذا عائد لأمور عديدة، أوّلها: عدم تبعية إيران للسّياسة الأمريكيّة، وعدم قدرة السّياسة الأمريكيّة على فرض إملاءاتها على إيران.

٦- برغم أنّ النّفط يشكل نسبة كبيرة من المصروفات الحكوميّة تقارب النّصف وتفوقه؛ إلّا أنّ إيران استطاعت استثمار جانب منه في بناء قاعدة صناعيّة وزراعيّة يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً. وعلى الرّغم من أنّ إيران لم تصل لمرتبة الدّول الأولى في العالم (كمثال النّرويج) على مستوى التّنميّة الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة وعلى المستوى الدّيمقراطي، إلّا أنّ الحقّ يقال:

إنّ ما حقّقته إيران لم تصل إليه بعد أيّة دولة من الدّول العربيّة النّفطيّة، فالإنفاق والهدر المالي في إيران لا يقارن بما يهدر، وينفق في دول الخليج العربيّ.

٧- لقد أدّى النّفط الدّور الرّئيس لصياغة واقع اقتصادي وثقافيّ واجتماعي في البلدان النّفطيّة، غير أنّه وبشكل عامّ، لم يحقق الواقع الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثّقافيّ الممكن من عائداته في دول الخليج العربي بشكل عامّ -أي دول الخليج العربيّ وإيران-، وهذا عائدٌ للدّول النّفطيّة الّتي حُكمت بسياسات خارجيّة من جرّاء سياساتها الدّاخلية.

الخاتمة (نتائج البحث والعبر)

بعد الاطلاع والبحث حول واقع النّفط، وسياسات الدّول الكبرى من أجل فرض السّيطرة على هذا المصدر من الطّاقة وتأمينه؛ وخاصّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة الّتي أدّى النّفط ومحاولة السّيطرة عليه دوراً كبيراً في سياساتها تجاه الدّول والمناطق النّفطيّة في العالم، وخاصّة في الخليج العربيّ، **نجد** أنّ انعكاسات هذه السّياسات وتأثيرات النّفط لم تقتصر على مناطق النّفط بعينها، بل شملت أغلب دول العالم، وهذه التأثيرات كانت بين النّعمة والنّقمة، ولم تقتصر هذه النّقمة والنّعمة على طرف واحد؛ بل شملت الأطراف جميعها: الدّول النّفطيّة من ناحيّة والدّول السّاعيّة للسيطرة على النّفط من ناحية أخرى. ففي الوقت الذي كان فيه النّفط نعمة على الدّول الصّناعيّة الكبرى من خلال نهضتها، وتسيير عجلتها الصّناعيّة، فقد كان بالمقابل نقمة عليها من حيث إنّه دفعها للزّجّ بنفسها في أزمات وحروب كثيرة كانت شعوبها ضحيّة لها. أمّا هذه النّقمة على الدّول النّفطيّة فكانت من خلال تحويل أراضيها لساحة لهذه الحروب، وهذا حصل في دول كثيرة كالعراق والكويت وإيران مثلاً، في حين أنّ هذه النّقمة كانت على دول الخليج الأخرى من خلال سلبها قرارها السّيادي، وتحوّلت بنظر شعوبها لأداة تُنفّذ السّياسات الغربيّة، ولكن بالمقابل فإنّ هذه النّعمة كانت من خلال الدّور الذي أدّاه النّفط في رفع مستوى التّنمية في بعض البلدان، وتوفير حياة كريمة لسكّانها، ولو أنّه سلبهم حريّتهم في التّعبير عن آرائهم؛ أيّ إنّه لم يمكّنهم من ممارسة الدّيمقراطيّة. كما أنّ النّفط خلق وبسبب فشل السّياسات الدّاخلية تركيبة اجتماعيّة غير متجانسة داخل دول الخليج العربيّ تنذر بمشاكل مستقبليّة، ويمكن استخدامها كأداة من قبل الخارج لتوجيه سياسات هذه الدّول بما يخدم مصالح الدّول الاستعماريّة، على حساب مصالح شعوب دول مجلس التّعاون الخليجي.

باختصار لم يؤدي النّفط الدور المأمول منه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة وهذا بالتّأكيد عائد بالدّرجة الأولى للتّبعيّة والسّيطرة الغربيّة عليهم، وعلى نفطهم، ولقصر وفشل السّياسات الدّاخلية في البلدان العربيّة النّفطيّة، وبعبارة مختصرة فإنّ النّفط شكّل أدوات وذرائع للحروب والإرهاب، وسلب الحريات السّياسيّة والاقتصاديّة والفكريّة، وغياب الدّيمقراطيّة في أغلب بلدان العالم النّفطيّة، لقد سيطرت الولايات المتّحدة على القرار الخليجي، وأصبحت تحكم من داخل هذه الدّول باسم حكوماتها وعلى حساب الشّعوب، إنّ قضية النّفط والسّيطرة عليه لن

تنتهي قريباً، إنّ ما تعيشه أمّتنا العربيّة في هذه الفترة، الّتي بدأت منذ مطلع العقد الثّاني من القرن الحادي والعشرين يثبت فشل السّياسات العربيّة، ويفرض على الأمّة العربيّة بناء جيل جديد قادر على النّهضة وبناء بلده.

لقد بات العالم اليوم في مواجهة مستقبل طاقة رهيب. وتقف الولايات المتّحدة الأمريكيّة والصّين في مقدّمة السّالكين على هذا الدّرب([1])، وتعوّل كلّ من الولايات المتّحدة والصّين على النّفط الأجنبي لتغذيّة اقتصادهما، وبشكل خاصّ قطاع النّقل في كلا البلدين، وهو ما أدّى إلى تحديّات سياسيّة([2]) تدفع البلدين للتّورّط أكثر في قضايا العالم في وقت بدأ فيه العالم مرحلة يمكن أنّ نطلق عليها (عالم متعدّد الأقطاب).

إنّ الولايات المتّحدة لم يعد تخوّفها من دول المنطقة في قطع الإمدادات النّفطيّة، أو من خلال العمليّات الإرهابيّة فقط، فالمستهلكون الجدد في آسيا وخاصّة الصّين والهند أخذوا يزعجونها، لا سيّما مع تزايد استهلاكهم للنّفط يوماً بعد يوم، وتطلّعهم للخليج – السّعوديّة وإيران– وغيره من مناطق العالم النّفطيّة للحصول أكثر فأكثر على النّفط والغاز. ولاشك في أنّ الولايات المتّحدة هي اليوم أكثر الدّول الصّناعيّة حاجة لهذا النّفط، وذلك بحكم استهلاكها غير الاعتيادي من مصادر الطّاقة، وتؤكّد المعطيات كلُّها على استمرار حاجة الولايات المتّحدة، والدّول الصّناعيّة الأخرى لنفط الخليج العربيّ خلال السّنوات القادمة في ظلّ فشل التّوصّل إلى مصدر آخر للطّاقة.

ولكن وبالرغم من النّظرات المتشائمة حول مستقبل البدائل النّفطيّة لا نعتقد أنّ هذا الأمر مخيف لهذه الدّرجة، كما أنّ ما أطلق ويطلق عليه البعض من خلال حديثهم عن عصر نضوب النّفط بعيد عن الصّحة والدّقة، فهذا الكلام – أي الحديث عن نضوب النّفط – قيل منذ أكثر من خمسين عاماً، وحتّى الآن لم يتحقّق في ظلّ ما يتمّ التّوصل إليه من تقنيات في العلم الحديث، وإنّ حدث هذا الشّيء فهناك طرق عديدة للوصول إلى حلولٍ، وإنّ ما يخيف البعض من نضوب النّفط هو تأمين الوقود لوسائط النّقل، فمثلاً الغاز يمكن الاستفادة منه في هذا

([1]) رتليدج، العطش إلى النّفط – ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النّفطي؟، ص ٢٢٦.

([2]) مجلس الطّاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة- نظرة مركزة على الغاز الصخري، ترجمة: إيمان بويحيى وخالد الشتوي، ٢٠١٠، ص ٢٧.

الشّيء، ويمكن أن يحلّ مكان النّفط، كما أنّه يمكن استخدام القطارات الكهربائيّة العاملة في مجال النّقل، ويمكن تأمين الطّاقة الكهربائيّة لها من مصادر عديدة أوّلها إنتاج الكهرباء باستخدام الغاز أو الطّاقة الشّمسيّة أو طاقة الرّياح أو الطّاقة النوويّة وهذه بدائل متوفّرة في الوقت الحالي، ويمكن إنشاء الأرضيّة اللّازمة لها. وإنّ المشكلة الأساسيّة هي التّمكّن من تأمين الوقود للنّقل الجوّي، فالنّقل البريّ يمكن تحويله للطّاقة الغازيّة أو الطّاقة الكهربائيّة، وإن كانت التّكاليف باهظة، في حين أنّ الاعتماد على الطّاقة الكهربائيّة للطّائرات الكبيرة ما زالت غير مجدية في ظلّ التّكنولوجيا الحاليّة، ولكن يمكن تحويل آليات النّقل جميعها إلى الطّاقة الكهربائيّة والاكتفاء حالياً للنقل الجويّ بالطّاقة النّفطيّة وهذا ما يوفّر كثيراً من الوقود النّفطي ريثما تتوفّر بدائل جديدة أو تكنولوجيّا تمكّن الطّائرات الكبيرة من الاعتماد على الطّاقة الكهربائيّة، أو غيرها من مصادر الطّاقة. في الحقيقة يمكن أنّ يأتي يوم ينتهي فيه النّفط، ولكن ليس نضوبه؛ وإنما لتوفر بدائل أخرى أفضل منه، وعلى حدّ قول وزير النّفط السّعودي السّابق زكي اليماني" لم ينته العصر الحجري لنقص الحجارة، وكذلك عصر النّفط سينتهي قبل أن ينفد نفط العالم بوقت طويل"([1]).

إنّ فشل المحاولات العديدة الّتي جرت وما زالت تجري من قبل الدّول الصّناعيّة وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتوفير طاقة بديلة للنّفط كالطّاقة الشّمسيّة والنّوويّة، وذلك لأسباب عدّة وفي مقدّمتها ارتفاع سعر تكلفة هذ البدائل، وعدم جاهزيتها لتغطيّة الاستعمالات كلّها الّتي يوفّرها النّفط، لا سيّما وأنّ الإنتاج النّفطي العالمي كما يرجّح البعض قد وصل إلى ذروته، وبدأ بالانحسار؛ فضلاً عن الآثار السلبيّة الّتي يمكن أن تولّدها الطّاقة النّوويّة في حال حدوث أيّ خلل في المفاعلات النّوويّة المولّدة للطّاقة، سيدفع ذلك كلُّه إلى المزيد من الاهتمام العالميّ بنفط الخليج العربيّ([2])

إنّ قيام المنظّمات والتّكتّلات السّياسيّة في المنطقة لم يحقّق الغايّة الّتي تأمل الشّعب في تشكّلها، ولم تأتِ هذه المنظّمات والتّكتلات السّياسيّة بالفائدة على دول المنطقة والجوار، فقيام الأوبك والأوابك لم يحقّقا الغاية الاقتصادية المرجوة منهما لتمكّن الولايات المتّحدة من السّيطرة

([1]) هاينبرغ، غروب الطاقة - الخيارات والمسارات في عالم ما بعد النّفط، ص ٤٣

([2]) كاطع علي، أثر النّفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، ص ١٤٩.

على قرار أغلبيّة أصوات المنظمة، كما أنّ قيام مجلس التّعاون الخليجيّ لم يؤدِّ إلى شيء نتيجة لسيطرة الولايات المتّحدة على قياداته مجتمعة.

في الواقع لقد ضربت حرب الخليج الثّانيّة العمق العربيّ، وفرضت مزيداً من الهيمنة والسّيطرة الأمريكيّة على المنطقة ونفطها، كما أنّ السّياسة الأمريكيّة لم تتوقّف عند هذه الهيمنة؛ بل ابتدعت الإرهاب كأداة جديدة لتعميق الهيمنة، والسّيطرة على المنطقة، وجوارها وخاصّة بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠١ والذي كان ممهّداً بدوره لغزو العراق، وتدميره ونهب ثرواته باسم الإرهاب والديمقراطيّة، ديمقراطية رسمتها الإدارة الأمريكيّة وربيبتها "إسرائيل" لتدمير المنطقة ونهب ثرواتها، وزرع الفرقة والخلافات بين الدّول العربيّة لسهولة السّيطرة عليها، وتطويعها للأوامر الغربيّة. إنّ الواقع العربيّ أصبح في حال يفرض على العرب محاولة مواجهة التّحديّات بالتّكاتف بعضهم إلى بعض، وإزالة الخلافات العالقة بين بعض الأطراف، واستخدام الثّروات العربيّة لتحقيق الأهداف، والمصالح العربيّة، والوقوف في وجه الأطماع، والمخطّطات الغربيّة والصّهيونية. لقد أسهم النّفط في كثير من التّوتّرات السّياسيّة في البلدان النّفطيّة، وطالبت أغلب المناطق النّفطيّة بالانفصال عن البلد الأم بدعم وتأييد من الخارج.

إذا قلنا: إنّ دول الخليج لم تتمكّن من الاستفادة من عائدات النّفط بشكل عام، فهذا أمر بعيد عن المصداقيّة، وإنّ كنّا قد أجحفنا بقولنا إنّ: التّنميّة كانت فاشلة، فهذا لأنّ عائدات النّفط كان بإمكانها إحداث أكثر من ذلك على المستويات السّياسيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة كافّة؛ وبالتالي هذا ما يتطلّب صحوةً خليجيّةً على المستويات كافّة؛ لأنّ الواقع إن بقي على هذا الحال فقادم الأيّام سيكون أسوأ ممّا هو عليه الآن.

آمل أن أكون قد حقّقتُ حلَّ إشكاليتي البحث؛ إذ بيّنت الآتي:

أولاً – النّفط العربيّ الذي من المفترض أن يشكّل عامل القوّة للدّول العربيّة فيما يتعلّق بموقعها الجيواستراتيجي والجيوسياسي اقتصادياً وسياسيّاً، قد شكّل من جرّاء السّياسات الخارجيّة للولايات المتّحدة وحلفائها فضلاً عن السياسات الدّاخلية للدول النّفطيّة عامل تبعيّة للخارج في كافّة المجالات السّياسة والاقتصادية التّكنولوجيّة كافّةً وغيرها، وبقيت دول النّفط على الرغم من العائدات الكبرى على أطراف النّظام العالمي وغير قادره على التّأثير فيه.

ثانياً – لم تحسن الدّول الخليجيّة استخدام العائدات النّفطيّة للقيام بتنميّة شاملة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة على المستوى الدّاخلي، ولم تخطُ باتّجاه بناء قاعدة اقتصاديّة عربيّة تكون نواة للعرب من أجل استخدامها؛ لتحقيق غايات وأهداف سياسيّة فيما يتعلّق بالقضايا العربيّة، وهذا ما أدّى لمزيد من التّبعيّة للخارج الذي استغلّ هذا الجانب في فرض سلطته عليها.

بدأ الصّراع للسيطرة على مناطق الثّروات في العالم منذ القدم وحتّى الآن، وقد اختلفت الأساليب والوسائل بحسب كلّ مرحلة، وبحسب ما تمّ التّوصّل إليه من أساليب، ونحن الآن قاربنا على نهاية العقد الثّاني من القرن الحادي والعشرين في وقت أصبحت فيه نوعية الأسلحة أشد فتكاً؛ أي الأسلحة النّووية والذّرية وما يشابهها، ولكن هذا السلاح لم يكن وحدَهُ الأداة المستخدمة للسّيطرة على الدّول، فقد أصبح الإعلام ومَنْ يسيطر عليه أحد هذه الأسلحة للتّحكّم بمجرى الحروب من خلال الحرب النّفسيّة، كما أنّ الأمر لم يتوقف هنا فقد تعدّدت الرّوايات والأقاويل الّتي تتحدث عن سلاح المناخ من خلال قدرة الدّول الكبرى على التّحكم بالطقس لتحديد مجرى العمليات العسكريّة، ولإنزال العقاب بالدّول المخالفة لسياساتهم.

في الواقع لربّما يصل العلم إلى طريقة توفر الطّاقة بشكل سهل أمام البشريّة؛ خاصّة في ظلّ التّطور التّكنولوجي الهائل، ولربّما تكون الطّاقة الشمسيّة هي الأقرب لهذا أو وقود الهيدروجين الذي ينتج من الماء، ولكن متى .....؟ أمام انتظار التّوصّل لهذا الاكتشاف المُجدي، يقف العالم على فوهة بركان من خلال التّنافس للسيطرة على مصادر الثّروات الباطنيّة في العالم، في وقت يتراءى للأعين أنّ القطبيّة الأحاديّة إلى زوال، وأنّ العالم مقبل على عالم متعدّد الأقطاب.

نستطيع قراءة المستقبل من خلال الماضي والحاضر، ولكن لا نستطيع كتابة تاريخ المستقبل بحيثياته وتفاصيله. النّفط باعتقادي لن ينتهِ، ولكن من خلال إلقاء نظرة على مسيرة التّطوّر البشري، فإنّ عصر النّفط سينتهي مثلما انتهى عصر الحجر، ولكن متى..؟ ربّما بعد عام، وربّما عقد، وربما قرن وأكثر، لا أحد يعرف، ولكن بانتظار انتهاء عصر النّفط، لن ينتهي عصر الحروب؛ حروب النّفط والثروات الباطنيّة؛ لتأمين حياة أفضل لمن يسعى إليها وهذا على حساب شعوب بأكملها، وهذا ما سيخّلف تداعيات وانعكاسات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة شاملة.

نعيش اليوم في واقع صعب مع ازدياد التنافس على منطقتا العربيّة مع بروز أهمية مورد من موارد الطاقة وهو الغاز، فحروبه بدأت تتفجر في مناطق العالم، وخاصةً في العالم العربي، وعلى الرغم من انّ هذا المورد ظهر منذ ظهور النّفط إلا أنّ أهميته بدأت تظهر خلال السنوات الماضيّة، وهذا ما أدى لاشتداد التنافس عليه من قبل القوى الكبرى الصناعيّة في وقت بدأت تظهر فيه ملامح نظام دولي جديد، فكيف سينعكس ذلك على المنطقة العربيّة ؟ هذا ما ستظهره السنوات القادمة.

الملاحق

الملحق رقم ١- رسالة من الرئيس كلينتون إلى الرئيس خاتمي

From:W.J. Clinton Pres Lib 501:244:2883 05/18/2010 12:49 #365 P.004/010

MESSAGE TO PRESIDENT KHATAMI FROM PRESIDENT CLINTON:

THE UNITED STATES GOVERNMENT HAS RECEIVED CREDIBLE EVIDENCE THAT MEMBERS OF THE IRANIAN REVOLUTIONARY GUARD CORPS (IRGC), ALONG WITH MEMBERS OF LEBANESE AND SAUDI HIZBALLAH, WERE DIRECTLY INVOLVED IN THE PLANNING AND EXECUTION OF THE TERRORIST BOMBING IN SAUDI ARABIA OF THE KHOBAR TOWERS MILITARY RESIDENTIAL COMPLEX ON JUNE 25, 1996.

NINETEEN AMERICAN CITIZENS WERE KILLED. THE UNITED STATES VIEWS THIS IN THE GRAVEST TERMS. WE ACKNOWLEDGE THAT THE BOMBING OCCURRED PRIOR TO YOUR ELECTION. THOSE RESPONSIBLE, HOWEVER, HAVE YET TO FACE JUSTICE FOR THIS CRIME, AND THE IRGC MAY BE INVOLVED IN PLANNING FOR FURTHER TERRORIST ATTACKS AGAINST AMERICAN CITIZENS.

THE UNITED STATES GOVERNMENT ACKNOWLEDGES THE POSITIVE STEPS YOU HAVE TAKEN IN SEEING THAT THOSE IRANIANS INVOLVED IN CORRUPTION, DRUGS, DOMESTIC TERRORISM AND INTERNATIONAL CRIMINAL ACTIVITIES ARE CALLED TO ACCOUNT FOR THEIR ACTIONS. HOWEVER, THE INVOLVEMENT OF THE IRGC IN TERRORIST PLANNING AND ACTIVITY ABROAD REMAINS A CAUSE OF DEEP CONCERN TO US.

THE UNITED STATES HAS NO HOSTILE INTENTIONS TOWARDS THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN AND SEEKS GOOD RELATIONS WITH YOUR GOVERNMENT, BUT WE CANNOT ALLOW THE MURDER OF U.S. CITIZENS TO PASS UNADDRESSED.

IN ORDER TO PROTECT OUR CITIZENS, WHICH IS THE FIRST RESPONSIBILITY OF ANY GOVERNMENT, AND IN ORDER TO LAY A SOUND BASIS FOR BETTER RELATIONS BETWEEN OUR COUNTRIES, WE NEED A CLEAR COMMITMENT FROM YOU THAT YOU WILL ENSURE AN END TO IRANIAN INVOLVEMENT IN TERRORIST ACTIVITY, PARTICULARLY THREATS TO AMERICAN CITIZENS, AND WILL BRING THOSE IN IRAN RESPONSIBLE FOR THE BOMBING TO JUSTICE EITHER IN IRAN OR BY EXTRADITING THEM TO SAUDI ARABIA.

CLINTON LIBRARY PHOTOCOPY

ترجمة الوثيقة:

رسالة من الرئيس كلينتون إلى الرئيس خاتمي:

تلقت الحكومة معلومات موثوقة أن أعضاء من جماعة الحرس الثوري الإيراني وعناصر لبنانيين وسعوديين من حزب الله كانوا متورطين مباشرة في التخطيط للانفجار الإرهابي لأبراج مجمع السكن العسكري وتنفيذه في الخبر في السعودية مؤخراً في ٢٥ حزيران ١٩٩٦.

قتل تسعة عشر مواطناً أمريكياً. فقد رأت الولايات المتحدة أن هذا خطراً شديداً، ونحن نقرُّ أنّ حادثة الانفجار كانت قد حصلت قبل انتخاباتكم. مع ذلك يجب أن يواجه هؤلاء المسؤولون العدالة لجرائمهم، ولربما جماعة الحرس الثوري الإيراني متورطون بالتخطيط لهجومات إرهابية مستقبلية ضد المواطنين الأمريكيين.

اعترفت حكومة الولايات المتحدة بالخطوات الإيجابية التي اتخذتموها لرؤية أن هؤلاء الإيرانيين المتورطين في الفساد، والمخدِّرات، والإرهاب المحلي و أعمال إجرامية دولية مطلوبون لمسؤوليتهم عن أعمالهم. مع ذلك تورط جماعة من الحرس الثوري الإيراني في التخطيط لأعمال إرهابية تبقى مسألة تثير قلقنا الشديد.

ليس لدى الولايات المتحدة نوايا عدوانية إزاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتسعى لعلاقات جيدة مع حكومتكم، لكننا لن نسمح بمقتل المواطنين الأمريكيين أن يمر من دون التعامل معه. من أجل حماية مواطنينا والتي هي أولى مسؤولية لدى أية حكومة، ومن أجل وضع أساس لعلاقات أفضل بين دولنا نحتاج لتأكيد التزامكم بوضع نهاية لتورط الإيرانيين في الأعمال الإرهابية خاصة التي تهدد المواطنين الأمريكيين، وإحضار أولئك الإرهابيين المسؤولين عن الانفجار للعدالة أو بتسليمهم للسعودية.

الملحق رقم ٢ – الرد الإيراني على رسالة الرئيس كلينتون:

From:W.J. Clinton Pres Lib 5011244+2883 05/18/2010 12:49 #365 P.005/010

IN THE NAME OF GOD, THE COMPASSIONATE, THE MERCIFUL

The allegations contained in the message attributed to President Clinton are inaccurate and unacceptable. The Islamic Republic of Iran views the recurrence of such unfounded allegations in the gravest terms.

Reliable investigations and serious scrutiny leave no doubt that this allegation, which has been repeated on several earlier occasions is solely based on inaccurate and biased information. No agency of or entity connected with the Islamic Republic of Iran had any part, whatsoever, in the planning, logistics or execution of the said incident. Such allegations are fabricated solely by those whose illegitimate objectives are jeopardized by stability and security in the region.

The US Government—which has not only failed to prosecute or extradite the readily identifiable American citizens responsible for the downing of Iranian civilian airliner, but in fact has decorated them- is now seeking the trial or extradition of individuals totally unknown and without any connection whatsoever to the Islamic Republic of Iran. This behavior is unacceptable and must cease immediately.

It is also imperative that the US Government prevents further support of certain official US agencies and institutions for terrorist elements and organizations with irrefutable records of crimes against Iranian people. Any further assistance to these terrorists is indicative of inconsistency between US words and deeds, and shall remain a source of deep concern to the Iranian people and Government.

The Islamic Republic of Iran bears no hostile intentions towards Americans and the Iranian people not only harbor no enmity, but indeed have respect for the great American people. At the same time, they shall vigilantly and resolutely defend their independence, sovereignty and legitimate rights against any threat.

As its irreversible and fundamental strategy, the Government of Iran, backed by a strong national consensus, shall vigorously pursue the policy of détente and institutionalization of the rule of law. The Government is confident and there exists no threat from the Islamic Republic of Iran against any other government or their nationals.

CLINTON LIBRARY PHOTOCOPY

ترجمة وثيقة الرد الإيراني على رسالة كلينتون:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الادعاءات الموجودة في الرسالة المنسوبة للرئيس كلينتون خاطئة وغير مقبولة. ترى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تكرار هذه الادعاءات التي ليس لها أساس من الصحة وهي تمثل خطراً شديداً.

التحقيقات الموثوقة والجدية الدقيقة لا تترك شكّاً في أنّ هذه الادعاءات التي كانت تتكرر في مناسبات سابقة عديدة معتمدة على معلومات خاطئة ومنحازة فقط. لا يوجد وكالة أو كيان متصل بالجمهورية الإسلامية الإيرانية كان له يد في التخطيط لهذه الحادثة أو دعمها أو تنفيذها. هذه هي ادعاءات ملفقة فقط من قبل هؤلاء الذين يملكون أهدافاً غير شرعية تعرِّض الاستقرار والأمن في المنطقة للخطر.

لم تفشل حكومة الولايات المتحدة فقط بملاحقة أو ترحيل المواطنين الأمريكيين المعروفين المسؤولين عن إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية. ولكن في الحقيقة قلَّدتهم الأوسمة. وتطالب بمحاكمة أو استرداد أناس غير معروفين تماماً وغير متصلين بالجمهورية الإسلامية الإيرانية. هذا التصرف غير مقبول، ويجب أو يتوقف فوراً.

ومن الضروري أيضاً أن تمنع الولايات المتحدة أي دعم مستقبلي لوكالات أو مؤسسات أمريكية محددة ومنظمات وعناصر إرهابية التي لها سجلات مؤكدة بالجرائم ضد الإيرانيين. أي مساعدة مستقبلية لهؤلاء الإرهابيين هي دلالة على تناقض بين كلمات الولايات المتحدة وأفعالها، وستبقى مصدر قلق شديد للحكومة والشعب الإيراني.

الملحق رقم ٣ تقرير مجلس الأمن القومي تاريخ ١٥ أيلول ١٩٩٩ حول مذكرة للرئيس بما يتعلق بالرد الإيراني على رسالتنا لخاتمي بالنسبة لقضية تفجيرات الخبر.

From:W.J. Clinton Pres Lib 501+244+2883 05/18/2010 12:49 #365 P.003/010

~~TOP SECRET~~

NATIONAL SECURITY COUNCIL
WASHINGTON, D.C. 20504

NOT FOR THE SYSTEM

September 15, 1999

ACTION

MEMORANDUM FOR SAMUEL R. BERGER

THROUGH: BRUCE RIEDEL BR

FROM: KEN POLLACK KP

SUBJECT: Iranian Response on al-Khobar

We have prepared a memo for the President regarding the Iranian response to our letter to Khatemi regarding al-Khobar.

The memo outlines the Iranian denial and the fact that the language makes clear that it was the product of the entire Iranian leadership, rather than just Khatemi. The memo also raises the question of how next to proceed on Khobar. If the Iranians make good on their threats to release the text of our letter we are going to face intense pressure to take action.

Concurrence by: Steve Simon SS/S

RECOMMENDATION

That you forward the attached memorandum to the President.

Attachments
Tab I Memorandum to the President
Tab A Iranian Response
Tab B U.S. Message to President Khatemi
Tab C Al-Watan Article

~~TOP SECRET~~
Reason: 1.5(c,d)
Declassify On: 9/15/09

CLINTON LIBRARY PHOTOCOPY

DECLASSIFIED
PER E.O. 12958,
AS AMENDED
2002-1424-M
12/31/08 MJ

ترجمة الوثيقة:

مجلس الأمن القومي العاصمة واشنطن 20504 - ١٥أيلول ١٩٩٩

الإجراء

مذكرة ساموبل. ر. برجر

عن طريق: بروس ريدل

من: كين بولاك

لقد أعددنا مذكرة للرئيس بما يتعلق بالرد الإيراني على رسالتنا لخاتمي بالنسبة لقضية الخُبر

توضح المذكرة الرد الإيراني وحقيقة أن اللغة إنتاج القيادة الإيرانية بكاملها وليس خاتمي فقط.

إذا نفذ الإيرانيون تهديداتهم للإفراج عن نص رسالتنا سنقوم بمواجهة ضغط مكثف للقيام بخطوة ما.

بموافقة: ستيفن سيمون

توصيات

توجيه المذكرة للرئيس.

الملحقات

ملحقا مذكرة للرئيس.

ملحق 1 الرد الإيراني.

ملحق2 رسالة الولايات المتحدة للرئيس خاتمي.

ملحق3 مقالة جريدة الوطن.

الملحق رقم ٤ – الأمر التنفيذي رقم ١٣٣٠٣- الصادر عن الرئيس جورج دبليو بوش بشأن السيطرة على ممتلكات نظام الرئيس صدّام حسين

Federal Register
Vol. 68, No. 102
Wednesday, May 28, 2003

Presidential Documents

Title 3—

The President

Executive Order 13303 of May 22, 2003

Protecting the Development Fund for Iraq and Certain Other Property in Which Iraq Has an Interest

By the authority vested in me as President by the Constitution and the laws of the United States of America, including the International Emergency Economic Powers Act, as amended (50 U.S.C. 1701 *et seq.*) (IEEPA), the National Emergencies Act (50 U.S.C. 1601 *et seq.*), section 5 of the United Nations Participation Act, as amended (22 U.S.C. 287c) (UNPA), and section 301 of title 3, United States Code,

I, GEORGE W. BUSH, President of the United States of America, find that the threat of attachment or other judicial process against the Development Fund for Iraq, Iraqi petroleum and petroleum products, and interests therein, and proceeds, obligations, or any financial instruments of any nature whatsoever arising from or related to the sale or marketing thereof, and interests therein, obstructs the orderly reconstruction of Iraq, the restoration and maintenance of peace and security in the country, and the development of political, administrative, and economic institutions in Iraq. This situation constitutes an unusual and extraordinary threat to the national security and foreign policy of the United States and I hereby declare a national emergency to deal with that threat.

I hereby order:

Section 1. Unless licensed or otherwise authorized pursuant to this order, any attachment, judgment, decree, lien, execution, garnishment, or other judicial process is prohibited, and shall be deemed null and void, with respect to the following:

(a) the Development Fund for Iraq, and

(b) all Iraqi petroleum and petroleum products, and interests therein, and proceeds, obligations, or any financial instruments of any nature whatsoever arising from or related to the sale or marketing thereof, and interests therein, in which any foreign country or a national thereof has any interest, that are in the United States, that hereafter come within the United States, or that are or hereafter come within the possession or control of United States persons.

Sec. 2. (a) As of the effective date of this order, Executive Order 12722 of August 2, 1990, Executive Order 12724 of August 9, 1990, and Executive Order 13290 of March 20, 2003, shall not apply to the property and interests in property described in section 1 of this order.

(b) Nothing in this order is intended to affect the continued effectiveness of any rules, regulations, orders, licenses or other forms of administrative action issued, taken, or continued in effect heretofore or hereafter under Executive Orders 12722, 12724, or 13290, or under the authority of IEEPA or the UNPA, except as hereafter terminated, modified, or suspended by the issuing Federal agency and except as provided in section 2(a) of this order.

Sec. 3. For the purposes of this order:

(a) The term "person" means an individual or entity;

(b) The term "entity" means a partnership, association, trust, joint venture, corporation, group, subgroup, or other organization;

(c) The term "United States person" means any United States citizen, permanent resident alien, entity organized under the laws of the United

States or any jurisdiction within the United States (including foreign branches), or any person in the United States;

(d) The term "Iraqi petroleum and petroleum products" means any petroleum, petroleum products, or natural gas originating in Iraq, including any Iraqi-origin oil inventories, wherever located; and

(e) The term "Development Fund for Iraq" means the fund established on or about May 22, 2003, on the books of the Central Bank of Iraq, by the Administrator of the Coalition Provisional Authority responsible for the temporary governance of Iraq and all accounts held for the fund or for the Central Bank of Iraq in the name of the fund.

Sec. 4. (a) The Secretary of the Treasury, in consultation with the Secretary of State and the Secretary of Defense, is hereby authorized to take such actions, including the promulgation of rules and regulations, and to employ all powers granted to the President by IEEPA and the UNPA as may be necessary to carry out the purposes of this order. The Secretary of the Treasury may redelegate any of these functions to other officers and agencies of the United States Government. All agencies of the United States Government are hereby directed to take all appropriate measures within their statutory authority to carry out the provisions of this order.

(b) Nothing contained in this order shall relieve a person from any requirement to obtain a license or other authorization in compliance with applicable laws and regulations.

Sec. 5. This order is not intended to, and does not, create any right, benefit, or privilege, substantive or procedural, enforceable at law or in equity by a party against the United States, its departments, agencies, entities, officers, employees, or agents, or any other person.

Sec. 6. This order shall be transmitted to the Congress and published in the **Federal Register**.

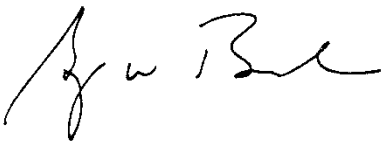

THE WHITE HOUSE,
May 22, 2003.

[FR Doc. 03-13412
Filed 5-23-03; 11:28 am]
Billing code 3195-01-P

ترجمة الوثيقة: الأمر التنفيذي رقم(١٣٣٠٣) الصادر عن الرئيس جورج بوش الابن بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٣

حماية صندوق تنمية العراق وممتلكات أخرى معينة يملك العراق نصيبا فيها

حسب السلطة المخوّلة لي كرئيس بموجب الدّستور وقوانين الولايات المتّحدة الأمريكية، بما في ذلك قانون السّلطات الاقتصاديّة الطارئة الدّولي، بصيغته المعدلة USC 50) (1701وما يليها (IEEPA) وقانون الطوارئ الوطني (1601 USC 50) وما يليها (المادة 5 من قانون المشاركة في الأمم المتّحدة، بصيغته المعدلة)(22 USC 287C) إدارة بريد الأمم المتحدة (والمادة (301) من المادة 3 من قانون الولايات المتحدة.

١-جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وجدت أنّه من الخطر أي ربط أو عملية قضائية أخرى ضد صندوق تنمية العراق، النّفط والمنتجات النّفطية العراقيّة، والفوائد المترتبة عليه، والعائدات والالتزامات، أو أيّة أمور ماليّة من أيّ نوع تنشأ عنه أو تتعلّق ببيع أو تسويق منه، وجميعها يعوق إعادة البناء المنظّم للعراق، واستعادة وصون السّلم والأمن في البلاد، وتنميته السّياسية والإدارية، والمؤسسات الاقتصاديّة في العراق. ويشكل هذا الوضع تهديداً غير عادي واستثنائي للأمن القوميّ والسّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة، وأُعلِنُ حالة طوارئ وطنية للتعامل مع هذا التّهديد.

أنا هنا أعطي الأوامر بالآتي:

القسم ١. ما لم تكن مرخصة أو مخطوطة وفقاً لهذا النّظام، أو أي مرفق، حكم، مرسوم، امتياز، أمر تنفيذ والحجز التّحفظي، أو عملية قضائية أخرى.

(أ) صندوق التنمية للعراق.

(ب) جميع المنتجات النّفطية والمنتجات النّفطية العراقية والمصالح فيها أو العائدات أو الالتزامات أو أية أدوات مالية من أيّ نوع تنشأ منها أو تتعلق ببيعها أو تسويقها أو مصالحها، وأي بلد أجنبي أو أي مواطن له مصلحة، أي في الولايات المتحدة، تأتي فيما بعد داخل الولايات المتحدة، أو تكون موجودة أو بعد ذلك في حوزة أو سيطرة أشخاص من الولايات المتحدة.

القسم ٢ – (أ) اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا الأمر، لا ينطبق الأمر التنفيذي ١٢٧٢٢ المؤرخ ٢ أغسطس ١٩٩٠، والقرار التنفيذي ١٢٧٢٤ المؤرخ ٩ أغسطس ١٩٩٠، والقرار التنفيذي ١٣٢٩٠ المؤرخ ٢٠ مارس ٢٠٠٣، على الممتلكات والمصالح في الممتلكات الموصوفة في القسم ١ من هذا الأمر.

(ب) – ليس في هذا الأمر ما يقصد منه التأثير على استمرار فاعلية أيّة قواعد أو أنظمة أو أوامر أو تراخيص أو أشكال أخرى من الإجراءات الإدارية الصادرة أو المتخذة أو المستمرة سارية المفعول أو بموجبها بموجب الأوامر التنفيذية ١٢٧٢٢ أو ١٢٧٢٤ أو ١٣٢٩٠، أو تحت سلطة الوكالة أو إدارة بريد الأمم المتحدة، باستثناء ما تم إنهاؤه أو تعديله أو تعليقه من قبل الوكالة الاتحادية المصدرة، باستثناء ما هو منصوص عليه في البند ٢ (أ) من هذا الأمر.

القسم ٣ – لأغراض هذا النظام:

(أ) يقصد بتعبير "الشخص" فرد أو كيان؛

(ب) يقصد بتعبير "الكيان" شراكة أو رابطة أو أمانة أو مشروع مشترك أو شركة أو مجموعة أو مجموعة فرعية أو منظمة أخرى.

(ج) يقصد بمصطلح "شخص الولايات المتحدة" أي مواطن أمريكي، أجنبي مقيم دائم، أو كيان منظم بموجب قوانين الولايات المتحدة.

الدول أو أي ولاية قضائية داخل الولايات المتحدة (بما في ذلك الفروع الأجنبية)، أو أي شخص في الولايات المتحدة.

(د) يعني مصطلح "النفط العراقي والمنتجات النفطية" أي بتروليوم أو منتجات بترولية أو غاز طبيعي منشأ في العراق، بما في ذلك أي مخزون نفطي من أصل عراقي، أينما وجد.

(هـ) يقصد بمصطلح "صندوق تنمية العراق" الصندوق المنشأ في ٢٢ أيار / مايو ٢٠٠٣، أو حوله، على دفاتر البنك المركزي العراقي، من قبل مدير سلطة التحالف المؤقتة المسؤولة عن الحكم المؤقت للعراق وجميع الحسابات المحتفظ بها للصندوق أو للبنك المركزي العراقي باسم الصندوق.

القسم ٤ – (أ) يؤذن لوزير الخزانة، بالتشاور مع وزير الدولة ووزير الدفاع، باتخاذ مثل هذه الإجراءات، بما في ذلك إصدار القواعد والأنظمة، واستخدام الصلاحيات الممنوحة للرئيس جميعها (إيبا) وإدارة بريد الأمم المتحدة حسبما يكون ضرورياً لتنفيذ أغراض هذا الأمر. ويجوز لوزير الخزانة أن يعيد تفويض أي من هذه المهام إلى مسؤولين ووكالات أخرى في حكومة الولايات المتحدة. وتوجه وكالات حكومة الولايات المتحدة جميعها بموجبها إلى اتخاذ التدابير المناسبة جميعها في إطار سلطتها التشريعية لتنفيذ أحكام هذا النظام.

(ب) ليس في هذا الأمر ما يعفي الشخص من أي شرط للحصول على ترخيص أو إذن آخر؛ وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

القسم ٥ – ولا يقصد بهذا الأمر، ولا ينشأُ، أيُّ حقٍّ أو استحقاق أو امتياز أو موضوعي أو إجرائي أو واجب إنفاذ القانون أو في حقوق الملكية من جانب طرف ضد الولايات المتحدة أو إداراتها أو وكالاتها أو كياناتها أو ضباطها أو موظفيها ، أو وكلاء، أو أي شخص آخر.

القسم ٦ – يحال هذا الأمر إلى الكونغرس وينشر في السجل الاتحادي.

الملحق رقم ٥- قرار مجلس الأمن رقم ١٩٠٥- بشأن العراق ودفع الديون العراقيّة

S/RES/1905 (2009)

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
21 December 2009

القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٢٤٩ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس وزراء العراق، المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والمرفقة بهذا القرار،

وإذ يسلم بالتطورات الإيجابية في العراق وبأن الحالة التي يعيشها العراق حاليا تختلف كثيرا عن الحالة السائدة وقت اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، ويسلم بأن المؤسسات العراقية تتعزز، وإذ يسلم كذلك بأهمية استعادة العراق للمكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠)،

وإذ يسلم بأن الرسالة الواردة من رئيس وزراء العراق تؤكد من جديد أيضا التزام الحكومة بتسوية الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق، والاستمرار في معالجة تلك الديون والمطالبات إلى حين تسويتها أو البت فيها، ويطلب من المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم المساعدة في أثناء استكمال حكومة العراق لهذه العملية،

وإذ يسلم بما لصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة وأحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) من دور مهم في مساعدة حكومة العراق على كفالة توخي الشفافية والمساءلة في استخدام موارد العراق لما فيه منفعة الشعب العراقي، وإذ يسلم أيضا بحاجة العراق خلال عام ٢٠١٠ إلى الانتقال إلى ترتيبات الخلف لكل من صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بحيث تشمل لجنة الخبراء الماليين،

وإذ يتصرف وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

09-66189 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

١ - **يقرر** أن يمدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن إيداع العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق، والترتيبات المشار إليها في الفقرة ١٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق تنمية العراق، ويقرر كذلك أن تظل أحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) سارية حتى ذلك التاريخ، رهنا بالاستثناء المنصوص عليه في الفقرة ٢٧ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بما في ذلك فيما يتعلق بالأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الوارد بيانها في الفقرة ٢٣ من ذلك القرار؛

٢ - **يقرر كذلك** مراجعة أحكام الفقرة الواردة أعلاه بشأن إيداع العائدات في صندوق تنمية العراق وبشأن دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، وأحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) وذلك بناء على طلب حكومة العراق أو في موعد أقصاه ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛

٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقارير خطية مرة كل ثلاثة أشهر، على أن يقدم التقرير الأول في موعد أقصاه ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأن يشمل تفاصيل عن التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية للصندوق الحالي لتنمية العراق، فضلا عن المسائل القانونية والخيارات التي يتعين النظر فيها لتنفيذ ترتيبات الخلف وتقييما لما أحرزته حكومة العراق من تقدم في الإعداد لترتيبات الخلف لصندوق التنمية؛

٤ - **يدعو** حكومة العراق إلى أن تضع خطة العمل والجدول الزمني الضروريين بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وأن تكفل الانتقال في الوقت المناسب وبفعالية، حلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلى آلية لاحقة لصندوق التنمية تراعي شروط الترتيب البديل لصندوق النقد الدولي وتشمل ترتيبات مراجعة خارجية للحسابات وتمكين العراق من الوفاء بالتزاماته على النحو المنصوص عليه في أحكام الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)؛

٥ - **يطلب** إلى حكومة العراق أن تقدم تقريرا إلى مجلس الأمن، عن طريق رئيس لجنة الخبراء المنشأة، كل ثلاثة أشهر، على أن يقدم التقرير الأول في موعد أقصاه ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ لتوفير خطة عمل وجدول زمني للانتقال من صندوق التنمية وتفاصيل عن التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية للصندوق الحالي لتنمية العراق، مع تقارير لاحقة تقدم كل ثلاثة أشهر لتوفير تقييم للتقدم المحرز بناء على خطة العمل وما أدخل من تحسينات على الرقابة؛

٦ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة من رئيس وزراء العراق إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والتي بينتُ فيها التزام العراق بإيجاد تسوية مقبولة لمشكلة الديون والمطالبات التي ورثها عن النظام السابق، وعبّرتُ فيها عن رغبة الحكومة العراقية في استمرار مساعدة المجتمع الدولي المؤقتة من أجل تحقيق هذا الغرض. ولقد أوضحتُ في الرسالة نفسها أن الحكومة العراقية تدرك أهمية صندوق تنمية العراق في ضمان استخدام عائدات الموارد من النفط والغاز لما فيه مصلحة الشعب العراقي، وأن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة يساعد على ضمان إدارة هذه الموارد بشفافية وبطريقة مسؤولة، وستعمل حكومة العراق خلال عام ٢٠١٠ على وضع ترتيبات مناسبة لصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة بما يتلاءم مع الدستور لضمان استمرار استخدام العائدات النفطية بشكل عادل وبما فيه مصلحة الشعب العراقي، ووفق أفضل الممارسات الدولية في الشفافية والمساءلة والعدالة. وفي هذا الصدد أود أن أؤكد لكم بأن الحكومة العراقية قد حققت تقدما كبيرا خلال عام ٢٠٠٩ على طريق تسوية هذه الديون والمطالبات، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقات بشأن خفض الديون السيادية واتفاقات أخرى ثنائية لتسوية بعض المطالبات.

إننا سنعمل خلال ما تبقى من عام ٢٠٠٩ وخلال عام ٢٠١٠ من أجل استعادة المكانة المالية الدولية للعراق، في نفس الوقت الذي تدار فيه عائدات النفط والغاز بالشكل الذي يعود بالفائدة على شعب العراق.

إن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق من دون استمرار مساعدة المجتمع الدولي عن طريق إصدار قرار من مجلس الأمن يمدد فيه شروط وترتيبات قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨) المتعلقة بتمديد ولاية صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة لمدة ١٢ شهرا، مع مراجعة التمديد قبل ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بناء على طلب العراق.

سأكون ممتنا فيما إذا قام سعادتكم بتعميم هذه الرسالة على أعضاء المجلس في أسرع وقت ممكن، وضمها كملحق للقرار الذي يجري الإعداد له حاليا بشأن تمديد الولاية المشار إليها أعلاه.

(توقيع) نوري كامل المالكي
رئيس وزراء جمهورية العراق
١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

الخرائط:

المصور رقم(١) القواعد الأمريكيّة في الخليج العربيّ: المصدر

http://hanem.tn/viewtopic.php?t=3825

المصور رقم ٢ –مناطق النّفط في الخليج العربي: المصدر

–http://www.edu–maps.com/

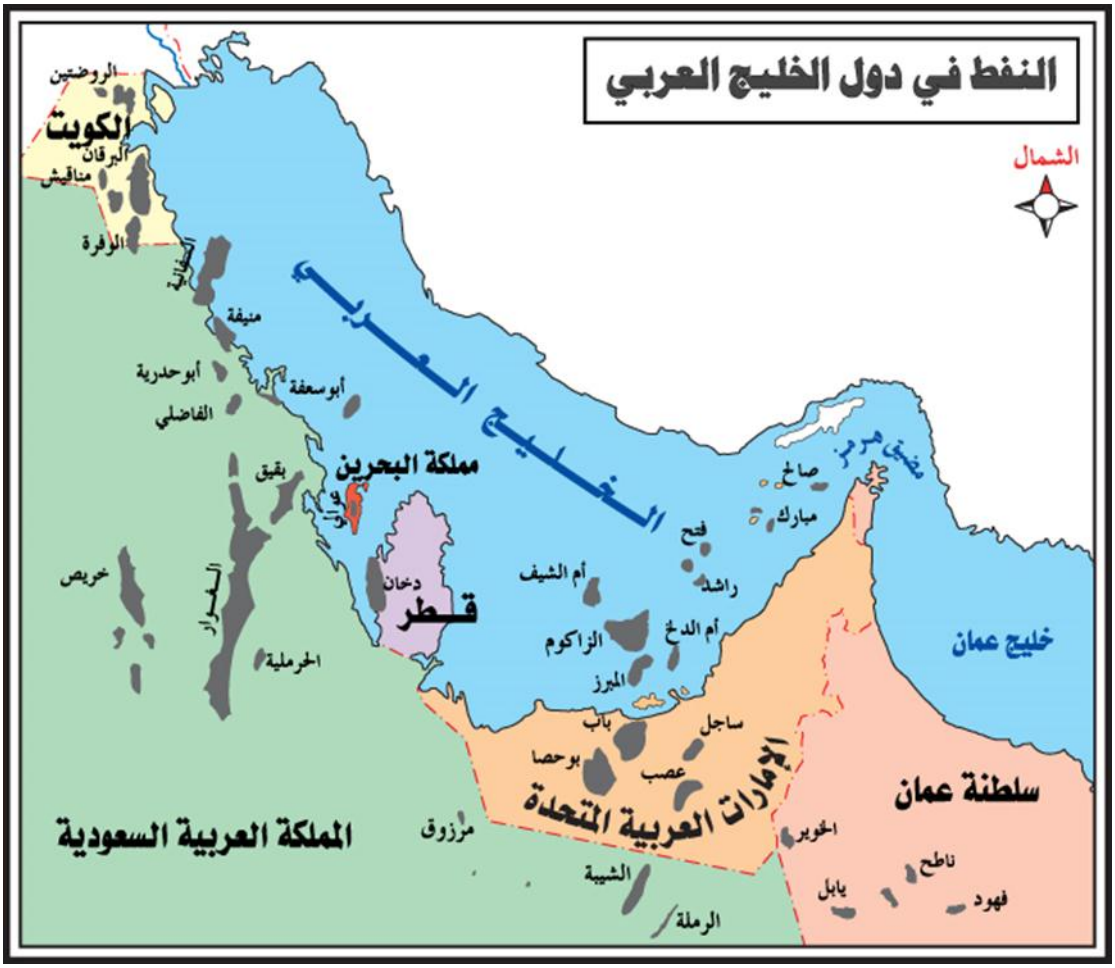

المصور رقم ٣ – مناطق النّفط في العراق: المصدر

–http://www.israj.net/arabic/images/Economics/061.gif

المصور رقم ٤ – مناطق النفط في إيران: المصدر

- http://www.parstimes.com/images/iran_petroleum_facilities_2004.jpg

مصادر ومراجع البحث:

أولاً- المصادر والمراجع العربية:

١-الوثائق:

١- قرار الحظر النّفطي الذي اتخذه العرب بتاريخ ١٧ تشرين الأوّل ١٩٧٣

http://www.mokatel.com/openshare/Wthaek/FreeDocs/GeneralDoc10/index.htm

٢- بيان صادر عن وزارة الخارجيّة العراقيّة حول العمليات العسكريّة التركيّة في الشمال العراقي١٣-٤-١٩٩٥

http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/FreeDocs/GeneralDoc10/images/wflsten28173.gif_cvt.htm

٣- وثيقة صادرة عن جامعة الدّول العربيّة رقم ٥٦٢٩- د. ع (١٠٧) – ج٣- ٣١-٧-١٩٩٧

http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/GamatDowal/images/wgama43012.gif_cvt.htm

٤- رسالة موجهة من رئيس الحكومة العراقية لرئيس مجلس الأمن ١٣ كانون الأوّل ٢٠٠٩

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/661/89/PDF/N0966189.pdf?OpenElement

٥- قرارات مجلس الأمن والأمم المتّحدة متوفرة على موقع الأمم المتّحدة باللغتين العربيّة والإنكليزيّة

قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩١	قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ تاريخ ١٧ كانون الأوّل ١٩٩٩
قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ – ٥ نيسان ١٩٩١	قرار مجلس الأمن رقم ١٢٩٣ تاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٠
قرار مجلس الأمن رقم ٦٩٩ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٩١	قرار مجلس الأمن رقم ١٣٠٢ تاريخ ٨ حزيران ٢٠٠٠
قرار مجلس الأمن رقم ٧٠٠، تاريخ ١٧ حزيران ١٩٩١	قرار مجلس الأمن رقم ١٣٣٠ تاريخ ٥ كانون الأوّل ٢٠٠٠
قرار مجلس الأمن رقم ٧٠٥ تاريخ ١٥ آب ١٩٩١	قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٠ تاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٢
قرار مجلس الأمن رقم ٧٠٦ تاريخ١٥ آب ١٩٩١	قرار مجلس الأمن رقم ١٤٣٨ تاريخ ١٤ تشرين الأوّل ٢٠٠٢
قرار مجلس الأمن ٧٠٧ تاريخ ١٥ آب ١٩٩١	قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ تاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢
قرار مجلس الأمن رقم ٧١٢ تاريخ ١٩ أيلول ١٩٩١	قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ تاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٣
قرار الأمم المتّحدة رقم ٤٦/٧٥ تاريخ ١١ كانون الأول ١٩٩١	قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٦ تاريخ ١٢ أيلول ٢٠٠٣
قرار الأمم المتّحدة رقم ٤٦ / ١٣٤ تاريخ ١٧ كانون الأوّل ١٩٩١	قرار مجلس الأمن رقم ١٥٢٦ تاريخ ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٤
قرار مجلس الأمن رقم ٧٧٨ تاريخ ٢ تشرين الأوّل ١٩٩٢	قرار مجلس الأمن رقم ١٥٣٠ تاريخ ١١ آذار ٢٠٠٤
قرار الأمم المتّحدة رقم ٤٧/ ١٤٥ تاريخ ١٨ كانون الأوّل ١٩٩٢	قرار مجلس الأمن رقم ١٥٣٥ تاريخ ٢٦ آذار ٢٠٠٤
قرار الأمم المتّحدة رقم ٤٨ / ١٤٤ تاريخ ٢٠ كانون الأوّل	قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٦تاريخ ٨ تشرين الأوّل ٢٠٠٤

١٩٩٣	
قرار الأمم المتّحدة رقم ٤٩ / ٢٠٣ تاريخ ٢٣ كانون الأوّل ١٩٩٤	قرار مجلس الأمن رقم ١٦١١ تاريخ ٧ تموز ٢٠٠٥
قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ تاريخ ١٤ نيسان ١٩٩٥	قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٧ تاريخ ٢٩ تموز ٢٠٠٥
قرار الأمم المتّحدة رقم ٥٠ / ١٩١ تاريخ ٢٢ كانون الأوّل ١٩٩٥	قرار مجلس الأمن رقم ١٦٢٤ تاريخ ١٤ أيلول ٢٠٠٥
قرار مجلس الأمن رقم ١١١١ تاريخ ٩ حزيران ١٩٩٧	قرار مجلس الأمن رقم ١٦٨٦ تاريخ ١٥ حزيران ٢٠٠٦
قرار مجلس الأمن رقم ١١١٥ تاريخ ٢١ حزيران ١٩٩٧	قرار مجلس الأمن رقم ١٦٩٦ تاريخ ٣١ تموز ٢٠٠٦
قرار مجلس الأمن رقم ١١٢٩ تاريخ ١٢ أيلول ١٩٩٧	قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٥ تاريخ ٢٢ كانون الأوّل ٢٠٠٦
قرار مجلس الأمن رقم ١١٣٤تاريخ ٢٣ تشرين الأوّل ١٩٩٧	قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ تاريخ ٢٣ كانون الأوّل ٢٠٠٦
قرار مجلس الأمن رقم ١١٤٣ تاريخ ٤ كانون الأوّل ١٩٩٧	قرار مجلس الأمن رقم ١٧٤٧ تاريخ ٢٤ آذار ٢٠٠٧
قرار مجلس الأمن رقم ١١٥٣ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٨	قرار مجلس الأمن رقم ١٧٤٨ بشأن لبنان تاريخ ٢٧ آذار ٢٠٠٧
قرار مجلس الأمن رقم ١١٥٨ تاريخ ٢٥ آذار ١٩٩٨	قرار مجلس الأمن رقم ١٧٨٧ تاريخ ١٠ كانون الأوّل ٢٠٠٧
قرار مجلس الأمن رقم ١١٧٥ تاريخ ١٩ حزيران ١٩٩٨	قرار مجلس الأمن رقم ١٨٠٣ تاريخ ٣ آذار ٢٠٠٨
قرار مجلس الامن رقم ١٢١٠تاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٨	قرار مجلس الأمن رقم ١٨٠٥ تاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠٨
قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٢ تاريخ ٢١ أيار ١٩٩٩	قرار مجلس الأمن رقم ١٨٢٢ تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٨
قرار مجلس الأمن رقم ١٢٦٦ تاريخ ٤ تشرين الأوّل ١٩٩٩	قرار مجلس الأمن رقم ١٩٠٤ تاريخ ١٧ كانون الأوّل ٢٠٠٩
قرار مجلس الأمن رقم ١٢٧٥تاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٩	قرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٩ تاريخ ٩ حزيران ٢٠١٠
قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٠ تاريخ ٣ كانون الأوّل ١٩٩٩	قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٣ تاريخ ٢٠ كانون الأوّل ٢٠١٠
قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨١ تاريخ ١٠ كانون الأوّل ١٩٩٩	

٢-الكتب:

١- **أبو لبدة، نظمي**، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، دار الكندي، إربد، ٢٠٠١.

٢- **أحمد، صلاح زكي**، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي- صراع الاهداف والمصالح، دار العالم الثالث، ط١، ١٩٩٥.

٣- **الأزعر، محمد خالد**، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط١، ١٩٩١.

٤- **اسكندر، مروان**، الدعم النّفطي العربي، من مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧ إلى مؤتمر الكويت ١٩٧٣، مطابع ألف، بيروت، ١٩٧٣.

٥- **الأشعل، عبد الله**، العلاقات الدّوليّة لمجلس التعاون، ذات السلاسل، د م، ط١، ١٩٩٠.

٦- **الأمير، فؤاد قاسم**، حل مشكلة الطاقة هو التحدي الأكبر للبشرية في القرن الحادي والعشرين، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، بغداد، ٢٠٠٥.

٧- **أمين، جلال أحمد،** المشرق العربي والغرب – بحث في دور المؤثرات الخارجيّة في تطّور النّظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٤، ١٩٨٣.

٨- **بحيري، مروان،** النّفط العربي والتهديدات الأمريكيّة بالتدخل ١٩٧٣ – ١٩٧٩، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم ٤، بيروت، ١٩٨٠.

٩- **البراوي، راشد،** حرب البترول في العالم العربي ١٩٦٧، الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت

١٠- **برجاس، حافظ،** الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

١١- **البكوش، الطيب،** الخليج بين الهيمنة والارتزاق، الناشر مؤسسة الكريم بن عبد الله، تونس، د.ت.

١٢- **البندك، مازن،** قصة النفط، دار القدس، د م، ط١، ١٩٧٤.

١٣- **البيبلاوي، حازم،** النظام الاقتصادي الدولي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، عدد ٢٥٧، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ٢٠٠٠.

١٤- **تطور العلاقات الأمريكيّة – الإيرانيّة** (٢٠٠٢-٢٠١٥) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، المرصد الاستراتيجي، ١٢-٨-٢٠١٥.

١٥- **التميمي، محمد تيسير،** حرب الخليج بين الأسباب والنتائج، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ١٩٩٣.

١٦- **التنير، سمير،** أمريكا من الداخل- حروب من أجل النّفط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٠.

١٧- _____، مدخل لاستراتيجية النفط العربي ، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١.

١٨- **التواجد العسكري الأمريكي في الخليج والجزيرة العربية،** إعداد مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، د. ن، د. م، د. ت

١٩- **جابر، عدنان،** العرب وعصر ما بعد النفط، دار علاء الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٤.

٢٠- **جماعة من الباحثين السوفييت،** الدولارات النفطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الشرقين الأدنى والأوسط، ترجمة هشام الدجاني، دار الفارابي، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

٢١- **الجمل، شوقي – عبد الرزاق، عبد الله،** تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري للتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢٢- **حرب، أسامة الغزالي،** الاستراتيجيّة الأمريكيّة تجاه الخليج العربي "مصالح ثابتة وسياسات متغيّرة "، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط١، ١٩٨٢.

٢٣- **الحمش، منير**، السلام المدان – الشرق الأوسط الجديد من إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧.

٢٤- **الحمود، فهد مسعود**، ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي، دار الفارابي، بيروت، ط١، ١٩٨٠.

٢٥- **حميد، فيصل**، النّفط والحرب المدنيّة – مصير الحياة الحضريّة ... إلى طريق مسدود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.

٢٦- **خدوري، وليد**، النفط العربي في السياسة الدّوليّة، دلمون للنشر، نيقوسيا، قبرص، د. ت.

٢٧- _____، صناعة النّفط في الخليج- تحديات وتهديدات – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، ط١، أبو ظبي ١٩٩٧.

٢٨- **الربيعي، فاضل**، احتلال العراق وتداعياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٢٩- **الريس، رياض نجيب**، الخليج العربي ورياح التغيير، دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، رياض الريس للكتب والنشر، د. م، د. ت.

٣٠- **الزعبي، موسى**، السياسة الدولية في نهاية الحرب الباردة، الشادي للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٩٥

٣١- **الزنابيلي، عبد المنعم**، الحوار العربي الأوروبي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٢.

٣٢- **زهر الدين، صالح**، مشروع " إسرائيل الكبرى "بين الديمغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٦.

٣٣- **السماك، محمد**، استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩١.

٣٤- **الشاهر، شاهر إسماعيل**، أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩.

٣٥- **شعبان، مظفر صلاح الدين – شعبان، سمير صلاح الدين**، الطاقة وآفاقها المستقبلية، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٤.

٣٦- **شقير، محمد لبيب - الذهب، صاحب**، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ج١، ١٩٥٩.

٣٧- **شكر، زهير**، السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر "، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٢.

٣٨- **الشلق، أحمد زكريا - الخطيب، مصطفى عقيل**، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي (١٩٦٨ – ١٩٧١) دراسة ووثائق، دار الثقافة، الدوحة، ط٢، ١٩٩٨.

٣٩- **الشهابي، عمر هشام**، اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط٢، ٢٠١٤.

٤٠- **صارم، سمير**، إنّه النّفط يا (...)، الأبعاد النفطيّة في الحرب الأمريكيّة على العراق، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٣.

٤١- **الصالح، علياء كامل**، قطاع النّفط والغاز في الخليج، نظرة عامة وإقليمية، مركز الخليج لسياسات التنميّة، سلسلة الأوراق الاستطلاعيّة، ورقة رقم ٤، كانون الأول ٢٠١٢.

٤٢- **صالح، محمد حبيب - يوفا، محمد**، قضايا عالمية معاصرة، جامعة دمشق، ١٩٩٩.

٤٣- **الصمادي، فاطمة**، التيارات السياسيّة في إيران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠١٢.

٤٤- **ضاهر، تركي**، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، دار الحسام للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٩٢.

٤٥- **طاهر، جميل**، النّفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، كانون الأول ١٩٩٧.

٤٦- **عبد الحكيم، محمد صبحي**، موارد الثروة الاقتصادية، ج٢، دار مصر للطباعة، مصر، ١٩٦١.

٤٧- **عبد الفضيل، محمود**، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، عدد ١٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨.

٤٨- _____، النّفط والوحدة العربيّة - تأثير النّفط العربي على مستقبل الوحدة العربيّة والعلاقات الاقتصاديّة العربيّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٨٥.

٤٩- **عبد الله، عبد الخالق**، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٣٣، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ١٩٨٩.

٥٠- _____، النظام الإقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨.

٥١- **عبد الناصر، وليد**، إيران دراسة عن الثورة والدّولة، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٧.

٥٢- **عبده، عيسى**، بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، تقديم أحمد إسماعيل يحيى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

٥٣- **عجلان، محمد**، البترول والعرب، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.

٥٤- **العدوي، محمد أحمد**، حرب الخليج وأمن الخليج، مركز محروسة، مصر، ط١، ١٩٩٨.

٥٥- **عصاصة، سامي،** هل انتهت حرب الخليج؟، دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، بيسان، ط١، بيروت، ١٩٩٤.

٥٦- **عمارة، عبد المنعم،** الاستراتيجيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالميّة الثانيّة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب، القاهرة، ١٩٩٧.

٥٧- **عياش، سعود يوسف،** تكنولوجيا الطاقة البديلة، عالم المعرفة، عدد ٣٨، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ١٩٨١.

٥٨- **العيدروس محمد حسن،** تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الكويت، ط٢، ١٩٩٨.

٥٩- **العيسى، جهينة سلطان سيف،** التأثيرات الاجتماعيّة للمربيّة الأجنبيّة على الأسرة، ورقة قدمت إلى: العمالة الاجنبيّة في أقطار الخليج العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربيّة بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، بيروت، ط٢، ٢٠٠١.

٦٠- **الفارس، عبد الرزاق،** دور القطاع الخاص في انتشار العمالة الأسيوية في دولة الإمارات، ورقة قدمت إلى: العمالة الأجنبيّة في أقطار الخليج العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربيّة بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، بيروت، ط٢، ٢٠٠١.

٦١- **فتّوح، بسام & الكتيري، لورا،** النّفط العربي في السياق العالمي والمحلي، المنتدى العربي للبيئة والتنميّة، ٢٠١٣.

٦٢- **فرح، جورج،** أسرار السياسة الدولية في الشرق الأوسط، دار النشر اللبنانية، لبنان، ط١، ١٩٥٢.

٦٣- **القاسمي، نورة محمد،** الوجود الهندي في الخليج العربي ١٨٢٠- ١٩٤٧، دار الثقافة والإعلام، الامارات، ط١، ١٩٩٦.

٦٤- **قاسمية، خيريّة،** قضايا عالمية معاصرة، جامعة دمشق، ١٩٨٢.

٦٥- **قرم، جورج،** النفط العربي والقضية الفلسطينية، أوراق الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم ٥، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.

٦٦- **الكعكي، يحيى أحمد،** الشرق الأوسط والصراع الدّولي، دار النّهضة، العربيّة، بيروت، ١٩٨٦.

٦٧- **الكواري، علي خليفة،** الخليج العربي والديمقراطيّة – حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مناقشات اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنميّة، الدوحة، ٢٠٠١.

٦٨- _____، النّفط والتنميّة ومتطلبات الإصلاح في أقطار مجلس التعاون الخليجي، محاضرة عمان، ٢٨ – ١٢ – ٢٠٠٩.

٦٩- **متى، أنطوان**، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانيّة، دار الجبل، بيروت، ط١، ١٩٩٣.

٧٠- **مجموعة باحثين**، الشرق أوسطيّة مخطط أمريكي صهيوني، دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة، الناشر مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٨.

٧١- **مجموعة باحثين**، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأوّل، الدراسات الأساسيّة، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.

٧٢- **مجموعة باحثين**، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، ط١، ١٩٩٨.

٧٣- **مجموعة باحثين**، مستقبل الترتيبات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٧.

٧٤- **محمد، نجاح – أبو جبل، كاميليا**، تاريخ الجزيرة العربيّة المعاصر، جامعة دمشق، ط٥، ٢٠٠٩.

٧٥- **المدني، سليمان**، الملف العربي في القرن العشرين، ج ٧، المنارة، لبنان، ط١، ١٩٩٨.

٧٦- _____، الملف العربي في القرن العشرين، ج ٩، المنارة، لبنان، ط١، ١٩٩٨.

٧٧- **مراد، محمد عدنان**، صراع القوى في المحيط الهندي و الخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، مراجعة: شهيرة مراد، تقديم: شاكر الفحام، دار دمشق للنشر، دمشق، ١٩٨٤.

٧٨- **مسلم، طلعت أحمد**، حرب الخليج والأمن القومي، دار الملتقى للنشر، قبرص، ط١، ١٩٩٢.

٧٩- _____، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

٨٠- **مصطفى، أحمد عبد الرحيم**، الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٤، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت ١٩٧٨.

٨١- **مصيلحى، فتحي محمد**، خريطة القوى السياسيّة وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربيّة، الناشر المؤلف، ط١، ١٩٩٢.

٨٢- **معلوف، إيلي**، العامل النفطي في حوار الشمال والجنوب، منريخ للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩١.

٨٣- **منسي، أحمد**، الولايات المتّحدة وقضية الديمقراطيّة في الوطن العربي، المنظمة العربيّة لحقوق الإنسان، الإصدار التاسع، آذار ٢٠٠٤.

٨٤- **منصور، كميل**، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من كارتر إلى ريغان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٢.

٨٥- **مهنا، محمد نصر**، في تحديث الخليج العربي، المكتبة الجامعيّة، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٨٦- **مونشيبوري، محمود**، تقرير موجز رقم ١٠ (ISSN2227-1694) التغيير الاجتماعي في إيران بعد حقبة الخميني، مركز الدراسات الدّوليّة والإقليميّة، كليّة الشؤون الدّوليّة بجامعة جورج تاون، قطر، ٢٠١٥.

٨٧- **نعمة، علي**، خطوط المواجهة في الاستراتيجية القومية، دار النوال، بيروت، ط١، ١٩٩٣.

٨٨- **النعيمي، عبد الرحمن**، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط٢، ١٩٩٤.

٨٩- **النفيسي، عبد الله فهد**، الآثار السياسيّة للهجرة الأجنبيّة، ورقة قدمت إلى: العمالة الاجنبيّة في أقطار الخليج العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربيّة بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، بيروت، ط٢، ٢٠٠١.

٩٠- **النقرس، عبد المطلب**، الطاقة – مفاهيمها، أنواعها، مصادرها، وزارة الطاقة والثروة المعدنيّة، المملكة الاردنيّة الهاشميّة، ٢٠٠٥.

٩١- **النقيب، خلدون حسن**، المجتمع والدّولة في الخليج والجزيرة العربيّة من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط٢، بيروت ، ١٩٨٩.

٩٢- _____**-العدواني، مبارك**، العالم العربي وحسابات نهاية القرن، وحدة الدراسات الخاصة بالقبس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

٩٣- **النقيب، عبد الرحمن عبد الرحمن**، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسيّة والاقتصاديّة والتربويّة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠١٠.

٩٤- **هوليداي، فريد**، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ترجمة: زاهر ماجد، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٥.

٩٥- **هيكل، محمد حسنين**، حرب الخليج أوهام القوّة والنصر، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، ط١، ١٩٩٢.

٩٦- **ياغي، اسماعيل أحمد**، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٠.

٩٧- **اليوسف، يوسف خليفة**، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط١، ٢٠١١.

٣-الأطروحات الجامعيّة:

١- **أحمد، فاضل عبد القادر الحسن**، السياسات الأمنية في منطقة الحليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٢، رسالة ماجستير، إشراف صفوت صبحي فانوس، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٣.

٢- **حزنقور، سومر سيف الدين**، التنافس الدّولي على نفط الخليج العربي وأثره في سياسات القوى الدوليّة ١٩٤٥- ١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف نجاح محمد، جامعة دمشق، ٢٠١٣.

٣- **زغرب، حازم محمد عطوة**، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليميّة والدّوليّة، رسالة ماجستير، إشراف، رياض محمود الأسطل، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١١.

٤- **العفيفي، محمود حسن علي**، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢.

٤-الموسوعات:

١- **إسماعيل، ندى جميل**، موسوعة المعارف العامة، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.

٢- **عطيّة، أحمد**، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٣ ، ١٩٦٨.

٣- **الكيالي، عبد الوهاب**، موسوعة السياسة، ج١، ج٢، ج٣، ج٤، ج٦، ج٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٣، ١٩٩٠.

٤- **المطيعي، لمعي**، موسوعة هذا الرجل من مصر، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧.

٥- **الموسوعة العربية**، المجلد السادس- المجلد العاشر، رئاسة الجمهورية العربية السورية، ط١، ٢٠٠٢.

٦- **موسوعة مقاتل (الإنترنت)**.

٧- **موسى، رءوف سلامة**، موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، دار ومطابع المستقبل، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٢.

٥-الدوريات:

١- **أحمد، عامر كامل،** موقف الترويكا الأوروبيّة من البرنامج النووي الإيراني، **دراسات دولية،** عدد ٥٠، جامعة بغداد، ٢٠١٣. (٥٩-٨٠)

٢- **أحمد، محمد،** الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، بحث في الأسباب والنتائج، **مجلة جامعة دمشق،** المجلد ٢٠، العدد ٣-٤، ٢٠٠٤.(١١٥-١٤٣)

٣- **الأزعر، محمد خالد،** السياسة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينية بعد ١١ سبتمبر محددات الاستمرارية والتغيير، **شؤون عربية،** عدد ١٠٩، ربيع، ٢٠٠٢.(٣٧-٤٩)

٤- **الإمام، محمد محمود،** أهم التطورات العالميّة والاقليميّة والقطريّة خلال العقود الثلاثة الماضيّة، **المجلة العربية للعلوم السياسية،** بيروت، العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧. (١٦١-١٨٢)

٥- **باسماعيل، عبد الكريم،** السياسة الأمريكيّة في الخليج بعد الحرب الباردة، جدلية النّفط والقوة، **دفاتر السياسة والقانون،** العدد ٦، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٢.(٢٨٩ – ٢٩٧)

٦- **براهيم، بلقة،** مكانة الدول العربيّة ضمن خارطة سوق النّفط العالميّة – (الحاضر، المستقبل والتحديات)، **الأكاديميّة للدراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة،** قسم العلوم الاقتصادية والقانونيّة، العدد ١٠، الجزائر، ٢٠١٣.(٦٩- ٧٦)

٧- **البطحاني، عطا الحسن،** نزاعات إقليم البحيرات الكبرى في إفريقية، **مجلة أفاق المستقبل،** العدد ١٧، أذار ٢٠١٣.(٤٠-٤٥)

٨- **البطنيجي، عياد،** التحالف السوري – الإيراني: تاريخه، حاضره، مستقبله، **المجلة العربية للعلوم السياسية،** العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩.(٢٠-٣٠)

٩- **ثابت، أحمد،** النزعة الإمبراطورية الأمريكيّة وإعادة هيكلة الوطن العربي، **شؤون عربية،** عدد ١٢٣، خريف ٢٠٠٥.(٥٨ – ٧٢)

١٠- **حجاج، خليل إبراهيم،** أثر المتغيرات الدّوليّة على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠-٢٠١٠، **دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة،** المجلد ٤٠، العدد ٢، ٢٠١٣. (٣٧٩ – ٣٩٣)

١١- **حداد، حامد عبيد،** التداعيات الاقتصادية للاستراتيجيّة الأمريكيّة في العراق، **دراسات دوليّة،** العدد ٤٣، العراق، ٢٠١٣. (٤٥- ٥٨)

١٢- حسون، محمد، استراتيجيّة حلف الناتو الشرق أوسطيّة بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، المجلد ٢٤، العدد الاول، ٢٠٠٨. (٤٩١ – ٥٢٩)

١٣- **الحيالي، عبد الأمير – عبد الجبّار، فراس،** دول الخليج العربي في عصر ما بعد النّفط، (دراسة في الجغرافيا السياسيّة)، **مجلة ديالى،** عدد ٣٣، العراق، ٢٠٠٩. (٥٦-٨٠)

١٤- **راشد، سامح،** واشنطن وسيناريو "إيران نووية".. خيارات صعبة وبدائل محدودة، **شؤون عربية،** عدد ١٤٣، خريف ٢٠١٠. (٣٩ – ٤٧)

١٥- **رجب، إيمان أحمد،** استقرار العراق .. علاقة إشكالية بين الأمن والسياسة، **السياسة الدوليّة،** المجلد ٤٥، عدد ١٧٩، كانون الثاني، ٢٠١٠.(١٢٠ – ١٢٥)

١٦- **رفعت، سعيد،** توجهات أمريكيّة وتوجهات أوروبيّة جديدة في المنطقة، **مجلة شؤون عربيّة،** العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦. (٥- ١٢)

١٧- _____، حدث سبتمبر وتداعياته على المنطقة العربية، **شؤون عربية،** عدد ١٠٨، كانون الأول، ٢٠٠١. (٩ – ١٨)

١٨- **رهبان، عبد الرؤوف،** الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة، (دراسة في جغرافية الطاقة)، **مجلة جامعة دمشق،** المجلد ٢٧، العدد الأول – الثاني، ٢٠١١. (٣٦٥ – ٣٩١)

١٩- **زهرة، السيد،** استراتيجيّة القوتين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج، **الفكر الاستراتيجي العربي،** بيروت، عدد ٢ تشرين الأوّل، ١٩٨١.(٧٩-١٠٨)

٢٠- **سالم، أحمد مبارك،** كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوطين، **رؤى استراتيجية،** نيسان ٢٠١٤. (٩٢ – ١٢١)

٢١- **سرور، عبد الناصر محمد،** دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في ٢٠٠٣، **مجلة جامعة الأقصى،** سلسلة العلوم الإنسانيّة، المجلد الرابع عشر، العدد الأوّل، كانون الثاني، ٢٠١٠.(٥٣ – ٧٨)

٢٢- **السيد سليم، محمد،** الوطن العربي وموازين القوى، **السياسة الدّوليّة،** عدد ١٧٩، كانون الثاني،٢٠١٠.(١٤٤- ١٥٣)

٢٣- **الصواني، يوسف محمد،** الولايات المتّحدة وليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، **المستقبل العربي،** العدد ٤٣١، كانون الثاني، ٢٠١٥. (٧ – ٢١)

٢٤- **عبد الفتاح، بشير،** سباق الأدوار الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، **شؤون عربية،** عدد ١٤٣، خريف ٢٠١٠. (٢٧-٣٨)

٢٥- **عبد الله، حسين،** التحديات والفرص المحيطة بمستقبل النّفط العربي، **المستقبل العربي،** عدد شباط، ٢٠١١.(٥٠ – ٨٤)

٢٦- _____، كيف يواجه النفط الإيراني العقوبات الغربية الأمريكيّة؟، **شؤون عربية،** عدد ١٤٣، خريف ٢٠١٠.(٦٤ -٧٨)

٢٧- **عطوان، خضر عباس**- حافظ، عبد العظيم جبر، السيادة، دراسة في ضوء الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة للعام ٢٠٠٨،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد ٣٢، خريف ٢٠١١. (٩٤-١١٤)

٢٨- **علي، سليم كاطع**، أثر النّفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، **دراسات دوليّة**، العدد ٥٧، بغداد، ٢٠١٤.(١٤١-١٥٦)

٢٩- _____ التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)، **دراسات دوليّة**، العدد ٤٥، جامعة بغداد، ٢٠١٣، (١٣٥-١٤٦)

٣٠- **علي، مغاورى شبلي**، الولايات المتّحدة الصين .. قطبية ثنائيّة جديد؟ **السياسة الدوليّة**، المجلد ٤٥، عدد ١٧٩، يناير، ٢٠١٠.(٨٢-٨٧)

٣١- **عيسى، محمد عبد الشفيع**، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدّولي محاولة موجزة في تصنيف العالم، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد ٣٢، خريف ٢٠١١. (١٤٧-١٥٩)

٣٢- **كاظم، محمد كريم**، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق، **مجلة دراسات دولية**، العدد ٤٢، كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، العراق، ٢٠٠٩.(٦٧-٨٨)

٣٣- **كامل، عبد العزيز**، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي، مجلة البيان، العدد ٢٠٥، تشرين الثاني، الرياض، ٢٠٠٤.(٣٢٩-٣٦٦)

٣٤- **الكفارنة، أحمد عارف ارحيّل**، الآثار السياسيّة في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة**، المجلد ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩.(٦١٩-٦٤٣)

٣٥- **الكواري، علي خليفة**، الطفرة النّفطيّة الثالثة: قراءة أوليّة في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون الخليجي، **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان ٢٠٠٩.(٢٥-٤٤)

٣٦- _____، رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطيّة في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد ٢٧٦، ٢٠٠٢. (١٣٦-١٤٧)

٣٧- _____، عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون، **المستقبل العربي**، عدد ٤١٥، أيلول ٢٠١٣.(١٤٣-١٥٤)

٣٨- **كيالي، ماجد**، مشاريع الإصلاح في المنطقة، تنافسات خارجيّة، تجاذبات إقليميّة، **شؤون عربية**، عدد ١١٩، خريف ٢٠٠٤.(٥٢-٧١)

٣٩- **محمد، غربي**، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، **مجلة المفكر**، العدد ١٠، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤.(١٠٨-١٣٥)

٤٠- **المصالحة، محمد**، التطورات في البنية الدّوليّة وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩.(٦٢-٧٦)

٤١- **مطاوع، محمد**، الغرب وقضايا الشرق الأوسط: من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي: الوقائع والتفسيرات، **مجلة المستقبل العربي**، عدد ٤٢٦، آب ٢٠١٤.(٤١-٥٤)

٤٢- **مقصود، كلوفيس**، التطورات الأخيرة في الولايات المتّحدة وانعكاساتها العربيّة (حلقة نقاشيّة)، **المستقبل العربي**، العدد ٢٧٢، أكتوبر، ٢٠٠١.(٧ – ٧٨)

٤٣- **نجاة، أبركان**، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبيّة وسياسة المواجهة الأمريكيّة، **مجلة المفكر**، العدد١٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٥.(٢٨٨-٢٩٨)

٤٤- **وهبي، محمد**، أمريكا الجديدة: هل يمكن التفاهم معها؟، **شؤون عربيّة**، العدد ١٢٠، شتاء ٢٠٠٤.(٤٥-٦٠)

٤٥- **اليوسف، يوسف خليفة**، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته، **المستقبل العربي**، العدد ٤٣٥، أيار، ٢٠١٥.(١٠٤-١٢٤)

٤٦- _____، دول مجلس التعاون الخليجي في مثلّث الوراثة والنّفط والقوى الأجنبيّة، **المستقبل العربي**، العدد ٣٨٣، كانون الثاني ٢٠١١.(٩-٢٢)

٤٧- _____، مستقبل الإصلاح في الإمارات العربية المتّحدة وقطر، **المستقبل العربي**، عدد ٤٤٤، شباط ٢٠١٦.(٦٦-٩٦)

٤٨- _____، هل القطاع النّفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعيّة، مجلد ٣٢، عدد١، ٢٠٠٤.(٩-٢٩)

٦-مراجع الإنترنت:

١- **أخميس، حنان**، النّفط العربي، دنيا الوطن، ٢٠-٢-٢٠٠٦

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/02/20/37760.html

٢- **اقتصاد إيران** – المعرفة، الإنترنت.

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%82%D8%AA%

٣- **اقتصاد إيران** ويكيبيديا، الإنترنت.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5

٤- **حمادة، أمل**، إيران والشرق الأوسط الجديد، السياسة الدّوليّة، عدد ١٥٢، نيسان، القاهرة، ٢٠٠٣.

http://www.f-law.net/law/threads/49497

٥- **الدسوقي، أبو بكر**، العراق والعقوبات الذكيّة، السياسة الدّوليّة، عدد ١٤٥، تموز، ٢٠٠١.

http://www.f-law.net/law/threads/48099

٦- **الراشد، طارق**، العراقيات تحت الاحتلال، ج١، **شبكة الألوكة**.
http://www.alukah.net/social/0/94/

٧- **الراشد، طارق**، العراقيات تحت الاحتلال، ج٢، **شبكة الألوكة**.
http://www.alukah.net/social/0/2595/

٨- **ساق الله، نرمين**، التبعية للغرب أنهكت الاقتصاد العربي والفلسطيني، فلسطين أون لاين، ١٣-٩-٢٠١١
http://felesteen.ps/details/24266

٩- **الطائي، عبد الرزاق**، النّفط وما أحدثه من تغيرات اقتصادية واجتماعية في أقطار الخليج العربي، الناشر موقع دنيا الوطن، ٢٢-١٠- ٢٠١٠.
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/02/22/190132.html

١٠- **عبد الشافي، عصام**، دور الدين في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة-الأزمة العراقية نموذجاً، السياسة الدّوليّة، عدد ١٥٣، تموز، ٢٠٠٣.
http://www.f-law.net/law/threads/49518

١١- **عبد العزيز، شريف**، لماذا العراق أخطر بلد في العالم؟، الناشر شبكة الألوكة.
http://www.alukah.net/culture/0/23314/

١٢- **عبد الله، سارة**، الخسائر الماديّة الأمريكيّة ونفقات الحرب على العراق، شبكة الألوكة، ٣١-٥-٢٠٠٩.
http://www.alukah.net/culture/0/6036/

١٣- **العقوبات الأمريكيّة** على إيران من كلينتون إلى ترامب، **شبكة الجزيرة**، ٤-٢-٢٠١٧
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/2/4/

١٤- **عيوش، نايف**، البترول العربي وضرورات التحسب لتنمية البديل، شبكة الألوكة، ٢٣-٣-٢٠١٤.
http://www.alukah.net/culture/0/68275/1

١٥- **غالي، بطرس بطرس، أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة، السياسة الدّوليّة، عدد تموز، ١٩٩١**
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217071&eid=1638

١٦- **الفساد الأخلاقي** في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، شبكة الألوكة.
http://www.alukah.net/culture/0/24004/

١٧- **الفطيسي، محمد سعيد**، أسياد العقد القادم من القرن الحادي والعشرين، ٢٦-٣-٢٠٠٩.
http://www.omanlover.org/vb/f6/114494-

١٨- **الكومي، محمود كامل**، محددات العلاقة بين النظام العربي الإقليمي والنظام العالمي الجديد، موقع بانوراما الرأي، ١٣-كانون الثاني، ٢٠١٣.

http://www.mepanorama.net/221699/%E2%80%AB-%D9%8

١٩- **المخطط الأمريكي** للسيطرة على منابع النّفط، الجزء ٢، **موقع دنيا الوطن**، ١-١١-٢٠٠٤، - **http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/11/01/12102.html**

٢٠- **مراد، محمد مراد**، مواقع الرأسمال الأمريكي والأوروبي في الخليج العربي (صراع اليورو – دولار)، **مجلة الدفاع الوطني**.

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=25474

٢١- **مرهون، عبد الجليل زيد**، السياسة الأمريكيّة في الخليج وتجربة الاحتواء، **جريدة الرياض**،

http://www.alriyadh.com/14572

٢٢- **مرهون، عبد الجليل زيد**، التحوّل الاجتماعي في الخليج: النّفط والعولمة، جريدة الرياض، العدد ١٤٣١٢، ٢٠٠٧.

http://www.alriyadh.com/276427>

٢٣- **مكارثى، جولى، مجلس الحكم العراقي يتولى سلطة واسعة النطاق، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ١٥ – تموز- ٢٠٠٣.**

٢٤- **http://anhri.net/mena/irw/pr030715.shtml**

٢٥- **النتائج الاقتصاديّة** لحرب تحرير الكويت على الصعيد الدّولي، موسوعة مقاتل.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/sec05.doc_cvt.htm

٢٦- **النتائج الاقتصاديّة** لحرب تحرير الكويت على الصعيدين العربي والخليجي، موسوعة مقاتل.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/sec06.doc_cvt.htm

٢٧- **النتائج السياسيّة الاقتصاديّة** لحرب تحرير الكويت، موسوعة مقاتل.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/index.htm

٢٨- **هويدي، أمين**، تغييرات في مفاهيم الأمن القومي في ظل النظام العالمي المعاصر، **الأهرام**، العدد ٤٣٥٠٦، ١٧ كانون الثاني، ٢٠٠٦.

http://www.ahram.org.eg/Archive/2006/1/17/WRIT1.HTM

٢٩- **اليوسف، يوسف خليفة**، خليج لم يغيره النّفط، دار السلام، ١٧- تشرين الأوّل ٢٠١١.

http://www.darussalam.ae/content.asp?contentid=1902

٣٠- **اليوسف، يوسف خليفة**، دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ج٢.

http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17748

ثانياً- المصادر والمراجع المترجمة:

١-الوثائق:

١- برقية من الوزير المقيم في السعودية إلى وزير الخارجيّة رقم(٠٩٠٠١٢٥ ف/١٥) ٨ /١/ ١٩٤٤. المصدر: عبد المنعم عمارة، الاستراتيجيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالميّة الثانيّة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٢٥ – ٣٢٦

٢- برقيّة من الوزير المقيم في السعوديّة إلى وزير الخارجيّة رقم(١٣/ف ١٢٥٠٥٠٩) ١٦ /١ /١٩٤٤ .المصدر- عمارة: مصدر سابق، ص ٣٢٥ – ٣٢٦

٣- برقية من وزير الخارجية للوزير المقيم في السعودية، (رقم ١٢٥/٠٠٠ف/١٣) ٢٩/١/ ١٩٤٤. المصدر- عمارة: مصدر سابق، ص ٣٢٥ – ٣٢٦

٤- **تقرير** للكونغرس الأمريكي، خطة الغزو الأمريكي لمنابع النّفط، ترجمة: سليمان الفيومي، دار القدس، بيروت، ١٩٧٦.

٢-المذكرات:

١- **شوارتزكوف، نورمان، مذكرات شوارتزكوف** "وثائق وأسرار خطيرة"، ترجمة: نور الدين صدوق- غلاب الجابري، دار الكتاب العربي، دمشق، ط١، ١٩٩٣.

٢- **شيفنان، جان بير**، حرب الخليج دفعتني للاستقالة، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دار الأهلي، دمشق، ١٩٩٢.

٣- **نيكسون، ريتشارد**، مذكرات نيكسون " الحرب الحقيقية"، ترجمة: سهيل زكار، دار حسان ، دمشق، ط١، ١٩٨٣.

٤- **واينبرغر، كاسبار**، الصراع من أجل السلام "مذكرات وزير الدّفاع الأمريكي السابق"، ترجمة: زهير مصطفى، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩١.

٣-الكتب:

١- **إبراهيميان، أروند**، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، شباط، ٢٠١٩.

٢- **أبريسون، توماس**، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ – ١٩٧٥، ترجمة: دار طلاس للدراسات، دمشق، ط١، ١٩٨٥.

٣- **أجاريشف، أناتولي**، التآمر ضد العرب، ترجمة: فهد كم نقش، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٨.

٤- **الأشقر، جلبير**، الشرق الملتهب " الشرق الأوسط في المنظور الماركسي"، ترجمة: سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.

٥- **أكنور، هارفي**، إمبراطورية البترول، ترجمة: نجدة هاجر – سعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، د. م، ط١، ١٩٥٩.

٦- **ألنشتاين، جان**، الصراع على العالم (١٩٥٠ – ١٩٨٨) العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي – السلام البارد، ترجمة: موسى الزعبي، الشاري للنشر والتوزيع، د. م، ط١، ١٩٩١.

٧- **بالمر، مايكل** أ، حراس الخليج " تاريخ التوسع الأمريكي في الخليج العربي (١٨٣٣_ ١٩٩٢)"، ترجمة: نبيل زكي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٥.

٨- **بوريس**، ر، السياسة الأمريكيّة والشرق الأوسط في السّبعينيات، ترجمة: شوكت يوسف، دار دمشق للطباعة والنشر، د. ت.

٩- **بيربي، جان جاك**، الخليج العربي، ترجمة: نجدت هاجر، سعيد التز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ١٩٥٩.

١٠- **تشومسكي، نعوم**، النظام الدولي الجديد – القديم مع ملحق بمستجدات المأزق الفلسطيني حتى أوسلو ٢، ترجمة: صفوان عكاش، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، حلب، ط ١، ٢٠٠٠

١١- **تياك، أرنست**، نفط وسياسة واقتصاد في الشرق الأوسط، ترجمة: هشام متولي، قدم له: يوسف الخوري، منشورات مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٥٨.

١٢- **جاكار، رولان**، الأوراق السرية لحرب الخليج، ترجمة: محمد مخلوف، شركة الأرض للنشر، د م، ط١، ١٩٩١.

١٣- **راتشكوف، بوريس**، النفط والسياسة الدولية، ترجمة: خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.

١٤- **رتليدج، أيان**، العطش إلى النفط : ماذا تفعل أمريكا لضمان أمنها النفطي؟، ترجمة: مازن الجندلي ، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٦.

١٥- **زايفروت، توماس - فيرنر، كلاوس**، السجل الأسود للنفط، ترجمة: إبراهيم أبو هشهش، المكتبة الشرقية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.

١٦- **سالنجر، بيير - لوران، أريك**، حرب الخليج - الملف السري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣.

١٧- **سامبسون، أنتوني**، الشقيقات السبع، شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة: سامي هاشم، مراجعة اسعد رزوق، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط١، ١٩٧٦.

١٨- **ست جالي& جيرمي إيرب**، اختطاف كارثة- ١١ سبتمبر، الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكا، ترجمة: عبد اللطيف موسى أبو البصل، تقديم هاورد زن، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧.

١٩- **ستورك، جو**، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٤.

٢٠- **شيلي، توبي**، النّفط - السياسة، والفقر، والكوكب، ترجمة: دينا الملاّح، العبيكان، المملكة العربيّة السعوديّة، ط١، ٢٠١٠.

٢١- **فيالز، جو**، العراق أولاً_ حرب إسرائيل الخاطفة على الشرق الأوسط (عملية شيخينا) ترجمة: مروان سعد الدين، الأوائل للنشر، ط١، دمشق، ٢٠٠٣.

٢٢- **كلير، مايكل**، اختطاف كارثة- ١١ سبتمبر، الخوف والترويع لإمبراطوريّة أمريكيّة، تحرير: ست جالي& جيرمي إيرب، تقديم: هاورد زن، ترجمة: عبد اللطيف موسى أبو البصل، مكتبة العبيكان، السعوديّة، ط١، ٢٠٠٧

٢٣- _____، دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط " ترجمة: هيثم غانم، دار الشرق للطباعة والنشر، د. م، ط١، ٢٠٠٧

٢٤- **كوفيل، تييرّي**، إيران الثورة الخفيّة، تعريب خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، ط١، ٢٠٠٨

٢٥- **لورنس، هنري**، اللعبة الكبرى – الشرق العربي والصراعات الدولية، ترجمة: محمد خلوف، دار قرطبة للنشر والأبحاث والتوثيق، قبرص، ط١، ١٩٩٢

٢٦- **ماندل، آرنست**، الاتحاد السوفييتي في ظل غورباتشوف، ترجمة: بولا الخوري، دار الواحة، لبنان، ط١، ١٩٩١

٢٧- **مانغولد، بيتر**، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة: أديب شيش، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٤.

٢٨- **مجلس الطاقة العالمي**، دراسة موارد الطاقة – نظرة مركزة على الغاز الصخري، ترجمة إيمان بويحيى وخالد الشتوي، ٢٠١٠.

٢٩- **موجري، ليوناردو**، عصر النّفط _الأسطورة والتاريخ والمستقبل لأكثر مصادر الطاقة جدلاً في العالم، ترجمة: إبراهيم يحيى الشهابي، تقديم حسام الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠٠٨.

٣٠- **ميكال، بيار**، تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٩١، ترجمة: يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٣.

٣١- **هاورد، روجر**، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتّحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.

٣٢- **هاولد، سكوت & نادر، عليرظا**، الصين وإيران – العلاقات الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة، مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، ٢٠١٢.

٣٣- **هاينبرغ، ريتشارد**، انتهت الحفلة- سراب النفط- النفط ، والحرب ومصير المجتمعات الصناعيّة، ترجمة: أنطوان عبد الله، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.

٣٤- _____، غروب الطاقة " الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول " ترجمة: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٦.

٣٥- **هوروتيز، ج – س**، الصراع السوفييتي الأمريكي في الشرق الأوسط، مخطط السياسة الأمريكيّة في المنطقة خلال السبعينيات، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٧١.

٣٦- **ولبر، دونالد**، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة: عبد النعيم محمد حسنين، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط٢، د. ت.

٤-الدوريات:

١- **بيكر، رايموند ويليام**، التطهير الثقافي والقضاء على الدّولة العراقيّة، السياسة الدوليّة، عدد ١٧٩، يناير، ٢٠١٠. (٢٤-٣١)

ثالثاً - المراجع الأجنبيّة:

١-الوثائق:

1- **A National Security Strategy** of Engagement and Enlargement, The White House, July 1994.**http://nssarchive.us/NSSR/1994.pdf**

2-**A National Security Strategy** of Engagement and Enlargement, The White House, February, 1995. http://nssarchive.us/NSSR/1995.pdf

3-**Executive Order 13303 of May** 22, 2003, Protecting the Development Fund for Iraq and Certain Other Property in Which Iraq Has an Interest, Federal Register, Vol. 68, No. 102 Wednesday, May 28, 2003. https://georgewbush whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/05/print/20030522-15.html

4-**Executive Order 13315 of August** 28, 2003 Blocking Property of the Former Iraqi Regime, Its Senior Officials and Their Family Members, and Taking Certain Other, Actions Federal Register / Vol. 68, No. 170 / Wednesday, September 3, 2003 / Presidential Documents 52315. https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/08/20030829-1.html

5- **Final Report of the National** Commission on Terrorist Attacks upon the United States,"July 22, 2004.
http://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB326/doc14.pdf

6- **Indictment of Defendants in the Khobar** Towers Bombing, U.S. District Court, Eastern District of Virginia, June 21, 2001. https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB318/doc05.pdf

7- **Iranian Response to Clinton** Letter, undated, early September 1999. http://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB318/doc03.pdf

8- **Message to President Khatami** from President Clinton," undated, circa June 1999. http://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB318/doc02.pdf

9- **National Security Presidential** Directive, NSPD-24 The White House Washington 20 January 2003. https://fas.org/irp/offdocs/nspd/nspd-24.pdf

10- **National Security Presidential** Directive, The White House Washington October 25, 2001. **https://fas.org/irp/offdocs/nspd/nspd-9.pdf**

11- **National Security Council** Washingtin, D.C 205O4, Iranian Response on Al KHobar, September 15, 1999. http://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB318/doc01.pdf

12- **National Security Directive,** Memorandum 26, October 2, 1989 , Subject: U.S. Policy Toward The Persian Gulf. **https://bush41library.tamu.edu/files/nsd/nsd26.pdf**

13- **National Security Directive, 45**, Memorandum, 20, August, 1990. Subject: U.S. Policy In To The Iraqi invasion of Kuwait. http://fc95d419f4478b3b6e5f-3f71d0fe2b653c4f00f32175760e96e7.r87.cf1.rackcdn.com/AC5CFC21E29E4212AC07D61BEEC2DBD0.pdf

14- **National Security Directive, 54,** Memorandum, 15, January, 1991. Subject: Responding To Iraqi Aggression in The Gulf. https://bush41library.tamu.edu/files/nsd/nsd54.pdf

15- **U.S. Defense Department** Memo from Donald Rumsfeld to Condoleezza Rice, "Iraq," July 27, 2001. http://nsarchive.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB326/doc06.pdf

16- **U.S. Department of Defense** Memo from Robert Andrews to Douglas Feith, "Pre-emptive Operations," December 17, 2001; Annotated; Attachment Not Included. https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB326/doc09.pdf

17- **U.S. Department of Defense** Notes from Donald Rumsfeld, [Iraq War Planning], November 27, 2001; Annotated. https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB418/docs/3%20-%20Rumsfeld-Franks%20talking%20points%2011-27-01.pdf

18- **U.S. Department of State** Bureau of Intelligence and Research Intelligence Assessment, "Europe: Key Views on Iraqi Threat and Next Steps," December 18, 2001. http://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB326/doc10.pdf

19- **U.S. Department of State**, Bureau of Near Eastern Affairs Information Memo from Edward S. Walker, Jr. to Colin Powell, "Origins of the Iraq Regime Change Policy," January 23, 2001.http://nsarchive.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB326/doc03.pdf

2-تقارير:

1- **Katzman, Kenneth,** The Persian Gulf: "Issues for U.S. Policy 1999", (Congressional Research Service **Report** RL30093, March 17, 1999).

2- **Myers, Harry L.**, The Policy of Dual Containment Toward Iran AND Iraq in Theory and Practice,(A Research **Report** Submitted to the Faculty In Partial Partial Fulfillment of the Curriculum Requirements Advisor): Dr. William L. Dowdy Maxwell Air Force Base, Alabama, April 1997.

3- **Report of the National Energy Policy** Development Group, May 2001, For Sale by the Superintendent of Documents, U.S, Government Printing Office Internet: bookstore. Gpo.gov.

3-الدوريات:

1- **Clements, Christopher R.**, No Blood for Oil? United States National Security, Oil, and the Arctic Wildlife Refuge, (**William & Mary Environmental Law and Policy Review**), Volume 28, Issue 1, Article 5, 2003.(87-125)

2- **Dannreuther, Roland,** The Middle East in Transition,(**Defence Studies**), 6, 1995.(1-121)

3- **Hinnebusch**, **Raymond**, The US Invasion of Iraq: Explanations and Implications, Critique: (**Critical Middle Eastern Studies**), Vol. 16, No. 3, 209-228, Fall 2007.(209-228)

4- **Hvidt, Martin**, «The Dubai Model: An Outline of Key Development – Process Elements in Dubai,» (**International Journal of Middle East Studies**), vol. 41, no. 3, August 2009.(397-418)

5- **Klare**, **Michael**, The Bush/Cheney Energy Strategy: Implications U.S. Foreign and Military Policy, (**International Law and Politics**), Vol. 36, 2004.(395-423)

6- **Lake**, **Anthony**, Comfronting Backlash states,(**Foreign Affairs**), Vol. 73, No. 2, Mar- Apr, 1994, p.p(45-55).

7- **Mirhosseini, Seyed Mohsen**, Evolution of Dual Containment Policy (the Policy of Clinton's Administration – Clinton's Doctrine) in the Persian Gulf, (**Sociology and Anthropology**), 2(3):, Yazd University, Iran 2014.(106-112)

8- **Ostergard, Robert L.**, The Failure of America,s Post-Cold War Foreign Policy: Form the PERSIAN Gulf to the Gulf of Guinea, (**The Wbitebead Journal of Diplomacy and International Relation**), Summer, Full, 2006.(43-55)

9- **Reilly, Marc J. O**, An Unexceptional Empirw: The United States in Persian Gulf, (**PHA**), Vol. 4, Num. 2006, (95-104).

10- **Ross, Michael L** ., Does Oil hinder Democracy ?(**World Politics 53**), April 2001.(325-361)

11- **Rubin**, **Barry,** The Persian Gulf After the Cold War: Old Pattern; New Era, (**Middle East Review of International Affairs**), Vol. 3, No. 2 (June 1999).(64-72)

12- Sturm, Michael & Others, The Gulf Cooperation Council Countries Economic Structure Recent Developments and the Role in the Global Economy, European Central Bank, (**Occasional Paper Series**), No 92, July 2008.(**4-77**)

13- **Wang**, **Bo**, The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order, (**Journal of Middle Eastern and Islamic Studies**)(**in Asia**) Vol. 3, No. 2, 2009.(39-48)

14- **Yazdan, Mahmoud**, Persian Gulf Oil: US Challenges and Policies, (**The Iranian Journal of International Affairs**), Vol. XX, No.1, Education Ministry, IRAN, Winter 2007-08.(111-157)

15- **Yergin, Daniel**, Insuring Energy Security, (**Foreign Affairs**), vol. 85, no. 2 (March -April 2006).(69-82)

4- الأطروحات الجامعيّة:

1- **Edwards, Alex,** A Neoclassical Realist Analysis of American Dual Containment Policy in the Persian Gulf 1991-2001, A **thesis** submitted to the Department of International Relations of the London School of Economics for the degree of Doctor of Philosophy, London, January 2013.

2- **Schlossberg**, **Andrew,** The Military Dimensions of Post-Cold War U.S. Oil Policy: Access to Oil and Consequences for Geostrategy, A **thesis** submitted for the degree of Bachelor of Arts in Political Science at the University of Pennsylvania, 2011.

5- الكتب:

1- **Aarts**, **Paul**, The Arab Oil Weapon, A one Shot Edition, The Emirates Center For Strategic Studies And Research, Abu Dhabi, 1999, p.p 4 – 8.

2- **AL-Rashed, Madawi,** Contesting the Saudi State, Islamic Voices From a New Generation, Published in the United States of America By Cambridge University Press New York, 2007.

3- **Amuzegar, Jahangir,** Oil Exporters, Economic Development in an Interdependent World, International Monetary Fund Washington, d . c, April, 1983.

4- **Aroian, Loisa & Mitchell, Richard P**, The Modern Middle East and North Africa, Macmillan Publishing co, New York 1984.

5- **BP Statistical** Review of World Energy June, 2002.

6- **Chomisky, Noam & Achcar, Gilbert,** perilous power – The Middle East & u.s, foreign policy, penguin books, London, 2007.

7- **Collier**, **Paul,** The Plundered Planet, Oxford University Press, 2010.

8- **Craze, Joshua & Huband**, **Mark,** The Kingdom, Saudi Arabia and the Challenge of the 21st Century, Hurst & Company, London, 2009.

9- **Davis, Graham A & Tilton, John E,** The Resource Curse, Natural Resource Forum, no29, 2005.

10- **Engdahl**, **William,** A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order (London: Pluto Press 2004).

11- **Friedman, Thomas L.**, The World is Flat, A Brief History of The Twenty First Century, New York, Farrar, Straus and Giroux, 2005.

12- **Fuller, Graham E,** Islamists in the Arab World: The Dance around Democracy. Carnegie, Papers 49,September 2004.

13- **Gause III, F. Gregory**, Oil Monarchies, Domestic and Security Challenges in The Arab Gulf States, New York, Council on Foreign Relations Press, 1994.

14- **Greenspan**, **Alan,** The Age of Turbulence, New York Penguin, 2007.

15- **Herb**, **Michael,** All in the Family, Absolutism, Revolution, and Democracy in Middle Eastern Monarchies, Published By State University of New York, 1999.

16- **Iran Investment Monthly**, Volume 3, No 31-32, April & May, 2009.

17- **Iseri, Emre**, The US Grand Strategy and the Eurasian Heartland in the Twenty-First Century, School of Politics, International Relations and the Environment (SPIRE), Keele University, UK, Geopolitics, 14:26–46, 2009.

18- **Jill, Crystal,** Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, Cambridge University Press, London, Cambridge Middle East Library 24, 1995.

19- **Lenczowski**, **George,** The Political Awakening in The Middle East, New Jersey 1970.

20- **Mraz, Jerry L.**, Dual Containment: US Policy in The Persian Gulf and A Recommendation For The Future, A Research Paper Presented To The Research Department Air Command and Staff College, 1997.

21- **Odell, Peter R,** Oil And World Power, Back Ground To The Oil Crisis, Penguin Books, 1975.

22- **Ottaway**, **Marina,** Evaluating Middle East Reform Significant or Cosmetic, in Marina Ottaway and Julia Choucaire – Vizose, eds, Beyond the Façade Political

Reform in the Arab World Washington, DS, Carnegie Endowment For International Peace, 2008.

23- **Paul, James A.**, Oil Companies In Iraq: A Century of Rivalry and War, Global Policy Forum, Conference in Berlin on Corporate Accountability – November 25-26, 2003.

24- **Pfiffner, James P. & Geoege Mason University**, President George W. Bush and His War Cabintk, Prepared for presentation at the conference on "The Presidency, Congress, and the War on Terrorism, University of Florida, February,7,2003.

25- **Regional Economic** Outlook Middle East and Central Asia, Washington, DC, International Monetary Fund, May, 2008.

26- **Salem**, **Paul,** Kuwait: Politics a Participatory Emirate, Carnegie Middle East Center, Number 3, June 2007.

27- **Sayegh**, **Kamal**, Oil and Arab Regional Development, Frederick a Praeger, Publishers, New York, 1968.

28- **Setser Brad W. & Ziemba**, **Rachel**, «GCC Sovereign Funds: Reversal of Fortune,» Council on Foreign Relations Center for Geo-Economics Studies, Working Paper (January 2009).

29- **skinner**, **wickham,** Manufacturing policy in the oil industry: a casebook of major production problems, Publisher Irwin-Dorsey, 1970.

30- **Spanier**, **John,** American Foreign Policy Since World War II, Six The Edition, Praeger Publishers, New York, Washington, 1974.

31- **Twinam, joseph wright,** The United States And The Gulf Half a Century And Beyond, Published by The Emirates Center Strategic Studies And Research, Number 11, 1994.

32- **Yalla, William,** The Near East, A modern History, 2ED, Arbor Mich University Of Michigan Press, 1968.

٦-مراجع الإنترنت

1- **A, Richard & JR, Oppel**, White House Acknowledges More Contacts With Enron, (**The New York Times**, 23, May, 2002). https://www.nytimes.com/2002/05/23/business/white-house-acknowledges-more-contacts-with-enron.html

2- **BBC News**, World Edition, Poland Seeks Iraqi Oil Stake, 3 July 2003. http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/3043330.stm

3- **Byman, Daniel L. & Green, Jerrold D.**, The Enigma of Political Stability. in the Persian Gulf Monarchies,(**Middle East Review of International Affairs**), Vol. 3, no. 3, September, 1999. http://www.rubincenter.org/1999/09/byman-and-green-1999-09-03/

4- **Carrington**, **William J.**, and Enrica Detragiache, How Extensive Is the Brain Drain?, Volume 36, Number 2, (**International Monetary Fund**), June 1999. http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1999/06/carringt.htm#author.

5- **Clark, William,** The Real Reasons for the Upcoming War With Iraq, A Macroeconomic and Geostrategic Analysis of the Unspoken Truth, January 2004. https://ratical.org/ratville/CAH/RRiraqWar.html

6- **Encyclopaedia** Britannica. https://www.britannica.com/

7- **Feldman, Linda**, The Impact of Bush Linking 9/11 and Irwq, The Christian Science Monitor,14.3.2003. http://www.csmonitor.com/2003/0314/p02s01-woiq.html

8- **Friedman, Thomas** L., A War for Oil, (The New York Times), Jan, 5, 2003, http://www.nytimes.com/2003/01/05/opinion/a-war-for oil.html?rref=collection%2Fcolumn%2Fthomas-l-friedman.

9- **Harrison, Frances**, Huge cost of Iranian brain drain, (**BBC News**), Tehran, Monday, 8 January 2007.

http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/6240287.stm.

10- **Iran Faced** With Growing Brain Drain: Report, May 29, 2012. https://en.radiozamaneh.com/articles/iran-faced-with-growing-brain-drain/.

11- **Klare, Michael**, Bush-Cheney Energy Strategy: Procuring the Rest of the World's Oil JAN 18, 2004. http://www.resilience.org/stories/2004-01-18/bush-cheney-energy-strategy-procuring-rest-world%E2%80%99s-oil.

12- **Meacher, Michael,** This war on terrorism is bogus, (**The Guardian**),6-Sep-2003. https://www.theguardian.com/politics/2003/sep/06/september11.iraq.

13- **Ricks, Thomas E.,** Briefing Depicted Saudis as Enemies; Ultimatum Urged To Pentagon Board, (**The Washington Post**), August 6, 2002. https://www.highbeam.com/doc/1P2-380781.html

14- **Roberts, Ian**, Car Wars, (**The Guardian**), 18-1-2003. **https://www.theguardian.com/world/2003/jan/18/iraq.usa**

15- **Sanger, David E**, Beyond Iran Sanctions, Plans B, C, D and …, June 10, 2010. http://www.nytimes.com/2010/06/11/world/middleeast/11assess.html.

16- **Stecklow, Steve & Fassihi**, **Farnaz,** Thousands Flee Iran as Noose Tightens – WSJ.com, December 11th, 2009. http://www.abdolian.com/thoughts/?p=3190.

17- **The United States** and the Global Coalition Against Terrrism, September 2001 – December 2003. https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/pubs/fs/33354.htm>

18- **Who Gets What Frm Imported** Oil, OPPEC, available on. **http://journeytoforever.org/biofuel_library/OPECscut.pdf**

Research Summary:

This research deals with the implications of the US oil policy on the Gulf states at all political, economic, social and cultural levels between 1991 and 2010.

The importance of this study is that it deals with the period between 1991 and 2010, which is one of the important periods at the global level in general, and the Arab in particular. The research consists of an introduction and four chapters. The first chapter dealt with the general situation in the Gulf States before 1991 and handles the American policy in the Gulf countries, Iraq and Iran and its repercussions at all levels. Chapter II dealt with American policy and its political repercussions between the years (1991 - 2001). Chapter III explained the American policy and its political implications between 2001 and 2010. The fourth chapter is devoted to the economic and socio-cultural repercussions of the US oil policy on the Gulf states, Iraq and Iran between 1991 and 2010.

It is found in this research that oil and the attempt to control it plays a major role in the policy of the United States of America towards the oil countries and regions in the world, especially in the Arabian Gulf. The study finds that the repercussions of these policies and the effects of oil are not limited to specific oil regions, The effects are between grace and indignation, and this curse is not limited to one party, but included all parties, the oil states on the one hand and the States seeking to control oil on the other hand, while oil is a blessing to the major industrial countries through the rise and ongoing progress But it was a curse on them in that it pushed them to plunge itself into many crises and wars, which makes their people a victim. This misfortune on the oil countries is through the transformation of their territory to the arena of these wars, and this

happened in many countries such as Iraq, for example, while this misfortune was on the other Gulf States by robbing the sovereign decision, and their people understood that Gulf Governments are a tool to implement Western policies, This grace has been good namely be the role played by oil in raising the level of development in some countries and providing a decent life for the population, even if oil deprived them of their freedom to express their views, that is, it could not help them to practice democracy.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Arts and Humanities

Department of History

The Reflections of Oil American Policy on Arab Gulf Region

(1991-2010)

"**Historical Study**"

A Thesis Prepared for Obtaining PhD on Contemporary and Modern Arab History

Prepared By

Somar Seef Al Deen Hazankour

Supervised By

DR. Kamelia Abo Jabal

2017-2018